جامعة سعد د حلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص : علم الإجتماع العائلي

تولي المرأة للوظائف الإشرافية و تأثيرها على مكانتها و أدوارها داخل الأسرة

دراسة ميدانية عن عينة من الإطارات المتزوجات بمدينة البليدة

من طرف

رزيقة عليلي

أمام اللجنة المشكلة من

معتوق جمال	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة	رئيسا
بوزبرة خليفة	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
رتيمي فضيل	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ، جوان 2008

شـــكـــر

أشكر الله العلي القدير الذي أمدني بالصبر ورزقني الصحة والعافية لإتمام هذا العمل
أشكر والديّ الكريمين اللذين بذلا ما في وسعهما من أجل نجاحي

أتقدم بجزيل الشّكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور " خليفة بوزبرة " على مساعدته
و متابعته لي وتوجيهاته القيمة طوال مدة إنجاز هذا البحث المتواضع

كما أتوجه بشكر خاص إلى الأستاذ الدكتور " جمال معتوق " على مساعدته وتوجيهاته الهادفة والقيمة

كما أتقدم بالشكر إلى كلّ أساتذة قسم علم الإجتماع و علم النفس بجامعة البليدة .

وأتوجه أيضا بالشكر إلى جميع من شجّعني و ساعدني في إنجاز هذا البحث المتواضع
من قريب أو من بعيد ، وأخص بالذكر إخوتي و صديقاتي وزميلاتي الأعزاء .

ملـــخـــص

لقد عاشت المرأة عبر تعاقب مراحل التاريخ متأثرة بالبناء القيمي ،هذا البناء الذي قيّد المرأة بحكم عادات وتقاليد المجتمع التي ساهمت في تشكيل نمط فكري عامل المرأة معاملة ثانوية وساهم في تكريس وظائفها و أدوارها داخل الحيز الأسري ، من خلال عملية التفريق بين الجنسين ،حيث ينطلق الرجل إلى العالم الخارجي مؤكدا وجوده في السياسة ، الإقتصاد، العلوم... ، بينما تكتفي المرأة مستسلمة لأشكال التمييز ضدها من خلال الموروث الثقافي و الإجتماعي داخل المجتمع .

ومع كل هذه التحديات التي لازالت تواجه المرأة من خلال واقع يحتاج إلى التغيير السليم ، نجد أن هذا القرن حمل في بدايته تحركا إيجابيا و تجارب مجتمعية استطاعت أن تؤسس للمرأة قاعدة تنطلق منها من خلال مشاركتها في التنمية ، ولعل أعمق الظواهر أثرا وأشدها وأعنفها صدى تلك المتعلقة بظواهر ثلاث حديثة هي تعليم المرأة و تحريرها وتشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف التي كانت حكرا على الرجل هذه العوامل الثلاثة خلقت لدى المرأة وعيا كاملا بدخولها و مشاركتها في الحياة العامة .

حيث أصبح عمل المرأة اليوم موضوعا يحتل مكانة معتبرة في اهتمامات الحياة المعاصرة ،فقد أكسبت هذه الظاهرة أهميتها مع تطور الأوضاع السياسية و الإقتصادية ،و كذا الإجتماعية و الثقافية ،التي ألزمت ضرورة إشراك العنصر النسوي في الأنشطة التنموية باختلافها ، خاصة بعد أن تحسنت أوضاع المرأة التعليمية و التدريبية بشكل عام ،فازدادت نسبة البنات المتعلمات وازدادت بالتالي فرص العمل لهن ،عندها أصح التحصيل العلمي لدى المرأة قيمة اجتماعية ، و برز كأساس تحديد الكفاءة و الجدارة ، و عنصرا فاعلا في حسم المنافسة على المناصب القيادية كما كان لزيادة وعي النساء دورا في تثبيت المرأة كتوليها وظائف إشرافية و قيادية وكذلك وصولها إلى مراكز صنع القرار القرار (السلطة) .

ونشير في الأخير بأن تولي المرأة للوظائف الإشرافية له تأثير على أدوارها و مكانتها داخل الأسرة ، بحيث نجد أن وضع و مكانة المرأة العاملة و المرأة التي تتولى وظائف إشرافية في تحسن تدريجي مما أدى إلى زيادة وجود المرأة في قطاعات حساسة في المجتمع ، فبحكم العامل الثقافي الذي تحمله الزوجة التي تشغل وظيفة إشرافية له دور في تغيير وتحسين صورتها في الأسرة و المجتمع ، وبالتالي استطاعت الزوجة أن تحقق ذاتها في كلا الدورين (الأسري و الوظيفي) بالرغم ما تعانيه من ازدواجية الأدوار (الداخل،الخارج)،إلا أنها تحاول جاهدة أن تجعل من دورها الأسري مكملا لدورها الوظيفي مما يشير أن المرأة تود تحقيق كامل إنسانيتها من خلال تحقيق ذاتها داخل أسرتها ، و كذا تحقيق كيانها و مكانتها في الوظيفة .

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	التلاميذ المسجلون في مراحل التعليم الإبتدائي والأساسي لسنة 2000	100
02	التلاميذ المسجلون في مراحل التعليم الثانوي لسنتي 2000 /2003	101
03	نسبة نجاح الفتيات في شهادة الباكالوريا لسنة 2004	101
04	حضور الفتيات في بعض الفروع الجامعية سنة 2000	102
05	تطور معدل النشاط النسوي	115
06	يمثل تطور بنية عمل المرأة حسب القطاع	115
07	تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة	122
08	العدد الإجمالي للنساء في سلك الأمن الوطني	124
09	توزيع أفراد العينة وأزواجهن حسب الأصل الجغرافي	147
10	توزيع أفراد العينة حسب السن	147
11	توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج	148
12	عدد أطفال عينة البحث	148
13	توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن	149
14	الوظيفة الحالية لأفراد العينة حسب السلك	150
15	يوضح المستوى التعليمي للزوج	150
16	يوضح وظيفة الزوج	151
17	الأسباب الحقيقية التي دفعت أفراد العينة للعمل	153
18	المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها أفراد العينة يوميا في العمل	155
19	يبين ما إذا كان لأفراد العينة رغبة في التوقف عن العمل في حالة ظروف مادية أيسر	155
20	إ تجاه محيط المؤسسة لإسناد أفراد العينة االوظيفة الإشرافية	156
21	الأسباب والمعوقات التي تحول دون وصول المرأة للوظائف الإشرافية والقيادية حسب موقف المبحوثات	157

22	الصعوبات التي تواجه أفراد العينة في مجال العمل	158
23	توزيع أفراد العينة حسب تقديرهن لعلاقتهن بمرؤوسهن في العمل	159
24	يوضح ما إذا كانت وظيفة المبحوثات تتطلب حضور اجتماعات خارج أوقات العمل وكذا السفر وموقف الزوج من ذلك	160
25	الإنجازات التي اكتسبتها أفراد العينة من خلال الوظيفة الإشرافية	161
26	موقف الزوج من عمل زوجته	162
27	العلاقة السائدة بين أفراد العينة وأزواجهن	162
28	قيمة الأجر الذي تتقاضاه أفراد العينة وموقفهن من مدى كفايته	164
29	دخل الأسرة وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة في الإنفاق	164
30	العلاقة بين درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق ومشاركتها في أخذ القرارات داخل الأسرة	165
31	درجة مشاركة المبحوثات في الإنفاق وعلاقتها بتسيير الميزانية داخل الأسرة	166
32	درجة مشاركة أفراد العينة في الإنفاق وعلاقته بأسلوب أخذ القرارات المتبع في الأسرة	167
33	نسبة مشاركة افراد العينة في القيام بالأعمال المنزلية	168
34	يوضح ما إذا كانت أفراد العينة تتلقى مساعدات في البيت	169
35	يوضح العلاقة بين مشاركة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية ونوع العلاقة السائدة بينهما .	169
36	مشاركة الزوج في القيام بشؤون الأطفال اليومية وعلاقة ذلك بنوع هذه المشاركة من خلال أجوبة المبحوثات .	170
37	يوضح ما إذا كان لتولي الزوجة لوظيفة إشرافية دور في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة	172
38	تصور أفراد العينة للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع	173
39	مدى نجاح أفراد العينة في أدائها لدورها الأسري	174
40	مدى شعور أفراد العينة بعدم التقصير في واجباتهم تجاه الزوج	175
41	الأولوية التي تعطيها أفراد العينة في ترتيب الواجبات	176
42	موقف المبحوثات من تقسيم الأدوار داخل الأسرة	176
43	توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بازدواجية الأدوار	177
44	درجة توفيق أفراد العينة بين الأدوار داخل الأسرة والمهام الوظيفية	179

45 يوضح كيف تحاول المبحوثات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية 180
46 موقف المبحوثات لما أضافته الوظيفة الإشرافية لأسرهن 181
47 التأثيرات الإيجابية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية حسب موقف المبحوثات 182
48 التأثيرات السلبية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية حسب موقف المبحوثات 182
49 رأي المبحوثات فيما يخص مدى تقبل المجتمع لتولى المرأة الوظائف الإشرافية 183
50 الطموحات التي تسعى إلى تحقيقها المبحوثات 184

الفهـرس

ملـــخـص

شـكـر

الفهرس

مـقـدمــة 09

1.مدخل منهجي عام 12

1.1.أسباب اختيار موضوع الدراسة 12

1.2.أهداف الدراسة 13

3.1.الإشكالية 14

4.1.الفرضيات 16

5.1.تحديد المفاهيم 16

6.1.صعوبات الدراسة 25

7.1.الدراسات السابقة 26

2. مكانة ووضعية المرأة تاريخيا واجتماعيا 31

1.2.مكانة المرأة عند بعض المجتمعات القديمة 31

1.1.2.مكانة المرأة في المجتمع اليوناني 31

2.1.2.مكانة المرأة في المجتمع الروماني 33

3.1.2.مكانة المرأة عند الهندوس 34

4.1.2.مكانة المرأة عند المسيحيين 35

5.1.2.مكانة المرأة في الفكر الاجتماعي (الرواد الأوائل لعلم الاجتماع)..... 36

2.2.مكانة المرأة العربية 39

1.2.2.مكانة المرأة العربية قبل الإسلام 39

2.2.2.مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية 41
3.2.2.مكانة المرأة في عصر النهضة العربية 46
4.2.2.الإتجاهات الأساسية في دراسة المرأة العربية و مركزها الإجتماعي 50
3.2.مكانة المرأة في المجتمع الجزائري 51
1.3.2.مكانة المرأة الجزائرية قبل الاحتلال 51
2.3.2.مكانة المرأة أثناء الاحتلال الفرنسي..... 53
3.3.2.مكانة ودور المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 55
4.3.2.مكانة المرأة الجزائرية بعد الاستقلال 57
3.التنشئة الإجتماعية للفتاة داخل العائلة الجزائرية التقليدية 61
1.3.تاريخية العائلة الجزائرية 61
1.1.3.تعريف الأسرة الجزائرية 61
2.1.3.الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار 64
3.1.3.الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي 66
2.3.التنشئة الاجتماعية للفتاة داخل العائلة التقليدية 69
1.2.3.التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالعائلة 69
2.2.3.ادوار المرأة داخل العائلة التقليدية..... 71
3.2.3.تربية البنت في العائلة التقليدية 73
3.3.المرأة و المجتمع التقليدي 77
1.3.3.وضعية المرأة في المجتمع التقليدي 77
2.3.3.علاقة المرأة بأفراد أسرتها في المجتمع التقليدي..... 78
3.3.3.المرأة و الزواج في المجتمع التقليدي 81
4.التغير الإجتماعي و الثقافي و تأثيره على الأسرة الجزائرية 84
1.4.مراحل التغير الإجتماعي بالجزائر 85
1.1.4.التغير الإجتماعي 85
2.1.4.التغير الإجتماعي بالجزائر 88
2.4.أهم مظاهر التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري 91

1.2.4.تحولات البنية الأسرية في المجتمع الجزائري 91
2.2.4.تغيرات العلاقات الداخلية في الأسرة المعاصرة 93
3.2.4.الزواج في المجتمع الجزائري الحديث 96
3.4. مظاهر تغير المرأة الجزائرية 97
1.3.4.تغير مكانة ودور المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع 97
2.3.4.المرأة الجزائرية والتعليم 99
3.3.4.المرأة الجزائرية والعمل 103
5. مراحل تطور العمل النسوي في المجتمع الجزائري 105
1.5.العمل النسوي في المجتمع الجزائري قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي..... 106
1.1.5.مرحلة ما قبل الإستعمار 106
2.1.5.مرحلة الإستعمار الفرنسي 107
3.1.5.مشاركة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية 108
2.5.العمل النسوي في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال 111
1.2.5.مشاركة المرأة في عملية التنمية الوطنية 111
2.2.5.بنية تطور العمل النسوي في الجزائر 114
3.2.5.المرأة الجزائرية في تشريع العمل 117
3.5.تولي المرأة للوظائف الإشرافية وتأثيره على حياتها الأسرية 119
1.3.5.المرأة والوظائف الإشرافية 119
2.3.5.تأثير الوظيفة الإشرافية على مكانة المرأة 124
3.3.5.تأثير الوظيفة الإشرافية على أدوار المرأة داخل الأسرة 126
4.3.5.إشكالية توفيق الزوجة بين أدوارها الأسرية والوظيفية 131
6. الأسس المنهجية للدراسة الميدانية 137
1.6.المقاربة المنهجية 137
2.6.العينة وطريقة اختيارها 139
1.2.6.إختيـار العينـة 139
2.2.6.حجم العينـة 140
3.6.مجالات الدراسة الميدانية 141
1.3.6.المجال الزمني 141

2.3.6.المجال المكاني 141
4.6.المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة 142
1.4.6.المناهج المتبعة في الدراسة 142
2.4.6.التقنيات المعتمدة في الدراسة 143
7. بناء و تحليل الجداول و عرض النتائج و الإستنتاج العام للدراسة 147
1.7.بناء وتحليل الجوانب الخاصة بالبيانات الشخصية 147
2.7.بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى 153
3.7.بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية 174
4.7.عرض نتائـج فرضيات الدراسـة 186
5.7.الإستنـتاج العـام للدراســة 193
الخاتمــة 195
قائمـة المراجـع
الملاحـق

مـــقدمـــــة

شكّل موضوع عمل المرأة أهمية خاصة في حقل الدّراسات الإجتماعية والإنسانية المعاصرة ، فقد اكتسبت هذه الظاهرة أهميتها في تطور الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية وكذا الثقافية للمجتمع التّي ألزمت ضرورة إشراك العنصر النّسوي في مختلف الأنشطة التنموية إلى جانب الرجل ، باعتبار المرأة تشكل نصف المجتمع السّكاني كما أنها تعد أحد الأبعاد الهامة التي يقاس على أساسها تقدم المجتمع ونموه اقتصاديا واجتماعيا .

وكما هو معلوم فإن المرأة الجزائرية فرضت وجودها بمساهمتها واجتهادها من خلال تواجدها في الإدارات العمومية والمعامل (المهن البسيطة) ، و بمرور الوقت احتلت المرأة حيّزا كبيرا بفضل زيادة طموحها في تحصيل العلم فطرقت من خلاله مختلف المجالات ، الأمر الذي خلق لديها وعيا بأدوارها ومكانتها داخل المجتمع وفتح لها الأبواب لإحتلال وظائف إشرافية وقيادية التي كانت حكرا على الرجل في وقت مضى ، فالمرأة اليوم يمكن لها أن تكون في أي منصب و أن تشغل أيّ وظيفة دون عقدة أو يكون ذلك بدعة غير متقبلة في المجتمع ، حيث تزايدت في الآونة الأخيرة نسبة النساء العاملات تماشيا مع متطلبات العصر الحديث ، أين أصبح العمل من أولويات الأمور التي تفكر فيها المرأة بغرض تحقيق الكثير من مطالب الحياة المستجدة كتأمين مستقبلها وتحقيق ذاتها واستقلالها المّادي والمعنوي بل أصبحت الأسرة تدفع بابنتها إلى التّمدرس أكثر وتتقبل أن تعمل بعد التخرج من الجامعة أكثر من أي وقت مضى .

إن تولي المرأة (الزوجة) للوظائف الإشرافية والقيادية ضرورة ملحّة فرضها التطور الثقافي السريع الذي شهده المجتمع الجزائري ، وهو ما أدى إلى تغيير أدوارها داخل الأسرة وتحسن مكانتها تدريجيا داخل المجتمع ، فلم تعد ذلك الكائن الضعيف والتابع الذي لا بد من حمايته و إعالته ، و إنما أصبحت تساهم في بناء أسرتها وتحمل العديد من المسؤوليات التي كانت حافزا على حصولها على مكانة معتبرة داخل الأسرة والمجتمع نتيجة وصولها إلى مستويات عليا من التعليم ومشاركتها الرجل مختلف الوظائف .

و لمحاولة الإحاطة بهذا الموضوع أكثر تمّ تقسيم الدراسة إلى بابين :

الباب1

يتضمن الجانب النّظري وهو يحتوي على خمس فصول :

الفصل 1: تناول هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة ، أسباب إختيار الموضوع ، الفرضيات التي طرحت و أهم المفاهيم التي حددت الدراسة ، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، مع الإشارة إلى أهم الصّعوبات في إنجاز هذه الدراسة .

الفصل الثاني 2: خصص هذا الفصل لدراسة مكانة ووضعية المرأة تاريخيا واجتماعيا وهو يتفرع إلى أربعة مباحث ، المبحث الأول عرّفنا على مكانة المرأة عند بعض المجتمعات القديمة ، والمبحث الثاني تطرقت الدراسة فيه لمكانة المرأة العربية قبل الإسلام ، و مكانتها في الشريعة الإسلامية ، وأثناء عصر النهضة ،بالإضافة إلى التطرق إلى الإتجاهات الأساسية في دراسة دور المرأة العربية و مركزها الإجتماعي ، في حين تطرق المبحث الثالث إلى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري .

الفصل 3 : تعرض هذا الفصل إلى التنشئة الإجتماعية للفتاة داخل العائلة الجزائرية التقليدية ، وهو يتفرع بدوره إلى ثلاث مباحث أساسية تناول المبحث الأول تاريخية الأسرة الجزائرية في مرحلة ما قبل الإستعمار الفرنسي وأثناء الإستعمار الفرنسي وتداعياته على الأسرة إضافة إلى تعريف الأسرة الجزائرية .

أما المبحث الثاني فتناول التنشئة الإجتماعية للفتاة داخل العائلة التقليدية ، والمبحث الثالث يبين وضعية المرأة في المجتمع التقليدي .

الفصل 4: تناول هذا الفصل التغير الإجتماعي والثقافي وتأثيره على الأسرة وقد قسّم إلى ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول تناول مراحل التغير بالجزائر ، أما المبحث الثاني فقد تناول أهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري ، وفي مبحثه الثالث نتطرق إلى مظاهر تغير المرأة الجزائرية .

الفصل 5 : وهو آخر فصل في هذا الجانب فقد خصص لتتبع العمل الوظيفي للمرأة الجزائرية وتأثيره على حياتها الأسرية ، وهو يتفرع إلى ثلاث مباحث أساسية ، المبحث الأول تناول العمل النسوي في المجتمع قبل وأثناء مرحلة الإستعمار الفرنسي ، والمبحث الثاني تناول واقع العمأل النسوي في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال ، أما المبحث الثالث تولي المرأة الوظائف الإشرافية وتأثيرها على حياتها الأسرية .

البـاب 2 :

فهو يشمـل الجانب الميدانـي للدراسة وهو مقسّم إلى فصليـن :

الفصل6 : خصص لدراسة الأسس المنهجية للدراسة الميدانية وهو يحتوي على أربعة مباحث ، المبحث الأول لدراسة المقاربة المنهجية والمبحث الثاني تناول العينة وطريقة اختيارها ، المبحث الثالث تناول مجالات الدراسة الميدانية ، أما المبحث الرابع والأخير تطرقت فيه إلى المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة .

الفصل 7: تطرقت فيه إلى بناء وتحليل الجداول ، وهو يضم خمسة مباحث خاصة ببناء وتحليل جداول البيانات الشخصية والفرضيتين ثم عرض نتائج فرضيات الدراسة وآخر ما يتم عرضه الإستنتاج العام للدراسة بالإضافة إلى خاتمة الدراسة والبيبليوغرافيا والملاحق .

الفصل 1
مدخل منهجـي عـــام

1.1 أسباب اختيار موضوع الدراسة

لا شك أن التغيرات البنائية التي يشهدها المجتمع الجزائري وبخاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وحتى الآن، على جميع الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...، قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة الجزائرية بوجه عام، وأوضاع المرأة ومكانتها بشكل خاص.

وإذا كانت تلك التغيرات تبدو واضحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فإنها تبدوا أكثر وضوحا على الصعيد الثقافي و القيمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم جديدة تتعلق بالمرأة الجزائرية ومكانتها وأدوارها الحالية والمستقبلية بوصفها انعكاس للتحولات التي يعيشها المجتمع.

وانطلاقا من ذلك فإن قضايا المرأة أصبحت في الآونة الأخيرة تحتل أهمية خاصة في المجتمع على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث أفرز هذا الاهتمام اتجاهات تؤكد على أهمية دور المرأة الجزائرية ومكانتها خاصة في مجالات العمل والمشاركة الاجتماعية في مختلف المجالات، مما أسهم في تغير نظرة المرأة لذاتها، فلم تعد تؤيد فكرة القيام فقط بأدوارها التقليدية، وإنما المشاركة في العديد من القطاعات.

وفيما يتعلق باختيار موضوع الدراسة، فيرجع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية.

1.1.1.الأسباب الذاتية

1- إن من أهم الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع هو الميل الشخصي للدراسات التي تخص المرأة من جميع الجوانب، بالإضافة إلى أهمية دور المرأة الجزائرية ومكانتها في المجتمع مما تقدمه من أدوار ووظائف في مختلف المجالات بدءا بالأسرة، ومرورا بقطاعات العمل المختلفة وصولا إلى المشاركة الاجتماعية في مختلف المجالات.

2- تزايد معدلات دخول المرأة إلى سوق العمل وتزايد طموحها في تحصيل العلم، ومنافستها الرجل في مختلف المواقع الوظيفية.

3- الكشف أو البحث عن أهم الإشكالات التي يطرحها اقتحام المرأة للوظائف الإشرافية أو القيادية بالتركيز على المرأة المتزوجة والتي لديها أطفال، إذ أنها تكون عرضة من غيرها لعمليات التصارع والتضارب بين الأدوار، وذلك لما لديها من مسؤوليات عديدة كزوجة وأم بالإضافة إلى مسؤوليات الوظيفة المتعددة.

2.1.1.الأسباب الموضوعية

1- التخصص الدراسي المتمثل في علم الاجتماع العائلة والذي يهتم بشكل خاص بالمشاكل التي تصادف الأسرة وبنائها، وكون المرأة تشغل دورا فعالا داخل الأسرة والمجتمع، فقد دفعنا ذلك للبحث والتقصي عن الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية، ومدى تأثير ذلك على مكانتها الاجتماعية وما سيحدثه من تغيرات على أدوارها الأسرية.

2- إثراء البحوث السوسيولوجية التي تمس القضايا الأسرية والاجتماعية.

2.1 أهداف الدراسة

- لكل بحث علمي أهداف تتحدد حسب طبيعة الموضوع يسعى الباحث للوصول إليها، لذا فإن من بين أهداف دراسة هذا الموضوع ما يلي:

1- معرفة أهم التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية من خلال توليها للوظائف الإشرافية.

2- محاولة الكشف عن العلاقة بين شغل المرأة المتزوجة والتي لديها أطفال للوظائف الإشرافية وتحديد أدوارها داخل الأسرة والعوامل المؤثرة في ذلك حسب تقييمها.

3- محاولة إبراز المعوقات أو المشاكل التي تتلقاها المرأة العاملة في هذا المجال، والإستراتيجية التي تضعها للتوفيق بين أدوارها الأسرية ومسؤوليات الوظيفة في الخارج.

4- معرفة مدى تأثير الوظائف الإشرافية على حياة المرأة الأسرية في رعايتها لزوجها وأولادها ونجاحها في العمل.

5- إعطاء هذه الفئة الاجتماعية المهنية حقها في الدراسة بغرض معرفة أوضاعها والمكانة التي تحملها هذه الفئة داخل الأسرة والمجتمع.

3.1. الإشكالية

يشهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات ، تزايدا في معدلات دخول المرأة إلى سوق العمل ويتحقق ذلك من منظور تطبيق المساواة في حقوق الأفراد داخل المجتمع و الحرص على الإستفادة من قدرات المرأة على ضوء فرص التعليم والتكوين المتاحة للجنسين ،وعلى ضوء إثبات المرأة لكفاءتها في معظم المهن، ومع هذا التطور فإن النسبة الإجمالية لليد العاملة النسوية في الجزائر ما تزال ضعيفة على العموم إذ نجد في سنة 2003 لم تتعدى نسبة 19.5% [1]ص16، فهي تمثل أضعف نسبة فيما يخص العمل النسوي في العالم وحتى مقارنة بالدول المجاورة ، و ما يمكن الإشارة إليه أن عمل المرأة في الجزائر كان في بدايته ضعيفا و يقتصر على قطاعات معينة كالتعليم والصحة و الإدارة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، فعلى سبيل المثال « تشكل النساء الجزائريات المشتغلات في سلك التعليم نسبة 46.01 % سنة 2003 (...) و نسبة 54 % في مجال الطب التخصصي و العام » [1]ص16، و يرجع ذلك إلى النظرة السائدة حتى وقت قريب والتي تعتبر التعليم والطب أنبل و أكثر المهن احتراما للمرأة لمواءمة ظروف العمل (التوقيت ، طبيعة العمل) لمكانتها و أدوارها و إلتزاماتها العائلية .

لكن في وقتنا الحالي و نظرا لعوامل عديدة من أهمها عامل التغير الإجتماعي و الثقافي الذي أدى إلى حضور المرأة في الساحة العلمية والعملية كمطلب شرعي لا مفرّ منه ، بالإضافة إلى عوامل عديدة تتعلق بطبيعة و تنوع التخصصات التي تتبعها المرأة سواء في الجامعات أو في معاهد التكوين ،إضافة إلى غلاء المعيشة و تدهور المداخيل ،زيادة إلى ارتفاع معدل البطالة ...وغيرها من العوامل التي ساعدت على التراجع الملحوظ (رغم كونه نسبيا) في مسألة توجيه المرأة إلى مجالات محددة تتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع ، حيث نجد المرأة اليوم تنشط في عدة مجالات كلّ واحدة حسب مستواها و تخصصها ،الأمر الذي دفعها بالطموح للوصول إلى مجالات أخرى جديدة كاقتحامها مجالي القضاء و العدالة و العمل السياسي واحتلالها وظائف قيادية و إشرافية ، ومواقع السلطة و اتخاذ القرار داخل المؤسسة ، و التي كانت في الماضي خاصة من خصوصيات الرجل .

يعتبر دخول المرأة إلى فضاءات عمل كانت ممنوعة عليها في الماضي مؤشرا هاما يدلّ على تغير عقلية الرجل الجزائري ، حيث تشير بعض الدراسات التي تناولت المجتمع الجزائري ،إلى أن العائلة الجزائرية التقليدية يخضع توزيع الأدوار و احتلال المراكز و مجالات العمل فيها لشروط بيولوجية و روابط الدم والسن وغيرها « حيث يمثل الرجال (...) السلطة العامة الروحية و السياسية و الإقتصادية ، أما النساء فهن سيدات المنزل » [2]ص120،يقتصر دورهن عموما على إدارة شؤون البيت ، خدمة الذكور ، الإنجاب، وكذا اختيار الزوجة للأبناء، مع تحديد أدوار كل منهما ، ولا يجوز للمرأة إلا أن تتحرك في مجال ضيق و مغلق لا يمكنها تجاوزه أو التعدي عليه ، وهو مجال البيت كونها تحمل الشرف العائلي ، و في هذا الإطار يشير "

بيار بورديو " P.Bourdieu " « إن الدار المرأة ، (...) هو المقدس أي الداخل ، و بأتم معنى الدقة هو العالم الأنثوي عالم الأسرار ،المجال المغلق الذي يعكسه المجال الخارجي المخصص بالرجال » [3]ص 34،أي كل ما يستدعي الحماية و الدفاع « و المقدس هنا هو المرأة المخلوق الضعيف المهدد بالتلوث » [3]ص 36،و خروجها يكون بشروط معروفة لدى الجميع أما نشاطها خارج البيت محدود جدا و يقتصر على نشاطات محدودة كمساعدتها للزوج في القيام بالعمل الزراعي (الإنتاج المعاشي) و بعض الحرف اليدوية .

إن تقسيم الأدوار بين الجنسين في المجتمع عامة و في الأسرة خاصة ،تتحكم فيه جملة من الأسباب و العوامل ، ففضلا عن ثقافة المجتمع و قيمه التي تعتبر جزءا من البناء السوسيوثقافي للمجتمع و المرجعية التي يعود إليها الأفراد عند إصدار أفعالهم ، فإن العوامل الإقتصادية و الإجتماعية تساهم بقسط كبير في ذلك .

إن فتح المجال أمام المرأة لإحتلال وظائف إشرافية أو قيادية ، وكذا انخراط عدد كبير من النساء اللاتي اقتحمن هذا المجال الجديد و الصعب ، نظرا لخصوصية المجتمع و خصوصية الموقع و المنصب الذي يتطلب الكثير من الوقت و الجهد و التحدي الدقة الإلتزام الحضور الدائم ...وغيرها من الخصائص يتطلبها المنصب السامي ، كما أنه يقلص من وقتها الذي تمنحه لنفسها ولأفراد أسرتها ، خاصة وأن المرأة تعمل في وسط و محيط ، وإن كان يعرف تغييرا على مستوى القوانين و النصوص ، إلا أنه لا زالت تحكمه الكثير من المعايير و القيم التقليدية و العادات و التقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الذي قد يرفض أو يقبل حضور المرأة في مجالات كانت حكرا على الرجل .

لا يمكن الحديث عن الزوجة بمعزل عن دورها المركزي داخل الأسرة : الإهتمام بالزوج ،تربية الأطفال باعتبار الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة من خلال ما تقوم به من وظائف ،كالأمومة (تحويل الطفل الطبيعي إلى إنسان بشري) الأعمال المنزلية ... و غيرها . فتولي الزوجة لوظائف إشرافية لم يقلل أو ينقص من مسؤولياتها و أدوارها داخل الأسرة الملقاة على عاتقها كأم و زوجة وفق ما تمليه

و تحدده القيم الثقافية و الإجتماعية للمرأة ، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به في الحياة العامة (الوظيفة) ، لهذا سيتم من خلال الدراسة إبراز تأثير تولي المرأة للوظائف الإشرافية على مكانتها و أدوارها داخل الأسرة الجزائرية . ومدى تحقيقها للتوفيق بين أدوارها الأسرية في الداخل والوظيفية في الخارج .

ومن هنا نطرح التساؤلات الآتية :

1.3.1.التساؤلات

1)- هل لتولي المرأة لوظائف إشرافية دور في تغيير مكانتها و أدوارها داخل الأسرة ؟

2)- إلى أي مدى تستطيع المرأة التي تشغل وظيفة إشرافية تحقيق التوفيق بين أدوارها داخل الأسرة و أدوارها الوظيفية في الخارج ؟

4.1.الفرضيات

الفرضية الأولى

يؤدّي تولي المرأة للوظائف الإشرافية إلى تغيير مكانتها و أدوارها داخل الأسرة .

الفرضية الثانية

يمكن للمرأة (الزوجة) التي تشغل وظيفة إشرافية تحقيق التوفيق نسبيا بين دوريها الأسري و الوظيفي .

5.1. تحديد المفاهيم الأساسية

1.5.1.مفهوم العمل

يستخدم مصطلح "عمل"، "وظيفة"، "مهنة" للدلالة على فئة النشاطات المأجورة، وفي بعض الأحيان كمترادفات تؤدي نفس المعنى فهي تستخدم غالبا بصورة متداخلة، لذا كان علينا في هذه الدراسة قبل إعطاء مفهوم "الوظيفة الإشرافية" القيام بإدراك الفروقات بين هذه المصطلحات.

1.1.5.1.العمل

ويمثل "مجموعة من الوظائف المتشابهة الواجبات بالدرجة التي يمكن معها تغطيتها جميعا في تحليل واحد"[4]ص 129، وهناك من يحدد العمل أنه يمثل كل نشاط إنتاجي سواء أكان في شكل مهنة أو وظيفة أو حرفة.

وهناك من يعني بمصطلح مهنة إلى مفهوم العمل اللذان يمثلان كل نوع النشاط يزاوله الفرد الراشد، ويقضي فيه جزءا معينا ومستمرا في مواعيد محددة من وقته، كما أن هناك من يرى أن العمل هو الجهد العضلي والفكري الذي يبذله الفرد مقابل أجر ما، ولكن هناك من يزيد عن هذا التعريف بأن "العمل بصوره المختلفة ليس مجرد بذل جهد عقلي أو مادي للتأثير على الأشياء المادية أو غير المادية المحيطة بالفرد للوصول إلى نتيجة ما، لكنه في واقعا الأمر عبارة عن تفاعل بين الفرد والبيئة الاجتماعية، حيث يحاول الفرد من خلاله أن يحقق الأهداف التي تمكنه من الحصول على الاستحسان الاجتماعية التي يشبع رغباته وحاجاته"[5] ص321.

2.1.5.1.الوظيفة

تمثل مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي ينجزها فرد واحد، وترتبط هذه الواجبات بعضها ببعض لأداء عمل معين، كما هناك من يعرفها "كل عمل يشغله الإنسان لدى الآخر أو لدى مصلحة حكومية أو شركة مساهمة وتكون في الغالب كتابية أو إدارية"[5] ص37.

3.1.51.المهنة

وهي النشاط الذي يشغله الفرد لمصلحته أو لدى الآخرين كمؤسسة أو شركة، فهي تمثل المركز الأساسي لأوجه نشاط الفرد وما يتبع ذلك من نشاط فكري، وقد عرف "شارتل Shartle" المهنة بأنها "مجموعة من الأعمال أو الوظائف المتشابهة التي توجد في مختلف المؤسسات"[4] ص12.

2.5.1.التعريف الإجرائي للوظيفة الإشرافية

تعني الوظيفة الإشرافية الوظيفة التي تصاحبها مسؤوليات داخل المؤسسة عامة أو خاصة كمسؤولية الإشراف على عدد من العاملين ، ومسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبأعمالهم ، أو التحكم و المرافبة و التسيير في المؤسسة و لها مكانة خاصة و محددة تنص عليها مختلف القواعد القانونية .

3.5.1. مفهوم المرأة العاملة

" هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عمل، وهي التي تقوم بدورين أساسين في الحياة، دور ربة البيت ودور الموظفة"[6] ص110.

ونقصد في هذه الدراسة بالمرأة التي تشغل أو تتولى وظائف إشرافية إلى المرأة المتزوجة التي لديها أطفال و هي أجيرة تقوم بمسؤوليات معينة داخل المؤسسة حيث تندرج مهامها ضمن التسيير وتولي المسؤولية والإشراف على عدد من الموظفين أو العمال، وأحيانا تساهم في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية، أو إصدار الأوامر داخل المؤسسة التي تعمل فيها وهي التي تحصلت على تكوين عالي أي لديها شهادة جامعية أو تكوين محصل عليه ذاتيا عن طريق الممارسة و الخبرة و الترقية تعمل في ميادين مختلفة سواء كانت تقنية إدارية قانونية تجارية أو مالية، و التي تنتمي إلى فئة الإطارات ، وبذلك تضيف لنفسها دورا بجانب دورها الأسري.

4.5.1. مفهوم الدور

هناك تعاريف متعددة لمفهوم الدور تعبر عن وجهات نظر مختلفة منها تعريف "رالف لينتون R.Linton" إذ يعرفه«المجموع الكلي للأنماط الثقافية المتصلة بمركز معين، وبهذه المعالجة فإن الدور يعد مظهرا ديناميا للمركز، كما يتضح أن له علاقة واضحة بالمعايير السلوكية، أي أن الدور من وجهة نظر "لينتون" يتكون من الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يعينه المجتمع لأي فرد من أفراده الذين يحتلون مركزا معينا »[7] ص194.

أما "بارسونز" فيعتبر الدور« قطاع من النسق التوجيهي الكلي للفرد الفاعل، وهو ينظم حول التوقعات في علاقتها بمحتوى تفاعل معين، تلك التوقعات التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمة التي تتحكم مع واحد أو أكثر من المتغيرات في الأدوار التكميلية المناسبة» [7] ص195، أي أن الدور هو أنظمة من الإلزامات المعيارية التي يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها، كما يعرفه "جون أبورت" :« بأنه ما يتوقعه المجتمع من الفرد الذي يحتل مكانا معينا داخل الجماعة» [8] ص57، وهو أيضا ما يؤكده "رويتر" إذ يعتبر « بأن الدور الاجتماعي هو وظيفة الفرد في الجماعة» [8] ص129، أي الدور الذي يؤديه الفرد في موقف اجتماعي معين، حيث لا يختلف عما ينتظره الآخرون منه، وينقسم الدور إلى نوعين: "الأول: مكتسب، بحيث أن الفرد أثناء حياته ينتقل من دور لآخر، من الطفل إلى المراهق فالشاب والرجل المتزوج صاحب المسؤوليات، ولكل من هذه الأوضاع أدوارا لصيقة بها على الفرد أن يتعلمها، وقد يتم ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود فهو يتعلمها من خلال اعتناقه للقيم والمعايير الاجتماعية التي يتلقاها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية والثاني: موروث، أي يحصل عليه الفرد تلقائيا عند ميلاده كالجنس مثلا » [9] ص390،فالدور إذن هو ما يتوقعه المجتمع من الفرد الذي يحتل مركزا معينا في الجماعة ويحدد كل مجتمع الأدوار التي يتوقع القيام بها في حياتهم اليومية أو العادية، فعلى سبيل المثال "فإننا نتوقع من رب الأسرة مثلا الذهاب إلى العمل في الصباح، وإحضار لوازم الأسرة وتعليم أطفاله النظام وآداب السلوك...إلخ.

أما الولد فسرعان ما يشغل دورا خاصا به يناسب ذكورته... بينما نتوقع من الفتاة تعلم تدبير شؤون المنزل وأن تكون أكثر تواضعا وتحفظا من أخيها بشكل عام، أما دور الأم فيشمل عددا وافرا من الواجبات والأعمال المفروضة حسب العرق والعادات والتقاليد، حتى الأفكار والمشاعر اللائقة، إن التفاعل بين هذه الأدوار جميعا غاية في الدقة ويكون ما نسميه النظام الاجتماعي للأسرة» [10] ص139، وهكذا تختلف الأدوار التي يؤديها الأفراد باختلاف العمر والسن والوظيفة والمكانة كما تختلف من مجتمع لآخر، كما أن هناك ما يسمى بالازدواجية في الدور وتمنح للأفراد الذين يقومون بها درجة من الحرية ضمن حدود معينة (مثلا الأستاذ يلعب دور المعلم والباحث في آن واحد)، هده الأدوار التي تقع على عاتق الفرد قد تتضاعف نتيجة لتعقد تقسيم العمل، فبقدر ما تكون الأدوار كثيرة ومتعددة يكون الفرد عرضة لمتطلبات متناقضة وفي الحقيقة

فإن تعقد تقسيم الأدوار وتزايدها يحمل دون شك آثارا تفردية حسب ما يؤكده دوركايم» [11] ص291، وهو ما ينطبق على الدور الاجتماعي الذي ترسمه الثقافة الجزائرية للمرأة دور مختلط المعالم أو محطة أدوار يصعب التوفيق بينها والدليل على ذلك أن المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة أدوار في المجتمع فهي تؤدي دورها الجديد في الإسهام في أي ميدان من ميادين الإنتاج والخدمات التي تقدر تعليم منزلها مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم المرأة واشتغالها وهي تؤدي فضلا عن ذلك أدوارها التقليدية في الأسرة كزوجة وأم و مديرة منزل، وأصبحت المرأة العاملة متزوجة كانت أم غير متزوجة، منجبة أو غير منجبة تحمل عبئا آخر، ذلك العبء منحصر في الاهتمام بالدور الثاني، أي العمل خارج البيت والنظر إليه نظرة جد واهتمام، ويطالبها بالتزامات محددة لا يمكن التهاون فيها، حتى لا يرتبك العمل الذي صار في تنظيمه الحديث يرتبط بعضه ببعض أشد الارتباط ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق.

فمفهوم دور المرأة هو مجموعة الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة، والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها.

وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم، أي الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقا كبيرا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه.

1.4.5.1. التعريف الإجرائي للدور الأسري للمرأة

هي مجموع الواجبات الأسرية والأنشطة التي تقوم بها المرأة (الزوجة) في نطاق أسرتها، والتي تنحصر في الإنجاب، الأمومة، الشؤون المنزلية، الإهتمام بالزوج وتربية الأطفال ورعايتهم ، بالإضافة إلى المشاركة في تسيير ميزانية البيت و الإنفاق براتبها ، والمشاركة في صنع القرار الأسري.

5.5.1. المكانة الاجتماعية

تشير المكانة الاجتماعية إلى الوضع الذي يشغله الفرد في النسق الاجتماعي من خلال بعض المحددات كالمستوى التعليمي، الدخل، المهنة والممتلكات وغيرها، كما تتحدد أيضا بمختلف الأنشطة الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن يقوم بها الفرد، ولهذا يعرفها معجم علم الاجتماع « أنها المركز الذي يحتله الفرد أو العائلة، أو الجماعة القرابية في نظام اجتماعي معين بالنسبة لمراكز الآخرين، والمنزلة الاجتماعية هي التي تحدد الواجبات، والحقوق، والسلوك والعلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد (...) كما أنها تتأثر بعدة متغيرات أهمها الثقافة والتربية والتعليم، الدخل الملكية، الحرفة وبقية النشاطات والفعاليات التي يقوم بها الفرد في المجتمع» [12] ص210 ،وهذا ما يدل على أن المكانة تتأثر بعدة متغيرات وأهمها الدخل التربية، التعليم، الثقافة، المهنة، ومختلف الإنجازات والنشاطات التي يقوم بها الفرد داخل جماعته أو في المجتمع ككل، كما أن

المكانة قد "يكتسبها الفرد عن طريق جهوده التي تتميز في اغلب الأحيان بالمنافسة واستخدام القدرات الخاصة، والمعرفة والمهارة وهي مكانة غير موروثة وبناء على ذلك تعتبر كثير من المكانات المهنية مكتسبة كالطبيب مثلا أو المحامي أو الفنان»[9] ص473.

كما أن للمجتمع أنظمته القيمية والمعيارية التي تحدد مكانة الفرد الاجتماعية، وغالبا ما تؤثر العوامل الاجتماعي في ذلك أكثر من العوامل الأخرى والمكانة قابلة للتغير وباستمرار فهي ليست ثابتة، وهو ما يذهب إليه ابن خلدون باعتبار أن الحركة الاجتماعية تؤدي أحيانا إلى قلب الأوضاع والنظم وتغيير المفاهيم، فيعاد ترتيب الأولويات والقيم وبعض المعايير الاجتماعية حتى يبدو للملاحظ وكأنه أمام مجتمع جديد غير الذي اعتاد على رؤيته، كما يميل الأفراد إلى التجمع والترابط في جماعات مختلفة تتمركز حول بعض العناصر والأبعاد كالانتماء إلى جماعات مهنية أو حسب المستوى التعليمي والثقافي أو مستوى الدخل وغيرها، فالمكانة هي « تلك الوضعية التي يحتلها الفرد بين الجماعة التي ينتمي إليها، كما يراها ويقدرا الفرد نفسه من خلال رؤية الآخرين المحيطين وتقديرهم له» [9] ص195، وترتبط أحيانا المكانة بأداء أدوار ووظائف معينة يؤدي إهمالها وعدم القيام بها في النهاية، إلى سحب تلك المكانة من الفرد الذي يشغلها، إذن فالمكانة الاجتماعية تعرف « بأنها المنزلة، حسية كانت أو معنوية يصل إليها الشخص أو عمل ما، وتوضح مدى تأثير الشخص بقوله أو فعله في نفوس المحيطين به، فالناس متفاوتون في مكانتهم، وهم أيضا ذو رتب متفاوتة في المكانة الواحدة، وقد لا تقف مكانة الشخص عند بيئته ووطنه، بل وتمتد إلى مناطق أخرى وأحيانا إلى العالم أسره، وتكتسب المكانة بوسائل مختلفة تبعا لظروف المجتمع وحضارته وثقافته»[13] ص277.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف للمكانة الاجتماعية، فالتعريف الإجرائي لها كالتالي:

1.5.5.1. التعريف الإجرائي للمكانة الاجتماعية

هي الوضع الذي يشغله الفرد داخل الأسرة أو الجماعة التي ينتمي إليها ولها محددات مادية وأخرى معنوية (الوظيفة، الدخل، الممتلكات، المستوى التعليمي، الاحترام، الكرامة، التقدير،... وغيرها من الأنشطة الأخرى في المجتمع)، وترتبط في أغلب الأحيان بقيم ومعايير المجتمع، ونسعى في هذا البحث إلى إبراز المكانة التي تحتلها الزوجة داخل أسرتها، خاصة مع التغيير الذي طرأ على الزوجة من خلال توليها للوظائف الإشرافية، وكذلك إبراز الوظائف والأدوار والأهداف المرتبطة بذلك من جهة والسلوكات المنتظرة منها نحو أسرتها من جهة أخرى وهذا ما سنعرفه من خلال الدراسة لاحقا.

2.5.5.1. العلاقة بين المكانة الاجتماعية والدور

قبل التطرق إلى العلاقة بين المكانة الاجتماعية والدور، لا بد من الإشارة إلى أن كلمات "مكانة اجتماعية، مركز اجتماعي، وضع اجتماعي" هي كلمات "يكاد معناها أن يكون واحدا، إذ استعملها الباحثون

بنفس المعنى، وكان "راد كليف براون" أول من استخدم هذا الاصطلاح لبيان النقطة التي يحتلها الفرد في التركيب الاجتماعي»[14] ص121.

أما بالنسبة للعلاقة بين المفهومين، فقد اختلف العلماء في تحديد العلاقة بين المكانة الاجتماعية والدور وذلك من تحديد بسيط لكليهما إلى تمييز اكبر، حيث نجد أن الدور هو المفهوم الأكثر التصاقا وارتباطا بالمكانة، « و يعتبر الأول ديناميكي والثاني بنيوي ويكونان وجهين لحقيقة واحدة، وحتى إن لم يوجد بينهما تبادل ملزم لأن المكانة يمكنها أن ترتب بأدوار متعددة »[15] ص 190.

أما "رالف لينتون" "اختار مصطلح المكانة ليعني به وضع الفرد في المجتمع وحدده بأنه: مجموع الحقوق والالتزامات، أما الدور فهو الجانب السلوكي لتنفيذ هذه الحقوق والواجبات» [9] ص472، إذن حسب " لينتون" الدور هو الجانب المتحرك في المكانة، وليس المكانة نفسها هي المتحرك، كما أن الدور أحيانا هو عبارة عن قواعد اجتماعية تحددها الجماعة أو المجتمع، استنادا إلى نسقها الثقافي، في حين نجد أن "راد كليف براون" ميز بين المفهومين باعتبار أن « هناك فرقا بين التركيب الاجتماعي، وبين المنظمة الاجتماعية، ففي المنظمة الاجتماعية مثل المدرسة توجد مراكز مختلفة كمركز المدير، ومركز المعلم، ومركز الطالب، وسلوك هؤلاء هو نظام من الفعاليات والنشاطات يمكن تسميته بالأدوار التي تشكل نظاما متكاملا ينسق علاقاتها الواحدة بين البناء النظامي والمنظمة، فالبناء النظامي يتكون من أدوار مختلفة تعمل بصورة متكاملة ومتناسقة مثل أدوار الأزواج والزوجات، أطباء ومرضى،... أما المنظمة فهي جمعية أو مؤسسة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهدافهم الحقيقية مثل: المدرسة، المصنع، العائلة،...)»[12] ص204.

وعليه يكون المركز والدور مكونين لكل وظيفي واحد، والجماعة هي التي تحدد مركز أفرادها وأدوارهم، "فإن كان المركز هو المكان الذي يحتله الفرد في المجتمع على أساس السن أو الجنس، أو المولد أو المهنة أو الزواج، فإن الدور هو السلوك الذي يقوم به المركز الذي يشغله، كما أن تنوع المراكز والأدوار تبع لتنوع الثقافات، وبتقدم الثقافة تتعقد المراكز الاجتماعية وتتنوع، وتغير الظروف الحضارية والسياسية يؤدي إلى تغيرات في المراكز والأدوار»[14] ص121.

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الدور ومفهوم المكانة الاجتماعية مرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، حيث أنه لا توجد مكانة بدون دور ولا دور بدون مكانة حتى وإن ارتبط بالمكانة الواحدة أدوار متعددة، فالمكانة إذن هي الرتبة الاجتماعية التي يحتلها الفرد في إحدى النظم الاجتماعية مقارنة بالآخرين ويترتب عنها قيامه بدور معين يخضع لثقافة المجتمع كما يخضع للتغيرات التي تطرأ عليه.

6.5.1. مفهوم الأسرة

"تعرف الأسرة الإنسانية على أنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة وأبنائهما، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية

وممارسة العلاقات الجنسية و تهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء» [9] ص176، وهي الغطاء الذي تصاغ فيه مختلف القيم وتحدد من خلاله الكثير من المعايير والأدوار والوظائف الاجتماعية، حتى يشب أعضاءه فاعلين في المجتمع، حيث تعتبر الأسرة مؤسسة أساسية في المجتمع فهي تعد الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لبنائه، ونظرا لأهميتها في المجتمع اهتمت بدراستها علوم كثيرة من أبرزها علم الاجتماع، وعلم النفس و الأنثروبولوجيا، وعلوم الطب، والتربية والقانون، وفوق كل هذا اهتم بتأسيسها وبقائها وسلامتها ديننا الإسلامي العظيم بما كفله لها من سلامة التكوين بحيث سن لها أنظمتها وقوانينها ابتداءا من نظام الزواج وتربية الأولاد والميراث و مكانات الأفراد وأدوارهم داخل الأسرة والمجتمع،... إلخ، كما رسم لها مبادئ المودة والسكينة والتراحم والمحبة، والتعاون، والتعاطف والأمانة والولاء والوفاء،... إلخ، وذلك في عدد من السور القرآنية فقد جاء في سورة الروم (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون)[16] ، وقد جاء في سورة النساء قوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم م نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساءا واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا)[17].

أما من الجانب الاجتماعي، فلم يختلف الباحثون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس في أن الأسرة هي الحلقة الأساسية في تكوين المجتمع ومصدر الراحة والاستقرار للأفراد، وهو ما يذهب إليه "أوجيست كونت" في قوله بأنها « الخلية الأولى في جسم المجتمع التي يبدأ منها التطور ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية في التركيب البيولوجي الحي، وهي أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ في الفرد وتلقى منه المكونات الأولى كثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي» [18] ص32، فهي المحضن الأول الذي يتلقى الفرد ويلقنه قيم وثقافة مجتمعه، بعد أن تبنى العلاقة الأولية في تكوين الأسرة والقائمة بين الرجل والمرأة أي الزوج والزوجة وبهذا فمعنى الأسرة سوسيولوجيا هو معيشة رجل وامرأة على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب عن ذلك من إنجاب للأطفال وتربيتهم، ولهذا يعرفها "ماكفير" على أنها "الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم"[19] ص18، ، هذا ومن ناحية القرابة والروابط الأسرية فإن "بيرجس Burgess" و "لوك Locke" يعرفان الأسرة « بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزواج والزوجة، الأم والأب، الأخ والأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة» [3] ص556 ، والجدير بالذكر في هذا المقام أن مفهوم الأسرة قد يتعدى أحيانا المعنى الضيق أو المحدد للكلمة إلى مفاهيم رمزية أخرى كالمأوى، الملجأ، البيت، وذلك أنها المكان الطبيعي الذي يجتمع ويشترك فيه الأفراد المكونين لها، ويأخذ هذا المفهوم صبغته الرمزية هذه من ارتباطه الذي يميزه بالسكن والاستقرار أين يلجأ أفراده عادة، وفيه يشعرون بالانتماء والطمأنينة نظر لما يقدمه لهم من وظائف مختلفة

كالحماية والأمن والمكانة وهو الذي رأت فيه نفيسة زردومي" « أنه الإطار الطبيعي لتواجد المرأة، أين يرتبط بها الدور التربوي والتنشيئي للأطفال، وكذا الملجأ الذي يأوي إليه الزوج عادة عند عودته من العمل» [20] ص44، ، وبالتالي اجتماع كل أفراد الأسرة فيه، حيث يتم التركيز هنا على الوحدة، أو التكامل الذي يصنعه هذا المجال المكاني، أي تقوم أمتن العلاقات الاجتماعية فيما بين الجماعة الأسرية التي تتفاعل في إطاره.

فالأسرة هي الصورة المثلى للمجتمع الإنساني، وهي الجماعة الأولى التي تقوم على أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي، وهي الوسيلة التي تمنح عادات التعاون وتقوم بإشباع الحاجات من حب وأمن ومركز اجتماعي.

وقد اختلف المختصون في تحديد أشكال الأسرة التي يمكننا أن نلخصها في ثلاثة أشكال أساسية وهي:

1.6.5.1. الأسرة الممتدة (المعقدة)

وهي على العموم تتكون من أسرتين بسيطتين أو أكثر يقيمون في بيت واحد، وتتميز العلاقات القرابية فيها في التماسك والتضامن والاستقرار.

2.6.5.1. الأسرة المركبة

وتتكون بالإضافة إلى الزوجين والأولاد كل من الجدين والأعمام، حيث تتداخل الوظائف التربوية والاقتصادية والثقافية بينهم وتكون العلاقات فيها أكثر تعقيدا وصرامة.

3.6.5.1. الأسرة النووية (الحداثية)

تتميز بصغر حجها وتحرر أفرادها بحيث يتمتعون بدرجة معينة من الحرية والفردية، وهي تتكون من زوجين بأولاد أو بدونهم يسكنون بيتا واحدا ويتمتعون بالاستقلال التام.

أما بالنسبة للمجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري من ضمنها عرفت نمط الأسرة الممتدة التي يعرفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها « تجمع الأسلاف ببنية عمودية والأقارب ببنية أفقية أو الأجداد الجانبين ببنية مزدوجة عمودية – أفقية» [21] ص266، ، فهي تضم إلى جانب الزوج والزوجة وأبنائهما المتزوجين وغير المتزوجين، أقارب آخرين يقيمون معها، إلا أنه مع التغيير الحاصل اليوم بدأت الأسرة تتجه نحو أنماط أخرى منها النواتية وشبة الممتدة، والتي تسمى أيضا بالانتقالية وغيرها.

وبالنسبة لموضوع البحث الذي نحن بصدده، فإننا نجد أن وضع المرأة ومكانتها وتحديد الأدوار المطلوبة منها والقيم والاتجاهات نحوها ونحو نفسها جميعها أمور لا تنشأ من فراغ وإنما تتأثر بعامل الأسرة لأنها هي المجال الأول والأساسي التي تنقل إلى الفرد كافة المعارف والاتجاهات والقيم التي تسود المجتمع بعد تحويلها إلى أساليب عملية لتكوين الشخصية المرغوبة من الأسرة والمجتمع العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا حددنا الأسرة النواتية موضوع الدراسة في الأسرة المتكونة من الزوج و الزوجة وأبنائهما المباشرين غير المتزوجين ويسكنون في بيت مستقل بعيد عن أسرتيهما، كما وقع الاختيار على الأسرة ذات الزوجة العاملة في الوظائف الإشرافية لمعرفة أدق بالنسبة لأدوار الزوجة داخل هذا النوع من الأسر.

7.5.1. التنشئة الاجتماعية

1.7.5.1. المفهوم اللغوي

كلمة التنشئة من فعل "نشأ" ونشأ يعني ينشأ نشأ ونشوءا ونشاء بمعنى: "ربا وشب"[22] ص170.
"ونشأت في بني فلان نشا ونشوءا، بمعنى شببت فيهم"[22] ص170، وقيل الناشيء "وهو فوق المحتلم، وقيل الحدث الذي جاوز حد الصغر"[22] ص170.

2.7.5.5. المفهوم الاصطلاحي

"التنشئة الاجتماعية ترجمة لمصطلح (Socialisation) في الإنجليزية والفرنسية وكما يلاحظ فالاصطلاح العربي يتضمن كلمة (التنشئة) التي تعني "أقام"، وهذا الإنشاء "له صفة اجتماعية، أي فيما بين الأفراد، بهذا يتميز المصطلح العربي عن المصطلح الإنجليزي والفرنسي الذي يعني لديهما حرفيا (عملية جعل الفرد مجتمعيا)» [23] ص180.

ويستخدم علماء الاجتماع التنشئة الاجتماعية للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها إعداد الطفل ليأخذ مكانة في الجماعة التي ولد فيها» [23] ص26.

فالتنشئة الاجتماعية « هي عملية اجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة اجتماعية معينة وذلك عن طريق اكتساب هذا الفرد ثقافة الجماعية، ودورا يؤديه في هذه الجماعة (..)»[24] ص181.

فالتنشئة الاجتماعية إذن هي همزة وصل بين الشخصية والثقافة كما أنها تتسم بالاستمرار وتشترك فيما جملة من المؤسسات فضلا عن الأسرة التي تعتبر المحضن الأول باعتبار أن ثقافة المجتمع والخبرة والتجارب هي عناصر تتواجد لدى معظم المؤسسات القائمة في المجتمع.

كما تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تعليم وتربية وتوجيه ترتكز على ضبط الفرد بأسلوب الثواب والعقاب حتى تجعله متوافقا مع المجتمع، وهي تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا شيخا" سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية» .

إذن فالتنشئة الاجتماعية هي عملية اجتماعية إنسانية، وهي عملية تعلم واكتساب للإرث الثقافي والحضاري، والاجتماعي للمجتمع، يحصل عليه الفرد من خلال تفاعله مع الجماعة، ليتم انتقاله إلى كائن اجتماعي قادر على التكيف والاندماج في البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي قدرة الأفراد على القيام بمختلف الوظائف والأدوار المنتظرة منهم اجتماعيا على حسب جنسهم، سنهم، مهنتهم، ووظائفهم،.... وغيرها من المحددات الأخرى.

6.1. صعوبات الدراسة

ككل البحوث العلمية تتسم البحوث الاجتماعية منها بصعوبات أكثر تعقيدا، نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من ارتباط وثيق بالشخصية الإنسانية من خلال محاولة الكشف عن كثير من أسرارها وخباياها، مما يخلق نوعا من الحساسية، تؤدي في كثير من الأحيان إلى عرقلة مسار البحث، وهو الأمر الذي واجهنا من خلال تناول هذا الموضوع لأن موضوع المرأة من المواضيع التي تتميز بالحساسية والتعقيد، وهو ما سبب في تعطيل العمل أحيانا.

ومجمل القول فيما يخص هذا الشأن أن الصعوبات تمحورت حول النقاط التالية:

1- صعوبة الحصول على عينة البحث

كان من الصعب الحصول هذه العينة الصغيرة الحجم لأن مجموعة البحث هذه لم تكن موجودة في مكان واحد، مما كان يضطرنا للتنقل الكثير خلال مدة طويلة.

2- صعوبة الحصول على المواعيد

بما أن ميدان الدراسة يتعلق بفئة اجتماعية لها مركز مهني تحتم علينا الإتصال بهن و التأكيد على مقابلتهن و ذلك بتحديد مواعيد مسبقة ، وبعد موافقتهن يأتي مشكل الموعد بحيث كان دائما الموعد يعطى للباحث على الأقل بعد أسبوع أو أسبوعين، وكان غالبا ما يتم بعد انتظار طويل وبعد معاودة الاتصال بهم عدة مرات لتذكيرهم، بالإضافة إلى صعوبة إطالة المقابلة مع المبحوثات في بعض الحالات لإعطائنا تفاصيل أكثر لإثراء البحث، وذلك بالتحجج بوقتهن القليل وانشغالهن المستمر بسبب كثرة الأعمال و المسؤوليات، وتنقلهن الكثير ، وهذا ما يؤدي أحيانا إلى العودة المتكررة، أو استبدالهن بمبحوثات جدد، وهذا ما آخر نوعا ما الدراسة بحيث استغرقت الدراسة الميدانية مدة طويلة.

3 - نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري، وما يتسم به من تعقيدات وتحفظات، فقد كان التعامل مع البعض من المبحوثات صعب نوعا ما فيما يخص تفهمن لأهداف البحث السوسيولوجي، مما اضطرنا لبذل جهد من الوقت لتوضيح الأهداف وسرية الأسماء، بالإضافة إلى تهرب بعض منهن من الإجابة على بعض الأسئلة لاعتقادهن

على أنها معلومات شخصية، هذا ما ينعكس بالتالي من حيث التقليل من عدد النساء اللائي كان من الممكن استجوابهن.

7.1. الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة ضرورة منهجية لكل بحث علمي جاد لأهميتها في مساعدة الباحث على تكوين خلفية نظرية تمكنه من التوجيه والتحكم في موضوع بحثه، وكذلك لغرض التمكن من المقارنة والاستدلال ضمن بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة واستخراج المتشابه منها والمختلف في سبيل البحث عن الموضوعية، وتحقيق أوسع للموضوع.

1.7.1.الدراسة الأولى

أول دراسة تم الاعتماد عليها في هذا البحث، والتي لها علاقة بتولي المرأة للوظائف الإشرافية، ما قدمه الباحثان "علي عسكر" و "معصومة أحمد"[25] ،تحت عنوان "الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي" والتي حاولا من خلالها إلى تحديد نوعية الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية في المجتمع الكويتي بصفة عامة، وتمثلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحديد نوعية الاتجاه ودرجته نحو شغل المرأة للوظائف الإشرافية، وهو ما يساعد على فهم ردود فعل أفراد المجتمع الكويتي تجاه تعيين المرأة في المستويات الإدارية المختلفة من حيث الرفض والقبول، باعتبار الاتجاه إحدى القوى الدافعة وراء السلوك.
- دور المرأة في المجتمع ومدى قبول الآخرين لهذا الدور الفعال على ضوء أهمية إسهام الجنسين المسيرة الحضارية للمجتمع.
- توضيح دور المرأة في تنمية المجتمع من خلال دخولها مجالات العمل المتنوعة ومدى إسهامها في بناء خطط التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها جنبا إلى جنب مع الرجل في المجتمع.

وعلى هذا الأساس فقد شملت عينة الدراسة على (278) من الطلبة الجامعيين والعاملين بمؤسسات دولة الكويت ضمن القطاعين الحكومي والخاص موزعين وفقا لمتغيرات الدراسة وهي الجنس، الحالة الاجتماعية والحالة المدنية والخبرة الوظيفية، وقد تم استخدام مقياس الاتجاه نحول تولي المرأة الوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع بصورة عامة للعينة كلها.

وقد خرجت بنتائج أهمها:

- أن نظرة المجتمع الكويتي الإيجابية إلى المرأة بصورة عامة وإلى عملها بصورة خاصة قد نمت وتطورت مع الانفتاح الاجتماعي على المجتمعات الأخرى ومع النهضة الحضارية وحركة التنمية في مختلف مناحي

الحياة، طرأ تغيير على النظرة الاجتماعية للمرأة وعلى درجة تقبل المجتمع لعملها وضرورة تبوئها للمواقع القيادية، ومراكز اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة.

- قبول المرأة في الوظائف الإشرافية لم يرتق إلى المستوى المتوافق مع التقدم التقني والدعوة إلى المساواة التي تنادي بها جمعيات حقوق الإنسان في معظم دول العالم، لكن المؤشرات تبين تزايد وجود المرأة في مؤسسات العمل على جميع المستويات وتزايد طموحها في تحصيل العلم ومنافسة الرجل في مختلف المواقع الوظيفية.

- دافع تحقيق الذات لدى المرأة يدفعها لمحاولة الوصول إلى درجة المساواة بالرجل وإثبات وجودها من خلال أداء مهني متميز.

- لعملية التنشئة الاجتماعية دورها في إحداث التغيرات الجذرية في شخصية المرأة الكويتية المعاصرة، والتي أصبحت أكثر وعيا والتزاما للقيام بدورا الاجتماعي وبصورة بعيدة عن الاتكالية والسلبية.

2.7.1. الدراسة الثانية

هي دراسة قامت بها الباحثة "ليلى بوطمين"[26] ،تحت عنوان "الإطارات النسوية" والتي حاولت من خلالها التعرض إلى وضعية فئة الإطارات النسوية داخل القطاع الصناعي، لغرض منها في كشف الرهانات والتحديات التي يحملها هذا الموقع وهذه المكانة في قطاع تشكل الغالبية العاملة فيه من الذكور.

وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تشارك الإطارات النسوية في اتخاذ القرار؟
- ما هي حظوظهن في ممارسة السلطة داخل المؤسسة؟
- ما هي الإستراتيجيات المتبعة من قبلهن للعمل في وسط يسيطر عليه الرجال؟

وفي هذا السياق قامت الباحثة بتقديم بعض الإحصائيات الخاصة بتطور عمل المرأة في المجتمع الجزائري، وكذلك بالمناصب المهنية المختلفة الخاصة بالنساء، وقد خرجت بالنتائج التالية ومن أهمها:

- المرأة الإطار تبقى أقل من زملائها (الرجال من نفس الفئة) فيما يخص بعض ملحقات الأجر، الترقية، وكذا مجرى الحياة المهنية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها:

- الإستراتيجية التي يتم من خلالها توظيف المرأة داخل المؤسسات، إذ غالبا ما توظف المرأة في المناصب الدنيا والإدارية، وهي وظائف لا تصل من خلالها إلى المناصب السامية.

- يعتبر الزواج، الإنجاب، رعاية الأطفال من العوامل التي تلعب دورا هاما في كبح تقدم المرأة في حياتها المهنية، وتجنب مناصب المسؤولية.

- ليس من السهل على الإطارات النسوية الوصول إلى المناصب العالية داخل المؤسسات والتنظيمات لاصطدامهن بالذهنية التقليدية التي يقاوم ويرفض الرجل من خلالها أن يفتح المجال أمامها نظرا لسيطرته شبه الكاملة على المناصب السامية، برغم ما يبديه من مظاهر التفتح.

- التصورات التقليدية للدور الاجتماعي للمرأة، حيث يبدو الرجل أكثر قربا وقبولا للنموذج التقليدي للاستمرار الصورة التي يحملها الرّجل عن المرأة في ظروف ومحيط يعرف تغيرات عميقة .

- المرأة الإطار المتزوجة عادة ما تشغل مناصب عمل مساوية أو أدنى من منصب الزوج، وهو ما يدل على سيطرة الرجل نظرا للمكانة التي يحتلها داخل البناء الاجتماعي.

- في الحالة التي تحتل فيها المرأة منصبا عاليا ومكانة مميزة فإنها تمنح المكانة الاجتماعية التي يحتلها زوجها، وهو ما يترجم بصورة واضحة وضعية الخضوع والتبعية.

- ممارسة المرأة لنشاطات اجتماعية وسياسية مثل الانتماء إلى جمعيات مهنية أو أحزاب سياسية أو مواقع قيادية يطرح بالنسبة إليها تحديات لا بد من مواجهتها، وهذا ما يدل على أن:

- تبدو خصوصية الموقع الذي تحتله الإطارات النسوية، وإن كان يعرف تغيير ا على مستوى التنظيم والتسيير، إلا أنه لازالت تحكمه كثير من المعايير والقيم التقليدية السائدة في "مجتمع أبوي" يسيطر فيه الرجل بناءا على التقليد والعرف والقانون، بهذا فإن المرأة الإطار تواجه تحديات ورهانات لا تفرضها المكانة والموقع داخل المؤسسة فحسب بل لكونها تعلم في وسط لازالت تهيمن عليه تصورات تقليدية لا تتماشى مع منطق الحداثة والترشيد اللذين يستلزمهما تحقيق التغير وتحديث المجتمع.

3.7.1. الدراسة الثالثة

هذه الدراسة عبارة عن بحث قامت به بإنجازه "سعاد خوجة"[27] تحت عنوان " Acomme Algérienne" والتي حاولت من خلاله القراءة في السياسات المنتهجة مع المرأة من خلال المكانة المخصصة لها في المجتمع، ومن أهداف هذه الدراسة:

- محاولة تفسير المكانة المخصصة للمرأة في قلب الأسرة الجزائرية.
- تفسير المكانة التي أعطيت للمرأة من خلال قانون الأسرة.
- محاولة تفسير النداءات السياسية التي تدور حول تحرير المرأة.
- مدى فعالية النقاشات حول وضعية المرأة في الحياة اليومية.
- الكشف عن الأسباب التي أدت إليها وضعية المرأة في الحياة اليومية .
- علاقة الشريعة الإسلامية ببروز النقاشات حول وضعية المرأة.

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على تحليل ووصف الواقع الذي تعيشه المرأة من خلال توظيفها الملاحظة المباشرة وقراءة في محتوى قانون الأسرة، وكذا عن طريق بعض الإحصائيات حول عمل المرأة وتعليمها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

1- البناء الأبوي للأسرة الجزائرية لا يقبل بسهولة التغيرات المطروحة في الساحة حول قضية تحرير المرأة.

2- لا وجود لأي نص قرآني يفرض على المرأة الابتعاد عن الحياة الاجتماعية والمشاركة فيها، ولكن باسم التقاليد وما يسمى بالحرمة و النيف.

3- الضوابط القانونية التي حددها قانون الأسرة ترتكز على العادات والتقاليد دون الارتكاز بالشكل الصحيح على تعاليم الإسلام.

4- التحرر الحقيقي للمرأة لا يمكن أن يتحقق إلا في مجتمع يحترم القانون أي دولة القانون.

5- الإسلام أعطى للمرأة حقوقها على غرار حقها في تسيير أموالها انفراديا ورفضها للزواج الذي لا يؤخذ رأيها فيه.

4.7.1. الدراسة الرابعة

الدراسة التي نتناولها فيما يخص الدراسات الجزائرية، هي رسالة ماجستير في علم الاجتماع جامعة الجزائر، التي قامت بها الطالبة "حورية بايق" [28] وهي دراسة بالجزائر العاصمة وضواحيها، وكانت تحت عنوان "توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية – بين التصورات التقليدية والتغير الاجتماعي والثقافي-" بحيث حاولت الباحثة معرفة الكيفية التي تتوزع بها الأدوار بين الزوجين وطبيعة هذا التوزيع والعوامل المؤثرة فيه وذلك في الأسرة النواتية الجزائرية التي تمارس فيها الزوجة عملا خارج البيت.

وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات التالية:

- هل الأدوار الجديدة المكتسبة للزوجة والزوج تشير إلى أن هناك إعادة توزيع للأدوار بينهما بحيث لم يعد التوزيع التقليدي للأدوار الزوجية قائما كما كان عليه في الأسرة التقليدية؟

- وهل هذا التوزيع توزيع واعي ناتج عن سيرورة تطورية داخلية للثقافة الجزائرية؟ وهل هو تغير داخلي

- إلى أي حد تؤثر التصورات التقليدية للأدوار الزوجية في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية.

وقد جرت هذه الدراسة في مدن الجزائر العاصمة سنة 2002، والعينة كانت مكونة من 208 زوج وزوجة، وهذا من خلال الاعتماد على العينة التراكمية أو الكرة الثلجية، وقد استغرقت هذه الدراسة ظرف زمني طويل ابتداءا من شهر نوفمبر سنة 2000، وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

– إن إعادة توزيع الأدوار ين الزوجين في الأسرة النواتية تؤثر فيها بنسبة كبيرة الظروف المادية، بمعنى أن ممارسة الزوجة لدور جديد والمتمثل في العمل خارج البيت وكذا الإنفاق وأخذ القرار من جهة وتقبل الزج لهذه الأدوار الجديدة التي تمارسها زوجته ومشاركته لها في أدوارها التقليدية كشؤون البيت وتربية الأطفال من جهة أخرى يتم تحت ضغط مادي مفروض على كل منهما.

– يساهم المستوى التعليمي إيجابيا في توزيع الأدوار بين الزوجين فكلما كان الزوجين أو أحدهما من مستويات تعليمية عالية كلما كان هناك تفاهم وتعاون بينهما، بحيث تمارس الزوجة أدوارها المكتسبة إلى جانب أدوارها الطبيعية والتقليدية ويتقبل الزوج ذلك ويشاركها في أدوارها المنزلية، إلا أن هذا التأثير يصبح نسبيا فيما يخص مساهمته في القيام بالأدوار المنزلية التي اعتبرت تقليديا من أدوار الزوجة (المرأة).

– تبق التصورات التقليدية لأدوار الزوجية تؤثر ولكنها بشكل نسبي في ممارسة كل زوج لدوره وموقفه من دور الطرف الآخر، بحيث يتفق الزوجان على ضرورة المحافظة على الأدوار الطبيعية لهما، وأن مشاركة كل منهما للآخر لا يعني أن تنقلب الأدوار بينهما.

5.7.1. الدراسة الخامسة

دراسة قامت بها "كاميليا عبد الفتاح"[6] عبد تحت عنوان "سيكولوجية المرأة العاملة" حيث كان الهدف من هذا البحث معرفة دوافع اشتغال المرأة ونتائجه، وانطلقت الدراسة من طرح التساؤلات التالية:

1- ما الذي يدفع المرأة إلى أن تعمل خارج المنزل وتقبل مسؤوليات متعددة؟
2- ما هي الإشباعات المختلفة التي تحققها المرأة عن طريق العمل؟ هل تعلم لإشباع دوافع ذاتية تحقق الرضا والاستقرار النفسي وتأكيد الشعور بالقيمة أم تعلم لأسباب اجتماعية كالحاجة إلى المال وتحقيق الأمن الاقتصادي؟
3- هل أثر خروج المرأة للعمل على النمو النفسي لأطفالها ؟
4- هل حدث تغير في القيم نتيجة خروج المرأة للعمل ؟
5- هل غير العمل من وضعها بالنسبة للرجل؟ الزوج والزميل؟

وقد قامت الباحثة بتقسيم البحث إلى قسمين الأول عام ويبين تطور وضع المرأة المشتغلة من واقع الإحصائيات المختلفة، والثاني تحليل موضوع البحث في ضوء ما تضمنته الدراسة الميدانية.

وقد كانت نتائج هذا البحث كالتالي:

1- أن المرأة – كحقيقة واقعة – داخلت ميدان العمل وتعمل في جميع مجالاته النظرية والعلمية.
2- أن العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة.

3- أن اشتغال المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التي تثير فين فسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولادها، كما أن الأمن الاقتصادي خفف من إحساسها بالتبعية بالنسبة للرجل فضلا عما تستشعره كنتيجة للاستقلال الاقتصادي من شعور بالقيمة والمكانة.

4- إن اشتغال المرأة قد دفع إليه تغيير في قيم المجتمع نتيجة للتأثر بالثقافة الغربية من ناحية، وبالتصنيع من ناحية أخرى.

5- اشتغال المرأة أدى على تغير في أنماط العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة وبالتالي تغير في القيم التي تستند إليها هذه العلاقات.

6- إن اشتغال المرأة ارتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري أي أن الرجل قد حقق نتيجة لاشتغال المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على كاهله.

7- إن اشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال، حيث انتهت هذه الدراسة إلى أن الحياة الزوجية في أسرة المرأة العاملة أكثر توافقا نتيجة للتعاون والمشاركة بين الزوجين في جميع شؤون الحياة الأسرية.

الفصل 2
مكانة ووضعية المرأة تاريخيا واجتماعيا

تعتبر المرأة من أهم أفراد الأسرة التي عاشت أدنى مستويات الحياة، حيث كانت محرومة من حقوقها الإنسانية في معظم المجتمعات، فلم تتحصل على حقوقها ومكانتها اللائقة، إلا بعد عدة مراحل تاريخية.

ويحتاج فهم وضع المرأة ومكانتها التاريخية تتبع واستعراض التطور التاريخي لوضعها في المجتمع الإنساني واستعراض الدور والأدوار المختلفة التي فرضت عليها والتي قامت بها.

واستنادا إلى ذلك سيبين هذا الفصل السّيرورة التاريخية لمكانة ووضعية المرأة في حضارات ومجتمعات مختلفة.

2.1. مكانة المرأة عند الغربيين

1.1.2. مكانة المرأة في المجتمع اليوناني

تعد وضعية المرأة في المجتمعات الغربية قديما انعكاسا للوضعية التي كان يعيشها المجتمع الغربي آنذاك.

مع أن المجتمع الإغريقي كان متقدما فكريا، لأنه قام على أنقاض حضارات سابقة، إلا أن وضع المرأة لم يكن بأفضل مما هو عليه في الحضارات الأخرى، حيث كانت المرأة في نظر المجتمع اليوناني قاصر، وكانت الزوجة مجرد أداة لإنجاب الأطفال، تعاني كثير من سيطرة الرجل الذي سلب إرادتها وحرمها من حريتها، حيث أنها لم تكن تتمتع بأي حق ولو شكليا بسبب طبيعة البنية الاجتماعية بصفة عامة، والبنية الأسرية بصفة خاصة، والمتمثلة في النظام الأبوي المتسلط والرافض لأي مكانة اجتماعية للمرأة فهم "ينظرون إليها كمتاع تدخل ضمن ممتلكات ولي أمرها فهي قبل الزواج ملك لأبيها أو أخيها أو من يلي أمرها، وهي بعد الزواج ملك لزوجها، فمن حق الزوج على زوجته أن يعرضها في السوق للبيع والشراء"[29] ص17، وكانت تورث مع المتاع الذي يرثه الرجل من أبيه، حيث ورد أنه "من الوجهة القانونية فقد حرمها القانون اليوناني حقها في الإرث وسلبها الحرية فأصبحت لا قيمة لها في المجتمع من الناحية الاجتماعية والشرعية ولا يجوز لها أن تحصل على الطلاق بل تظل خادمة ومطيعة لسيدها ورب بيتها"[30] ص33 ،وهذا ما يوضح على أن القانون اليوناني كان محدودا في نظرته للمرأة اليونانية بل اضطهدها منذ ولادتها إلى آخر أيامها، إذ أن من حق

الرجل أن يعترف بابنته أو يرفضها، كما له الحق في تزويجها بمن يشاء من الرجال، ولا يسمح لها بمغادرة البيت، زيادة على ذلك حرمت من الميراث، وسلبت الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى حقوقها المدنية.

كما لم يتح لليونانيات حق التعليم والعمل إلا ما يتصل بعملها كزوجة وأم في المستقبل كالطبخ والحياكة، وهذا أدى إلى عدم تحررها ماديا، وبالتالي بقيت دائمة التبعية للرجل، ولم يكن لها أدنى قيمة لا من الناحية الاجتماعية ولا الشرعية، وقسمت النساء إلى أربع مراتب:

- الطبقة الأولى: ربات البيوت (الزوجات) ولهن الحظ من الاحترام لأنهن كن لا يخرجن ويتفرغن للاهتمام بالبيت والأسرة، وكان خروجهن للاحتفالات الدينية فقط.

- الطبقة الثانية: طبقة المحظيات (العشيقات) وهن مومسات لأفراد معينين ولكن ليس لجميع الرجال، وكان لهن حظ من التعليم والثقافة وكذلك الرقص والغناء، ولكن لم يكن لهن احترام في المجتمع.

- الطبقة الثالثة: طبقة المومسات من الأرامل والإماء، واللقيطات ولم يكن لهن حقوق بتة.

- الطبقة الرابعة: الإماء وهن النساء اللائي أسرن في الحرب، وعملهن في خدمة الأسر في البيوت في مهن الطبخ والتمريض وحياكة الملابس وغيرها، ولم يكن لهن أي حقوق.

ومن وجهة نظر كبار المفكرين لدور المرأة في هذه الحضارة اليونانية من بينهم سقراط، والذي قال: "إن الطبيعة لم تهب المرأة أي استعداد عقلي ولذلك ليس لها إلا أن تعرف شأن الأمومة وشأن الحضانة وشأن تدبير المنزل، وبعد ذلك يجب أن تعزل عن بقية التصرفات"[29] ص17 وهذا ما أكده "أرسطو"، وهذا ما يدلّ على أن مفكري اليونان الأوائل وضعوا الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمانية والعقل الكامل فهو دعامة الأسرة وترجع إليه كل أعمالها، أما المرأة فهي في نظرتهم "أقل عقلا منه وأقل استعدادا والطبيعة لم تهيئها لمشاركة الرجل في الجندية وفي الإدارة والحكم، لذلك يجب أن تقتصر وظيفتها الرئيسية على العناية بتربية الأولاد والأمور المنزلية وذلك يتم تحت إشراف الرجل وتوجيهه"[13] ص31.

غير أن "أفلاطون" كان مختلفا كل الاختلاف في هذا الرأي فهو في نظريته المثالية ساوى بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتقلد الوظائف الاجتماعية العامة وتلقى العلم والفلسفة، وحتى إلى تقلد الحكم إذا أمكن، فهو كان معتمدا على مقولة أساسية تتمثل في أنه لا فرق بين المرأة والرجل فدعا إلى مساواة المرأة مع الرجل سواء بسواء حتى أنه دعا إلى "تربيتها تربية عسكرية أسوة بالنظام الإسبرطي"[13] ص،30 ويدل هذا السياق العام لتفكيره ودعوته لهذه المساواة المتطابقة بين الرجل والمرأة دليل على أنه يريد القضاء على كل تمييز بينهما، وأن تكتسب كل أوصاف الرجولية، وأن تكون العلاقات بينهما لا شخصية، وهي أشبه ما تكون بعلاقات الحيوانات التي يريد مربي الماشية تحسين نسلها، وعلى المرأة أن تقبل بالوضع الذي يجعل منها مجرد وسيلة لمكافأة الشجعان من المحاربين، فأنكر قدسية الزواج والمشاعر العائلية المألوفة بإلغاء نظام الأسرة"[31] ص201.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، أنه رغم المعاناة التي كانت تعيشها المرأة في جل أنحاء اليونان، إلا أن الوضع كان مختلفا في مدينة إسبرطة اليونانية، حيث أن المرأة الإسبرطية كانت تتمتع بشيء من الحرية الاستغلالية، وكذا أهليتها في التعاملات المختلفة للمجتمع، وكان هذا نتاجا للوضعية الحربية التي كانت تعيش فيها المدينة وبالتالي انصراف الرجال إلى الحرب، أدى إلى اشتغال المرأة بمختلف التعاملات داخل المجتمع، وقد أشارت إليه "باسمة الكيال" في بحثها فذكرت أنه: "(...) في إسبرطة منحت المرأة بعض الحقوق المدنية المتعلقة بالبائنة والإرث وأهلية التعامل مع المجتمع الذي تعيش فيه (...) بسبب وضع المدينة الحربي حيث شغف الرجال بخوض المعارك (...)"[30] ص33 ،وكان الإسبرطيون يعلمون المرأة الرياضة البدنية والتمرينات العسكرية، لكن هذه الوضعية التي عاشتها المرأة الإسبرطية حيث كان وضعها أحسن من مثيلاتها في سائر اليونان، باكتسابها لأدوار جديدة، وتحسن وضعها القانوني والاجتماعي الذي لم يرق بالكثير من المفكرين وعلى رأسهم "سقراط" و " أرسطو " الذي أرجع سقوط إسبرطة في الإفراط في الحقوق الممنوحة للمرأة إذ أنه: "اتهم أهل إسبرطة بتساهلهم مع النساء، ويرد سقوطها وانحلالها إلى هذه الحرية والإفراط في الحقوق الممنوحة للنساء"[32] ص14.

كما لا يمكن إنكار مساهمة المرأة في الحياة اليونانية عامة، فقد قامت في أثينا بدور كبير في المنزل من تربية ونسج صوف، وصناعة الملابس، مما يمكن الرجل الحر من أن يحيا حياة عقلية وثقافية رفيعة فأتاحت له من الفراغ ما جعله قادرا على الإنتاج الأدبي والفلسفي والعمل السياسي.

2.1.2. مكانة المرأة في المجتمع الروماني

على غرار الحضارة اليونانية، فإن المرأة في الحضارة الرومانية لم تكن أحسن حال من اليونانية باستثناء حصولها على بعض حريتها في القانون الروماني "ويتمثل في حقها في الخروج للقيام بالزيارات ولشراء حاجياتها المنزلية بين الأسواق دون أن تتعرض لأي رقابة أو حراسة، وذلك بشرط أن تحصل على إذن مسبق من زوجها، أو من ولي أمرها، إذا كانت عزباء"[29] ص18 ، لكن رغم كل هذا فإن المرأة في نظر الأعراف والقانون الروماني "ناقصة العقل لا أهلية لها في إمضاء العقود أو الوصية أو أداء الشهادة أو شغل الوظيفة"[33] ص27 ، فهي في نظرهم قاصر مدى حياتها ومنحطة خاضعة لسلطات العائلة، لا حقوق تحميها من سيطرة الرجل عليها، إذ عليها أن تبق تحت سلطة أبيها الذي له الحق في رفضها عند ولادتها وعدم إلحاقها بأسرته، بل وصل الأمر عندهم "إذا كان المولود أنثى تركوه يموت جوعا وعطشا، وتأثرا من حرارة الشمس أو برودة الشتاء"[29] ص18، ثم تنتقل السلطة بعد الأب إلى الزوج إذا كانت متزوجة، ثم لابنها "وتصل هذه السلطة إلى حق الحياة والموت، وحق إخراجها من الأسرة، وبيعها بيع الرقيق"[29] ص19، ومنه فإن هذه "(...) السلطة التي منحتها القوانين الرومانية للرجل يمكن أن نعتبرها سلطة وجاهة لا حماية، وتحكم ذاتي من قبل الرجل في كافة النواحي الحياتية للمرأة (...)"[30] ص38 ، وهذا ما يؤكد على أن

المرأة الرومانية زوجة كانت أو ابنة محرومة من الحقوق، وهي مجرد رقيق تابع للرجل لا سلطان لها على أحد من أفراد الأسرة ولا حق لها في الملكية أو في حق من الحقوق المدنية، ذلك حسب اعتقادهم "أن الأنوثة كانت تعتبر أحد الأسباب الأساسية لانعدام الأهلية في القانون الروماني، مثلها في ذلك مثل الصغير والمجنون"[29] ص18.

وقد استمرت هذه الوضعية إلى غاية اتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية بزيادة مستعمراتها وثرائها، حيث أصبحت المرأة الرومانية تتمتع بالكثير من الحقوق وتحررت من بعض القيود التي فرضت عليها وهذا جراء انتقالها من الطبقة الدنيا إلى طبقة اجتماعية أعلى، نتيجة حصول أزواجهن على ثروات من خلال غزو الكثير من المستعمرات، وكذا حصولهن على عبيد يخدمنهن، فتفرغن للكماليات والترف، لكن رغم كل هذا ولما كانت القوانين الأوروبية تمت بصلة إلى الرومان الأوائل "فإن القانون الإنجليزي حتى القرن التاسع عشر كان يبيح للرجل أن يبيع زوجته، ولم يتدخل القانون إلا في تقدير السعر الذي يمكن أن تباع به"[29] ص20، ولم يكن للمرأة في أوروبا حتى فترة قصيرة حق الحضور أمام القضاء أو حق إبرام العقود ولا تملك الهبة بغير مشاركة زوجها في العقد بموافقة مكتوبة.

وعلى غرار هاتين الحضارتين العظيمتين (الحضارة اليونانية والرومانية)، أثناء تلك الحقبة، فإن وضعية النساء في مجتمعات غربية أخرى لا يمكن وصفها إلا بالسيئة والظالمة بسبب الأعراف والتقاليد التي تسير المجتمع، والتي تجسد من خلالها سلطة الرجل على المرأة في جميع الحالات.

3.1.2. مكانة المرأة عند الهندوس

كانت شريعة الهندوسية تؤمن أن "جد البشرية أورث النساء منزلة حقيرة تاعسة، مجردات عن الفضيلة وليست لهن نفوس خالدة"[34] ص189، وكانوا ينظرون إلى المرأة بمجرد ولادتها نظرة تشاؤم واحتقار ويعتبرونها عارا يحل على الأسرة بأسرها "وربما يقدمها الأب قربانا على مذبح الآلهة، حرصا على إرضائها وطمعا في وجودها"[32] ص19، ، وليس لها أي حق شخصي، وهي عبارة عن عنصر عرضي لا يقوم بذاته بل هي تابعة لزوجها أو لأبيها أو ابنها وهي مطالبة "بأن تظهر أمام زوجها بما يبرز التذلل والانكسار وليس لها حق في التعليم وحسب عقيدة "ساتي "حقها في الحياة ينتهي بانتهاء أجل زوجها الذي هو سيدها ومالكها فإذا رأت جثمانه يحرق ألقت بنفسها في نيرانه وإلا حاقت عليها اللعنة الأبدية"[32] ص224، حتى منعها الإمبراطور" أكبر شاه" إذا كانت ضد رغبة المرأة، وعند أولئك الذين لا يحرقون المرأة كان على الأرملة عمل كل ما يحبه زوجها أثناء حياته، وأن لا تنظر إلى الرجال بقية عمرها وتقتات الفواكه والأزهار ليضمر جسمها.

كما حرمت المرأة الهندوسية حق الملكية والإرث (أسوة بالعبيد) واستمر هذا الوضع حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي عندما عدل قانون الأحوال الشخصية في الهند، عندما رأى بعض مثقفي الهند أن الإسلام قد أعطى المرأة حقوقا كاملة قبل 1400 قرن.

إلى كل ما سبق نستنتج من أن المجتمعات الغربية القديمة على اختلاف أشكالها، سواء كانت إمبراطوريات أم كانت مجتمعات صغيرة، لم تنمح المرأة شكل من أشكال الحقوق ولو بسيطة، وجسدت سيطرة الرجل على المرأة بكل احتقار ودونية، إلى غاية ظهور الدين المسيحي الذي كان له الأثر الكبير في جميع أنحاء المجتمعات الغربية، خاصة منها الإمبراطورية الرومانية.

4.1.2. مكانة المرأة عند المسيحيين

حظيت المرأة بمكانة لائقة ومحترمة بمجرد ظهور الديانة المسيحية التي اهتمت بحياة المرأة ودورها في الأسرة كأساس لبناء المجتمع السليم، حيث أن تعاليم هذه الديانة منحتها حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وحررتها من قيود السيطرة والاضطهاد والتمييز "فقد دعا السيد المسيح عليه السلام إلى المساواة بين البشر لا فرق بين ذكر وأنثى، وكان عليه السلام برا بالنساء عطوفا عليهن"[29] ص21.

غير أنه من الناحية التطبيقية، وتحريفا لنصوص هذا الدين وتأثيرا للمستوى الفكري والاجتماعي للمجتمع المسيحي، فإن الكنيسة كرست مبدأ التمييز بين الرجل والمرأة، وكذا إعطائه حق السلطة الكاملة لإخضاع المرأة والسيطرة المطلقة عليها وذلك من باب أنها غير آهلة لتسيير أمورها، ولذلك يتعين عليها أن تظل تحت الوصاية لأنها ليست من مستوى الرجل الذي هو سيد نفسه بل هي تابعة له مقيمة تحت سلطته وقد استمر هذا الوضع إلى حدود القرنين الماضيين في أوروبا، إذ أن المجتمعات الأوربية التي تسيطر عليها الكنيسة احتقرت المرأة إلى أبعد الحدود "حيث عقد الفرنسيون في عام 586 للميلاد (...) مؤتمرا للبحث، هل تعد المرأة إنسانا أم غير إنسان؟ وأخيرا قرروا أنها إنسان خلقت لخدمة الرجل فحسب"[32] ص20.

وعلى هذا الأساس فإن المرأة في المجتمع الأوروبي أثناء القرون الوسطى، وبسيطرة الكنيسة التي كانت تمثل السلطة القائمة آنذاك عملت على اضطهاد المرأة وخضوعها التام للرجل مدى حياتها، وجعلتها مصدرا للغواية والشر "حيث ركزت الثقافة الغربية بصفة عامة على الذكر وحطت من شأن الأنثى"[35] ص48، وجعلتها أشبه بجنس من المرتبة الثانية، يقتصر دورها في أداء الواجبات المنوطة بها كأم، وزوجة تخدم بيتها وأبنائها فقط.

وهكذا ظلت المرأة في المجتمعات الأوربية عامة تعاني الاحتقار والظلم منذ القدين إلى غاية القرن الماضي أين منحتها بعض الحقوق، والتي انتزعتها بعد نضال طويل.

5.1.2. مكانة المرأة في الفكر الاجتماعي (الرواد الأوائل لعلم الاجتماع)

يمثل القرن التاسع عشر في الثقافة الأوربية الأمريكية إحدى الفترات التاريخية التي كانت تعاني فيها المرأة أشد حالات القهر والظلم والاضطهاد "فمن الناحية النظمية كانت النساء محرومات من معظم الحريات الفردية، والحقوق، والمسؤوليات أما من الناحية الإيديولوجية، فلم يكن أكثر من ملك منقول أو عبيد أو حلى تجميلية يتوقف هذا أو ذاك على وضعهن الطبقي"[36] ص28، حيث واكبت هذه الفترة ظهور الرواد الأوائل لعلم الاجتماع والذين عاشوا وكتبوا في ظل عصر يتميز بالتحيز الشديد ضد الإناث.

ومنه سوف نقوم بعرض بعض آراء هؤلاء الرواد الأوائل وأفكارهم حول المرأة في تلك الفترة.

1.5.1.2. أوجيست كونت "August Conte" (1798 – 1857)

يعتبر "أوجيست كونت" واحدا من علماء الاجتماع الذين حددوا ووضعوا أفكارهم حول المرأة من خلال دراسته للمجتمع ومكوناته، وسبل المحافظة عليه، فهو من خلال تحديده لأسس علم الاجتماع، وضع كونت في كتابه "نظام السياسة الوضعية" "System Polity" الخطوط العريضة لمجتمع كامل في وجهة نظره كما تعرض فيه لوضع المرأة وطبيعتها، إضافة إلى القوانين العامة المتعلقة بها داخل المجتمع، فهو يرى وضع المرأة من الجانب العقلي والفيزيائي أنها أقل من الرجل "ففي جميع أحوال القوة سواء كانت قوة فيزيائية أو عقلية أو علمية، فإنه من الملاحظ تفوق الرجل على المرأة في ذلك (...)[37] ص169، وبالتالي يكون خضوع المرأة للرجل سبيلا للحفاظ على استقرار حياة الأسرة، التي يعتبرها الخلية الأولى والأساسية في تكوين المجتمع.

أما في مجال العواطف والأحاسيس والحب والأخلاقيات اعترف كونت بتفوق المرأة على الرجل من الناحية العاطفية والوجدانية واعتبرها كضرورة لاستقرار حياة الأسرة، واعتبر الزواج استعداد طبيعيا وأساسا لكل مجتمع ودعى إلى المحافظة على الروابط الزوجية، لأن هدمها هو هدم لنظام الأسرة الطبيعي ولنظام المجتمع.

أما في مجال العمل فإن كونت لا يسمح للمرأة بالعمل خارج منزلها ولا تستطيع أن تمتلك أي شيء، ولا يحق لها ممارسة السياسة نظرا لطبيعتها الحساسة الرقيقة، فهو يحكم عليها بالمكوث في البيت لأن دورها الوحيد وكل مسؤولياتها تكمن في تلبية متطلبات الزوج وتنشئة الأطفال.

فهو يرى "أن واجب المرأة الأول والأخير إنما هو العمل داخل بيتها لتنمية أخلاق الأفراد وتهذيبها"[37] ص200، "لأنها تتولى إثارة إمكانيات الطفل وتعمل على توفير التوازن بين مختلف ملكاته الناشئة، وتقوم من لسانه وتغرس فيه مبادئ الدين"[13] ص45، إلا أنه قصر في ذلك الدور في المراحل الأولى لنمو الطفل، وذلك لاعتقاده بأن النضج الأخلاقي والتكويني للمرأة قد يتوقف عن مرحلة الطفولة.

فمن خلال ما جاء في هذا الكتاب فإن "أوجست كونت" كان متحيزا ضد المرأة، حيث أنه كان ضد فكرة تحريرها طبقا لأفكار الثورتين الأمريكية والفرنسية، إضافة إلى اعتقاده أن المساواة الجنسية تخل من وضع المرأة الاجتماعي والأخلاقي.

2.5.1.2. هربرت سبنسر "Herbert Spencer" (1810-1903)

في كتاب "الاجتماع الستاتيكي Social Static" لسبنسر نجد أن هذا الأخير قد وضع فصلا كاملا يدافع فيه عن المرأة وعن حقوقها قانونيا وسياسيا"[38] ص154، فقد رفض أن يكون الزواج نظاما غير متكافئ، ونادى بأن المرأة ينبغي أن تكون لها حقوق مساوية تمكنها من منافسة الرجال، ولكنه في كتاباته الأخيرة نقض هذا الرأي وهذا يظهر جليا في كتابه "قواعد علم الاجتماع) إذ أنه لم يعط أهمية للمساواة الجنسية ورآها مستحيلة وأعلن أنه "إذا فهمت المرأة كلما يحتويه العالم المنزلي لما رضيت عنه بديلا"[13] ص46.

وقد ارتبطت نظرة سبنسر لتشكل الأسرة ودور المرأة فيها بفكرة النشوء والارتقاء والتطور العضوي، وهو يرى أن وضع المرأة قد تطور أكثر مما كان عليه، وهذا التطور سيستمر مستقبلا مع استمرار تطور الحضارة الغربية، وأكد على أن "مكان المرأة الطبيعي هو البيت، وعارض تعليم المرأة وانخراطها في الحياة العملية (...)"[38] ص158.

إيميل دوركايم (1858-1917)

أما المنظور الذي كان ينظر به "دوركايم" إلى المرأة فقد حدده المذهب البيولوجي، وكان يرى أن المرأة تنتمي بطبيعتها إلى الأسرة، وقد كان تحليله لبناء الأسرة النووية الحديثة مبنيا على وجهة نظر ذكرية فجاء في تحليله لدور كل من الرجل والمرأة فيها فكان يرى "أن الأسرة هي مملكة المرأة ولكي تستمر لا بد وأن تكون مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي وهذا دور المرأة، أما الرجل فإنه من وجهة نظره لا بد أن ينغمس في عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية بدلا من الاهتمام بالواجبات المنزلية"[13] ص48، وقد كان "دوركايم" يطبق هذه العقيدة قي حياته الخاصة.

كما جاء تأكيد" دوركايم" على دور المرأة الأخلاقي في الأسرة التي ترتبط استمرار تربيتها باستمرارية المجتمع، من خلال المغالاة في تقدير هذه الوظيفة من وظائف الأسرة قاصرا من وجهتين أساسيتين أولاهما في حق المرأة، ذلك أن "دور المرأة في الأسرة لا يقتصر على تهذيب الأخلاق فقط وثانيهما في حق الأسرة ذاتها، ذلك أن للأسرة وظائف أساسية أخرى عنها يتعلق بعضها بتنظيم الزواج والاعتراف اجتماعيا بحق جنسين في العيش معا حسب نظم المجتمع وقوانينه والحفاظ على استمرارية الجنس البشري وتكاثره، وتنشئة الأطفال وصقلهم اجتماعيا بما يمكنهم من الاستجابة لمطالب الحياة واكتساب عضويتهم في المجتمع بالإضافة إلى تأمين الاستقرار النفسي لأفراد العائلة"[13] ص49.

مما سبق نجد أن الرواد الأوائل لعلم الاجتماع قد أرسوا دعائمهم بعدد من التقاليد التي كانت المسؤولة عن تشكيل مكانة المرأة، وتضمن ذلك اختزال بيولوجي للأدوار النوعية للجنسين بحيث تنتمي المرأة إلى الأسرة فقط، وليس إلى أي مجال آخر إلا بصعوبة.

4.5.1.2. فردريك أنجلز " Frederik Engels "

أكد "إنجلز" في كتابه "أصل العائلة" و"الملكية الخاصة و للدولة" مستعينا بعض الحقائق التي توصلت إليها الدراسات السابقة باستعراض جملة من اكتشافات "باخونين" الأساسية في مضمار المرأة ومكانتها في العصور الوسطى وربطها بواقعها التاريخي على أن المجتمع البدائي تميز بالمساواة بين الذكر والأنثى إذ أن المرأة لم تكن بحاجة إلى الرجل في تلك المراحل لتأمين حياتها، بل كانت تحتل منزلة محترمة جدا نتيجة لمشاركتها الفعلية للرجل في العمل وفي إدارة المنزل أيضا.

وكانت العلاقة التي تربط بينهما قائمة على الحب والاحترام لأنه لم يكن في هذه المرحلة بالذات وجود للملكية الخاصة أو الدولة وكان في هذا المجتمع البدائي الملكية مشاعة بين الأفراد الذين يقدمون العون كل حسب طاقته لفائدة الجماعة، وقد تميز المجتمع آنذاك بالمساواة التامة على حد قول "إنجلز"، إلا أن الأطفال والنساء لم يكونوا بحاجة للاعتماد على الذكور البالغين، وبذلك لم يكن الرجل متفوقا على المرأة سواء اجتماعيا أو اقتصاديا.

لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع نتيجة التطور الاجتماعي فدخول المرأة وتعلم الرعي والزراعة تغير وضع المرأة وحيث أصبح فيه الرجل المنتج الوحيد لامتلاكه الأرض والثروة الحيوانية والعبيد، حينها أصبحت "العلاقة بين الذكر والأنثى قائمة على استغلال الرجل للمرأة وجراء ذلك ظهرت الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي والتي تميز الذكر بها دون سواه (...)[39] ص37 ،وبالتالي تقلص دور المرأة وتضاءلت مكانتها فأصبحت خاضعة للرجل، ونحيت عن كل سيطرة أو نفوذ، نتيجة عدم اشتراكها في الإنتاج، ومنح الرجل كل الحقوق التي حرمت منها المرأة.

كما أكد " إنجلز" على أهمية الأسرة لمعالجة قضايا المرأة فهو يرى أن "العائلة هي المؤسسة الاجتماعية العريقة التي ولدت ونشأت ضمنها أكثر واجبات الأفراد وحقوقهم، وكانت المهد الذي ترعرعت فيه السلطة الاجتماعية وتطورت مع الزمن"[13] ص54.

ومنه فإن مكانة المرأة تتغير وفق تغير وتطور المجتمع، وقيمة وسائل إنتاجه وحركته، والذي يثبت ذلك أنه إثر ظهور الصناعة الضخمة مباشرة رجعت المرأة من جديد إلى المشاركة في الإنتاج الاجتماعي، حيث دخلت سوق العمل وعملت في المصنع وأخذت تكسب قوت العائلة مثلها مثل الرجل تماما، ويشير" إنجلز" هنا إلى نقطة أساسية ومهمة، حيث يرى أن "هذا الرجوع لم يؤمن لها مساواة قانونية كاملة (...) لأن رجوع المرأة

الحالي إلى العمل خارج البيت لم يعفها من مسؤولياتها المنزلية والعائلية، دون أن ترجع لتلك المسؤوليات أهميتها ومساواتها بأهمية عمل الرجل نفسه خارج المنزل" [13] ص56.

وفي الأخير يرى" إنجلز" في تطور المجتمع وتقدمه تطور العائلة وتحسنها، وهذا سوف يؤدي حتما إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بشرط أن لا تكون العلاقة بين الزوجين قائمة على أي نوع من الملكية الخاصة التي تخدم الرجل فقط، بل عندما تصبح تلك "العلاقة قائمة على أسس جديدة تتساوى فيها المرأة بالرجل اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا"[13] ص57 .

وخلاصة القول بأن "إنجلز" يقرر أن سيطرة الرجل على المرأة ستختفي تماما بدخول المرأة كلية في ميدان الإنتاج الاجتماعي فعندئذ ستختفي الدوافع التي كانت سببا في سيطرة الرجل.

2.2. مكانة المرأة العربية

1.2.2. مكانة المرأة العربية قبل الإسلام

كان وضع المرأة العربية قبل ظهور الإسلام على العموم يختلف من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وحتى في المجتمع الواحد من فئة لأخرى ومن وحدة لأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي عاشتها المرأة في مرحلة ما قبل ظهور الإسلام أثر كبير فيما وصل إليه واقعها، وهذا ما سنبينه لاحقا.

2.1.2.2. مكانة المرأة في الحضارة المصرية القديمة

ربما كانت الحضارة المصرية القديمة، الحضارة الوحيدة التي خولت للمرأة "مركزا شرعيا" تعترف به الدولة والآمة، تنال به حقوق في الأسرة والمجتمع، تشبه حقوق الرجل فيها، وكان الاهتمام بالمرأة مرتبط باهتمامهم بالنظام الأسري في دعم الحياة الاجتماعية، حيث حافظ المصريون القدماء على العلاقات الزوجية متينة وقوية "فكان الزواج عندهم فرديا، وكانت كلمة الأخت تطلق على الزوجة لبيان سمو مكانتها وارتباطها بزوجها ودرجة حبه لها"[13] ص28.

وكان للمرأة أيضا نصيب كبير في تولي العرش، إذا كانت من الطبقة العليا حيث: "(...) كان الزوجان الرجل والمرأة يظهران في التماثيل في حجم واحد واقفين جنبا إلى جنب"[33] ص13، مما يدل التماثل في الشرف والمكانة، ولكن لم تدم هذه الحال نتيجة لانتشار الفوضى التي أضعفت من تماسك الأسر.

كما "حظيت المرأة بالتعليم إذ اهتم المصريون القدماء بتعليم الفتيات الصغيرات العقائد الدينية وآداب السلوك"[29] ص14، لأن هذه الركائز الأخلاقية تبرز أهمية دور المرأة في تحقيق المجتمع المستقر المرتبط باستقرار النظام الأسري من خلال مشاركتها في تحمل أعباء الحياة ومشاغلها.

وعملت المرأة من عامة الشعب فن النسيج والغزل وصناعة الملابس وعاملات الطب الطبيعي وعملت بالتجارة في الأسواق، وتولت مهن أخرى أرقى مثل: مديرة إدارة الأختام، وكيلة أملاك الحاكم وكذلك مدرسات، وكانت تشارك في رحلات الصيد والقنص مع أزواجهن.

2.1.1.1.مكانة المرأة في شبه الجزيرة العربية

أما عن وضع المرأة العربية في شبه الجزيرة العربية، فكان يختلف من قبيلة إلى قبيلة أخرى، ومن عائلة لأخرى، لكن رغم الاختلاف في أنماط الأسر داخل العشائر والقبائل التي كانت متناثرة، احتقر العرب في الجاهلية المرأة كغيرهم من الأمم بشكل عام، حيث "عانت المرأة من نظرة دونية لقدراتها وإمكاناتها ودورها في المجتمع بالرغم من الإسهامات الكثيرة التي كانت تشارك بها في "الحياة الاقتصادية من خلال الصناعات الغذائية كطحن الحبوب، وصناعة الخبر والزبد والسمن والصناعات النسيجية كغزال الصوف والوبر والقطن ونسجها، بالإضافة إلى صنع الأواني الفخارية، ولم تقتصر على ذلك فقط، بل عملت في ميدان بعض الصناعات الطبية كتضميد الجروح بالإضافة إلى صناعة العطور، وبعض أنواع الأسلحة، كما عملت المرأة العربية بالكهانة والعرافة، وشاركت في ميدان التجارة بفعالية كبيرة.

وهكذا فإن هذه الفعالية الكبيرة التي مارستها المرأة في مرحلة التاريخ العربي قبل الإسلام، اعتمدت في الغالب على عملها فقط دون ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولذلك لم تنل حظها من الاعتراف بحقوقها وقدراتها، لأن سيادة الرجل وملكيته المطلقة وخاصة لوسائل الإنتاج نتجت عنه قيم اجتماعية أسهمت في استغلال الرجل للمرأة أشد الاستغلال مما أدى إلى سيطرته عليها والتصرف بها وبحياتها كما يريد، فقد كان الزوج لا يرى لها أي حق عليه، وكانت إلى جانب هذا لا تستحق شيئا من الميراث بل تورث مع المتاع "وتنقل بالميراث إلى رجل من عصبة الزوج الراحل"[29] ص25، وكان يفصل بين مقامها ومقام الرجل، ويعطي لهذا الأخير المركز الأعلى لأنه الأقوى بنية وتفكيرا ونشاطا، لذلك فهو صاحب السيادة في الأسرة والسلطة العليا في المجتمع، "أما المرأة فكانت لها الوظيفة البيولوجية التي جعلت من مقامها الاجتماعي والثقافي في مقام حيوان بيولوجي"[40] ص144، ليست لها إلا وظيفة استمرار النسل باعتباره من الأعمال الملتصقة بطبيعتها وتكوينها، والتي يمكن أن تسهم في إعطائها مكانة خاصة، إذا أنجبت ذكورا نظرا لأهميتهم في سعادة الأسرة والقبيلة وفخرها ولم تكن الحياة الزوجية قائمة بينهما على اعتراف بحقوق أو شركة متبادلة، وكانت الزوجة موضع اضطهاد تطلق لأتفه الأسباب، وتفقد معه حقوقها كلها.

إلى جانب المعاناة التي تعيشها المرأة من قسوة وذل وعدم الإرث، ووضعها في مصف السلع وحرمانها من كل حق، كانت في بعض قبائل الجزيرة تدفن حية خوفا من الفقر والعار لما كانت تتعرض له

المرأة من سبي إثر الحروب التي كانت تحدث بين القبائل، وهذا كله يحدث تحت غطاء الأعراف والتقاليد والقوانين السائدة والتي تقر وتضمن هذا الوضع الظالم والحقير في حق المرأة.

لكن رغم كل هذا الاحتقار الذي عرفته المرأة العربية قبل الإسلام، إلا أنها كانت تتمتع ببعض الحق كالحماية المطلقة لأفراد عشيرتها لأنها موقع شرف العربي و فخره "بالإضافة إلى ذلك لعبت المرأة دورا هاما وفعالا في العلاقات السياسية بين القبائل في توثيق قوى السلام "كما تولت بعض النسوة الرئاسة وشاركن في الأمور العسكرية، وعملن في التحكيم بين المتخاصمين وفي إيجاد أحكام سليمة وجديدة للمجتمع"[13] ص33.

وعلى الرغم من ذلك لم تنج المرأة مما تعرضت له من هدر كبير في مكانتها واستخفاف بطاقاتها، فكان المجتمع حينها لا ير قيمة لما تقدمه من أعمال معتبرا إياها أضعف فكرا، وعملا وإنتاجا ونفعا من الرجل.

3.1.2.2. مكانة المرأة في المغرب العربي قبل ظهور الإسلام

أما عن وضعية المرأة في المغرب العربي قبيل الإسلام، فلم تكن واضحة جدا وذلك لما تعرضت له هذه الدول من الاستعمار بأشكاله المختلفة، فمثلا كانت المرأة المغربية في عهد الرومان ولوعة ومبالغة في ضرب الزينة والتجميل بأنواع الحلي.

وكان البربر منغلقين على أنفسهم عن طريق العائلة الممتدة والمجتمع البربري آنذاك نواته الأساسية العائلة الأكناتية وهي مجموعة قائمة على العلاقة الأبوية، وعلى تعدد الزوجات، والأب يمارس السلطة المطلقة على أفراد عائلته الأكناتية، وعن وفاته يعوضه الأكبر سنا في هذه العائلة"[41] ص62.

والمرأة هنا رغم وضعيتها الخاضعة للرجل، فهي التي تحافظ على القيم والعادات الاجتماعية وبعض المهن اليدوية"[41] ص58.

أما عن وضعيتها السياسية فأكبر دليل على مشاركتها في الحياة السياسية "الكاهنة"، وصمودها أمام الفتوحات الإسلامية.

.2.2.2. مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية

ظلت المرأة تعاني من الاحتقار والاضطهاد والتفرقة المتعنتة بينها وبين الرجل في كل مكان من العالم في تلك الحقبة من الزمان حتى مجيء الإسلام الذي اعترف بكاملية إنسانيتها ورفع عنها ما كانت تعانيه عبر التاريخ وكفل لها من الحقوق ما لم يكفله أي تشريع من قبل حيث "نظم التشريع الإسلامي حياة المرأة ومنحها حقوقا إنسانية ومدنية واقتصادية واجتماعية متعددة، كما حملها من المسؤوليات ما يتناسب مع الحقوق التي حصلت عليها، فجعلها مسؤولة عن نفسها وأسرتها، وعن المجتمع الذي تعيش فيه"[33] ص30.

انطلاقا من هذا سوف يتم التطرق إلى دور ومكانة المرأة في الإسلام كما جاءت في السور القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

1.2.2.2. مكانة المرأة في القرآن الكريم

يعتبر القرآن الكريم المرآة العاكسة لصورة المرأة في الإسلام لذا كان من الواجب التطرق إلى جملة من العرض القرآني الذي ذكرت فيه المرأة في عدة سور قرآنية أشهرها سورة سميت بسورة **"النساء الكبرى"** وسورة الطلاق التي اشتهرت بسورة "النساء الصغرى"، وسورة البقرة، المائدة، الأحزاب، النور، الإسراء التحريم، وغيرها من السور الأخرى، وهذا ما يبين مدى اهتمام الإسلام بتحسين وضعية المرأة، وهذا المعنى ما يؤكده لنا الشيخ محمد شلتوت حيث يقول: "قرأت القرآن وتتبعت أبرز مواقفه في جانب المرأة، فوجدت أن القرآن وحده خير ما يصور للناس عناية الإسلام بالمرأة وحظوتها عنده، وليس بعد كلام الله كلام، ولا بعد تشريعه فهو الحكم الأعلى ومصدر التشريع الذي يحكم على غيره ولا يحكم الغير عليه"[42] ص9.

فأول ما جاء به الإسلام من حقوق للمرأة كان حقها في الحياة، حيث حرم وأد البنات، بقوله عز وجل: « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلى بالحق ذلكم خير وصاكم به لعلكم تعقلون»[43] ، والحث على الرحمة والعدل في حق البنات « وإذا الموءودة سئلت، بأي ذنب قتلت»[44] ، ونهى عن التشاؤم بهن وكراهيتهن في قوله تعالى: « إذا بشر أحدكم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون»[45].

كما توحي التعاليم الإسلامية بحسن معاملة الإناث كالذكور، وتنشئتهم تنشئة واحدة، فالرجل والمرأة في القرآن الكريم ينبثان من أصل واحد مما يعني أنهما متساويان في الأصل والنشأة، الطبيعة، الدور، والآية الكريمة تقول « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا »[46].

كما حفظ الإسلام للمرأة حقوقها المدنية من الشهادة فقال عز وجل « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تظل إحداهما فتذكرا إحداهما الأخرى»[47] ، وأعطاها أهلية التصرف في حيازة المال والانتفاع به والتصرف فيه سواء عن طريق الميراث أو العمل كالرجل، كما جاء في نص الآية: « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن»[48] ، ولا يجوز للزوج أن يتصرف في أموالها إلا إذا أذنت له بذلك ووكلته بإجراء عقد لينوب عنها، ويمكن أن تلغي وكالته وتوكل غيره إن شاءت.

وجعل حرية عمل المرأة كحرية عمل الرجل، لقوله تعالى: « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيّنهُ حياة طيبة ولنجزيهم أجورهم بأحسن ما كانوا يعملون»[49].

والمرأة في القرآن الكريم لها ذاتية مستقلة، فهي ليست عنصرا عرضيا تابعا، بل تتمتع بشخصيتها الذاتية، وهذا ما تبينه الآيتين الصريحتين في قوله تعالى: « ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا، وقيل ادخل النار مع الداخلين،

وضرب الله مثلا الذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين»[50] ، هذا ما يبين على أن "المرأة في القرآن الكريم لا يؤثر عليها وهي صالحة فساد الرجل، ولا ينفعها وهي فاسدة صلاح الرجل وتقواه فإنها ذات مسؤولية مستقلة فيما يتعلق بشؤونها أمام الله"[42] ص12، كما فرض الله عليها القيام بالتكاليف الشرعية مثل الرجل لقوله تعالى: « إن المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات، والصادقين والصادقات، والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات، والمتصدقين والمتصدقات، والصائمين والصائمات، والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد لهم مغفرة وأجرا عظيما»[51] ، كما أقر الله تعالى حق المرأة حتى في المجادلة والحوار، وإلى الاستماع إليها واحترامها، عند قول الله تعالى:« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير»[52] ، وفي ذلك إعلان صريح عن حق المرأة المساوي لحق الرجل في اختيار ما تحب والتعبير عما تكره"[53] ص59، أما عن موضوع القوامة للرجال في الإسلام فقد جاء في قوله تعالى: « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم»[47] ، وقوله تعالى:«الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم بعض وبما أنفقوا من أموالهم»[48] ، فالقوامة هنا مستحقة بتفضيل الفطرة، ثم بما فرض على الرجل من واجب الإنفاق على المرأة (...) وليس هذا الامتياز خروج شرعية المساواة حين تقضي المساواة بين الحقوق والواجبات، وكل زيادة في الحق تقابلها زيادة مثلها في الواجب"[54] ص162.

كما اهتم الشّرع الإسلامي بالزواج وعظمه وجعله نصف الدين ولاعتباره الدعامة الأساسية التي قوم عليها بناء الأسرة لهذا "اعتبر الإسلام الزواج واجبا اجتماعيا من وجهة نظر المجتمع وراحة بال وسكنا من وجهة نظر الفرد وسبل مودة ورحمة بين الرجال والنساء"[33] ص33، في قوله تعالى: «هن لباس لكم وأنتن لباس لهن»[55] ، وفي المقابل يبغض الإسلام الطلاق وينفر منه وذلك لما فيه من هدم بناء الأسرة وتشريد الأبناء بين الأبوين وحرمانهم من عطف الأبوة وحنان الأمومة، ويرسم السبل لحل الخلافات دون اللجوء إليه في قوله تعالى: « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير»[56].

وهكذا اهتم التشريع الإسلامي بالحياة الزوجية ووضع شروطا للزواج والطلاق كانت مجهولة من قبل، كما أتيح تعدد الزوجات عند الضرورات كزيادة عدد النساء على الرجال وعدم إنجاب الأولاد أو في حالة المرض، وكل ذلك مع ضمانات عديدة في حال التعدد كرضاء المرأة بذلك وموافقتها، وأكد على حقها في اختيار شريك حياتها بملء إرادتها وبرضاها دون ضغط أو إكراه.

كما حدد القرآن الكريم طريقا يحفظ كرامة المرأة، ويجعلها أهلا للتمتع بحقوقها، لهذا رسم لها ما ينبغي أن تسلكه في ملبسها وزينتها وعلاقتها بالرجل في قوله تعالى: يا أيها النبي قل لأزواجك و بناتك و نساء

المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين و كان الله غفورا رحيما »[57] والقصد من هذا لتشريع حفظ كرامة المرأة وعدم إيذائها ممن لا يعرفون للفضيلة قيمة ولا للشرف وزنا، فهو في الحق تشريع للمرأة لا عليها وهو من أرفع المكانات التي منحها التشريع الإسلامي لها.

كما أخبرنا القرآن الكريم عن "تاريخ المرأة في الحياة ومواقفها من مشاكلها(...) وأنها لم تكن في مواهبها الطبيعية بأقل من أخيها الرجل"[42] ص15، وتحدث عنها بكثير من هذا تحدث عنها بما يسجل لها قوة الفراسة وحسن الحيلة وبعد النظر في استجلاء الحقائق، وهذا ما تبين في قوله تعالى عن إحدى ابنتي شعيب في سورة القصص « قالت إحداهما يا أبت استأجره، إن خير من استأجرت القوي الأمين »[58] ، وكذلك في تدبير الملك وحسن السياسة على أساس الشورى وعدم الاستبداد في الرأي في قصة ملكة سبأ العظيمة وهذا ما جاء في سورة النمل « قالت يا أيها الملأ إني أُلقيَ إليَّ كتاب كريم، إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم، ألا تملوا عليَّ وأتوني مسلمين، يا أيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون، قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين، قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون، وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون»[59].

ملخص صغير عن صورة المرأة في القرآن الكريم، والذي لم يذكر أكثر بكثير، وما يوجب قوله هو ما سبقنا إليه "محمود عباس العقاد" في كتابه "المرأة في القرآن" هو أن الله تعالى في كتابه الكريم ركز على معاملة الأدب في كلمتان تردد التوكيد عليها عدة مرات "بوجوب المعروف والحسنى، وإنكار الإساءة والإيذاء للمرأة"، "وشعور المعاملة القرآنية للمرأة هو دستور المرأة الخالدة في وظيفتها النوعية، ووظيفتها التي يصلح عليها البيت والمجتمع ما استقام نظام البيت ونظام المجتمع"[54] ص163.

2.2.2.2. مكانة المرأة في السنة النبوية والأحاديث الشريفة

شغلت المرأة موقعا رائدا وفعالا في حياة وحركة الأنبياء والمرسلين ودعواتهم أمثال إبراهيم، وموسى، وعيسى عليهم السلام، كما كان لها دورا أعظم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ودعوته أيضا، فالذي يبحث في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم يجد في ثناياها أسماء لنساء لمعن في فنون كثيرة كالسرية والتنظيم والهجرة والجهاد والبيعة السياسية، والتجارة والعلم والدعوة والولاء...إلخ.

لذا كان لا بد من الوقوف عند صور أهمها، أن أول من آمن بالله ورسوله، وصدق بما جاء به كانت امرأة وهي السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فكانت تثبته وتخفف عليه، وتبذل أموالها الطائلة لنصرة دعوته ولاقت معه صنوف الأذى والاضطهاد فقد جسدت الدور العقائدي الفريد، فكانت أعظم الشخصيات في تاريخ الإسلام، لذا سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم العام الذي توفيت فيه عام الحزن، كما كانت أول شهيدة في الإسلام هي سمية، وحافظة سر الهجرة النبوية هي السيدة أسماء بنت أبي بكر، أما السيدة عائشة رضي الله

عنها فكانت تراجع علماء الفقه والحديث في علوم الدين، دون أن ننسى شجاعة أم عامرة التي دافعت عن الرسول في غزوة أحد وظلت تحارب مع جيش المسلمين حتى قطع ذراعها.

كما سارع العديد من النساء المستضعفين لتصديق النبي في بدء دعوته وتحملن الأذى والتعذيب والاضطهاد والهجرة.

أما عن منزلة المرأة في الأحاديث النبوية الشريفة، فقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى أن خير متاع الحياة الدنيا وزينتها هي المرأة الصالحة، فقد روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة"[60] ص85 رواه مسلم.

كما أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بالنساء خيرا وكان المثل الأعلى في معاملة زوجاته وبناته وأوصى بهن في حجة الوداع فقال صلى الله عليه وسلم: "استوصوا بالنساء خيرا(...)"متفق عليه[60] ص83.

كما أشار صلى الله عليه وسلم إلى حق المرأة في العلم والتعلم فقد قال: "أيما رجل كانت عنده أمة فعلمها فأدبها فأحسن فأحسن تأديبها و علّمها فأحسن تعليمها (...) فله أجران"[61] ص31، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يجعل النساء يوما لبعضهن ويذكرهن ويأمرهن بطاعة الله تعالى.

وكان للمرأة حق اختيار الزوج، لا يجوز إجبارها على الاقتران برجل لا تريده فقد قال صلى الله عليه وسلم: "لا تنكح الأيمّ حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن"، قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها؟ قال: "أن تسكت" رواه مسلم[61] ص999.

أما عن وضع الأم، فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بحسن صحبتها حتى لو كانت مشركة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي؟ فقال: أمك، قال ثم من؟ قال: ثم أمك، قال ثم من؟ قال: ثم أمك، قال ثم من؟ قال: ثم أبوك"رواه مسلم .

كما أشار النبي أيضا إلى روح المسؤولية التي تتمتع بها المرأة مثل الرجل حيث قال عليه السلام: "كلكم راع وكلكم مسؤول، فالإمام راع وهو مسؤول، والرجل راع على أهله وهو مسؤول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة (...) ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول" متفق عليه[60] ص167.

هذه فقط بعض الأحاديث النبوية النموذجية والتي من خلالها توضح مقام المرأة وشخصيتها في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ودعوته، والموقف النبوي هذا يمثل في المفهوم الإسلامي أرقى تقييم لدور ومكانة المرأة واحترام شخصيتها.

3.2.2. مكانة المرأة في عصر النهضة العربية

تعرضت الأمة العربية في مرحلة التّخلف والانحطاط لظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية صعبة انعكست معطياتها على أوضاع المرأة وحرفت الكثير مما جاء في الإسلام، فلم يتضمن الإسلام مثلا لأية دعوة لحرمان المرأة من التعليم أو العمل، لكنه هو الشائع.

لكن الوضعية التي آلت إليها المرأة العربية في هذه المرحلة من تخلف وجهل واختفائها عن ميدان التعليم والعمل، دفع بالعديد من العلماء والمفكرين العرب من الرجال بالمطالبة بالرفع من شانها وتخليصها من القيود الرجعية الخاطئة، حتى أن هناك من يرى أن "النهضات النسائية كما تسمى ليست إلا وليدة شعور بالرأفة غمر قلوب بعض الرجال فقاموا يحررون المرأة من القيود التي رماها بها رجال آخرون(...)"[62] ص140.

انتشر هذا الطرح في عصر النهضة على صدى الصيحات الفكرية التي دعت لنهوض بواقع المرأة بداية برواد الفكر المتحرر ودعاة التجديد والإصلاح في أواخر القرن التاسع عشر، كان من بينهم "رفاعة الطهطاوي"، "بطرس البستاني"، "عبد الرحمن الكواكبي"، "الطاهر حداد"، "عبد الحميد بن باديس"، "قاسم أمين" وغيرهم من المصلحين.

حيث كان في مقدمتهم الشيخ "رفاعة رافع الطهطاوي" من مصر والذي كانت له الأسبقية في عرض آرائه التحررية في كتابه "تخليص الأبريز في تلخيص باريز" والذي تمنى أن تنال المرأة المصرية ما نالته المرأة الفرنسية من مكانة في المجتمع وحرية تمكنها من ممارسة قدرتها العقلية، ثم كتابه "المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين" والذي نادى فيه بوجوب تعليم الفتاة، وبين عدم تعارض التعليم مع التشريعات الإسلامية، كما دعى أيضا إلى عمل المرأة إذا اقتضت الضرورة حيث قال: "(...) وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال، أن تتعاطى من الأشغال والأعمال، ما يتعاطاه الرجل على قدر قوتها وطاقتها (...) هذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل، وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل، فالعمل يصون المرأة ما لا يليق، ويقربها من الفضيلة"[63] ص495 ،كما ظهرت آراء مماثلة للشيخ "محمد عبده" و"أحمد فارس شدياق" الذي دعا آنذاك لتحرر المرأة وكان من بين المفكرين الذين زاروا أوربا ودرسوا فيها، لهذا نجده "قد قارن بين حياة المرأة الأوربية، وحياة المرأة العربية، وعن موقف الرجل بين المرأة في كل المجتمعين، وطالب في جعل حياة المرأة أكثر إنسانية بتعليمها، وسوف يساعدها في رعاية شؤون أسرتها وتربية أطفالها"[13] ص41.

لم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر، وإنما امتد في القرن العشرين بمجيء "قاسم أمين" الذي يعد بمثابة أب الحركة التحررية النسائية في ذلك الحين، وبداية النهضة النسائية بمصر، فقد ناضل من قضية المرأة نضالا مريرا، ونشر كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" ودافع فيهما عن تعليم البنات وحسن تنشئتهن، وتحريرهن من رق الجهل، فالمرأة في نظره "لا يمكن أن تدبر شؤون منزلها إلا بعد

تحصيل مقدار معلوم من المعارف العقلية والأدبية، فيجب أن تتعلم كل ما يتعلمه الرجل حتى تتمكن من اختيار ما يوافق ذوقها، هذا ما يسمح لها بأن تكون مربية أجيال ناجحة (...)"[64] ص48، كما ربط قاسم أمين ارتقاء المرأة بتقدم المجتمع، وانحطاط المرأة بانحطاط المجتمع، حيث أشار في بعض بحوثه إلى وضع المرأة الذي يشكل جزء من الوضع العام الذي يقوم بسيطرة القوي على الضعيف، وأشار إلى علاقة اضطهاد المرأة بأشكال الاضطهادات الأخرى فنبه بقوله: "أنظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه".

وأكد قاسم أمين على أن للنساء حرية السلوك المطلقة مدنيا وقانونيا واجتماعيا واقتصاديا مستدلا بذلك إلى الحرية وأصولها في التشريع الإسلامي حيث يقول: سبقت الشريعة الإسلامية كل شريعة أخرى في مساواة المرأة بالرجل فأعلن الإسلام حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم ومنحها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل وجميع الأحوال المدنية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها وهذه المزايا لم تصل حتى الآن بعض النساء الغربيات"[64] ص62.

ودعى قاسم أمين بتدريب النساء على بعض الأعمال ليستطعن كسب معاشهن بدلا من بقائهن عالة على الرجال، ويكون من أثر عملهن ازدياد للثروة العامة للأمة.

بالرغم من الصعوبات التي استهدفت لها دعوات قاسم أمين غير أنها أصابت نجاحا وانتشرت في جميع ربوع الوطن العربي وأيدها رجال الفكر والسياسة، وأصبحت قضية المرأة هي قضية ذلك العصر.

وحدث في البلاد العربية نجد "الطاهر حداد" من تونس والذي قال "إننا مهما بالغنا في إنكار ما للمرأة من حق وما لنا في نهوضها من نعمة فإنها ذاهبة في تيار التطور الحديث بقوة لا تملك هي ولا نحن لها ردا"[65] ص210، وهذا ما يدل على الإيمان الشديد بالتطور الحضاري العام في العقول والنفوس وتأثيره على المرأة اجتماعيا.

أما "عبد الرحمن الكواكبي" من سوريا فقد تحدث عن المرأة ودورها في التربية والمجتمع، ودعا إلى تحريرها من الجهل.

وما يجدر الإشارة إليه مما سبق قوله، بأن الرجال هم أول من تزعم حركات تحرير النساء ودعوا إلى تحسين أوضاعها من التخلف والانحطاط، وهذا ما أعطى كل الشجاعة والثقة في ظهور البوادر النسائية للدفاع عن حقوقهن، منذ أوائل القرن العشرين، وكان أول ظهور للكاتبة الاجتماعية والشاعرة "ملك خنفي ناصف" من مصر والتي اشتهرت باسم "باحثة البادية" وكانت على قدر كبير من الثقافة والعلم أثناءها، وكانت أول خطيبة جمعة النساء وخطبت فيهن لتوعيهن وتحثهن على المطالبة بحقوقهن، ونادت بالتعليم الإلزامي في المرحلة الأولى وفتح آفاق العلم أمام الفتاة ومساواتها بالفتى.

كما كانت تناشد الرجال أن يعزفوا عن الأساليب الرجعية والجامدة في معاملة النساء حتى يستطعن تنشئة أجيال دربت على الحرية.

وبعد وفاة باحثة البادية خلفتها "هدى الشعراوي" والتي تزعمت النهضة النسائية إلى أن توفيت سنة 1947، كانت تنادي بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل خاصة في الحقوق السياسية و إتحاة الفرصة لها كي تعمل وتؤدي واجبها نحو الوطن، فاستطاعت إخراج مظاهرات نسائية عام 1919م لدعم الثورة والمطالبة بالاستقلال، وكانت أول مظاهرة نسائية في تاريخ العرب الحديث، بعدها تأسس أول تنظيم نسائي مستقل عام 1923م ثم تكاثرت التنظيمات النسائية عبر الأقطار العربية الأخرى، وكانت مطالبهن الأساسية تدور حول تعليم المرأة والمشاركة في العمل المأجور، وإعادة النظر في قانون الأسرة وخاصة المواد الخاصة بالطلاق وتعدد الزوجات وجاءت المطالبة بالمساواة على غرار مصر فقد شاركت المرأة اللبنانية أيضا في حركة الوعي النسائي عن طريق المثقفين، حيث شاركت في العديد من المؤتمرات التي عقدتها المرأة في مناطق مختلفة مثل بيروت 1928، ومؤتمر دمشق 1933، حيث جاءت مطالبهم متنوعة "فالبعض منها كان نسائيا كإلغاء الحجاب وحق الفتاة في الزواج وتعليمها ومطالب أخرى وطنية كتعلم اللغة العربية في المدارس وتدريس تاريخ العرب وغيرها من المطالب التي كان لها صبغة تنموية اقتصادية (...)[66] ص110.

وقد استمرت الحركة النسائية في لبنان في نشاطها بعد التحرر السياسي فتجاوزت النضال الكلاسيكي المتمثل في الغاية التربوية والتعليمية، فاتجهت إلى المطالبة إلى العمل من أجل الاعتراف بالمرأة العربية اللبنانية كشخص كامل الحقوق والواجبات، وقد كان ذلك مع بداية السبعينات، حسب قول "حفيظة الخطيب".

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فلم تعرف المرأة أشكالا لعمل المرأة في الجمعيات أو النوادي إلا مؤخرا، كون هذه المجتمعات ظلت منغلقة على نفسها، ولم تسمح للمرأة الخليجية بالخروج إلى العمل، ولم تكسب استقلال اقتصادي، لهذا بقيت على ذمة الرجل اقتصاديا واجتماعيا.

ويعود السبب الثاني في عدم التحاق المرأة الخليجية بركب الجمعيات والحركات التي تنادي بتحرير المرأة، هو عدم احتكاكها بالمجتمعات الغربية سواء عن طريق البعثات العملية أو عن طريق الاستعمار، على عكس المرأة في مصر، لبنان، سوريا وبلدان المغرب العربي.

أما عن المرأة في المغرب العربي، وبسبب الانتشار الثقافي الواسع الذي كان له الأثر في حصول النساء "المغاربيات على الوعي الثقافي من خلال البعثات العلمية، سواء إلى المشرق العربي مصر، سوريا العراق، ... إلخ، أو إلى البلدان الغربية مثل فرنسا، إيطاليا، بريطانيا (...) إلخ"[67] ص85.

فهذا التشبع الثقافي ناتج لما وصلت إليه المرأة العربية في المشرق وما توصلت إليه الغربية، "إضافة إلى الدور الهام الذي لعبته المرأة المغاربية في حركات التحرر دفع بالمرأة في المغرب العربي إنشاء حركات ومنظمات تدافع عن حقوقها سواء كانت هذه المنظمات حكومية أو مستقلة، هذه الأخيرة لم تظهر إلا

مؤخرا"[67] ص85، ومن بين هذه الدول المغاربية السباقة إلى هذا النوع من الحركات التي تدافع عن حقوق المرأة نجد دولة تونس والتي أصبحت تشريعاتها فيما بعد من التشريعات العربية أكثر تحررا في مجال حقوق المرأة في العلاقات الأسرية، أو القانون المدني وبدرجة أقل نجد المملكة المغربية وليبيا.

أما عن المرأة الجزائرية فلم تكن بعيدة عن هذه التغيرات بحيث عرفت نفس المراحل التي مرت بالمرأة العربية بصفة عامة، فتأثرت بصيحات العلماء في المشرق العربي.

وبما أن وضع المرأة جزء لا يتجزأ من الوضع العام الذي يسود المجتمع الجزائري، فقد تأثر بعض العلماء للحالة التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية تحت نير الاستعمار فحاولوا النهوض بوضعها وكان أول من ندد بالوضعية السيئة التي كانت تعاني منها النساء الجزائريات هو "محمد بن مصطفى بن الخوجة" سنة 1897 في كتابه تحت عنوان "الاكتراث في حقوق الإناث" ويحتوي هذا الكتاب على نقد اجتماعي وتبدوا في محاولة لإصلاح المرأة وتحريرها"[68] ص14.

كما ظهرت في الفترة الأولى العشرينيات والثلاثينيات "دعوة للنهوض بالمرأة تجلت على ألسنة بعض الكتاب والشعراء أمثال "سعد الدين الخمار" في قصيدته "الفتى والفتاة" و"الهادي السنوسي" في قصيدته "المرأة

الجزائرية" يدعو فيها المرأة إلى نهضة علمية، و"محمد العيد آل خليفة" في قصيدته "نساء الجزائر"[68] ص15، والتي يقول فيها:

سرن سير الجزائر خلف ركب العشائر يا نساء الجزائر
سرن نحو الذي دعا للمعالي فاسمعا يا نساء الجزائر
قمن من رقدة الكسل وتحركن للعمل يا نساء الجزائر
عشن للصالح الحسن في حمى الله والوطن يا نساء الجزائر

كما دعا بعض الكتاب المرأة إلى التعليم والثقافة ليتكون التوافق بينها وبين الرجل أمثال الكاتب "رمضان محمد" وسنقدم بعض الفقرات من كتابه "بذور الحياة" يقول فيه "أول حجرة تضعها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها لأنها التربة التي ينبت الشعب كله منها ويتابع قائلا (...) : المرأة الجزائرية لا تزال على فطرة طاهرة تقية وإن كانت جاهلة فلنعلمها ما يهمها من ضروريات الحياة لا غير"[68] ص16.

من الملاحظ أن هذه الدعوة إلى نهضة المرأة في هذه الفترة لم تنتشر ولم تدرس بعناية وجدية، وتلاشت واختفت بعد ذلك.

أما الفترة الثانية التي كانت ما بين 1936م إلى 1945م التي بدأ فيها اسم المرأة الجزائرية يظهر ويناقش في المجلات والجرائد والمؤتمرات، وهذا راجع إلى النهضة الفكرية التي ظهرت في الشرق العربي وعودة بعض الجزائريين إلى أرض الوطن بعدما أطلعوا على وضعية المرأة في بعض البلدان العربية

والأوربية كما اقترن الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال بالعمل على نشر التعليم وتوفيره للجزائريين ولكن في هذه الفترة تعرضت قضية تعليم المرأة على صعيد الحركة الإسلامية لجدال ونقاش حاد وأخذ ورد منذ ظهور المدارس الحرة.

وكان من بين الذين أيدوا تعليم الفتاة (ابن باديس) الذي حث على وجوب تعليم المرأة بشرط أن يكون هذا التعليم قائما على أساس الدين والقومية والأخلاق النسوية المحمودة.

أما الفترة الثالثة من سنة 1945 إلى 1954، حيث عرفت هذه المرحلة ميدانا آخر للفتيات غير ميدان التعليم بحيث أصبحت تشاركن في بعض الحركات والمنظمات الوطنية، كما قامت بعض الطالبات والمعلمات من المدارس الحرة بتأسيس منظمة نسوية شهر جوان 1947.

ومنه نجد أن لخروج الفتيات إلى ميدان التعليم أثرا ليقضتهن ووعيهن بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، أين بدأت المرأة الجزائرية تعرف بعض التغيرات في وضعها الاجتماعي حيث التحقت بعض الفتيات بالتعليم وكونوا فئة مميزة عن باقي النساء ولعبن دورا هاما في الثورة التحريرية، وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث اللاحقة.

4.2.2. الاتجاهات الأساسية في دراسة دور المرأة العربية ومركزها الاجتماعي

بالنسبة للاتجاهات الأساسية لدور المرأة العربية ومركزها الاجتماعي يمكن أن نحدده في ثلاث اتجاهات:

الإتجاه الأول: اتجاه تقليد محافظ يرى أن المرأة كائن ضعيف وتحصر وظيفتها في الشؤون الأسرية، يعارض تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل في المجتمع.

الإتجاه الثاني: يتميز بنظرة متحررة نسبيا ويعترف بحق المرأة في العمل، ولكن بشرط أن لا تتعدى الوظائف الخاصة بها.

الإتجاه الثالث: متحرر يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في كل المجالات.

أما من حيث طبيعة الدراسات التي تناولت دور المرأة العربية ومركزها الاجتماعي، فيمكن أن نلاحظ دراسات وصفية مثالية أدت إلى ظهور تناقضات واسعة بين الباحثين"[69] ص53، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومع حلول النصف الثاني من القرن العشرين اتجهت الدراسات حول دور ومركز المرأة العربية نحو منحنى جديد، تمثل في محاولة ربط واقع الأسرة من جهة، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها من جهة أخرى، فقد أشار الدكتور مصطفى الخشاب، "إلى أن تغيير المركز الاجتماعي للمرأة في الأسرة يشكل أحد الخصائص الأساسية التي تميز الأسرة الحديثة عن الأسرة في المجتمعات القديمة تبعا لتكور نظم الأسرة

الناجم عن تطور نظم الإنتاج"[13] ص43، كما ربط خروج المرأة للعمل بتطور المجتمعات وتقدمها، كما أشار إلى أهمية العلم والتربية العلمية والفنية لتسهم المرأة في تطوير المجتمع واستقراره .

أما الدكتورة نوال السعداوي فقد ربطت اضطهاد المرأة بالنظم الطبيعية الأبوية القائمة في المجتمعات عامة، وهذا ما أشارت إليه في كتابها "الوجه العاري للمرأة العربية" وأكدت على أن "تحرير المرأة لا يمكن أن يتم في مجتمع استغلالي، وأن مساواتها بالرجل لا يمكن أن تتم في مجتمع يفرق بين فرد وآخر، أو مجموعة وأخرى وتحرير المرأة لا يتم إلا بتحرير المجتمع برمته"[70] ص167.

كما أعطت الكاتبة المغربية " فاطمة المرنيسي" الرأي الذي يقول حسب اعتقادها بأن الدين فرض النظام الأبوي أي أن الدين ثبت الفروقات الطبيعية بين الجنسين، وهي ترى بأن النظام الأمومي الذي كان معروفا لدى بعض الجماعات والقبائل في شبه الجزيرة العربية انتهى بظهور الإسلام، فرسخ النظام الأبوي وأبقى على امتيازات الرجل دون المرأة.

أما الدكتور "حليم بركات" فيعتبر أن مكانة المرأة الدونية هي الناتج أو المتغير التابع للمتغيرات الوسيطية المتداخلة المتمثلة في النزاعات النفسية، الثقافية، المعتقدات الدينية، الأعراف القبلية والتقاليد العائلية، وهما نتيجة للمتغير الأساسي والمستقل والمتمثل في النظام العام و البنى الاجتماعية وتوزيع العمل المشاركة في الإنتاج، وحاول تحليل الوضعية الدونية للمرأة العربية من خلال مؤشرات مثلها في أنماط المعيشة النظام الأبوي والنظام الطبقي"[*].

كما يرى بعض علماء الاجتماع المعاصرين أن "تحرير المرأة لا يتحقق بإرسال البنات إلى المدرسة، وإزالة الحجاب، ومنحهن الحقوق المدنية والمهنية، لأنها مظاهر خارجية تخفي علاقات تقليدية.

إن تحرير المرأة مرتبط بتغيير علاقتها بالرجل، بمعنى تغيير مكانتها ودورها في العائلة والمجتمع وبالتالي فهو عملية انعتاق شاملة وتبدل للعلاقات الاجتماعية من جذورها، لا تحدث بمجرد القبول اللفظي بها، بل هي حصيلة صراع طويل وهي جزء من تحرير الرجل وتحرير المجتمع بأسره"[13] ص44.

3.2. مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

1.3.2. مكانة المرأة الجزائرية قبل الاحتلال

عرف المجتمع الجزائري مراحل حاسمة في تاريخه الطويل، كان لها تأثيرها على كامل مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة وعلى الأسرة أيضا، وعلى هذا الأساس فإننا سنتطرق إلى دور المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع الجزائري، قبل الفتح الإسلامي إلى غاية فترة ما بعد الاستقلال.

تعرض المجتمع الجزائري قبل الفتوحات الإسلامية إلى عدة تقلبات تاريخية، إذ أنه تشبع بثقافات مختلف الشعوب لأنه تعرض لمختلف أشكال الاحتلال (البربر، الفينيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون) مع

العلم أنه لم تكن هناك حدود خاصة لبلاد اسمها الجزائر، بل كان هناك المغرب الأقصى الذي تمتد حدوده من ليبيا إلى المحيط الأطلسي ، وإذ نخص بالذكر الجزائر فإننا نقصد المجتمع الذي كان يقطن هذه المنطقة سواء كانت عشائرا أو قبائل أو أشكال أخرى من التجمعات السكانية كانت تتمركز في منقطة الهضاب العليا والجبال القريبة من السواحل، وذلك تجنبا من الغزاة، هذه الوضعية دفعت بالبربر (Berbers) على الانطواء على أنفسهم لحماية أعرافهم وتقاليدهم وأسرهم.

حيث كانت وضعية المرأة في المجتمع الجزائري البربري آنذاك لا تختلف عن المجتمعات الأخرى التي كانت تحتقر النساء حيث نجد أن "الأب كان يمارس سلطة مطلقة على جميع أفراد العائلة الأكناتية خاصة النساء، حيث كان الأب يقوم ببيع بناته في المزاد العلني ويزوجهم كما يشاء، وكذلك الشأن بالنسبة للأبناء الذين يبقون تحت عبوديته"[71] ص38.

لكن رغم هذه الوضعية التي كانت تعيشها الأسرة الجزائرية البربرية نجد أن المرأة إضافة إلى دورها في إنجاب الأطفال، وتقوم بالعمل الفلاحي وتربية الحيوانات، ليس هذا فقط حيث نجد أن "المرأة رغم وضعها القائم على الخضوع والتبعية إزاء الرجل أسند لها دور هام، حيث تعتبر حامية القيم والتقاليد والعادات وهي المكلفة بإعادة تلقين وتعليم هذه العادات والتقاليد لأبنائها"[71] ص38، وبالتالي فإنها لن تستطيع إلا إعادة تربية أبنائها على طاعة الرجل والخضوع له بما تمليه العادات والأعراف.

وقد استمر هذا الوضع إلى غاية مجيء الإسلام ووصوله عن طريق الفاتحين، حيث أنشئ نظام إسلامي تبناه المجتمع الأصلي، ولهذا فالمرأة الجزائرية أثناء المراحل الأولى للوجود الإسلامي في الجزائر كانت "معتدة بنفسها، ومتمسكة بشخصيتها الإسلامية، تتبوأ المركز الأساسي في الأسرة لأنها الخلية الاجتماعية التي تصلح بصلاح المرأة ووعيها"[68] ص9.

وقد استمرت المرأة الجزائرية على هذا الحال طيلة الحكم الراشد، وكانت تهتم بشؤون البيت وتشارك الرجل في متاعب الحياة في مجالات متعددة خارج البيت كالزراعة والنسيج وصناعة الفخار وغيرها، ومنه فإن الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة أثناء العهود الأولى للإسلام، كان بمثابة الحركة التي تصون العلاقات والحقوق الزوجية.

لكن بمرور الوقت ومع خروج الخلافة الإسلامية من أيدي الخلفاء الراشدين، والتحاقها إلى نظام الحكم الوراثي، انعكس ذلك على جميع مجالات الحياة وأهمها الأسرة، حيث أن الأسرة الجزائرية بدأت في التقليص من حقوق المرأة الممنوحة لها من طرف الإسلام.

وعليه فإن هذه الوضعية التي أفرزتها البعد عن التعاليم الإسلامية من طرف الحكام وانصرافهم إلى حياة اللهو والترف أنتجت انصراف القبائل في الخلط بين ما هو من التقاليد وما هو من الدين، فأنتجت وضعية أسرية تتعامل تعامل خاص مع المرأة خاصة، حيث أجبرت على المكوث في البيت، وعدم إدراجها في

الميراث، كما هو شائع في مناطق القبائل إلى يومنا هذا، وكذا إجبار البنت من الزواج بابن عمها أو بالأحرى أبناء عصبتها.

نتيجة ذلك ضاعت حقوق كثيرة للمرأة، فلم تعد سوى ربة ربيت لا يجوز لها التصرف خارج حدوده تنحصر مهمتها في العمل البيتي والإنجاب فنجد أن "مصطفى بوتفنوشت" تكلم عن المرأة قبل الاحتلال من ناحية الوظيفة التي أوكلت إليها كجزء في البناء الأسري، حيث لم يتعهدى ذلك القيام بالأعمال المنزلية، خدمة الزوج وأهله، رعاية الأبناء، والقيام بوظيفة الإنجاب، كما أضاف أنها كانت تقوم بدور يمكن اعتباره اقتصاديا تسيير المدخرات الغذائية مع العلم أنه من أهم خصائص المجتمع الجزائري آنذاك كون المرأة كانت تجسد دائما فكرة الشرف في نظر الرجل الجزائري، فهي "شخص يجب إخضاعه، إنها شيء سري للرجل وتمثل بالنسبة إليه الشرف"[21] ص17، فقد انحصر دورها في مجال الدار الكبيرة، وبالتالي فإن المجال بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري في هذه الفترة، والتي كانت تعد فترة انحطاط كان مقسما بحيث كانت المرأة بعيدة عن المجال الخارجي، وليس لها أي سلطة في ذلك، فهي تنتقل من خدمة أهلها الأصليين إلى خدمة زوجها وأهله.

وقد يكون سبب هذه الوضعية إضافة إلى ما ذكرناه التقاليد التي تشبعت بها الأسرة والتي أصبحت تلقن عن طريق الأم للأبناء، وبالتالي ترويض الفتاة الجزائرية منذ ولادتها على تقاليد وأعراف المجتمع، ومنه فالمرأة الجزائرية وقتها أعادت إنتاج الوضعية التي تعيشها دون إحساس منها، حيث تلقن أبنائها منذ صغرهم على طاعة الرجل واحترامه وتفضيله عليهن،... إلخ من التقاليد التي تكرس علو شأن الرجل عن المرأة.

مع العلم أن هذه الوضعية المتمثلة في عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف والأدوار والمراكز، إلا أن الحياة كانت مستقرة حيث لم تطرح مشكلة المرأة إلا أثناء الاحتلال الفرنسي.

2.3.2. مكانة المرأة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي

كان وضع المرأة في هذه المرحلة مزريا خاصة قبل اندلاع الثورة حيث لم تكن تختلف وضعية المرأة كثيرا عن وضع أخيها الرجل، ويصح القول أن المجتمع الجزائري بجميع فئاته كان يعيش آنذاك ظروفا قاسية جدا جعلته يتخبط في مشاكل لا حصر لها لأن الاحتلال الفرنسي أول ما لجأ إليه هو تجهيل أفراد المجتمع وذلك لتسهيل مهمته في السيطرة عليه، ومنه فقد عانى المجتمع الجزائري من حالة التخلف والأمية والجهل وسوء المعيشة خاصة بعد ما طرد الأهالي إلى مناطق ريفية أكثر فقرا وذات تربة غير خصبة، حيث نالت المرأة نصيبها الأوفر من هذا كله، إلا أن الكفاح ضد المستعمر كان من طرف الجزائريين والجزائريات، ففي مواجهة الثقافة والقيم الاستعمارية التي فرضت نفسها بقوة على المجتمع الجزائري سعت الأسرة للمحافظة على تقاليدها وعاداتها ومبادئها الإسلامية من خلال التربية الأسرية لأفرادها لا سيما المرأة، حيث كانت مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي هامشية بتأثير عامل المحافظة والدفاع عن الهوية والتقاليد الاجتماعية الجزائرية فقد "اعتقد الجزائريون من الرجال أن التمدن والتحديث والأفكار الفرنسية، تشكل تهديدا لوضعهم العام"[39] ص31،

إضافة إلى تأثير عامل التجهيل الذي مارسته السلطات الاستعمارية حيث أغلقت الكتاتيب والمدارس وكل منابع العلم والثقافة أمام الجزائريين، إذ كان "التعليم محدودا بالنسبة لكل الجزائريين وأكثر تحديدا بالنسبة للنساء، كما أن حضور المرأة في الحياة العملية غير موجود عمليا"[72] ص126 ،لأن المستعمر كان يدرك أن المرأة هي الدعامة الأساسية للأسرة والمجتمع لهذا عمل على تجهيلها وتجميد عقلها بغية تجميد روح المجتمع من أساسه، وأبعدها عن دائرة الثقافة والعرفان، وأقعدها خلف الجدران، الأمر الذي زادها تمسكا بالقيم الدينية والخلقية وأصرت على الحفاظ عليها، وجاء منطلق كفاحها من الدور الذي لعبته داخل الأسرة، والذي يتمثل في مقاومة كل تأثير استعماري يمسخ التربية التي غرستها في أبنائها.

كما كانت المرأة خلال هذه الفترة سندا قويا وعونا للأزواج والأبناء فأسند إليه مهمة إدارة شؤون الأسرة في حالة غياب الرجل وبانشغاله بالحرب ضد المستعمر بسبب الثورات الشعبية المتفرقة، أو في حالة سجنه أو هجرته إلى المدن للعمل في المصانع، أو في حالة وفاته وبالتالي لم يبق مجال لبقاء المرأة داخل المجال القديم فأصبحت تزرع الأرض، ترعى الأغنام وتسيير شؤون البيت، ومنه أصبح لها دور ثاني إضافة إلى دورها في البيت، كما شاركت المرأة الجزائرية مشاركة حاسمة وفعالة في حركة المقاومة الشعبية جنبا إلى جنب مع الرجل لبروز قائدات لمقاومات شعبية مثل مقاومة "لالا فاطمة نسومر" وما نستطيع قوله هنا هو أن تعرض المجتمع الجزائري للاحتلال الفرنسي عجل بظهور عدة تحولات في المكانات والأدوار داخل الأسرة، لا سيما دور المرأة الجديد.

ونلاحظ في الفترة ما بين سنة 1936 – 1945 لعبت المرأة دورا هاما في التعبئة السياسية والاجتماعية، وهذا بمشاركتها في المنظمات الاجتماعية، ونشير أنه أثناء هذه المرحلة زاد الاهتمام بقضية المرأة، كون وضعية المرأة الجزائرية هي صورة مصغرة لما يسود المجتمع من قهر واحتقار، ومع ظهور الحركة القومية الوطنية دفع ذلك بالعلماء والمثقفون للتكلم عن الحالة التي تعاني منها المرأة وبالتالي التفكير في كيفية إخراجها من دائرة التخلف، لأن إهمالها هو إهمال لأهم جزء فعال في بنية المجتمع حيث فتحت مدارس لتعليم الفتاة إضافة إلى طرح مشكلة المرأة للبحث في مؤتمر (طلبة شمال إفريقيا) حيث تم إعداد نقاش حول قضية المرأة الجزائرية، فأكد المؤتمر على وجوب تعليم المرأة وتثقيفها من ثم اتخاذ حرفة لها تستعملها عند الحاجة، ويعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس أحد أهم الإصلاحيين الأوائل الذين دعوا إلى إخراج المرأة الجزائرية مما تعانيه منذ أمد، حيث دعا إلى التحاق الفتاة بالمدارس القرآنية للتعلم والحصول على ثقافة معرفية ودينية، تساعدها على التحرر من الأمية، وبالتالي إدراكها لدورها في تربية وتنشئة أفراد المجتمع الجزائري.

وبفضل تأسيس المدارس الحرة لتعليم البنات المسلمات اللغة العربية، وبفضل معلماتها والطالبات الجزائريات برز أول تنظيم نسوي في الجزائر عام 1947م تحت اسم منظمة النساء المسلمات الجزائريات

"وبهذا احتلت المرأة الجزائرية مركز أساسي في صون الأسرة من عوامل الفساد ووضع الأجيال الصالحة وذلك بأدائها لوظيفتها في نطاق الأسرة والمجتمع"[72] ص23.

3.3.2. مكانة ودور المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية

تعتبر الثورة التحريرية بداية لعهد آخر من الفترات الاستعمارية حيث ارتبط بها المجتمع الجزائري بأكمله ارتباطا ماديا ومعنويا جعله يتابع أخبارها ويتطلع من ورائها لنيل الاستقلال الوطني ليحرره من حالة اللاإستقرار التي عاشها طيلة قرن كامل، فضلا عن الظلم والقهر والفقر وغيرها، لهذا كان لها الأثر البالغ والملموس على تغيير الأوضاع الاجتماعية للأسرة الجزائرية، على حد قول مالك بن نبي "أن الثورة لا تستطيع الوصول إلى أهدافها إذا لم يتغير الإنسان بطريقة لا رجعة فيها من حيث سلوكه وأفكاره"[73] ص54 فاندلاع الثورة كان بمثابة المحاولة الفعلية لتغيير الأوضاع، ومنه تغيير أوضاع و مكانات وأدوار أفرداها، لهذا كان على الشعب الجزائري بنسائه المشاركة في الثورة "(...) وهكذا نجد أن الثورة قد دفعت النساء إلى الأمام"[73] ص75، لكن ذلك لم يكن سهلا نظرا للقيم السائدة آنذاك "فقرار إدخال النساء كعنصر فعال في الثورة الجزائرية لم يؤخذ ببساطة "[74] ص93، بل جاء بإصرار منها وبفرض نفسها "(...) فأخذت المرأة تحتل مكانة مهمة أكثر فأكثر في الحركة الثورية بتطوير شخصيتها وباكتشافها للمجال العظيم للمسؤولية، وهكذا كانت المرأة الجزائرية قد قامت بصمود وبنجاح مظاهر الثورة"[74] ص37 ، وهذا ما أحدث ثورة غير مباشرة في البداية داخل البناء الأسري الجزائري لأن عادات وتقاليد العائلات الجزائرية نجدها عادات لا تقبل حتى اختلاط النساء بالرجال من العائلة الواحدة، لذلك فقد لقين اعتراضا كبيرا في بداية الأمر سواء من طرف المجاهدين أنفسهم أو من طرف عائلتهن، وهذا الاعتراض كان نتاج لخوفهم من استغلال المستعمر لهذه القضية، وجر الأسر الجزائرية للانسلاخ عن ثقافتهم، ومنه جر المرأة الجزائرية نحو العادات والتقاليد الفرنسية كون المرأة هي حامية التقاليد واستمرارها في الأسرة، ومن خلال السيطرة على المرأة الجزائرية يمكن لها السيطرة على الأسرة، وبالتالي طمس ثقافة المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية، لهذا فإن الاعتراض على مشاركة المرأة في الثورة كان لنقل التقاليد والعادات التي بنيت عليها الهوية الوطنية الجزائرية، غير أن هذا الاعتراض لم يدم طويلا حيث التحقت المرأة بالثورة مع حلول سنة 1956م، مع العلم أنها كانت تشارك من قبل في إيواء ونقل الأسلحة بالإضافة إلى جمع الأموال لجيش التحرير وتزويدهم بالأكل والملابس وكذا إخفاء المجاهدين ونقل الرسائل ووضع القنابل في الأماكن الخاصة بالمعمرين كالمقاهي ودور السينما، لكن سنة 1956م كان الالتحاق بمعاقل الثوار في الجبال أي الابتعاد عن العائلة والالتحاق بأناس غرباء عنها فعملت مسبلة ومجاهدة وفدائية وشاركت في تنظيم أكبر المظاهرات في المدن وهكذا "فالمرأة لم تكن تخرج إلا بصحبة أفراد العائلة أو أحد المحارم، وجدت نفسها وقد أوكلت إليها مهمات خطيرة تنتقل من شرق البلاد إلى

غربها بمفردها و لأيام عديدة"[75] ص118 ، وإضافة إلى هذا فقد تم زواج العديد من المجاهدين والمجاهدات في الجبال دون خطبتهن من الأهل، إذ يقوم قائد في الثورة مقام الأهل في ذلك.

أما بالنسبة للمرأة الجزائرية التي لم تلتحق بالعمل المسلح سواء كانت في الأرياف أو المدن، قد استطاعت بدورها أن تكتسب دورا جديدا في نظام تسيير الأسرة، حيث أصبحت تتكفل بالموارد الاقتصادية لأسرتها، ذلك لغياب الزوج المتواجد سواء في السجون أو في الجبال، وعليه فإن الوضعية التي أوجدتها الثورة الجزائرية أجبرتها على تحمل مسؤوليات لم تألفها من قبل فمنهن من كانت "تتصل بالسجون والمحتشدات بحثا عن الأقارب ومساعدتهم"[75] ص34، هذا ما جعلها تعاني الأمرين فبالإضافة إلى المضايقات اليومية من جراء التفتيش الذي تتعرض له من قبل المستعمر، فقد قاست من القمع، ذلك أنه "عديدات من النساء اللواتي قتلن أو عنفن وأحيانا عذبن حتى في بيوتهن بواسطة أجهزة تعذيب كهربائية محمولة"[72] ص131.

وصفوة القول أن المرأة الجزائرية استطاعت من خلال مساهمتها الفعالة في الثورة التحريرية تحقيق قدر معين من الاستقلالية حيث أظهرت كفاءتها وبرهنت على قدرتها على تحمل أعباء أسرتها ومسؤوليتها المعنوية (التماسك والتضامن الأسري) والمادية، كما استطاعت الاندماج أكثر في المجتمع من خلال العلاقات الاجتماعية الجديدة التي كونتها، سواء مع المجاهدين أو مع أسرهم، وبالتالي تغيرت النظرة المهمشة للمرأة باعتبارها عنصر مساهم وفعال، لذا فقد لاقت المرأة التأييد من طرف جبهة وجيش التحرير الوطنيين، واعترف بها كعضو فعال في الثورة وقد تأكد هذا في أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد بتاريخ 20 أوت 1956 بواد الصومام، والذي جاء في إحدى فقرات الوثيقة المنبثقة عنه ما يلي: "توجد في الحركة النسائية إمكانات واسعة تزداد وتكثر باضطراد وإننا نحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البار الذي ضربته جميع إخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"[76] ص48.

ومن خلال ما ذكرناه سابقا يمكن القول أن الثورة التحريرية فجرت البنية العائلية الجزائرية، وداست على التقاليد والأعراف العريقة للمجتمع الجزائري، حيث أصبحت المرأة تلعب دورا جديدا أملته الظروف التاريخية.

ومن جهة أخرى فقد استغل الاستعمار الوضعية الدونية للمرأة في العائلة والمجتمع ودعاها للثورة ضدها، لهذا قامت الإدارة الفرنسية بأخذ مهمة الدفاع عن وضعية المرأة الجزائرية على عاتقها لكسب تعاطف النساء معها واتخذت الإجراءات التالية:

1- على المستوى السياسي: أصدرت قانون 1958 الذي ينص على إعطاء المرأة الجزائرية حق التصويت رغم وجود قانون 1947 الذي ينص على نفس الغرض ولكنه لم يطبق.

2- على المستوى الاقتصادي: أصدرت قانون 17 مارس 1956 الذي نص على إدماج 193 امرأة في الوظيف العمومي، تتمتع بنفس الحقوق والامتيازات الاجتماعية التي تتمتع بها الأوربيات.

3-على المستوى التعليمي: فرض إجبارية التعليم بقرار 1958/02/20 على الفتيات من ستة (06) إلى أربعة عشر (14) سنة، كما أصدرت قانون قبل ذلك في 1955/10/27م ينص على إيجاد مراكز اجتماعية بهدف إعطاء تربية قاعدة للجنسين وتكوينهم مهنيا في أعمال التربية والصحة والصناعات الحرفية"[77] ص47، وتنوعت وسائل فرنسا، إلا أنها فشلت في ذلك المسعى، وزاد تمسك المرأة بشخصيتها الوطنية من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية حيث وضعت أسسا جديدة لمكانتها داخل البنية العائلية، وبالتالي قد أحدثت انتقالا ملموسا في مكانتها وأدوارها داخل الأسرة.

ومنه تجاوزت المبادئ الضيقة للتقاليد والعادات دون أن تحدث تصدعا في المبادئ الأساسية للتقاليد المبنية على الشرف والعفة وبالتالي الحفاظ على بعدها الحضاري الإسلامي.

ورغم أن الكثير من المظاهر والقيم التي تراجعت وانتهت بعد الاستقلال كمبيت المرأة خارج بيت أهلها، وكثرة الاختلاط وغيرها، لكن ذلك لم يمنع تأثيرها الذي استمر بعد الاستقلال في أشكال معلنة وخفية فلا شك أن هناك تغير نسبي فيما يتعلق بمكانة المرأة وأشكال الحوار والنقاش أخذ القرار وتفتح الأسرة والأكيد أن هذا التأثير وجد لدى سكان المدن أكثر من الأرياف الذي بقوا متمسكين إلى حد كبير بالنظام الاجتماعي التقليدي.

وهكذا فالثورة التحريرية كانت عاملا إيجابيا في تغير بعض المفاهيم والأفكار، وساهمت في إيجاد قيم أخرى لم تكن معروفة مبنية على علاقات جديدة بين الجنسين في الأسرة، وتحسن مكانة المرأة، هذه الأخيرة التي فرضت عليها متطلبات الحياة ما بعد الاستقلال أن تلعب أدوار أخرى كمنحها لمجالات جديدة للعمل.

4.3.2. مكانة المرأة الجزائرية بعد الاستقلال

من المعلوم أن خروج المجتمع بأكمله من حالة استعمارية دامت 132 سنة بكل ما تحمله من دمار وخراب وتحطيم للبنيات التحتية والفوقية للمجتمع ستظهر آثاره لا محال بعد الاستقلال الوطني، حيث شرع في عملية البناء والتعمير فلحقت بالمجتمع الجزائري عدة تغيرات شملت مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ، وفي هذه الأوضاع الجديدة وجدت المرأة الجزائرية نفسها مرة أخرى محصورة في مجال البيت وأعبائه، كما أن تحررها واستقلالها النسبي بشخصيتها أثناء الثورة، لم يكن سوى فترة مرحلية انتهت بانتهاء الثورة بينما أكد الجميع و "الكثير من الملاحظين أن ساعة تحرر الجزائريات قد دق أخيرا"[78] ص134 ، إلا أن ذلك لم يحدث فعلا "لم تتحرر النساء من الاحتلال الفرنسي إلا لتقع في شكل جديد من العبودية باسم التقاليد المقدسة"[78] ص134 ، وهذا ما تؤكده "زينب الأعوج" "أن المرأة ساهمت بكل ما لديها من أجل تحرير البلاد لم يعد ينظر إليها بنفس المنظار، إلا في بعض الحالات النادرة (...) فالذهنيات لم تتغير على مستوى الواقع الاجتماعي خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمرأة"[79] ص31 ، "فبعد زواجهن سجنت النساء في البيت من طرف أزواجهن وبمساعدة أهلهن ولم يكن ذلك إلا بدافع الغيرة و حب التملك والسيطرة

(...) فتشهد إحداهن بقولها "حتى الشاب الذي كنت أناضل معه شجع زوجي في حبسي ومنعي من الخروج"[80] ص141.

إن اختفاء التقاليد لم يكن إذن إلا لحقبة معينة في ظروف محددة وهي الحرب، فتعود ككل مرة لتحتل الصدارة في مبادئ الحياة الاجتماعية وفي حياة المرأة العربية عامة والجزائر خاصة، ومن المظاهر التي تؤكد على ذلك هي ظاهرة ميلاد البنت في العائلة الجزائرية التقليدية، الذي يستقبل بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل رغم أن ديننا الإسلامي قد نهى عن ذلك خاصة إذا كان ميلاد البنت قد سبقتها إلى الوجود في عائلتها أخت أو أكثر، فيكون اليوم يوم حزن، وتكون المرأة هي المسؤولة عن ذلك، وأحيانا يكون إنجاب أكثر من بنت نذير شؤم للأم وليس من المستبعد أن تستبدل بزوجة أخرى تنجب الصبيان الذكور، وكثيرا ما كانت تلجأ المرأة إلى استعمال الطرق السحرية في حالة عدم الإنجاب، فإنجاب الذكور له دور كبير في تحديد مكانة المرأة داخل العائلة، وهذا كله ما هو إلا نتاج سيطرة العادات والتقاليد، وكذا البعد الديني للمجتمع أثر بدوره على عقلية الفرد الجزائري، وبالتالي نجد أن المرأة لا زالت سجينة البنية الأبوية للمجتمع التقليدي، رغم
تحديث البنية السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، فقضية المرأة لم تساير هذا التحديث، وبقيت حبيسة ميزان التقاليد الذي يرتكز على تقسيم الأدوار والوظائف بين الجنسين أي التقسيم الجنسي للأدوار، وبهذا نجد أن الأسرة تعمل على توجيه الفتاة منذ طفولتها لدورها المستقبلي كربة بيت، وتعلم قيم الصبر، التحمل والخضوع وبعد بلوغها تتحول من شخص دون هوية لتصبح ذات قيمة اجتماعية متبادلة بين أسرتين أما الذكر فيعلم منذ صغره الاعتماد على النفس، والقوة والشجاعة خاصة في وقت الأزمات.

فالتربية الأسرية تميل نحول الاضطهاد الذي يعبر عنه "هشام شرابي" بأنه ثلاث أنواع: اضطهاد الفقير، اضطهاد الطفل، اضطهاد المرأة"[81] ص160 ، أو ما يسمه حليم بركات "دونية النساء ودونية الصغار"[82] ص370، فالمرأة مظلومة من قبل الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ومظلومة من طرف الرجل، أما الأطفال فالبنية التراتبية للأسرة تجعلهم صغارا، عليهم طاعة الكبار والامتثال لأوامرهم، هذا ما ساد على العموم عن مكانة المرأة في العائلة الجزائرية التقليدية بعد الاستقلال، والجدير بالذكر أنه لا يمكن أن نتكلم عن مكانة واحدة بالنسبة للمرأة في المجتمع الجزائري التقليدي، لأن وضعيتها كانت تختلف من منطقة لأخرى فمثلا عند "التوارق" نجد المرأة مثقفة أكثر من الرجل في مكانة أرفع منه مستقلة عنه، أما في منطقة "القبائل الكبرى" فالمرأة ليس لها أي حق تطالب به وفي وقت من الأوقات كانت تحرم من الميراث.
بيد أن الأوضاع لم تبق على حالها خصوصا مع التغيرات السوسيوثقافية والاقتصادية التي ما فتئت الجزائر تعيشها سنوات بعد الاستقلال أثرت كثيرا على الأسرة، فتغيرت نسبيا المكانات والأدوار، ووعى كل من الشاب والفتاة بعد أن تلقوا قسطا من التعليم، وفي هذه المرحلة برزت قيم اجتماعية، اقتصادية وسياسية جديدة داخل المجتمع مما ساعد المرأة أن تساهم في كل القطاعات المختلفة لكن بنسبة قليلة نظرا لحالة الأمية التي كانت

تعيش عليها الكثيرات من النساء الجزائريات "لكن بانتشار التعليم ووصول المرأة إلى مستوى تعليم عالي أعطاها هذا الأخير مكانة خاصة إلى جانب الرجل في مساعدة الأسرة والمجتمع"[21] ص285، إلى جانب التعديلات التي لحقت بالقوانين، والتشريعات الرسمية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال إذ يعترف الدستور للمرأة الجزائرية بنفس حقوق الرجل في المادة 12 إذ تنص على أن "الدستور يضمن جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة الجزائرية، كما أكد الميثاق الوطني على "ضرورة أن تستوعب الثورة بمسيرتها ملايين النساء الجزائريات اللواتي تشكلن قوة تغيير هائلة في المجتمع"[83] ص19 ، حيث أن الميثاق الوطني لم يهمل وجود المرأة باعتبارها جزءا لا يستهان به من السكان النشطين يمكن أن تساهم في بناء لاقتصاد، وإحداث التطور الاجتماعي حيث جاء فيه أيضا أن "الدولة تشجع المرأة على شغل المناصب التي تتناسب استعدادها وكفاءتها وتكثر، وبالتالي من مراكز التدريب المهني المتخصصة في أعمال المرأة، كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة"[83] ص213 ، وهذا ما أكد عليه أيضا ميثاق 1986 في الصفحة 87.

وبتوفر الظروف والعوامل المساعدة على تعلم الفتاة كمجانية التعليم وفتح المؤسسات التعليمية أمام الجنسين بالسواء، ارتفعت نسبة الإناث المسجلات في مختلف المراحل والأطوار التعليمية، فقد عرفت نسبة الطالبات الجامعيات زيادة ملحوظة باعتبار التعليم الجامعية كمقياس لمدى اقتحام المرأة للحياة العامة، وارتقائها للسلم الاجتماعي حيث "أن نسبة الإناث كانت تقدر في عام 1975/1974 بالمقارنة بالمجموع العام بـ 23.60%، كما أن نسبة الذكور للمجموع العام كانت تقدر 76.40%"[84] ص203 ، لترتفع نسبة المسجلات في التعليم العالي سنة 1994/1993 إلى 42.7% ، لتصل سنة 2004/2003 أكثر من 50% جامعيات.

فالمستوى التعليمي الذي وصلت إليه المرأة الجزائرية ساعدها في تحقيق المكانة التي تود الحصول ولو على شيء منها في أوساط مجتمعها، وبالتالي أصبحت المرأة تقوم بأدوار أخرى غير التنشئة الاجتماعية إذ باتت تشارك في التنمية وضمن لها خروجها للعمل واستقلالها المادي الذي مكنها من اتخاذ القرارات والتحكم في ميزانية الأسرة، وحاجاتها وزيادة على ذلك أصبح لديها حرية اتخاذ القرار في الزواج، وبفضل ارتفاع مستواها الثقافي أصبحت تشارك الرجل وتنافسه في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالمرأة الجزائرية قد استطاعت أن تحسن من مكانتها في أسرتها وبالتالي في المجتمع، بعد خطوات عدة قطعتها، إلا أن تغير مكانة المرأة ولو نسبيا لم يغير من مكانة الرجل الذي بقي صاحب السلطة والقرار غير أن الشيء المتغير هو أنه أصبح يمارس هذه الأدوار بأكثر ليونة ويخضع قراراته للنقاش حتى وإن بدا هو صاحب القرار الأخير.

فالأسرة الجزائرية رغم مقاومتها لبعض القيم و السلوكات التي فرضها التغير الاجتماعي والثقافي وخاصة في العشريتين الأخيرتين لم يمنعها من تغيير أسلوبها في تربية النشئ نحو تنشئة أفضل للجنسين على

حد السواء، وإعطائهما هامشا من الحرية في اختيار المهن والمكانة والدور الذي يلعبانه في الوسط الذي يوجدان به، بل الأكثر من ذلك فإن المرأة الجزائرية (الأم) سعت إلى تغيير صورتها من خلال ابنتها وذلك بتشجيعها على العلم والعمل والاختيار الأفضل في الزواج، وأن تبحث بنفسها عن مكانات وأدوار جديدة تحقق بها ذاتها، وهو ما جعل عددا من الملاحظين يؤكد بأن هناك صعودا اجتماعيا للمرأة يترجم بالعديد من الأدوار و المكانات الجديدة ويعتبر قبول الأسر بعمل المرأة دليلا كافيا بعد أن أصبحت عضوا فعالا في اقتصاد الأسرة.

حيث أننا نجد كذلك بعض الرجال الذين أصبحوا يشجعون زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم على العمل تحقيقا للذات أو من أجل مكانة اجتماعية أفضل، تجعله يتباهى بها في محيطه، إذ يرى هؤلاء أن العمل نهاية منطقية لمشوار علمي طويل، ولعل أكبر دليل على هذا التغير دخول المرأة إلى مجالي القضاء والعدالة والعمل السياسي، واحتلال مناصب قيادية في تسيير المؤسسات والإدارات، الذين كانوا لأسباب عديدة خاصين بالرجال فقط.

وهذا ما يثبت من وجهة نظر سوسيولوجية أكبر شاهد على التغيرات الأساسية التي مست العائلة التقليدية وتوزيع الأدوار و المكانات بالنسبة للجنسين.

الفصل 3
التنشئة الاجتماعية للفتاة داخل العائلة الجزائرية التقليدية

تمثل الأسرة الوحدة الأولى التي يتصل بها الفرد وهي بذلك تعتبر أهم دعامة يقوى عليها كل مجتمع وأهم ركيزة يستند عليها الأفراد في أداء وظائفهم الاجتماعية كما أنها تعمل على استمرار النوع البشري والمحافظة عليه حيث تقوم برعاية الفرد من جميع النواحي الصحية والأخلاقية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية .

وفي هذا الفصل سنحاول التعرض بداية إلى مفهوم الأسرة الجزائرية وتناول أهم مراحلها التاريخية إلى جانب دورها في عملية التنشئة الاجتماعية للفتاة داخل العائلة التقليدية ، إضافة إلى أدوار المرأة داخل الأسرة ، ثم ننهي الفصل بالتطرق إلى صورة المرأة في المجتمع التقليدي من زاوية المكانة المخصصة لها إضافة إلى مكانتها في الثقافة التقليدية والأمثال الشعبية الجزائرية .

1.3. تاريخية العائلة الجزائرية

1.1.3. تعريف العائلة الجزائرية

تبقى العائلة أو الأسرة مهما اختلفت في طرق أدائها لأدوارها أهم الجماعات الإنسانية و أعظمها تأثيرا في حياة الأفراد حيث يسعى المجتمع إلى البحث عن أسباب الاستقرار و الإطمئنان و كذا إعادة إنتاج نفسه من خلالها ، حيث تحتل الأسرة مكانة خاصة في كامل النظم الاجتماعية لكل المجتمعات ، مما يجعلها ترقى إلى اتفاق واضح لدى مختلف العلماء و الباحثين باعتبارها الوحدة الأولى و الأساسية في المجتمع ، و فضلا عن تحقيق الراحة النفسية للزوجين و تهيئة جوّ سليم ينشأ فيه الأطفال فإنها تساعد الزوجين و الأهل والأقارب في إقامة علاقات اجتماعية سليمة و واضحة قائمة على الحب و التضامن من جهة و تحقيق التعاون بين الزوجين بما يضمن التكامل بين مسؤولياتهما و أدوارهما من جهة أخرى و تحقق أهداف عدة للفرد و المجتمع . بناءا على ما يقوم به كل عضو فيها من أدوار محددة تتماشى و ظروف الأسرة المتغيرة وفق نظم المجتمع و قيمه .

و لا تختلف الأسرة الجزائرية عن هذه المعاني الكبرى للأسرة الإنسانية ، حيث ارتأينا أن نلخصها في تعريف " مصطفى بوتفنوشت" الذي جاء في كتابه « النسق الاجتماعي و التغير الاجتماعي » «إن العائلة

الجزائرية مؤسسة أساسية (...) بل هي سواء بالأمس أو اليوم الخلية الأساسية لمجتمعنا عوض القبيلة أو العشيرة » [85]ص36،وهي في منشئها و جوهرها قد انطبعت بالطابع الإسلامي ، فالمجتمع الجزائري تمكن من إنتاج بعض العادات و التقاليد الاجتماعية انطلاقا من قوة انتمائه العريق و القوي للحضارة العربية الإسلامية ، كما اتبعت الأسر الجزائرية في أحكامها المذهب المالكي لمؤسّسه " مالك بن آنس " و هي من حيث النموذج و النمط أسرة ممتدة و تقليدية في أصلها تتشكل من عدد كبير من الأفراد يعيش في أحضانها عدّة أسر زواجية تحت سقف واحد و إن « العائلة الجزائرية في نطاق المجتمع الجزائري تتكون من الأفراد المشكلين للكيان الاجتماعي و الاقتصادي »[86]ص38،إذ يتولى تسيير شؤونهم ولي أمر واحد هو رب العائلة الذي غالب الأحيان متمثلا في شخصية الأب أو الإبن الأكبر فشكل العائلة الجزائرية هو ذلك الشكل الذي يشمل الأب و أبنائـــه المتزوجيــن بحيث « يكـون النسب فيهـا و السكن أبويـا و سلطة الأب فـيها مطلقة »[86]ص38.

إن استعمالنا لمصطلح " العائلة " دون الأسرة جاء عمدا و ذلك لاجتناب الخلط الذي تقع فيه نظـرا لتركيبه و مضمون المؤسسة حيث يشاع في المغرب العربي عموما و الجزائر خاصة استعمال مفــهوم العائلة أكثر من تداول مفهوم الأسرة ، نظرا لعدم وجود مفهوم موحد متفق عليه ، و هذا راجع لعدم التفريق بين المفهومين حيث يطلق مفهوم العائلة على الأسر الزواجية و الممتدة في نفس الوقت، كما تؤكد عدد من الدراسات على أن العائلة الجزائرية ليست ممتدة و لا نووية ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى استمرارية النمط التقليدي و إلى تمسكها بالعادات التي بدورها تعمل على إبقاء الحياة الجماعية ،و إعطاء الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية و بناءا على هذا ، ولمزيد من التوضيح نجد إن الأسرة الممتدة هي وحدة اجتماعية تضم مجموعة من الأسر الزوجية ، و التي تشكل من الأبناء و الأحفاد الذين يعيشون تحت سقف واحد فهي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال و لكن تأخذ في التقلص بمرور الوقت و تغير أوضاع أبنائها (الاقتصادية) ، و هي تمتاز بطغيان روح الجماعة فيها على الفرد بحيث إن الفرد يبرز بعائلته الكبيرة و ليس العكس ، على سبيل المثال يشار إلى عائلة ما " بيت فلان أو دار فلان " ، و لتحديد هوية الفرد يتطلب الرجوع دائما إلى اسم عائلته و بالتحديد إلى اسم أبيه إذ يقال دائما بالعامية " وليد فلان " مما يستدعي الحفاظ على مصالحها قبل المصالح الشخصية ، و إن حاول الخروج عن هذا النطاق فإنه سيواجه جملة من المعايير ، و القيم الاجتماعية التي تجسد ما يعرف " بالضبط الاجتماعي " و تمتاز الأسرة الممتدة بالتقارب المكاني بين أفرادها « و ما ينتـــجه هذا التقارب من فرص أكثر لرؤية بعضهم لبعض و يسهل لأفراد معنيين في الأسرة (كالجدّ أو الأب) مراقبة الأفراد الآخرين »[87]ص44.

أما الأسرة الزواجية فتتكون من الزوج و الزوجة و أبنائهما و تعتبر الأسرة النووية أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية تعتمد في مداخليها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة و هي تتصف

عموما بضعف الروابط القرابية مقارنة مع العائلة التقليدية الممتدة ، كما تتميز بالاختيار الحر نسبيا في الزواج و تتمتع هذه الأسرة بالاستقلالية في المعيشة و المسكن و ما يترتب عنه من استقلالية في حقوق الملكية ، و الأفكار و اتخاذ القرارات المرتبطة بحياتهم و تربية أولادهم ... الخ . و هي تمتاز بطغيان روح الفرد فيها عن الجماعة .

و يمكن الإشارة إلى أن وجود هذان الصنفان (الممتدة و النووية أو الزواجية) يختلف باختلاف البيئة الاجتماعية ، حيث « يغلب وجود الشكل الأسري الممتد في البيئة الريفية ، بينما يغلب وجود الشكل الأسري الزواجي في البيئة الحضرية » [87]ص43، إضافة أن العائلة الجزائرية تتمتع بجملة من الخصائص أهمها : أنها عائلة ذات طابع ممتد تضم مجموعة من الأسر الزوجية يعيشون تحت سقف واحد ، بحيث تضمّ من عشرين إلى ستين فرد داخل العائلة الكبيرة عند الحضر أو الخيمة الكبيرة عند القبائل الرحل » [86]ص19،كما تمتاز بالنظام الأبوي بحيث يعرف نظاما صارما يمارس رب العائلة من خلاله سلطة مطلة على جميع أفراد الأسرة الذين يتوجب عليهم الخضوع له في تسيير شؤون الأسرة و اتخاذ المواقف الخاصة بها ،كما أن جميع الأفراد يشاركون في نشاطها الاجتماعي و الاقتصادي تحت رعايته و إشرافه « و إليه يعود النسب و يسمى الأطفال باسمه العائلي و هو رمز هذه الأسرة و الدعامة الأساسية في وحدتها و استقرارها » [88]ص21،كما يحتل الذكر مكانة عالية « لكونه يحافظ على اسم الأسرة و ممتلكاتها و يمثل مصدرا اقتصاديا و يرى فيه الأب رفيقا في العمل و وصيا على أمه و إخوته بعد موته » [89]ص15،على عكس الإناث اللائي لهن مكانة أدنى كما أنهن يتركن منزل العائلة بمجرد الزواج أما « الأم فهي تحتل مركزا ثانويا رغم أنها تتمتع بسلطة إدارة الشؤون المنزلية ، كما لم تكن لها صلاحية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة حيث كان الرجل ينفرد بهذه المهمة » [89]ص13، و تتمتع العائلة الجزائرية بخصائص قرابية قوية متماسكة و متضامنة ، تتمظهر أكثر أثناء المناسبات الاحتفالية أو المناسبات الجنائزية و خاصة عند المناسبات الدينية ، حيث يبدي جميع أفراد و عناصر هذه الأسرة أشكالا و أوجها متعددة من التضامن و التآزر و التماسك مما يدل على أن العائلة الجزائرية « وحدة اجتماعية مركزية و توجيهية تتميز بتقاليد خاصة بها تقوم على تقديس نظام القرابة التقليدي الذي يتجاوز الحدود الضيقة ليتسع قصد استوعاب الأجداد و الأعمام و العمات و الأخوال والخالات ، و لا تعطي أهمية تذكر لاختلاف الأجيال من حيث الاحترام و يتلاقى هؤلاء جميعا في تربية واحدة تلقنهم نفس الأخلاق و نفس القيم و العادات و نفس طرق الحياة و التعامل » [90]ص88،و لكن هذا لا يعني أن العائلة لم تتغير و بقيت هي نفسها خاصة بعد الثورة كأهم عنصر احدث التغيرات التي عرفتها العائلة الجزائرية « إن العائلة الجزائرية لم تتأثر بالسياسة الاستعمارية أكثر مما تأثرت بالحرب التحريرية سواء في بنيتها أو في وظائفها أو في نمط العلاقات فيها » [74]ص100،فبينما كانت العائلة مجتمعة حول اقتصاد الفلاحة انتقلت

بعد الاستقلال إلى المدينة لمختلف الأسباب كالدراسة العمل ...الخ ، و الواقع يثبت إلى حد كبير وجود تغيرات كبيرة على بنية الأسرة الجزائرية ، حيث ظهر شكل جديد يعرف بالأسرة النووية ،فبعدما كانت العائلة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم فالريف الجزائري الذي كان

يمثل طابع الحياة التقليدية أصبح اليوم يتجه تدريجيا نحو الانكماش و هذا طبعا حتى في حجم الأسرة » [90]ص89،فبدأت العائلة تتغير فعلا و بالتالي أدخلت عليها قيم جديدة ، بحيث تغيرت العلاقات القائمة داخل العائلة و بالتالي تغيرت وضعية المرأة ، و لأهمية هذه النقطة سوف نعود إليها في المباحث الآتية وسنكتفي بالقول إن « أثناء الحرب (...) فقد النسق القيمي السائد في العائلة مصداقيته و أصبح كل فرد يبحث لنفسه عن نسق قيمي خاص به » [74]ص100،و في نفس الوقت و رغم هذا بقيت العائلة الجزائرية متمسكة بعاداتها و تقاليدها ، و ظلت وفية لكل ما هو قديم ، فالتطورات الحاصلة عليها هي في الحقيقة تطورات حاصلة على مستوى الشكل أكثر منها في الجوهر الوظيفي لها و نمط الأدوار و العلاقات داخلها ' فالأسرة النووية أو الأسرة الزواجية تتميز في الأخير بكثرة العدد والتماسك على أساس البطريقية و كذا بقاء و استمرارية الخضوع لسلطة القيم و الشرف و الجماعة و التضامن العائلي ، و ربما هذا الذي أتاح الفرصة لظهور نموذج أسري جيد يعرف اليوم بالأسرة المركبة و التي تشمل عادة على الزوج و الزوجة و أولادهما مع وجود الجد و الجدة أو احدهما و تكون كبيرة العدد مقارنة بالأسرة النووية الزواجية و هي تخضع لسلطة و رئاسة الأب ، و يلاحظ أنها متسعة الحجم تتخذ بنية عمودية تقوم على أساس الأقارب الجانبيين و هي أساسا النشاط الاجتماعي و الاقتصادي المبني على أساس التعاون والالتزام المتبادل» [82]ص175.

2.1.3. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار

يعتبر المجتمع الجزائري في بنيته التقليدية ، مجتمع مبني على أساس العشائرية و القبلية بحيث تتشكل العائلة الجزائرية التقليدية من مجموع أسر تتشكل في النهاية النواة الأولى للعشيرة ، و لهذا يعتبر " الهواري عدي " أن « الهوية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية ما قبل الاستعمار لها مستويان : الأول و هو العشيرة التي تحافظ على الروابط الاجتماعية للجماعة الكلية و الثاني هو الأسرة التي تشكل العشيرة » [91]ص42،حيث تعتبر العشيرة الامتداد الأول و الطبيعي للأسرة الجزائرية ، فالنظام العشائري هو الذي يحدد الانتماء و النسب و هو الذي يزوج و يطلق و يورث و يعاقب ، لهذا نجد الوحدة الاجتماعية في هذا النظام لا تبنى على أساس الفردانية و إنما على أساس القرابة خاصة أبناء العموم و يعلنون انتسابهم المشترك لنفس الجد المكون و المؤسس للعرش الذي ينتسبون إليه » [21]ص25.من هنا اكتسبت العائلة التقليدية مميزات خاصة جعلت منها وحدة قوية غير قابلة للتفكك و الانقسام ، فالعائلة الجزائرية التقليدية تعتبر نواة التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي فهي وحدة اجتماعية إنتاجية تتميز بلاإنقسامية

الإرث تتمتّع بحياة جماعية واسعة الحيّز الزّماني و المكاني ، تسودها علاقات التكافل و التعاون و الود ، يميزها خضوعها للنظام الأبوي و الذي يظهر في تمركز السلطة و المسؤوليات و الامتيازات و الإنتساب في يد الأب أو الجد فهو رب الأسرة و ركيزتها التي بواسطتها تحافظ على تماسكها و استقرارها ، و هو القائد الروحي للجماعة العائلية ، بحيث يحتل رأس الهرم و « يتمتع بمكانة راقية و متميزة جدا تقوم على أساس الهيبة و الطاعة المطلقة » [21]ص38، بإمكانه اتخاذ إجراءات حاسمة و قاسية من اجل الحفاظ على وحدة العائلة ، و يتوقع من أفراد عائلته الطاعة و الامتثال ، و لكن هذا لا يعني إهمال أدوار و مكانة الأفراد الآخرين ، فالمرأة لها عالمها الخاص ، و هي سيدة البيت و هي الأعلم بشؤونه و خباياه و إليها ترجع وظيفة ترتيبه و تحديد حاجياته و عليها تقع مسؤولية تربية الأولاد و تنشئتهم على قيم المجتمع و تخضع المرأة لعالم الرجال فهي تعيش تحت وصاية الأب أو الزوج أو الجد أو الأخ الأكبر و لا تجتمع معهم في مائدة واحدة ، كما تتخذ العائلة التقليدية الأبوية المرأة كمحور أساسي تدور حوله قضايا الشرف و هي المسؤولة عن شرف العائلة و التي تتمثل في طهارتها ، و بما أن شرف الرجال لا يتعلق بسلوكهم فقط و إنما يتعلق بسلوك زوجاتهم أو بناتهم أو أمهاتهم، لذا كان على الجميع مهمة الحرص على نساء العائلة أين يكون شرفهم ، لذا كان على الجميع مهمة محافظة و تعزيز هذا الرأس المال الرمزي " الشرف " ، و ذلك بالتمسك بالقيم التي تمثل بدورها هوية الجماعة و سمعة العائلة ، لكن هذا لم ينفي على إن المرأة الجزائرية في هذه الفترة كانت لها مكانة في المجتمع باعتبارها المدبرة في كل شيء سواء داخل المنزل أو خارجه كمشاركتها في الزراعة و الحرب و معظم النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .

و تسكن العائلة الجزائرية التقليدية باختلاف مناطق البلاد (شرق، غرب، وسط ، جنوب) في منازل تسمى"الدار الكبيرة" التي تبقى خاضعة لاحتمال توسيعها، و تبنى بعيدا عن الطرقات التي يسلكها الناس و تحاط بسور عال يجعل من بالداخل معزولا عن الأنظار ، و تتميز بالمدخل المشترك ، كما تترك مكانا للإلتقاء بين أفراد الجماعة العائلية الواحدة في معاملاتهم اليومية و يكون معاكسا لباب الدخول بحيث توجد " الدار الكبيرة " بكثرة في الأرياف و بشكل اقل في المدن ، و رغم أن العائلة التقليدية نجدها بتسميات عديدة حسب المناطق : العايلة بالعربية، آخام الامازيغية و الخيمة في البدو، إلا أنها تحقق نفس الهدف ، حيث تكون على شكل أسر موسعة خاضعة للنظام الأبوي « فلإنقسامية الإرث المشترك الخوف من الأب و احترامه تقديس الجد الأول الارتباط بالانحدار الأبوي أو لخط الأب و للتماسك الموجود يعطي للجماعة العائلة الجزائرية ، ما قبل الاستعمار سمات الأبوية كما عرفها الأثروبولوجيين »[1] فالأفراد ينتمون إلى نفس الضمير الجماعي و يمثلون روح الجماعة و يتكونون بشكل جماعات اجتماعية منسجمة و يخضعون لنفس القوانين المطروحة »[86]ص106،ففي العائلات التقليدية تأتي الأدوار جماعية و لا يكون فيها الفرد ضروري بإسمه الخاص لان « الفرد عائلته التقليدية لا يخاطر و لا يبادر بل يكتفي بتمثيل

جماعته العائلية و ما هذه الجماعة الصغيرة إلا جزء من المجتمع » [86]ص30،بهذا تتفوق مصلحة الجماعة و بكثير على مصلحة الفرد ، و هذا يجعله يتمسك بجماعته حيث يجد الحماية و الاستقرار .

أما بالنسبة للبنية الإقتصادية للعائلة التقليدية الجزائرية فهي تتميز بوحدة الإرث والملكية ، ولا شك في أن شكل الإرث يتمثل خاصة في أرض العائلة الممتدة ، و لهذا يصف علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيون العائلة التقليدية بأنها إنتاجية استهلاكية ، تقوم على خدمة الأرض و الحصول على خيراتها لتوفير الحاجة الغذائية لأفرادها ، فهي مكتفية ذاتيا ، و لهذا فإن أهم خصائص النشاط الاقتصادي للعائلة الجزائرية ما قبل الاستعمار تمثل في فلاحة الأرض و خاصة زراعة الحبوب و غرس الأشجار المثمرة كشجر الزيتون في بلاد القبائل ، و النخيل في الجنوب ، و أنواع أخرى في بقية المناطق إضافة إلى تربية المواشي سواء كان ذلك في السهول أو في الهضاب العليا أو الصحراء ، أو بالنسبة لأهل البدو فكانوا يلجؤون إلى الاستفادة من جلود و صوف المواشي لصناعة الملابس ، و من لحومها في المآكل ، كما تمثل موردا ماليا من خلال عملية التجارة ، و لذلك فهم دائما في رحلات ذهاب و إياب بحثا عن الكلأ و المرعى للمواشي ، كما تعرف العائلة الجزائرية التقليدية بالحيطة والحذر من الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها ، لذا تلجا لنظام الادخار الذي يأخذ أشكالا عديدة و حسب المناطق و هو ما يسمى بـ: " المطمورة " أو " القلعة " أو " المخزن " [21]ص48،و لهذا فهي توجه فكر أفرادها نحو الإنتاج دائما .

و منه فالبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ما قبل الاستعمار كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالبنية الاجتماعية و القانونية له ، فكلها تشكل وحدة موحدة .

3.1.3. الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي

لقد كان لدخول الاحتلال الفرنسي للجزائر ، بمختلف مراحله و أساليبه تأثير عميق على مختلف المؤسسات اللإجتماعية أولها العائلة « فوجود العنصر الأوروبي منذ 1830 بالجزائر جلب توتّرات و تناقضات كان لها صدى مؤثر على التنظيم الاجتماعي كالذي طرأ و استمرّ داخل العائلة » [78]ص01،لكن الانسجام القوي داخل العائلة آنذاك كان بمثابة وسيلة فعالة للدفاع و بقاء مضامينها « مصدر الإنسجام العائلي اليوم في بلدنا هو انسجام الجماعة و انسجام العائلة الكبيرة التي كانت موجودة قبل الاحتلال » [86]ص35،بحيث استطاعت العائلة أن تحافظ على روابطها التقليدية في بنيتها و وظيفتها متعلقة بقضايا الدين و الشرف و العادات و متصلة أكثر بالأرض خلال الفترة الإستعمارية و ربما يعود ذلك إلى انطواء العائلة التقليدية على نفسها خاصة في المناطق الريفية ، قصد مواجهة التحديات الثقافية و الاجتماعية التي فرضها الاحتلال ، من خلال سياسة استيطانية لمحاولة تحطيم العائلة الجزائرية .

حيث كانت البنية الإجتماعية للعائلة الجزائرية في سنوات الإحتلال الفرنسي لا تختلف عما كانت عليه قبل الإستعمار ، بحيث كانت تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية ، فهي تضم إلى جانب الأب و الأم و أبنائهم و بناتهم غير المتزوجين و أبنائهم الذكور مع زوجاتهم و أطفالهم و أيضا بعض الأقارب ، كالعم والعمة و الأرملة ...، إذن فالنمط السائد آنذاك هو الأسرة الممتدة التي تتميز كما رأينا بكثرة أفرادها يصلون إلى حوالي ستين (60) و سبعين (70) فردا، و يمثلون عدة أجيال تعيش تحت سقف واحد يسمى "الدار الكبيرة " و يعتبر الأب الزعيم الروحي للعائلة و الساهر على تماسكها و وحدتها و تنظيمها « بيده السلطة الاقتصادية يملك و يدير تراث العائلة المشترك و يقسم المهام على أفرادها » [81]ص37،و يلي الأب من حيث الأهمية و المكانة الذكور ، حسب ترتيبهم العمري ، ثم في المرتبة الأخيرة النساء و الأطفال و نظرا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها المجتمع في مسيرته التاريخية ، فقد كان تأثيرها على العائلة إذا اكتسبت بعض الخصائص الجديدة و فقدت أخرى ، و كان الاستعمار الفرنسي عاملا هاما في إحداث هزّة عنيفة للعائلة الجزائرية ، و كل هذا لتغير ملامح المجتمع الجزائري على مستوين المستوى الأول : و هو المستوى الهيكلي عن طريق اخذ الأراضي من أصحابها و إقامة الملكية الفرنسية الخاصة حيث عمد المستعمر منذ البداية على ضرب العائلة الجزائرية الممتدة في عمقها القائم على الوحدة و التماسك ، و قام بتشتيتها و تقسيمها عن طريق فصلها عن احد أهم مقومات أسباب وجودها ، و ذلك بانتزاع الأرض من هذه العائلات أو تجزئتها على الأقل كمحاولة لتشتيت أفراد الأسرة الواحدة ، وضرب بنيتها في الصميم لأن الأرض هي النواة الأساسية و المحورية التي تلتقي فيها العائلة و ذلك « بسن قوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية و تشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل و العائلات » [90]ص75،إذ تعددت أشكال السلب بين فرض الحراسة و المصادرة أو البيع الاختياري ، أدى تفقير العائلة الجزائرية حيث تقلصت أراضي الفلاحين و طردوا من السهول الخضراء إلى الهضاب الجافة و الأراضي البور ، حيث ترتب عن خروج الملكية الزراعية من أيدي الجزائريين إلى ظهور هجرة داخلية نحو الجبال و المناطق الوعرة ، و هجرة خارجية إما نحو فرنسا أو بلد أجنبي آخر ، و كذا ممارسة العمل المأجور لدى النظام الاقتصادي (المعمرين) " كخماسين " مع انتشار الفقر و البطالة .

المستوى الثاني : المستوى الإيديولوجي عن طريق الحملات التبشيرية لمحاولة إدخال قيم دينية جديدة و عن طريق فتح المدارس الفرنسية الأسطورة البربرية ... الخ ، حيث انشأ المستعمر مباشرة بعد احتلاله للجزائر سنة 1830 جريدة المبشر المسيحية ، كما تم تحويل المساجد إلى كنائس ، و إلى أغراض أخرى و قد كتب الكولونيل " موريسيو " سنة 1834 م يقول « إن الحرب عمل تبشيري ضد قوم لا ينفع معهم الكلام المعقول إلا إذا كان معززا بالحرب » [92]ص265،و هذا ما يدل على أن احتلال الجزائر كان فرصة لسياسة التنصير ، و محو أثر الدين الإسلامي الذي كانت تعاليمه و مبادئه مصدرا للنسق القيمي الذي

يحكم الأسرة الجزائرية ، لكن العائلة الجزائرية ظلت صامدة و متصدية لهذه الحملات التبشيرية و متمسكة بالدين الإسلامي رغم استمرار هذه الحملات حتى آخر يوم للإستعمار في الجزائر ، و أخذت أشكالا متنوعة من التبشير المباشر في الكنائس إلى استغلال الأعمال الخيرية التي كان يقوم بها الرهبان و الراهبات .

كما حاولت فرنسا القضاء على الشخصية الجزائرية تطبيقا لسياسة التجهيل الهادفة إلى نشر الأمية ، بعد أن أغلقت الزوايا و الكتاتيب التي كانت تقوم بتعليم القرآن الكريم ، و قامت بفتح المدرسة الفرنسية لتعليم أبناء الأهالي الجزائريين قصد بث أفكارها و قيمها و القضاء على اللغة العربية ، و حث الجزائريين على تجنيسهم بالجنسية الفرنسية عن طريق سياسة الإدماج الفرنسية و فهي لم تكتف بذلك فزيادة على سياسية القمع و السلب و الترهيب و سفك الدماء التي مارستها فرنسا منذ أن وطأت أقدامها الجزائر ، قامت أيضا بنشر الخرافات و الأكاذيب عن طريق عملاء لها قامت بينهم وسط الشعب و في الزوايا التي كانت تمثل حتى ذلك الوقت معلما ثقافيا و دينيا ، كما حاولت أيضا تفريق المجتمع بسياسة " فرق تسد " من خلال بث الفرقة بين السكان على أساس عرقي و هو ما يسمى بالأسطورة البربرية و مفادها أن العرب مغتصبون و محتلون ، و أن البربر من أصل سامي و لا يمدون بصلة للعرب ، قصد القضاء على روح الأخوة و التلاحم بين السكان و تفريق المجتمع الجزائري في سياقه التلاحمي و في قدرته على المقاومة و الصمود .

و من الناحية السياسية فقد سعى الإستعمار إلى تحطيم البنية الاجتماعية و الاقتصادية التي تميز بها المجتمع الجزائري بما أنها لم تخدم مصالح فرنسا التي اعتبرتها تقليدية جدا ، و قامت باستبدالها بمؤسسات فرنسية فعمدت في البداية إلى التجنيد الإجباري للأهالي سنة 1840 بهدف جباية الضرائب من الأهالي بواسطة هؤلاء المجندين ، و من جهة أخرى بغرض إيجاد هوية بين المقاومة الشعبية و بين الشعب في حد ذاته ، كما لجأت إلى استبدال مجلس الجماعة " بمحاكم فرنسية جديدة و وضعت تقسيما إداريا جديدا ثم على إثره جمع الأهالي في تجمعات سكانية محددة ، كما قامت بإنشاء ما يسمى " المكاتب العربية " و التي يشرف عليها ضباط يقومون بمراقبة الأهالي ، و تنصيب المحاكم الظالمة و جباية الضرائب ... الخ .

و ظلت الأسرة الجزائرية طيلة الفترة الاستعمارية تحت هذا الانطواء بسبب عوامل التجهيل و التفقير و الترشيد المرّ الذي فرضته السلطات الاستعمارية على الجزائريين مما أوقعـــــها في الفقر و الجهل و الأمية و هذا ما زاد معاناة الأسرة الجزائرية ، غير أن ما هددها من الخارج جعلها تتساند وتتلاحم أكثر فيما بينها بحيث استقطبت مصلحة الأسرة جهود جميع أفرادها سعيا للحفاظ على مميزاتها و عاداتها و عدم الاندماج في المجتمع الفرنسي و عاداته و قد كانت المرأة آنذاك حريصة على الالتزام بالتقاليد و العادات ، حيث كانت ترتدي ما يسمى " الحايك" أو "اللحاف" عند خروجها من المنزل ، إلى أن جاءت

الثورة التحريرية لتكون عاملا آخر يضاف إلى أن تأخذ الأسرة أشكالا أخرى و تتبنى قيما جديدة لم تكن سائدة من قبل .

لقد حققت الثورة التلاحم و الوحدة بين أفراد الشعب ، و ساعدت في توطيد العلاقات الاجتماعية الأسرية ، و من جهة أخرى أدت إلى ظهور بعض القيم المتمثلة في خروج المرأة إلى العمل لإعالة أسرتها التي تركها زوجها أو والدها ، كما استطاعت المرأة الجزائرية إبراز قدراتها من خلال الالتحاق بصفوف الثورة و الكفاح في الجبال و المدن على حد سواء ، كل هذا كان له أثر على الأسرة بعد الاستقلال خاصة في المدن الكبرى أين بدأت العائلة الممتدة تفقد بعضا من وجودها و وظيفتها و بعض معالم بنيتها التقليدية و هذا ما سوف يتجلى أكثر في مرحلة ما بعد الإستقلال أين ستأخذ الأسرة الجزائرية حقها من التنمية و التحديث .

2.3. التنشئة الإجتماعية للفتاة داخل العائلة التقليدية

1.2.3.التنشئة الإجتماعية وعلاقتها بالعائلة

1.1.2.3. تعريف التنشئة الإجتماعية

تعتبر التنشئة الإجتماعية العملية التي من خلالها يهيأ الفرد للإندماج في المجتمع عن طريق تلقينه القيم والمعايير وأنماط السلوك ، فهي عملية تعليم وتعلم عن طريق التلقين المباشر أو التفاعل الإجتماعي وتبدأ من ولادة الفرد وتستمر مدى الحياة .

وقد اخترنا بعض التعاريف التي تناولت موضوع التنشئة الإجتماعية منها تعريف " Guy Rocher" « هي عملية يتعلم من خلالها الفرد طول حياته الإجتماعية على استنباط العناصر السوسيوثقافية لمحيطه ودمجها مع بنية شخصيته تحت تأثير الخبرات والعوامل الإجتماعية المهمة ، ومن هنا يتأقلم مع محيطه الإجتماعي أين يجب عليه العيش »[93]ص32.

ويرى "محمد عاطف غيث" أن التنشئة الإجتماعية : « هي ذلك النوع من التعليم يسهم في قدرة المرء على آداء الأدوار الإجتماعية فهي تعليم ذو توجيه وكيفية خاصة وهو مرغوب فيه ، وصادق عند بعض النظم »[94]ص123،، كما يستخدم علماء الإجتماع التنشئة الإجتماعية للإشارة إلى : « العمليات التي يتم من خلالها إعداد الطفل ليأخذ مكانة في الجماعة التي ولد فيها» [23]ص180،، والتنشئة الإجتماعية من هذا المنظور هي عملية تعليم عادات وتقاليد الجماعة ، وقيمها والتكيف معها ، فهي العملية التي تحدث تلقائيا خلال سياق التفاعل مع الأشخاص ، وتمثل الوظيفة والهدف في مساعدة الأفراد على النمو بالشكل الذي يجعل سلوكهم مقبولا في المجتمع وأكثر فعالية في المحافظة على الذات كعضو في الأسرة والمجتمع .

فالتنشئة الإجتماعية عملية تقوم على تلقين مجموعة من القيم والمعارف و السلوكات والرموز للفرد من أجل أن يندمج في ثقافة مجتمعه ويصبح عضوا فعالا فيه ، كما تقوم بترسيخ أدوار معينة يفترض أن يقوم بها الأفراد على حسب جنسهم ، سنهم ،مهنتهم ووظائفهم أو غيرها من المحددات الأخرى .

2.1.2.3. علاقة التنشئة الإجتماعية بالعائلة

إن العائلة هي أول هيئة تتولى التنشئة الإجتماعية ، حيث تقوم من خلال عملية التربية بإعداد الفرد وبناء شخصيته وإشباع حاجاته خاصة في سنواته الأولى أين تتعدد حاجاته النفسية البيولوجية والعاطفية ثم تأتي بعدها الهيئات الأخرى ، ولهذا جاء تعريف "عبد الغني مغربي " عن تحليله لأهم مراحل التنشئة الإجتماعية كما يلي : « يمر الطفل في مراحل حياته بسيرورة التنشئة الإجتماعية التي تبدأ أولا بالعائلة أي الأم ثم المدرسة والثانوية ثم ميدان العمل ويمكن إضافة إلى ذلك مراحل الحضانة ، حدائق الأطفال والجامعة »[95]ص14،،فكل ما يتلقاه الفرد أثناء حياته موجه له مباشرة أو يصادفه أثناء حياته، يدخل ضمن عملية التنشئة الإجتماعية ابتداءا من تعامله مع أولى الأشخاص داخل العائلة الكبيرة (الأم، الأب،الجد،الإخوة...) إلى غاية توغله في مجالات الحياة بشساعتها .

فالأسرة بالإضافة إلى تحقيق الإشباع العاطفي له ، تقوم في نفس الوقت بتلقينه القيم التي ينبني عليها النظام االإجتماعي العام لتسهل عليه عملية الإندماج في المجتمع بحيث تعزز لدى الأفراد قيم التضامن والشرف ، والنيف والكرامة إضافة إلى قيم الطاعة والخضوع ، فينشأ الأفراد « وقد منحتهم حسب-درجة المساهمة في الدخل ،الجنس ،العمر – مكانات وأدوار»[27]ص29،وتحدد هذه الأبعاد الثلاث السلم الترتيبي لهم ، كما تحدد الحقوق والواجبات ، كما وردعن "مصطفى الأشرف " عند تناوله العائلة التقليدية بأن : «التنشئة التقليدية التي يتلقاها الفرد في العائلة لا تقتصر على كسب عاطفته فقط بل تعمل على امتلاك فكره»[92]ص318، لذا فالفرد يشعر ، يفكر ويتصرف وفقا لما يمليه النظام الإجتماعي فهو مجبر للتنازل عن معظم رغباته ليذوب في الأدوار التي هيأت له ، ويكون بذلك عضوا أكثر منه فردا مستقلا لأن العلاقات هنا هي علاقات بين أعضاء وأدوار فرضها تقسيم العمل ، ولهذه الأدوار والوظائف المتنوعة تسميات هي الأب، الأم ، الزوج، الزوجة،الأخ ، الأخت، الأهل ،الصغار، الكبار، الذكور، الإناث(...)»[96]ص363، ولهذا تعمل العائلة التقليدية على تقسيم الرجال والنساء إلى عالمين منفصلين داخل وخارج البيت وهذا التقسيم يعتبره "مصطفى بوتفنوشت" موجها إلى خارج العائلة بإبعاد الأجنبي عنها هذا العنصرالذي يمكن أن يؤدي إلى مشكل أخلاقي »[21]ص274، إلا أنه إضافة إلى ذلك هناك تفريق حتى في تلقين أهمية القيمة الواحدة لكل من الذكر والأنثى من نفس الأسرة ، ومنذ الصغر يوجه كل من الذكر والأنثى نحو أدوارهما الإجتماعية المستقبلية، وتستعمل كل الأساليب لتأكيد ذلك حتى من خلال اللعب

والألعاب فيتم تلقين قيم القوة والسلطة للذكر ،وقيم الإحترام والطاعة والإحتشام للفتاة ،ومن تقسيم هذا المجال يتضح توزيع الأدوار قصد تنظيم الحياة الجماعية .

2.2.3. أدوار المرأة داخل العائلة التقليدية

تركز التنشئة الإجتماعية للبنت في المجتمع التقليدي الجزائري على تدريبها منذ صغرها على احترام مبادئ المجتمع الذي تنتمي إليه وتتعامل مع أفراده ،وأول من تتولى تلك المهمة هي الأم لأن « تربية الفتاة تتجه نحو الداخل وتربية الولد تتجه نحو الخارج ، لهذا تقتنع الأم لضرورة حراسة ابنتها وحمايتها مما هو خارجي ويشكل خطرا على ابنتها »[67]ص20 .

فأدوار المرأة تتحدد من خلال عملية التربية الأسرية كما يلي :

1.2.2.3. دور الإنجاب

إن الدور الرئيسي للمرأة التقليدية هو الإنجاب ، أي يجب عليها أن تكون كثيرة الذرية ،لضمان استمرار نسل العائلة والمحافظة على اسمها وثروتها ، لذا فالمنتظر منها هو إنجاب الأطفال الذكور ، لكونهم العنصر الوحيد الذي يقوم بتلك المهمة على أساس أن العائلة ذات نظام أبوي ، الذي يمنح كل المكانة والسلطة للذكر وإلا فالزوجة التي لا تنجب إلا البنات تبق مهددة دائما إما بزوجة ثانية أو بالطلاق .

2.2.2.3. خدمة الزوج وتسيير شؤون البيت

على المرأة أن تكون على معرفة جيدة ومتقنة للشؤون المنزلية ، ويطلب منها أن تكون خادمة ماهرة مطيعة ، عليها أن تضمن السير الحسن ، والإعتناء بالمنزل الكبير الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد قد يصل عددهم إلى ستين شخصا »[21]ص78، وتعبر الأمثال الشعبية عن أهمية المهارة في الخدمة المنزلية بالنسبة للمرأة فيقولون "بنت فلان نار وشرار وقلبها حامي" أي أنها سريعة في العمل ، ويقولون "لقمة الراجل مقمرة ما تأكلها إلا المشمرة " وتعد هذه القيمة أي المهارة (أو الشطارة) من بين «أهم الصفات المرغوبة في الأنثى التحلي بها والتي تعمد غرسها في الأنثى منذ طفولتها حتى تصبح عضوا قادرا على أداء جميع الأنشطة »[98]ص2، وتأتي بعد المهارة في قائمة الصفات المرغوب فيها في المرأة ، الأخلاق الفاضلة مثل الطاعة والهدوء والوداعة ،وهذه الصفات ذات قيمة عالية لدى الرجل ،وبما أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الرجل ،فهي تساهم في خلق الشعور لدى الزوج بأنه هو صاحب السلطة والقرار ، والأجدر بالمسؤولية فتسارع لتلبية حاجاته وتوفير الراحة له، ولا يمكن إتخاذ القرارات أو التدخل في الشؤون العائلية .

3.2.2.3.تربية الأطفال

بالإضافة إلى دور المرأة في إنجاب الأطفال وتربيتهم والإعتناء بهم أسند إليها دور الحفاظ على تقاليد العائلة وغرسها في الأجيال الناشئة حيث تقوم بإعداد إنتاج نفس القيم والأفكار وتلقينها للأطفال حسب جنسهم (ولد ،بنت) ،وبالنسبة لتربية الأم للولد ما هي إلاّ استمرار لدورها اتجاه عائلتها ، فالفتى هو حامل أعباء الحياة ،ويعتبر كحماية للأسرة وحامل إسمها ، لذا يمنح الولد تربية مخالفة كل الإختلاف عن تربية البنت ، فغالبا ما كان يستقبل المولود الذكر بالزغاريد إثر ولادته والتي تهلل بمقدم هذا الوافد الجديد والمرغوب فيه عكس ميلاد الأنثى وهي إحدى مظاهر بداية التمييز بين الجنسين ،الذي تفرضه عادات المجتمع الجزائري ،فيتمسك بها أفراده أشد التمسك ،«فكل المناسبات تذكر بهذا التمييز وذلك بالإحتفالات التي تقام في كل مراحل حياته الأساسية (ولادته،قص الشعر للطفل أول مرة،ذهابه إلى السوق للمرة الأولى من حياته ،وختانه(...)»[89]ص13، وفي مراحل النمو المتوالية يتلقى الذكر معاملة مختلفة وقد تبدو هذه المعاملة في إعلاء مكانة وشأن جنس (الذكر) على حساب مكانة وشأن جنس (الأنثى) ، وذلك أن التمييز بين كلا الجنسين ،ينسج في إطار العلاقات الإجتماعية وبالممارسات الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع التقليدي تحدد قواعد للسلوك وفق عادات وتقاليد المجتمع المتفق عليها ، وقد تقوم الأم وكل المحيطين بالأبناء على غرس مفهومي الذكورة (مكانة عالية) والأنوثة (مكانة متدنية) على مسمعهم في سنّ مبكرة ، حتى قبل أن يعي الأبناء معنى جنسهم ، فشخصية الفرد الجزائري كما يؤكده "عبد الغني مغربي" معروفة بخصائص مهمة كالشرف والنيف والبركة والسلطة للذكر ،حيث يتم ترسيخ النظام الأبوي يمنح كل المكانة والسلطة فنجد النساء في العائلة التقليدية هن اللواتي يربين الأولاد خاصة الأم ، فدورها يتمثل في العناية بالولد أكثر من تربيته لأنها « ستحيطه بالحب والحنان، وتسمع لأسراره ،وتشاركه مشاكله وتعمل على تحقيق رغباته وتقدم له كل ما بحوزتها لإرضائه، وستكون بمثابة المحامي أمام الأب كلما استدعى الأمر »[99]ص23، وبتدليله وتفضيله على البنت تخلق علاقة خاصة بين الأم وابنها ، يظهر ذلك طوال الوقت وفي شتى المناسبات وبمختلف الطرق ، فالولد هو الذي يمنح لأمه مكانة مميزة داخل العائلة وداخل المجتمع وهو الذي سيتبنى دور الأب يوما ما .

بالإضافة إلى أن الولد لا يشكل أي خطر على شرف العائلة لأن تصرفات الذكر غير قابلة للحكم لأنه رجل وما يفعله يخصه وحده ، وبإختلاف نوعية التركيبة الجسدية لكل من الولد والبنت « يكبر الطفل في جو من الطمأنينة ، بينما تكبر الفتاة في جو من الخوف » [100]ص12، ولهذا السبب يبدأ اختلاف معاملة الولد عن معاملة البنت فيصبح الولد وهو صغير الحارس لأخته والمسؤول عن تصرفاتها كما أنه « سيكتشف أكثر فأكثر أثناء تنشئته قيمته ووضعيته كولد وانتمائه للمجتمع الذكوري سيشعره باختلافه عن البنت بتمتعه بكل أنواع الحرية فتصبح له سلطة على أخته التي لا ينبغي أن تخالفه الرأي »[99]ص24 فيصدر عن كل

هذا الإختلاف والتفرقة بين الذكر والأنثى ، أي التمييز بينهما كتمهيد لنوع العلاقات التي ستجمع بين الرجل والمرأة .

4.2.2.3. الدور الإقتصادي للمرأة

تقوم النساء بدور فعال وبارز في رفع اقتصاديات العائلة خاصة في المناطق الريفية ،فهن عاملات ومشرفات ومدبرات و مسؤولات عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الإكتفاء الذاتي لا ينقصه شيء من المؤونة والمدخرات الغذائية (العولة) والمتمثلة أساسا في تخزين بعض المواد الغذائية كالحبوب والدقيق ...الخ) والمطالب التي تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة ، بالإضافة إلى قيامها بعدة نشاطات كصناعة الفخار والخياطة ،الغزل والنسيج ، والطرز بأنواعه ،وقيامها أيضا ببعض الأعمال الزراعية وتربية بعض الحيوانات للإفادة من نتاجها ولحومها وصنع مستخرجات الألبان ، كما كانت تقوم أيضا بجمع الحطب وجلب الماء من الينابيع ... الخ، وهي أعمال تضطلع المرأة بها وفق ما تمليه التقاليد .

وإذا كان رب العائلة يمارس في بيته صناعة من الصناعات التي تعد من اختصاص الرجال أساسا فإن زوجته وبناته كن في حالات كثيرة يساعدنه في العمليات السهلة التي يستطعن القيام بها .

فالمرأة في أي مرحلة من مراحل حياتها التي تستطيع فيها العمل بأي شكل وعلى أي صورة خادمة البيت سواء كان ذلك في بيت والدها أو بيت زوجها ، وحتى في حالة ترملها أو طلاقها ، فإنها تعود إلى بيت أبيها لتخدم فيه مهما كان سنها ،ومهما كان عدد أطفالها ، فهي تربي وتنشىء متشربة بهذه القيم والأفكار .

3.2.3. تربية البنت في العائلة التقليدية

1.3.2.3. إستقبال الفتاة في الأسرة الجزائرية التقليدية

إن استقبال الفتاة عموما داخل الأسرة الجزائرية التقليدية (ميلادها) يعد كخيبة أمل الجميع ، لأن لم يكن في محله وغير مرغوب فيه ، وأول خيبة ستمس الأم بميلاد الأنثى خاصة إذ اكان الميلاد متكررا (إناث) قد تفقد مكانتها والعكس إذا كان المولود ذكرا وهذا يدل على أن « ميلاد البنت في العائلة التقليدية يتم في سكون تام فالأب عندما لا يسمع الزغاريد التي تعلن عن ولادة الذكر ، يتوجه غالبا إلى المقهى ليعزى »[101]ص58 وتذكر هذه المظاهر بما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى « وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم »[102]ص12وهذا ما يدل على أن الأنثى ستواجه « مجتمعا رافضا لوجودها يلقاها متجهما حزينا يمارس من خلال رفضه لها عنفه على كل أنثى مدركة» [103]ص18 وأول الإناث المدركات هي الأم التي بدورها تتمنى أن يكون مولودها ذكرا ، وتخشى ميلاد الأنثى «إن هذه

المظاهر لا تعدوا أن تكون وأدا مقنعا فالمرأة فيما مضى كانت تتعرض لوأد جسدي (طبعا في العصر الجاهلي) بغية التخلص من العار الذي قد يلحق بأهلها ، ولكن باستعراض وضع أو مكانة المولودة في المجتمع الجزائري التقليدي نجدها تتعرض لوأد معنوي (أو لفظي : لما ذا بنت وليس ذكر ؟) فبماذا يفسر التّجهم والحزن الذي يخيم على البيت بميلادها والفرح والسعادة عند ميلاد الذكر ، وفي هذا الجو التفاضلي تبدأ بوادر التمييز بين الجنسين (ذكر،أنثى) »[104]ص،144لتتبع مسارا معينا أثناء عملية التنشئة الإجتماعية .

2.3.2.3. تربية البنت في الأسرة الجزائرية التقليدية

أ- التربية الخلقية والدينية (الحياء ،الطاعة،العفة،الحجبة)

تركز تنشئة وتربية الفتاة على مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع ، والتي تفرض على الفتاة أنماطا من السلوكات والتصرفات تسير وفقها لتكون شخصيتها الأنثوية ، التي تجعل منها شخصية « وديعة ،خجولة ،مطيعة ، بدون أي فضول نحو الخارج ،وتعود على الإحتمال ، وذلك إعدادا لها اليوم الذي ستجد فيه نفسها محرومة من الحنان الأبوين في بيت غريب »[101]ص63.

كما تعلم العائلة الجزائرية التقليدية على بث قيمة الحياء والإحتشام في سلوك وتصرف الفتاة منذ الصغر ، فالحياء يعد أهم القيم التي تتمسك بها العائلة لأنها مستمدة من القيم الدينية " الحيا من الدين "وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم :« (...) والحياء شعبة من الإيمان »[60]ص173متفق عليه ، وباستنادها لأساس ديني عدت : « أهم القيم المرغوب فيها ،ولذلك يعمد الوسط الإجتماعي إلى اكتسابها نوع معين من المواقف وتجسيد عدد من المفاهيم كالحشمة ، الطاعة والإحترام، « فالحياء والحشمة يجعلانها تهتم لأي تصرف يبدر منها ، وتشير الأمثال الشعبية إلى هذه القيم بشكل مكثف ، فهي تهاجم وتستهجن من يتصرف دون حياء وحشمة فتبرز مكانة المرأة التي تتخلى عن حيائها حسب هذا المثلً المرأة بلا حياء كالطعام بلا ملح »[104]ص،151فالمرأة التي لا تستحي ينظر إليها بنظرة شك وارتياب ، وقد تفقد مكانتها ولا يحترمها أحد.

كما تتعلم الفتاة منذ نعومة أظافرها أسلوب الإحترام والطاعة ، بحيث تلبي مطالب أفراد عائلتها دون اعتراض ، وهي بذلك تحاكي تصرفات أمها ،التي تربت على الخضوع و الإمتثال لأوامر الآخرين ،خاصة أوامر الأب ،لأن الطاعة تمثل الخضوع المطلق للسلطة الأبوية ، ويتم تلقينها قيمة الطاعة بأساليب مختلفة بين شدة الحزم و الإنضباط الذين تربى عليها الفتاة بحيث « (...) تكيف عقليا خلال الطفولة والبلوغ على أن تظهر دائما الخضوع والطاعة وفقا لتعريف دور الأنثى التقليدي وهكذا فإن التنشئة الإجتماعية القائمة على التبعية عند المرأة تعوق تحقيق الذات »[105]ص248 ،وعليه فإن تلقين الفتاة مبدأ الطاعة أو

الإحترام وحتى الصبر ، يعتبر أهم عملية تقوم بها العائلة لأن هذه القيم تعدها للحياة المستقبلية حياة الزوجة المطيعة والخاضعة لزوجها ولأهل زوجها .

إضافة إلى الطاعة و الإحترام على الفتاة أن تضبط سلوكها بحيث لا تكون كثيرة الكلام،أو ترفع صوتها كالرجل ،فهذه الأوصاف تعد خروجا عن المألوف ،« فإذا قررت كالرجل ،أو كان كلامها جادا ومرتفعا كالرجل اعتبرت خارجة عن حدود القالب الأنثوي ووسمتً بالمسترجلة عيشة راجلً وبالتالي فإن المجتمع يطالبها بالرزانة في التصرف »[106]ص252،وهكذا فالمرأة تظل دائما خاضعة لمراقبة شديدة لسلوكاتها وكل ذلك من أجل أن تسير في خط ما تمليه العادات والتقاليد الإجتماعية .

كما تتضمن قيمة الشرف والعفة صون العرض والطهارة التي طالما كان التشدد في تربية الفتاة يهدف إلى ذلك ، وخاصة وأنها تعد من القيم التي يحث عليها الدين الإسلامي ،وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة في المجتمع الجزائري تخص المرأة أكثر من الرجل ، لأن مفهوم الشرف عند المرأة يرتبط « بمفهوم العفة ، أي ارتباطه بالمعنى الفيزيقي ،وهنا يبرز مفهوم " العذرية" أي يجب أن تظل "عذراء " أو"بكرا"إلى حين أن تتزوج(...)»[20]ص18،وهكذا فإن شرف وعفة الفتاة يعني حماية عذريتها إلى حين أن تتزوج ، فلا تمرغ سمعة العائلة في التراب لتصبح على كل الألسنة (القيل والقال) ،حيث تعتبر البنت العبء الثقيل والمخلوق الضعيف الذي لابدّ من مراقبته حتى لا يجلب العار ، كما لا تجد الأم حرجا في وضعيتها الدونية في الأسرة والمجتمع ،لهذا تبدأ الأم بتقديم الدروس لإبنتها بشتى الأساليب ، بغية تحسيسها لأهمية وخطورة جسمها فكل التربية التي تتلاقاها البنت تهدف إلى منحها الإحساس بالخوف أي من الخطر الذي يطاردها ويطارد عائلتها ،والمتمثل في فقدان الحشمة أي « تحميرة الوجه، بمعنى الإفتخار و الإحتفاظ بالشرف السليم كما تسميه نفيسة زردومي »[78]ص192،وفي مقابل هذا يعتبر الدفاع عن هذا الشرف أهم أدوار الرجل الذي يكمل مسؤولية الأم نحو العائلة في تأمين سمعتها وهو ما يفسّر بجرائم الشرفً التي ترتكب بحق المرأة أكثر من الرجل باعتبار شرفها يقترن بشرف الأب والأخ .

وعند فقدان الأب في العائلة تتضاعف مهام الأم بتضاعف أدوارها حيث « تقوم المرأة بأداء دور الأب إذا أصبحت مطلقة أو أرملة ، فعليها أن تحمي عذرية بناتها وحرمة بيتها »[97]ص137،فكل ما تبذله العائلة من جهود أثناء تربية البنت و كل القلق والخوف الذي تحمله الأم قبل زواج ابنتها ما هو إلا الخوف على غشاء بكرتها الذي يعد أول وأهم شرط عند زواجها وهو حدث رئيسي في حياة البنت وكل العائلة فبسلامته يسلم شرف الرجّال وتبرهن الأم عن نجاح تربيتها .

لذا نجد الفتاة داخل العائلة لا يسمح لها بالخروج كثيرا وإن خرجت البنت من البيت كان ذلك بمرافقة رجل من العائلة للمراقبة والحرص للوقاية من العار «فالرجل المغربي لا يترك مكان للنساء دون مراقبة (...) فوجودهن فقط في مكان معين قد يكون مصدر للفضيحة »[107]ص130،وهكذا تربى البنت وتتلقى

المحرمات التي حددها المجتمع أو لها الحفاظ على جسدها وحماية عضوها الجنسي أكثر من أي شيء ، ويربى الولد باستوعابه بأن العالم الخارجي تهديد دائم على الأنثى والوقاية من خطورته ضرورة ، هكذا تبدأ البنت في الشعور بالنقص أمام الولد ، فالتفرقة بين الجنسين تبدأ دون شك داخل العائلة ، وذلك حسب توزيعها لأدوار كلا الجنسين ، فتشكل تلك القيم والتعليمات ومقاييس التربية التقليدية التي تتلقاها البنت فتحضرها للمصير الوحيد وهو أن تصبح زوجة وأم .

ب- التربيـــة المنزليـــة

إضافة إلى المبادئ السابقة الذكر فإن الفتاة تربى على ضرورة «القيام بشؤون المنزل ،عمل وتلقين تدرب بهمـــا الأمهـــات فتيـــاتهن علـــى معرفـــة تلـــك الـــشؤون مـــن طهـــي وغـــسل وتنظيـــف وترتيـــب (...)»[108]ص212،بجعلها منذ الصغر مؤهلة وجديرة بالأعمال المنزلية ، فتشارك النساء في مختلف النشاطات لتتعلم الأعمال المنزلية من غسل وتنظيف ، وطهي،وغزل صوف،اقتصاد وتدبير منزلي وإدخار ، وتوفير الأغذية ،وتتعلم ذلك بالمشاهدة وأيضا بما يلقى لها من الآخرين خاصة الأم ، وأهم ما تتلقاه وتتعلمه المهارة وإتقان الأعمال المنزلية ،لأن سلوكاتها دائمة المراقبة لاسيما بعد زواجها فتربي على ضرورة الإقتصاد و التعاون والعمل المتقن ، كالمهارة وعدم التكاسل أو التواكل لكي تتعود على الأعمال المنزلية منذ الصغر ، وكل ذلك من أجل الحياة المستقبلية ، حياة الزوجة الكثيرة الإنشغالات الزوجة المتعاونة ،الماهرة النشيطة،والمقتصدة أما فيما يخص الجانب المادي لتهيئة الفتاة للزواج ،فيتمثل في تحضير جهاز العروس Trousseau de" Mariee ً شورةً منذ صغر سن الفتاة ،حيث يعد مظهرا يسود في المجتمع الجزائري تقره العادات والتقاليد الإجتماعية ، فهو إحدى الحلقات المتواصلة في إعداد الفتاة للحياة الزوجية منذ الصغر وعادة ما تستند هذه المهمة إلى الأم التي تساهم في إعداد الجهاز ، مكلفة بإدخار ما يمكن أن يكون جزءا من الجهاز حتى قبل أن تظهر بوادر النضج على الفتاة « فالأم تظل دائما وأبدا الحاملة لعبىء ابنتها مشغولة البال طوال الوقت بتحضير ما يلزم البنت ،فتتحمل همّ تجهيزها حيث يقول المثلً الطفلة ولا حْبات قولوا لأمها واش خبّات »[104]ص169، فنجد الأم تدخر لإبنتها ما يليق من ملابس ،أفرشة ،أغطية،حلي من الذهب وأدوات الزينة ...الخ هذا الجهاز الذي ستنقله يوما من بيت أبيها إلى بيت زوجها ،ولذلك «نجده يمثل أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري التقليدي ،إنه يعتبر جزءا من مدخرات العروس ومصدرا لتفاخر وتباهي الأم أمام النساء الأخريات أثناء عرض ما جهزت به العروس ، وقد يدل علوّ شأن العروس وعلوّ شأن أهلها »[109]ص48.

3.3. المرأة الجزائرية والمجتمع التقليدي

1.3.3. وضعية المرأة في المجتمع التقليدي

تتعلم المرأة العربية منذ نعومة أظافرها مثلما تعبر عنه " مانس جوليات Minces Juliette " [70]ص76،كيفية الخضوع حيث لايسمح لها في أن تعبّر عن شخصيتها ولا يمكن أن تكون نفسها لا مكانة لها ،ليس لها الحق في التعبير عن أفكارها ،أحلامها ،طموحاتها غير مباحة ،إلا التي يسمح بها أولياءها لتصبح كما يريدون أن تكون ليس لها أي وجود بمعنى الكلمة وجودها لن يكون إلا عن طريق أوليائها ،يملون عليها تصرفاتها فتظهر سمات البنت الصالحة .

فرغم أن الإسلام كان بمثابة الخطوة العملاقة في التغير الجذري للأوضاع،ساء توظيفه في الحياة اليومية ،وجعل التقاليد القديمة تحتل المرتبة الأولى في النسق الإجتماعي ،لتقلّ من شأن المرأة حتى وإن كان ذلك منافيا لنصوص ديننا الحنيف .

فالمرأة العربية على العموم ورغم تميز الواحدة عن الأخرى فهي في مجملها تستحمل أعباء مضاعفة داخل البيت وخارجه تحت ظروف اجتماعيــة سيئة نفسها تحرمها من كثير من الحقوق التي يتمتع بها الرّجل »[78]ص47 ،وإن كان ذلك من الغريب حيث نجد المرأة نفسها تشاطر الرجل فيما يخص نقصها بإمكاننا ملاحظة هذا من خلال أقوالها وردود أفعالها وأفكارها التي تنقلها لأولادها ، نقصد هنا بطبيعة الحال المرأة العربية عامة والمرأة الجزائرية خاصة .

فرغم المجهودات والمقاومات الكبيرة التي بذلت لتحسين وضع المرأة داخل المجتمع ، إذا جاء في النصوص القانونية خاصة بعد الإستقلال ضرورة إدماجها في مختلف القطاعات ابتداءا بضرورة تعليمها إلا أنه كان ولا زال يبق من الصعب لمجتمع تقليدي ، كمجتمعنا التخلي عن مبادئه التقليدية إلغاء أفكاره ،وتغيير نظرته وموقفه إتجاه المرأة دفعة واحدة لذلك لايزال مجتمعنا يطالب « بضرورة خضوع المرأة وبضرورة إقناعها أن حياتها خاضعة للممنوعات ولا يحق لها أن تشتكي »[70]ص42،يبدأ ذلك الخضوع باندماجها الجسدي والمتضمن في التزامها لكل السلوكات المشروطة والمفروضة من المجتمع« ذلك المجتمع الذي قيّد المرأة لأسباب عنده »[97]ص183،وأهم شرط دون شك هو الزواج الذي وحده سيمنح للمرأة مكانة داخل المجتمع ويجنبها تسليط الأضواء عليها .

لكن رغم كل هذا نستطيع أن نجد تقاليد أخرى مختلفة كل الإختلاف وبعيدة كل البعد عن التقاليد التي نعرفها ونعيشها نحن، وهي تلك التقاليد المعمول بها عندً التوارقً لا يزال الرجال لايرثون و يتحجبون على عكس النساء ، حتى في بعض القبائل التي اعتنقت الإسلام منذ زمن ، وهذا ما يدل على إمكانية وجود تقاليد تختلف كل الإختلاف والبعد عن التقاليد الغالبة والتي عودتنا العيش في جّو ومراقبة كبيرة وتسلط عليها الأنظار ،تتعرض أصغر تحركاتها إلى التحليل ، مما يجعل المرأة تخطط لأبسط تصرفاتها خوفا من أقوال

الناس ، وإن لم يكن بعد لها زوج فيتكفل المجتمع مهّمة صيانة شرفها ، وما نستخلصه هو مدى تفوق التقاليد على جميع الإعتبارات الأخرى حتّى وإن كان الإسلام ديننا الواضح في تشريعاته ،التي تنظم حياة الجنسين بكّل عدل و ومساواة ، ودون أي ضغط اجتماعي إلا أن درجة وعي وثقافة أفراد العديد من الأسر والعائلات الجزائرية ما زالت تنكر حق المرأة ، تحت تأثير مفاهيم وأعراف وتقاليد يشترك الجميع في إنشائها .

وهذا ما يؤكد على أن المرأة هي الضحية نتيجة كل هذا ،فهي تصطدم منذ نشأتها وحتى عندما تكبر بممنوعات و محضورات ،دون أن تعي أهميتها في حفظ كرامتها كإنسانة لها شخصيتها المستقلة

حيث« لا ينبغي أن تخرج بمفردها بل تخرج مع الجماعة أو مع أفراد العائلة أو مع الزوج ،أو مع الإبن الأكبر فهو نوع من عدم الثقة نحوها وعن ما حولها »[97]ص183،وقد يكون ذلك مجّرد عدم الإتكال عليها ،وكيف يتكّل عليها وهي لا تعرف الكثير عن العالم الخارجي الخاص بالرجال إذا كان على هؤلاء مرافقتها ،وإن تعذر عليهم ذلك اصطحبت المرأة بامرأة أخرى أكبرها سنا أو غير ذلك ، المهم لا تتعدى عتبة البيت دون مرافقة ، وما هذا إلا صورة مصغرة أين تكون المرأة ضحية العائلة التقليدية بل لكّل النظام التقليدي .

إلا أن هذا لا يعني أنها غير مسؤولة وإلى حدّ بعيد عن تلك الوضعية أو عن استمرارها ، فهي أيضا المعلمة والناقلة الأولى لنفس التقاليد وهذا ما توضح أثناء التنشئة الإجتماعية « حيث لا تزال المرأة تحتفظ بنفس القيم التقليدية »[86]ص25،فهي تنقل نفس التقاليد التي كانت ضحيتها لأولادها ، فتطبقها على بناتها أو بنات عائلتها ، وبهذا تكون المرأة أكثر من ناقلة تقاليد « وإنما الحارسة للعادات العائلية والتقليدية »[86]ص253،ويمكن الإعتماد عليها للقيام بذلك خاصة إذا كانت كبيرة في السن كالأم والجدة ،فتكون بذلك الناسخة لنفس العادات التي حرمتها الكثير « بالفعل كل الحقوق انتزعت من المرأة كانت بإسم التقاليد »[27]ص72.

2.3.3. علاقة المرأة بأفراد أسرتها في المجتمع التقليدي

1.2.3.3.علاقة البنت بالأم

يظهر من هذه العلاقة أن الأم تلعب دورا رئيسيا في تربية وتنشئة البنت وإعدادها للحياة المستقبلية باعتبارها مرافقة للبنت في معظم الأوقات ،فهي التي تضبط سلوكاتها ،وهي المشرفة الأولى على كل ما يبدر من البنت ،تحرص الأم على نقل مختلف العادات والقيم والمعايير الإجتماعية ، لأنها في احتكاك دائم مع البنت وفي علاقة البنت بأمها نجد أن الفتاة هي رفيقة أمها ،والأم تحب ابنتها ، وتعد خير وبركة ومعونة لها ،وهي امتداد لأمها تنطبع بسلوكاتها وتشبهها إلى حد كبير لأنها تطبع وتربي ابنتها على طريقتها وتصرفها

»[104]ص161، وبالنسبة للإتصال بين البنت وأمها ، يتبين أن الأم هي حارسة أسرار ابنتها فالعلاقة التي تجمعها هي «علاقة صادقة أولا ،لأن الأم تمثل مصدر حماية البنت ، والبنت تمثل السند والمعين لها ،فأسرار البنت لا تعلمها إلاّ الأم مثلما يشير هذا المثل " أسرار العروسة عند أمها مدسوسة " ويلاحظ أن الأم تعمل على إعداد البنت للدور المستقبلي كزوجة ، فعند خطبتها أو في معرض مدح ابنتها ستكون سباقة إلى ذكر محاسنها ومهارتها مهما كانت العيوب لأنها حريصة على سعادتها وفرحتها [104]ص162،أما عن اهتمام البنت بالأم نجد البنت تهتم بشقاء الأم اليومي ومشاكلها ، فتكون السباقة في مساعدة أمها ، كما أن أول ما تفكر به البنت عندما تشتد عليها الأمور هي الأم ، لأنها هي الملاذ ،ولأن الأم تهمها مصلحة ابنتها دائما وهي التي ترعاها وتغمرها بالحب ، فعلاقتهما علاقة احتكاك واتصال دائم فهي تسعى إلى تلقين وتربية ابنتها مختلف المبادئ والأصول التربوية النابعة من عادات وتقاليد المجتمع الجزائري التقليدي .

2.2.3.3. علاقة البنت بالأب

تظهر علاقة الأب بابنته بشكل جلي أثناء صغرها فتتسم بتبادل المشاعر والعطف والحنان ، تتعلق البنت بالأب ، وكلما تدرجت في العمر إلى النضج تتقلص العلاقة ويتقلص الإتصال ، لتظهر الفتاة من خلال التربية التي تتلقاها الخضوع والطاعة والإحترام التام الأب ، كما تظهر أمامه بسلوك محتشم ومستقيم وعندما تحدثه يمتلكها الحياء ، مع العلم أن الأب له دور أساسي في تأمين عيش أفراد عائلته بحيث«يحتل قمة السلطة في العائلة فيتوجه إلى أفرادها بالأوامر والنصائح والإرشادات والتهديدات ، بينما يتوجهون إليه هم بالإستجابة والتأكيد على الطاعة والإحترام وبالتقارير والطلبات والتوسلات »[82]ص180،ولذلك يخضع له الجميع الزوجة والأبناء لاسيما الفتاة ، أما بالنسبة لنوعية العلاقة التي تجمع الأب بابنته ، هو أن الأب المعيل الأول للبنت وهو من يحميها ويحفظها ، ويخشى عليها من كلّ سوء ، كما أن البنت تعيش في ظل والدها معززة مكرمة ، أما إذا غاب فإنها قد تتعرض للهوان والظلم ، فهي بحاجة ماسة إلى حمايته وإعالته لها ، كما يقول المثل" عز البنت مع بوها وإذا غاب عيشها يمرار" أما بالنسبة لعلاقة البنت لأبيها فتبرز في درجة المحبة التي تكنها البنت لوالدها حيث يقول المثل "لي خلى البنات ما مات "فهي أكثر وفاء لذكرى والدها حتى وإن مات ، إنها لا تحتمل فراقه ، وقد تظهر أكثر جزعا إذا أصابه مكروه ، بينما في موته فهي الأكثر حزنا وألما »[97]ص30،كما أنها تذكره دوما وتعدد محاسنه ، وأعماله ، وما ترك من خيرات،تذكر أفضاله وتربينه لها .

3.2.3.3.علاقة البنت بالأخ

للأخ سلطة ثانية بعد الأب ، كما أنه يمثل أهمية كبيرة لأخته ، فعلاقة الأخت والأخ علاقة جيدة تجمعهما صلة الرّحم ، رغم المعاملة التي تختلف بإختلاف جنسهما ، وتفضيله عليها ، بحيث أن الأخ يمارس سلطة ثانية على أخته بعد الأب مهما كان سنه ، ففي غالب الأحيان يمثل الأخ « (...) صورة طبق الأصل عن الأب ، فيمارس السلطة على أخواته ،حتى وإن كان أصغر منهن سنّا ،أليس هو الذكر ؟ فهو يراقبهن ويسهل عليه ذلك أكثر من الأب ، لأنه يتقاسم الحياة مع النساء في البيت ، وفي الكثير من الأحيان يعوض الأب ... »[97]ص30، ولتعويضه هذا المكان فقد يكون في نفس مقامه ، فهو سند الأخت ومعينها والحامي لها قبل الزواج وبعد الزواج إن اقتضت الضرورة، إلا أنه لن يعوض مكان الأب كليا ، كما أن الأخت أكثر وفاء ومحبة لأخيها ، لأنها تشبعت أثناء تنشئتها أهمية الأخ خاصة من جانب الأم التي تلقي على مسامعها ما يمثله الأخ ، وبذلك تتعود على احترامه ومحبته وطاعته مهما كان سنه ، فمكانته ومعزته مثل مكانة ومعزة الأب ، فهذه العلاقة الرحيمة تعد من أعمق العلاقات خاصة من جانب الأخت لأنها عطوفة وحنونة لكن درجة هذه العلاقة قد يصيبها بعض التذبذب بعد كبرهما خاصة إذا كان الأخ متزوجا ، فاهتمامه سيرتكز على زوجته وقد لاتهمه أخته ، ويمكن لزوجته أن تشكل عقبة أمام الأخت ، فإذا كانت علاقتها بزوجة الأخ جيدة ، تحسنت علاقتها بأخيها أو العكس ، بالرغم من ذلك فإن علاقتها بالأخ هي علاقة مساندة وحماية مهما كانت الظروف .

4.2.3.3. علاقة الزوجة بزوجها

بالنسبة لعلاقة الزوجة بالزوج داخل الوسط العائلي فيرجع إلى كلّ ما لقنته في هذا الوسط من تحضيرات للعلاقات التي جمعتها مع الرجل ، بحيث يجبرها هذا التلقين على الإحترام ويدفعها إلى الخوف من الرجال (الوالد،الأخ،العم...الخ) لأنه على «النساء أن تحترم الرجّال واعية بتفوقهم عليها »[110]ص60،فتصبح علاقة المرأة بالرجل مزيجا من الإحترام ،الخوف ،الخضوع ،المهم هو أنها «أمام رجال العائلة تتصرف بأسلوب محتشم باختيارها للعبارات اللازمة إذا تحدثت »[86]ص60،أما عن إرادتها فقد تنعدم أو تزول خوفا من العواقب السلبية «فهي تعلم أنها تحت تصرّف الرجل وأي محاولة للتغيير أو المطالبة بالمساواة يعتبر خروج عن الأخلاق »[78]ص127.

فمجتمعنا التقليدي أبوي ، وإن كان حديث فهو يبق تقليدي يخضع الرجّل فيه لنفس النمط التقليدي مثله مثل المرأة ، لكن الرجل يبق المستفيد الأول ، أما المرأة فوجودها في المجتمع لن يكون إذن إلا بوجود الرجل الذي يمنحها الحماية ، الكرامة والمكانة اللاّزمة ،على هذا النحو تقام علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع التقليدي .

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المرأة لم تفعل شيىء ، وإنما على العكس، لكن ذلك لا يظهر إلاّ بعد تحليل دقيق للأوضاع ، فإن تظاهرت المرأة بالإستسلام أمام الرجل سواء زوجها أو غيره ، فهي غيرمستسلمة في داخلها ،وإن بدت أمام الجميع كضحية للتقاليد ، فهي قد توظف نفس التقاليد لصالحها وهذا ما عبرت عنه ً مانس جوليات ً في قولها « رغم كل ضغوطات المجتمع الذي يسيطر فيه الرّجال استطاعت النساء توظيف كلّ الإستراتيجيات سمحت لها بالتخفيض من تلك السيطرة »[75]ص73،بطريقتهن الخاصة .

3.3.3. المرأة والزواج في المجتمع التقليدي

يعتبر الزواج من أقدم النظم الإجتماعية التي عرفتها البشرية ويختلف حسب معتقدات وتقاليد كل مجتمع ،والعائلة الجزائرية التقليدية عرفت في البداية ما يسمى بزواج الأقارب تشجيعا لوحدة العائلة وعدم انقسام الإرث ،وعادة ما كان يتم دون استشار الفتاة ،حيث يتولى الأب أو الجد مراسيم كل شيء ،فالزواج بالنسبة للعائلة الجزائرية شيء مقدس «إذ على الرجل أن يقوم ببناء أسرة جديدة بمجرد بلوغه ،حتى وإن لم يكن قادرا على النفقة أو تحمل مسؤولياتها ،لأن العائلة الكبيرة هي التي تتولى كل شيء »[91]ص52،وينتظر من الشاب القبول بالفتاة المختارة له وإنجاب وتقوية النسل ، فهو أيضا ليس له الإختيار والمناقشة « و هذا ما سمعناه ورواه لنا العديد من الكبار حول الزواج عندنا في الجزائر قديما ،حيث كانت الأسرة هي التي تتكفل بتزويج ابنها فهو لا يرى أو يعرف شيء عن الزوجة ،إلا يوم العرس ،حيث قال البعض بأنهم فوجئوا باكتشاف مثلا أن الزوجة تكبرهم سنا ،أو لها عاهة ما...الخ »[111]ص135،و هذا ما ينطبق على الزوجة أيضا .

حيث تهيأ الفتاة في المجتمع التقليدي منذ الصغر لهدف واحد هو الزواج وإنجاب الأطفال بحيث تغرس في ذهن البنت منذ الصغر قيمة الزواج بإعتباره (المستقبل) الذي ينتظرها ، والذي يجب أن تعدّ له مبكرا لتعيش جزءا كبيرا .من طفولتها في البيت بين النساء اللواتي يقمن بإعدادها لهذا الدور ، محملة بعدة مبادئ وأصول وقيم تربوية تتعلق أساسا بقيم الطاعة والخضوع ، المهارة ،وإجادة مختلف النشاطات،والحفاظ على السمعة والشرف إلى أن يتم زواجها ، « فالزواج بالنسبة للمرأة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أو احتلال مكانة معتبرة »[112]ص34،فهو يمثل العلاقة الوحيدة التي تضمن سترها وانتقالها من وضع اجتماعي إلى وضع آخر " فالزواج سترة "حسب ما يقوله المثل الشعبي ،فهو يحقق لها الإستقلالية عن عائلتها ، فالعادات والتقاليد الإجتماعية تضفي على الزواج أهمية كبيرة لتنقل إلى الفتاة مختلف الأفكار المتعلقة بأهمية الزواج فهي محصورة في إطار الإعداد للزواج منذ الصغر فإن لم تحقق هذا الهدف ستعيش أجواء من الصراع النفسي و الإجتماعي ، بل والإقصاء الإجتماعي إذا تعرضت لعنوسة مؤبدة »[104]ص183، بحيث أن الفتاة الجزائرية لاتتزوج تضع نفسها في إطار غير عادي »

[74]ص48،نتيجة لما يوليه المجتمع من أهمية للزواج لأن الزواج يعتبر«المصير الوحيد لها اجتماعيا ، إن المرأة لا تختار بين الزواج أو عدم الزواج ، ولكنها يجب أن تتزوج ، وإلا فإن المجتمع لا يقبلها ولا يحترمها وفق ذلك لا يعتبرها امرأة طبيعية »[70]ص267،وقد يتجسد جزء من عدم الإحترام في طريقة المعاملة التي قد تتعرض لها في بيت أهلها – خاصة – تتعرض للسخرية والنبذ وكثير من المشاكل المتعلقة بوضعها الإجتماعي الذي لا يتقبله الأهل لأنه يجلب لهم سخرية المجتمع عامّة فضغط المجتمع على عائلة الفتاة التي يتجاوزها سن الزواج يجعلهم هم بدورهم يضغطون عليها في طريقة التعامل معها ، فالقيم التي يحملها المجتمع والموجهة إلى الفتاة تدعم بشكل كبير فكرة أن المرأة المتزوجة في وضع أحسن من المرأة العازبة ، وهكذا فإن « الزواج وحده يسمح للمرأة الخروج من البيت و التفسح دون خوف »[99]ص265،وبالتالي فإن الفتاة تعيش هاجسا نفسيا واجتماعيا مقلقا إذا ما جاوزت السن المتفق عليه اجتماعيا للزواج ، وإذا كان الزواج يمثل قيمة اجتماعية يرغب فيها المجتمع ويدعو إلى ضرورة إلتزامها ، فإن المرأة عند تأخر زواجها تعتبر دون فائدة ، أو تمس مكانتها في الصميم فتلقب بالعانس أو(البايرة) طيلة مدة بقائها دون زواج ، وقد يلجأ الأهل إلى تدارك الوضع بمحاولة تزويج الفتاة التي جاوزت سن الزواج لأول عارض الزواج منها حتى وإن كان كبيرا في السن ، أو أرمل وله أطفال ...الخ ، وفي كثير من الأحيان يفشل هذا الزواج الذي لم يكن يتوقعه الأهل بعد فوات الأوان ويندمون على ذلك .

لذا كان إقتران المرأة بالرجل رسميا وشرعيا ضرورة اجتماعية وشخصية لأن الزواج وحده ينجي المرأة من الأمور القبيحة والمفزعة ، وينجي كلّ محيطها من المخاوف اللامتناهية ، لذلك تهيأ الفتاة للزواج منذ الصغر وما تصل إن إلى سن البلوغ حتى تتجنب الظهور أمام والدها ، ويبدأ التفكير في تزويجها لأن بقاءها في البيت يثير القلق والحزن وخاصة عند والديها ، فوجود إمرأة غير متزوجة هو وجود لفرد دون هوية شخصية فالرجل متمثلا في صورة الأب و الأخ هو هويتها قبل البلوغ ، وزوجها هويتها بعد الزواج ، لهذا نجد " فرانس فانون "يعطي تفسيرا للزواج المبكر في الجزائر فيقول بأنه ليسرغبة في إنقاص عدد الأفواه المطلوب إطعامها ، ولكنه حرفيا الإهتمام بعدم الإبقاء على امرأة جديدة بدون هوية شخصية »[74]ص105،كما لا يوجد في العائلة الجزائرية فاصل زمني بين مرحلة الطفولة والزواج بالنسبة للفتاة فهي تكون طفلة ثم بعد البلوغ تزف إلى زوجها ، ولهذا يعتبر " فرانس فانون " أن حياة المرأة الجزائرية لا تتطور بحسب المراحل الثلاث المعروفة في الغرب : طفولة، بلوغ، زواج والفتاة الشابة الجزائرية لا تعرف سوى مرحلتين :طفولة ،بلوغ فزواج »[74]ص106،وعندما تتزوج الفتاة وتنتقل للعيش مع أهل زوجها تكون في بداية الأمر دخيلة غريبة عن العائلة الجديدة ، تخضع لأوامر الحماة فهي لا تملك سوى جهدها العضلي الذي تسخره لأداء الأعمال المنزلية ،وتنقطع عن زيارة أهلها إلا في مناسبات محددة ، ولا

تتغير مكانتها داخل هذه العائلة إلا بعد أن تنجب الذكور وتكبر في السن حيث تصبح بدورها حماة ويتغير دورها لتصبح هي المسؤولة عن العائلة ، أما إذا لم تنجب فستبقى ذات مكانة دونية ضمن العائلة .

كما أن الزواج في العائلة الجزائرية التقليدية يعتبر عقدا بين عائلتين وليس بين شخصين ،لذا فرأيهما لا يهم في الزواج ، ومنه يعتبر الزواج في المجتمع التقليدي بالنسبة للمرأة ضرورة ماسة لها ولكل عائلتها فهو يعتبر آخر انتقال مجبر يمنحها مكانة محترمة في المجتمع .

عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا ت كبيرة على مدى المراحل التي مرت بها قبل الإستقلال أين كانت تمثل وحدة إجتماعية واقتصادية وسياسية ، إلى المرحلة الإستعمارية التي حاولت ضربها في العمق وتفكيك وحدتها وتماسكها لتسهل عليها السيطرة على المجتمع كله ، أين مارست كل أنواع التأثير و الإستلاب ، ومع ذلك فقد ظلت الأسرة صامدة لتحافظ على قيمها وثقافتها ، حيث تعتبر العائلة التقليدية المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمّة تنشئة الأجيال وإعدادهم للإندماج في المجتمع ، فهي تعمل على تقسيم الرجال والنساء إلى عالمين منفصلين داخل وخارج البيت ، إلا أنّه إضافة إلى ذلك هناك تفريق حتى في تلقين أهمية القيمة الواحدة لكل من الذكر والأنثى من نفس الأسرة ، ويتجلى بوضوح في التربية الأسرية ففي مراحل النمو المتوالية يتلقى الذكر معاملة مختلفة وقد تبدو هذه المعاملة في إعلاء مكانة وشأن جنس (الذكر) على حساب وشأن جنس (الأنثى) وذلك أن التمييز بين الجنسين ينسج في إطار العلاقات الإجتماعية وبالممارسات الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع التقليدي ، حيث تعمد العائلة إلى بثّ تلك الفوارق عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية التي تتلقاها الفتاة في مختلف مراحلها العمرية وتلعب الأم دورا رئيسيا في تربيتها وتنشئتها وإعدادها للحياة المستقبلية ، فتلزم الفتاة بمجموعة من القيم والمعايير والمبادئ التربوية المستندة لأساس ثقافي واجتماعي يسير وفق العادات والتقاليد الإجتماعية التي نقلتها عن أسلافها ، حيث تكون الفتاة منذ نعومة أظافرها محلّ مراقبة دائمة ، وطريقة تربيتها تخضع للتشدد والصرامة والضبط الإجتماعي ، من أجل أن تقبل مختلف الأوامر والنواهي المتعلقة بالقيم و المعايير التي يرتضيها المجتمع التقليدي ومن بينها قيمة الطاعة ، الإحترام ، الشرف والحرمة والعفة الجنسية الإحتشام ، ضبط السلوك وإتقان مختلف الأعمال والنشاطات .

الفصل 4
التغير الإجتماعي والثقافي وتأثيره على الأسرة الجزائرية

تسهم في إحداث التغير الإجتماعي جملة من العوامل المترابطة ،إلا أنه لا يكون له نفس الآثار في كل المجتمعات ، فهي تختلف باختلاف الظروف الخاصة والتاريخية لكل مجتمع كما يتناول هذا التغير مختلف النظم السائدة في المجتمع سياسية ،اقتصادية،وثقافية و اجتماعية .

وعليه فقد شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية مسّت مختلف بناءاته المكونة له ، والتي تعتبر امتدادا وتراكما لعدة سنوات ، وتعد الأسرة إحدى هذه البناءات الأساسية التي تأثرت بمختلف التحولات على مستوياتها البنيوية والوظيفية نتيجة التحولات السريعة داخل المجتمع وكذلك كنتيجة للسياسات التنموية المسطرة بعد فترة الإستقلال .

سنحاول في هذا الفصل الكشف عن علاقة المرأة بنوعية هذه التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية وذلك من خلال تحديد مفهوم التغير الإجتماعي وتناول أهم مراحله بالنسبة للمجتمع الجزائري ، ثم التطرق إلى أهم مظاهر التغير التي مست البنية الأسرية من حيث حجمها والأدوار والمكانة التي يحتلها كل فرد فيها وطبيعة العلاقات بداخلها ، وكذلك نظام الزواج داخلها ، وأخيرا التطرق إلى مظاهر تغير المرأة الجزائرية من حيث أدوارها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع ، والعوامل التي ساهمت في هذا التغيير .

1.4. مراحل التغير الإجتماعي بالجزائر

1.1.4 التغير الإجتماعي

يعتبر التغير الإجتماعي ظاهرة تطرأ على جميع المجتمعات وعبر كل الأزمنة وتختلف باختلاف الأحداث ، حيث يشير "مالك بن نبي " على أن التغير الإجتماعي « معناه تتابع الأحداث من حيث كونه عملية تطور ،كما أن الواقع الإجتماعي هو مصدر لتلك الأحداث وتطورها » [113]ص27،وهو حقيقة واقعة في كل المجتمعات مهما كانت ثقافتها وطريقتها في التمسك بالقيم السائدة ، فهو يشمل كل مظاهر الحياة الإجتماعية للأفراد والجماعات ، إلا أنه يختلف من حيث الدرجة فقط ، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة عرفت دراستها اهتماما كبيرا من طرف علماء الإجتماع أو الأنثروبولوجيين الذين انصبت اهتماماتهم على هذه الظاهرة المهمة .

ومن بين التعاريف المتناولة للتغير الإجتماعي ، نجد تعريف "عاطف غيث" إذ يعتبر أن «التغير يشير في العادة إلى نمط من العلاقات الإجتماعية في وضع اجتماعي معين ويظهر عليه التغير خلال فترة محدّدة من الزمن » [114]ص18،أي أنه عبارة عن تغير في بناء النسق الإجتماعي المراكز والأدوار .

أما "غي روشي Guy Rocher" فهو يرى التغير على أنه «ظاهرة جماعية (...) وأنه كل تحول ملحوظ في الزمن يؤثر بطريقة دائمة ومستمرة على بنية ووظيفة النظام الإجتماعي لجماعة معينة» [93]ص32،فهو إذن كل تحول في الشكل أو المضمون أو الوظيفة . كما أن "Guy Rocher" [115]ص17،يرجع التغير الإجتماعي إلى تفاعل جملة من العوامل منها العامل التقني ، الديموغرافي ،الثقافي والإيديولوجي ، وتأثير تلك العوامل على الجماعات يكون نسبيا في إطار ظرفي معين سواء بالنسبة للجماعات أو بالنسبة للمجتمع ككل فهو مجموعة من التحولات الملحوظة في مراحل قصيرة من الزمن ، بحيث يمكن أن يتبع الملاحظ تطورها، إذ أنها ظاهرة شاملة وتمس مجموعة من أفراد أو ظروف معينة ، بحيث يحدث التغير على النظام الإجتماعي بأكمله أو في بعض مكوناته فقط ، كما أن للتغير الإجتماعي تأثيرا على الإتجاه التاريخي للمجتمعات ، فبينما شرح "ابن خلدون "التغير الإجتماعي بمراحل تكوين السلطة بدافع العصبية واستمرارية الدول بانتقال البدو إلى الحضر ...الخ ، أصبح التغير الإجتماعي يتناول بالتطرق إلى جميع جوانب الحياة للمجتمعات منها الإقتصادية والإجتماعية ، والسياسية وحتى الأخلاقية بينما نجد "أوغست كونت AugusteComte " [511]ص3‘مثلا عند تقسيمه للدراسة السوسيولوجية قسمها إلى السوسيولوجية الستاتيكية والتي أراد من خلالها إظهار ما سماه بالنظام العضوي والسوسيولوجية الديناميكية التي تهتم بالتقدم حسب قانون الأحوال الثلاثة مستندا على تطور الفكر البشري .

أما " كارل ماركس Karl Marx " وكما هو معروف في دراسته المعمقة لهذا الموضوع اعتمدت دراسته على الجانب الإقتصادي كعامل أصلي وأساسي لمراحل التطور لما لهذا العنصر من فعالية عظمى في إحداث الحركات الثورية والتحولات في البنية الإجتماعية ،بل يبق العامل الإقتصادي هو العامل الحتمي والمحفز الأول للتغيرات الإجتماعية بوجود صراع الطبقات الذي بدوره يوجه العلاقات الإجتماعية وهذا دون إهمال الجانب الثقافي باعتبار « أن نفس الأفراد المقيمين للعلاقات الإجتماعية طبقا لإنتاجهم ل مادي ينتجون أيضا مبادئ الأفكار والفئات طبقا لعلاقاتهم الإجتماعية »[115]ص3،وقد يكون الجانب الإقتصادي أهم دوافع تغيير الجوانب الفكرية والإجتماعية وإعادة تشكيل البناء الثقافي للمجتمعات في كل مرحلة من المراحل التاريخية يجعلها غير ثابتة وغير مستقرة مهما كان نوعها ومهما طال استمرارها .

لكن التغير الثقافي مهما كانت أسبابه الداخلية نابعة من المجتمع نفسه فهو يعود أيضا إلى أسباب خارجية أي لمجتمعات أخرى .

وبالتالي فإن التركيز على جانب دون آخر مهما كانت أهميته يعتبر أمر مجحف في حق العوامل الأخرى ، لأن «التغير الإجتماعي هو تفاعل جدلي بين التغيرات الإجتماعية التي تحدث على المستوى الكلي والذي يؤثر على المستوى الإجتماعي الجزئي »[116]ص37،فالعوامل مهما كانت أهميتها أو أوليتها ،لإحداث التغير فهي ليست مستقلة بذاتها بل مترابطة ومهما كان بروز عامل دون الآخر، فلا بد من ربطه مع بقية العوامل الإجتماعية الأخرى ، فتتصل بعضها البعض لتسير وفق عامل مشترك ألا وهو عامل الزمن أي العامل التاريخي والموازي لكل التغيرات أو لكل عوامل التغير ، لهذا طريقة دراسة التغير الإجتماعي تختلف من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، كما لا ينبغي تطبيق نفس النظرية على كل المجتمعات وعبر كل المراحل التاريخية خاصة وإن تعلق الأمر بالجانب الثقافي للمجتمعات ، لذا ذكر "برهان غليون "أنه عندما ندرس نسق ثقافي نسعى في الواقع إلى تفسير وجوه حركة التاريخ الإجتماعي التي طوّرت البنية الثقافية أحد مجاريها الأساسية»[116]ص89،إلا أنه في نفس الوقت وبشكل عام يعتبر أن الثقافة مهما كانت أهميتها فهي تخضع للكثير من العوامل الأخرى ، حيث يقول أنه« ليس بإمكان توليد ثقافة أو إيداع نمط ثقافي جديد مهما يرغب الفرد في ذلك أو تقرره الجماعات ، فنشوء ثقافة حية خاضعة لعوامل متعددة ومتبدلة تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية قد تتوفر في مجتمع ولا تتوفر في مجتمع ولا تتوفر في آخر ، وقد تتوفر في حقبة زمنية معينة وتفتقر إليها حقبة أخرى »[115]ص17، لهذا فإن التغير الإجتماعي كأحد أهم المواضيع لدراسة المجتمعات ليس بالإمكان إرجاعه إلى عامل واحد لتحليله أو تفسيره ، وحتى وإن أخذ عامل الإقتصاد حصة الأسد ويأتي بعده العامل الثقافي ،إلا أن هناك عوامل أخرى مهمة لا ينبغي تجاهلها لأن « التغير الإجتماعي يجمع إحداثه جملة العوامل والشروط ، كالعامل الديموغرافي التكنولوجي،القيمي،الإقتصادي ،الثقافي ،الإيديولوجي،الصراعات والتناقضات ..الخ »[116]ص20،ويحدد

بهذا أربع خصائص للتغير الإجتماعي وهي:

- التغير الإجتماعي يجب أن يكون ظاهرة جماعية .

- يجب أن يؤثر على طرق وأسلوب الحياة أي يمكن ملاحظة تغيراته على النظام الإجتماعي ككل أو على بعض عناصره الأساسية .

- لكي يكون التغير في البنية يجب على كل تغير اجتماعي يحدث في المجتمع أن يتصف بالإستمرار[115]ص17،كما يشمل التغير الإجتماعي كل مقومات الحياة الإجتماعية والنظم والعلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها في كل حالات التغير، وكثيرا ما يذهب علماء الإجتماع إلى الحديث عن البعد السلوكي للتغير[116]ص20،وهو الذي يكون مصحوبا بتغير في قيم الناس واتجاهاتهم وعاداتهم السلوكية بما يتوافق مع النسق الإجتماعي الجديد إضافة إلى كل ما يطرأ من تغير في بنية الأسرة وما ينتج عنه من تغير في المراتب الإجتماعية والعلاقات الداخلية بين الجماعات وتصورات الناس عن بعضهم البعض و عن أنفسهم وتقابل عملية التغير الإجتماعي عملية أخرى هي «عملية الضبط الإجتماعي » [117]ص263،وهي العملية التي تحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث ،ويتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن المعايير المتفق عليها حتى يتحقق التوازن والتكامل الإجتماعي ويفرق " تالكوت بارسونز" بين نوعين من التغير الإجتماعي هما: التغير في البنية "changement de structure" ، والتغير في التوازن " "changement d'équilibre،فالتغير في التوازن لا يحدث تغير على النظام الإجتماعي ،إذ أن التعديلات التي يحدثها لا تؤثر على النظام الإجتماعي ،فهو أكثر قوة من التغير في التوازن إذ يحدث تأثيرات في داخل وخارج النظام الإجتماعي وفي طبيعة النظام الإجتماعي ككل » [115]ص223،وما يهمنا في هذا الصدد هو دراسة التغير الحاصل في البناء الإجتماعي للمجتمع الذي يؤثر على طريقة تأدية النسق الإجتماعي لوظائفه،وتشير بعض الدراسات إلى أن أهم التغيرات البنائية ما يتعلق منها بـ :

- التغير في القيم الإجتماعية :وهي أكثر التغيرات البنائية أهمية إذ تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي .

- تغير النظام :ويعني التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ،الأدوار ومضمون الدور ومهما كانت هذه التغيرات نسبية ، فإن انتشارها فيما بعد يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الإجتماعي بأسره .

- التغير في مراكز الأشخاص : بحيث يحدث أحيانا التغير في مراكز أشخاص بالذات ،يقومون بأدوار معينة في النسق الإجتماعي ،ومن ثم فإن تغير مراكز الناس والتغير في قدراتهم واتجاهاتهم قد يكون سببا مباشرا في التغير البنائي .

2.1.4. التغير الإجتماعي بالجزائر

عرف المجتمع الجزائري جملة من التطورات والتغيرات البنيوية خلال التطور التاريخي له ،في فترات الإستعمار الفرنسي ،وأثناء الثورة الجزائرية وبعد الإستقلال ،حيث شملت هذه التغيرات وظائف الأسرة الجزائرية وحجمها ،وتوزيع الأدوار والوظائف و المكانات بين أفرادها متأثرة في ذلك بعدة أسباب وعوامل تخضع في مجملها للرغبة الملحة في العصرنة والتكيف مع التغيرات الإجتماعية السياسية والإقتصادية الحاصلة في الدولة الجزائرية المستقلة.

إن أهم التغيرات التي عرفها النظام الإجتماعي في الجزائر ناتجة عن الإستعمار حيث «اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة استعمارية خاصة ،استهدفت في جميع مراحل تفكيك البنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السابقة وعمدت على تحقيق هذه الأهداف من خلال تدمير نظام الملكية وتفكيك النظام القبلي والقضاء على المؤسسات التعليمية والدينية » [92]ص144،« فقد ترتب على خروج الملكية الزراعية من أيدي الجزائريين انتشار الفقر ،والبطالة بينهم بحيث بلغ عدد العاطلين عن العمل قبل اندلاع الثورة عام 1954 91 %» [118]ص105،وفي الميدان الصناعي حارب المستعمر كلّ أشكال الصناعة الجزائرية إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية ، ووقعت فرنسا في أيدي الألمان سنة 1944، فاضطرت الحكومة الفرنسية للسماح بقيام بعض الصناعات الخفيفة في الجزائر أما في المجال الإجتماعي ،فإن المجتمع آنذاك قسم إلى فئتين : أولهما : تتكون من الأقلية الفرنسية والجاليات الأخرى التي سيطرت على أهم النشاطات في البلاد منها الإدارية ،الإقتصادية والزراعية واحتلت بذلك مركزا إجتماعيا مرموقا . ثانيهما فئات من الشعب الجزائري الذي أبعد عن كل النشاطات المهمة في البلاد خصوصا الإدارية منها قصد تذليله وقهره وتصنيفه في أدنى السلم الإجتماعي ،ومن حيث الوضع الثقافي سعت السلطات الإستعمارية إلى جانب الغزو العسكري إلى إيجاد مختلف السبل قصد إحداث غزو ثقافي فكري،من خلال إبعاد اللغة عن الإدارة ومنع استعمالها في المدارس ومعاهد التعليم كما حاول المستعمر نشر الدين المسيحي من خلال تبني تربية الأطفال في الجمعيات المسيحية ، وإغلاق المساجد واستبدالها بالكنائس والدير مما أدى إلى تفشي ظاهرة الأمية بين أفراد الشعب الجزائري ، «وأما القلة التي أتيحت لها التعليم والثقافة فلم تتجاوز نسبتها 5.1% من الرجال و2.6% من النساء »[117]ص106،« وما لاشك فيه أن خطة الإستعمار في الجزائر لم تكن تهدف إلى فرض سيطرة سياسية واقتصادية فحسب وإنما كانت تهدف إلى فرض سيطرة فكرية ثقافية ضمن تراثنا الفكري والروحي »[90]ص44، فالثورة التي اندلعت نتيجة القمع والإستبداد الفرنسي كانت من أهم العوامل لحدوث التغير، خصوصا بعد التحاق الرجال بالثورة مما اضطرت البنت ،الأم الزوجة التي تركت أسرتها من دون معيل إلى الخروج لمواجهة الحياة العامة سواء بالعمل المأجور، أو الإنظمام إلى صفوف المجاهدين ، وبما أن مشاركة المرأة الجزائرية في الكفاح ضد المستعمر جزء من المحيط العام الذي عرف

تغيرات عميقة في تركيباته الإجتماعية بحيث اكتسبت المجاهدة بعض الحقوق فرضتها الظروف الإجتماعية والسياسية لتلك المرحلة فيما يتمثل الحقوق ، لم تكن حياة المجاهدات في المدينة،الجبل،السجن سهلة بل اعترضتها مشاكل عديدة سواء من جانب المجاهدين ،أو من جانب الإدارة الفرنسية ، ولقد كانت لهذه المشاركة نتائج متعددة على صعيد العلاقات بين النساء والرجال ،التي عرفت تغيرات جذرية في هذه المرحلة والتي أدت بدورها إلى تغيير في مكانة المرأة ووضعيتها داخل الأسرة ، وهذا ما يدل على أن التغيرات الإجتماعية والنفسية العميقة التي عرفتها الجزائر لم تكن نتيجة للإحتلال فقط ،وإنما هي أيضا نتيجة مقاومات التي خاضها الشعب الجزائري بنسائه ورجاله ضد الإحتلال .

فتأثير السياسة الإستعمارية لم ينحصر في المدة التي وجد فيها الإحتلال ومسائل كثيرة توضح ذلك خاصة وأن الإستعمار لم يكن يهدف إلى إلغاء المؤسسات الجزائرية فقط بل كان يهدف إلى إلغاء جميع القيم المكونة للشخصية الجزائرية «ارتبط النزوح الريفي في الجزائر بفترة الإحتلال الفرنسي الذي إتخذ سياسة الإستبطان الذي يقوم على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين، وبعد الإستقلال استمر النزوح الريفي »[90]ص86،الذي أدى إلى اضطرابات أعمق من تلك التي كانت تحت الإستعمار، حيث نزح بعد الإستقلال مئات الآلاف من القرويين نحو التجمعات السكانية في المدينة ، وشغلوا السكنات التي تركها المعمرون وأدى هذا التنقل للمواطنين إلى تحولات سوسيولوجية لدرجة يهيأ فيها للملاحظ أنه أمام عملية ميلاد لمجتمع جديد حسب ما يذهب إليه بعض الباحثين، وهذا ناجم عن السياسة التنموية التي تمثلت في "المخططات الكبرى " على سياسة تنمية الريف بتطبيق الثورة الزراعية وكذا بناء القرى الفلاحية ،وتنمية المدن من خلال التركيز على التصنيع ، خصوصا بعد سنة 1966 في المدن الكبرى ، وهذا ما أدى إلى توفر عوامل الجذب لليد العاملة ، وبالتالي ظهور حركة سكانية تمثلت في بروز ظاهرة الهجرة الداخلية وهذا ما أدى بدوره إلى الإنتقال من الحرف التقليدية إلى القطاعات الصناعية الكبرى ، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في كثافة السكان ، وظهور تقسيم عمل جديد ، وقد أدى كل هذا إلى حدوث تغير على الجانب الأسري ،فقد تغير شكل الأسرة الجزائرية الذي اتجه نحو شكل الأسرة النووية خصوصا في المناطق الحضرية . ومنه نجد أن البناء الذي كان سائدا والمتمثل في النمط الموسع وجد نفسه يتلاشى شيئا فشيئا تاركا المجال لنوع جديد من البناء وهو الأسرة النواتية ، مما أدى إلى تقلص حجمها ، فبعدما كانت العائلة الجزائرية ممتدة حيث يكثر فيها أفراد كبار السن ، وتكثر فيها المراقبة أصبحت عائلة نووية (أسرة) تنقص فيها المراقبة ومن هذا « يلاحظ انتقال الضغط الجماعي داخل العائلة نحو الحرية الفردية »[85]ص201،مما خفف الأعباء على الأسرة الممتدة ،خاصة مع المكانة الجديدة للأبناء الكبار الذين لهم القدرة على الكسب وتحمل مسؤولية أنفسهم المادية »[91]ص13،وكان لهذا العامل أيضا تأثيرا

آخر في تعزيز سلطة الأم أمام ضعف سلطة الأب، وبدأ تدخل الأم في التسيير واضحا ،إضافة إلى مشاركتها في إتخاذ القرارات المهمة مثل الزواج ، الطلاق، شراء اللوازم.....وغيرها .

وهكذا فالثقافة الأبوية لم تعد نفسها ولم تعد غاية في حد ذاتها « فازدياد سلطة الأم في الحياة اليومية للأسرة يعتبر تلاشيا للثقافة الأبوية وتبديلا في الأدوار»[91]ص13،بالإضافة إلى أن« العلاقات الأسرية شهدت تغيرات على مستوى دور المرأة التي أصبح من حقها الإنتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية»[90]ص102،وفي نفس الوقت ظهر في المجتمع طرح إيديولوجي تحرري تبنته الحركات التحررية النسوية والتي كانت تهدف إلى تغيير مكانة المرأة الدونية بالمطالبة بالمساواة وترقية مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا ،مستندين إلى ازدياد مشاركتها في الإنتاج وفي الخدمات ،كما أن انتشار التعليم لدى الجنسين وفي مختلف فئات المجتمع وشرائحه ساهم في رفع المستوى الثقافي العام ودرجة الوعي لدى المجتمع وبدأت الثقافة المحلية التي لا يمكن عزلها عن الثقافات العالمية أين تلعب وسائل الإعلام دور الوسيط وخاصة مع انتشار الوسائل والآلات العصرية (كالإعلام الآلي ،الهوائيات المقعرة ، وسائل الإعلام المختلفة) وما تحمله نحو ازدياد ميول المجتمع للتفتح على التعليم بصفة عامة ،وعلى المرأة وعملها بصفة خاصة ، وتغيير أساليب التنشئة المنتهجة إتجاه الأبناء من الجنسين وغيرها .

أدت كل هذه العوامل المشتركة إلى اعتراف المجتمع بالمرأة ككائن بشري له الحق في الحصول على المكانات والمراتب التي يحضى بها الرجل اجتماعيا ، وكذا بإمكانها القيام بأدوار أكثر فعالية في الحياة الإجتماعية ،ولكنه اعتراف حذر ،أو تقدير تتبعه سلوكات مناقضة له تمثلت في توجيه المرأة نحو مجالات محددة من العمل دون غيرها كالتعليم والإدارة والصحة والتي تعني "الداخل"نسبيا كما أنها مهن تتناسب وطبيعتها الأنثوية ،بهذا المعنى فإننا نتواجد أمام ثنائية تقليد/حداثة، وفي مجتمع لا تزال تسود فيه فكرة تحديد مجال تحرك المرأة لإعتبارات اجتماعية رمزية تقوم في أساسها على فكرة التميز الجنسي ، ومن ثم رفض كل عنصر خارجي ناجم عن تبني أي تغيير يمكن أن يشكل خطرا على الرمز الثقافي للمجتمع وهذا ما يدل على أن عمليات تحديث المجتمع لا تتوقف على البعد الإقتصادي والمادي أو دون أن ننفي أهمية التحولات السارية على هذين المستويين لكن دون أن يرافقها التغيير في المستوى الفكري أو الثقافي وهو ما يمكن أن يشكل عائقا أمام تحقيق تغيير حقيقي .

لكن مع ذلك لا يمكن أن نتجاهل بأن هناك انفتاح وإن كان نسبيا بفضل عمليات تحديث المجتمع الجزائري (التغيرات الإقتصادية) التي زادت من فرص إلتقاء الرجل والمرأة في فضاءات واحدة كالمدارس، الجامعات،العمل (المؤسسات الإقتصادية المختلفة ، مراكز الخدمات العمومية ...) وهو عامل يمكن أن يدل على التراجع النسبي للأفكار السابقة التي تميز المجتمع التقليدي ، وقد ساهمت في ذلك المدرسة (التعليم) الأسرة ، والمؤسسة . بالإضافة إلى تأثير الأزمة الإقتصادية على الأسرة ، فمنذ منتصف

الثمانينات تقريبا وخلال التسعينات جعلتها تدفع بجميع أعضائها إلى البحث عن العمل ، فلم يعد دخلا واحدا يكفي لسد حاجياتها ،حتى الأم خرجت أيضا إلى العمل ، وأصبحت المرأة تشترط مواصلة عملها بعد الزواج سعيا منها إلى توفير عناصر الراحة والرفاهية المادية لحياتها الزوجية المستقبلية وهو الإنطباع ذاته تقريبا الذي نجده عند بعض الشباب الذين يطمحون في أن تمارس زوجاتهم المستقبلية عملا مهنيا يساعده على تلبية حاجيات البيت طبعا دون أن ننسى الأبعاد الثقافية لذلك .

2.4. أهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري

1.2.4. تحولات البنية الأسرية في المجتمع الجزائري

تصدت الأسرة الجزائرية إلى مختلف أشكال التأثير المادي والمعنوي الذي مارسه الإستعمار بهدف إضعافها بما أنها مصدر الوحدة والتماسك ، ومع ذلك فقد تعرضت إلى تغيير نسبي في نظامها الإجتماعي والقيمي وبعد الإستقلال تعمقت التحولات وتواصل تحطيم البنيات الإجتماعية الريفية المقسمة تحت الإستعمار ، وهو ما يذهب إليه "الهواري عدي" [91]ص13،معتبرا أن العائلة التقليدية الممتدة تحولت إلى أسرة موسعة تجمع في بيت واحد أسر نواتية متعددة ، أين تستمر القيم الأبوية في بيئة اجتماعية تتميز بالتبادل التجاري، التمدن ونظام الأجر، والنزوح الريفي ، وفقدت بذلك العائلة التقليدية انسجامها بسبب تقسيم مصادر الرزق ، بحيث أصبح أفرادها يتحصلون على مداخيل معينة ،مما جعل الوحدات النواتية المشكلة للأسرة الموسعة تحس بشيء من الإستقلالية والفردانية حيث بدت آثار التحولات الإقتصادية والتغيرات الحضرية على الأسرة بأنماطها المختلفة واضحة خلال العشرية الأخيرة ، فتغير نمط الأسرة من الموسع الذي تقلص مع الوقت فاسحا المجال لظهور نمط آخر جديد في البناء الإجتماعي، هو الأسرة النواتية أو الزواجية « خفف الأعباء على الأسرة الممتدة ، خاصة مع المكانة الجديدة للأبناء الذين لهم القدرة على الكسب وتحمل مسؤولية أنفسهم المادية »[91]ص13،فالوضع الإقتصادي العام كان له آثاره في انحلال تماسك الأسرة، لأن استقلالية الأفراد الإقتصادية سيكون لها على الأغلب إنعكاسات مهمة على إستقلالية الأفراد الإجتماعية وميلهم نحو الحرية وحق الإختيار بعيدا عن تدخل الأسرة ، ويذهب "مصطفى بوتفنوشت" في الدراسة حول العائلة الجزائرية إلى اعتبار العامل الإقتصادي يتحكم بشكل واسع في الوضعية العائلية وبنيتها، وبمجرد ما يتجسد الإستقلال الإقتصادي في بيت جديد يحدث تغيير جذري في الوضعية العائلية ويكون تحررها أكيدا »[21]ص222،وساعد هذا التغير على تقلص حجمها ، فبعدما كانت العائلة الجزائرية ممتدة حيث يكثر فيها أفراد كبار السن وتكثر فيها المراقبة أصبحت عائلة نووية(أسرة) تنقص فيها المراقبة ومن هنا نلاحظ انتقال الضغط الجماعي داخل العائلة نحو الحرية الفردية .

ورغم أن التحولات في البنية الأسرية تعد بطيئة في الريف الجزائري مقارنة مع البيئة الحضرية للمجتمع الجزائري إلا أن « تنامي وتوسع الإتجاه العام للبنية الأسرية في الجزائر نحو الأسرة النووية حيث (تشكل الأسرة النووية 69% من مجموع الأسر) ، ولا يعني أبدا أنها تمثل العصرنة والتطور بقدر ما هي انفجار وتوالد الأسرة الممتدة (...) فالأسرة النووية لم تنقطع في تفكيرها عن الأنماط والعادات الجزائرية في التضامن والإلتحام والتماسك الإجتماعي »[119]ص14.

وما يجدر الإشارة إليه ،أن التغير الذي حدث في البناء الأسري ،هو تغير في الحجم وليس في الجوهر ، بناء على عملية التأثير المتبادل بين وحدة الأسرة والمجتمع الذي يؤدي بدوره إلى تغيير القيم والمعايير المعتمدة من جانبها بمعنى أنه على المجتمع أن يتحمل جزءا من مسؤوليته بإعادة النظر في بنائه القيمي والأسري وكل ما يترتب عن ذلك من تأثيرات أساسية وجانبية ، فما يحدث الآن ما هو إلا انتقال من نمط موسع إلى نمط نووي ، « فالتحولات السريعة التي عرفتها العائلة الجزائرية كانت بمثابة الصدمة على مستوى الذهنيات ،انفجرت التقاليد ، تغير معنى الإحترام ، أخذت أشكال العلاقات في تغيير بين الكبار والصغار ، بين النساء والرجال ، بين الشباب والشيوخ (...) سواء داخل العائلة أو خارجها »[86]ص43،فبعدما تغير نمط المعيشة وتغيرت وظائف الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض،تغيرت بعض العادات «حتى الأوساط الريفية الوفية لتقاليدها دخلتها عناصر قوية بدأت تحطم بنيتها العائلية »[86]ص76،سواء ذلك بالريف أو بالحضر.

كما تغيرت مكانة كل فرد في الأسرة بما في ذلك الزوجة ،مما وسع من سلطتها أمام تلاشي وضعف سلطة الأب، وأصبح مركز الأم في الأسرة واضحا يمنحها السلطة الكافية ، وحق إتخاذ القرار ، وتسيير شؤون الأسرة في كافة النواحي بتحملها لكل أنواع المسؤوليات داخل الأسرة و خارجها وزيادة مشاركتها في كافة القطاعات وتدخلها في كل المسائل التي تعني بتنظيم أسرتها ، مثل الزواج، الطلاق،تعدد الزوجات ...الخ، وهكذا لم تعد السلطة الأبوية بما تحمله من قيم ثقافية واجتماعية غاية في حدّ ذاتها .

لكن رغم إتجاه الأفراد نحو الفردانية واهتمامهم المتزايد بكل ما هو جديد ومعاصر، موازاة مع بناء الأسرة المتغيرة « فالفرد ما زال يعيش تحت الضغط بين الظروف السوسيولوجية للفردانية والأسرة النواتية أين يمكنه الحصول على أجر وسكن مستقل في الوسط الحضري ،وبين خياله الإجتماعي المطبوع بالثقافة الأبوية والتعصب للنسب »[91]ص18،فحاجة الأفراد إلى الإنسجام مع الواقع الإجتماعي المعاصر يتطلب ضرورة تكيف الأفراد مع كل ما هو حديث وعصري ،وذلك يفرض بدوره استقلاليتهم وتخليهم عن بعض القيم والعادات الموروثة مع تمسكهم بكل ما هو أصيل في ظل مسايرتهم لكل ما هو جديد تماشيا مع التحولات الحاصلة في البناء الإجتماعي حيث « تبرز أهمية التغيير الثقافي في عملية التنمية بمعناها الإجتماعي الواسع ،الذي يضع إلى جانب المفهوم الإقتصادي الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية

والثقافية ، وهي الطاقات المحركة لقوى التغيير إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافي إلى الأدوار والوظائف اتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال و مظاهر في العلاقات الإجتماعية استطاع أن يكون أداة فعالة للتطور والتقدم »[90]ص42.

وبقي أن نشير في الأخير إلى محدد هام أثناء الحديث عن بنية الأسرة الجزائرية ، ويتمثل في نمط السكن الذي كثيرا ما كان عاملا مهما في الأشكال التي تأخذها الأسرة ، حيث « بلغ عدد العائلات الجزائرية 3.2مليون عائلة خلال إحصاء سنة 1987 ،وعدد الأسر نحو 4 ملايين أسرة ،وفي عام 1998 بلغ عدد العائلات 4.5 مليون وعدد الأسر أكثر من 501مليون أسرة،وكانت العائلة الكبيرة من بين خمس عائلات تتشكل من أسرتين أو أكثر مما يفسر جزئيا ارتفاع معدل حجم العائلة الكبيرة (أكثر من سبع أفراد و 605أفراد على التوالي سنة 1987 و 1998 " [119]ص12.

أما بالنسبة لنوعية السكن المنتشر في المدن و الأرياف ، نلاحظ أن الوسط الريفي عرف بعض التطور في نمط السكن من حيث الهندسة المعمارية ،(فيلا مساكن فردية وتقليدية) بنسبة91.43%" [120]ص1،لكنه لا يزال يحافظ على خصائصه الإجتماعية خاصة كبر مساحة و عدد الغرف ،لتشمل أكبر من أفراد الأسرة،وتضمن عدم استقلاليتهم السكنية، في حين نمط العمارات وهو النمط السائد عالميا وتعمل به الجزائر كغيرها من الدول ، فهو يبدوا أكثر في المدن تماشيا مع متطلبات التحضر والعصرنة ، ففي إحصاء لسنة 1696 أثبت أنه منذ 1987، النمط الأكثر انتشارا في المدن هو العمارات حيث ارتفعت ارتفاعا محسوسا بين سنتي 1987-1995 وذلك بنسبة 8.21 % في حين تراجع السكن التقليدي لنفس الفترة بنسبة 2.9%، لكن هل يتوافق بناء الشقق والعمارات وبنية الأسرة الجزائرية ؟.

لاشك أن المتأمل في هذا يدرك أنه لا علاقة بين طبيعة المسكن وطبيعة الأسرة الجزائرية ، إذ لا يزال عدد كبير من الأفراد أو الأسر النواتية يسكن شقة واحدة مما أدى إلى الكثير من الصراعات والمشاكل و الإنحراف وتشرد الأطفال ، فوجود أسر عديدة في مسكن واحد لا يعني أنه برغبة منهم ، إذ أكدت العديد من الدراسات أن الأزواج الجدد خاصة الشباب منهم ، يتطلع للإقامة في منازل مستقلة عن الأهل ، وهكذا يبدو أن السياسة الإسكانية في الجزائر لم تلبي بعد حاجة الأفراد السكنية في ظلّ الرغبة المتزايدة في الحصول على سكنات خاصة لكل فرد ، وهو ما يفسر تأخر سن الزواج بسبب الأزمة الإقتصادية المزدوجة البطالة وأزمة السكن .

2.2.4. تغير العلاقات الداخلية في الأسرة المعاصرة

تتحدد العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة المتغيرة ، بناء على تغير بعض مظاهر السلطة « بعد أن كانت السلطة داخل العائلة سلطة أبوية فإنها الآن أخذت بإتجاه السلطة الديموقراطية المشتركة ، حيث

يشارك الزوج والزوجة والأولاد في أخذ القرارات التي تهم العائلة وعلى ما يبدو فإن المستوى الثقافي للزوجين ذو تأثير كبير على إسهام الزوجة في إدارة شؤون العائلة [121]ص194،إذ يظل المستوى الإجتماعي والثقافي للأسرة الجزائرية المعاصرة له تأثير كبير في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين ، لاسيما فيما يتعلق برئاسة الأسرة ، حيث يلعب عنصر الكفاءة بين الجنسين عاملا حاسما وفعالا في تغير العلاقات الإجتماعية والمحافظة على انسجام الأسرة واستقرارها بهدف ترقيتها من خلال ما يؤدونه من أدوار ذلك ولأن طبيعة الأسرة ترتكز على العلاقة الزوجية ، ونجاح الأسرة أو فشلها يتوقف على مدى تفاهم الزوجين وفي مدى استقرار العلاقة بينهما ، وفي مقدرة كل منهما على رئاسة الأسرة ، حيث نلمح أن غالبية الأزواج خاصة في الفئات الحضرية « يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة حتى وإن كانت الزوجة غير عاملة ، وهذا يرجع إلى ارتفاع مستواهم الثقافي وتغير نظرتهم إلى الحياة » [122]ص58،وهو ما لا تفرضه وتقره عادة القيم والمعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري ، خاصة في المجتمعات الريفية أين يسود فيها النظام التقليدي ، والذي يمنح حق الرئاسة المطلقة للأسرة باعتبار أن ذلك شيئا منطقيا ، وهذا ما نلمحه وبصورة كبيرة لدى هذه المجتمعات نتيجة انخفاض المستوى الثقافي أحيانا أين تتواجد نسبة ضئيلة من الزوجات العاملات وباقي الزوجات يعتمد على أزواجهن فيما يتعلق بإعالة أسرهن وبالتالي فإن قرار الأسرة مرتبط أساسا في الفئات الحضرية أو الريفية سواء كانت الزوجة عاملة أو غير عاملة بالقيم والتقاليد المتعارف عليها اجتماعيا والتي تمنح الرجل الرئاسة المطلقة للأسرة مع منح الزوجات حق اتخاذ القرار في غالبية الأسر ، من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة وبقائها .

أما بالنسبة للعلاقات بين الزوجين فقد أدى التحضر إلى تغير نسبي في مكانة ودور كل من الزوج والزوجة، وأصبح لكل منهما إمكانية القيام ببعض أنشطة الآخر » [123]ص159،لكن وضع الزوجة في بيتها من حيث قيامها بواجباتها الأسرية لم يتغير من ناحية احترام الزوج وطاعته وخدمته، لكن انفراد الزوجين في مسكن واحد ، ضاعف من فرص التعاون بينهما ، حيث أخذ اهتمام الزوج بالزوجة يظهر حديثا ، ولم تعد العلاقة التي تربط بالزوجين تتسم بالبرودة واللامبالاة ،وإصدار الأوامر والتنفيذ فقط، لكن مع اتقلال الأسرة عن المسكن الكبير أو العائلي ازدادت فرص إظهار الحب والمودة والإحترام المتبادل بوجودهما منفردين لعدم تدخل العائلة أو الأهل في حياة الزوجين الأسرية ، ذلك ما دفع بالكثير من الأزواج إلى أنهم يقفون اليوم في صف زوجاتهم إذ ما شبّ خلاف في الأسرة خاصة بين الزوجة وأم الزوج "الحماة"حفاظا منه على استقرار بيت الزوجية التي أسسها بنفسه، والذي أصبح اليوم ظاهرة بادية على العيان من أن الأزواج أصبحوا ينقادون إلى زوجاتهم ، لكن هذا لا يمنع من وقوع صراعات داخل الأسرة بين الزوج والزوجة ، إذ تشكل اليوم الخلافات الأسرية بين الزوجين نسبة مرتفعة عما كانت عليه في الماضي مما جعل نسبة الطلاق في تزايد مستمر .

كما تغير مركز كل من الزوج والزوجة نتيجة لتغير الأساس الإقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة خاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة اقتصاديا عن الرجل وبالتالي مكنها من المساهمة في إعالة الأسرة ماديا وتحقيق متطلبات أفرادها داخليا وخارجيا فهي إلى جانب تحملها لمسؤولية تربية الأولاد وتنشئتهم فهي لا تزال اليوم وفي ظل ممارستها لمهنة تتحمل مسؤولية تسيير شؤون بيتها والعناية بأطفالها إلى جانب ما تقوم به من وظائف خارج المنزل ، لذا فإننا « لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت في الصراع بين الزوجين على السيادة ،والميزانية و الإدخار معاملة الأطفال وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى ويعكس هذا الإختلاف المستويات الإقتصادية والثقافية والميول الشخصية» [124]ص62.

أما العلاقات الوالدية فقد أدى تغير الأسرة واستقلالها عن العائلة الكبيرة ، وذلك في ظل اشتراك الزوجين والأولاد في السلطة التي أصبحت تسير في إتجاه « الديموقراطية في معاملة الأبناء داخل الأسرة النووية وظهر التشاور محل صفة الأمر من الآباء للأبناء ، وأصبحت سلطة الأب أقل بالنسبة لسلوكيات الإبن ، ومنحت الفتاة قدرا من التحرر للتصرف في شؤونها الخاصة في حدود السلطة الأبوية » [123]ص160،وأصبح للأبناء حق إتخاذ القرارات التي تهم الأسرة ، وبارتفاع المستوى الثقافي للزوجين زادت صلة الأولاد بوالديهم المباشرين ، وأصبح الوالد مثلا بالنسبة لإبنه أبا بيولوجيا وسوسيولوجيا في نفس الوقت ومع أن أهداف التدريب الإجتماعي لم تختلف كثيرا عن ذي قبل خصوصا في التأكيد على الإحترام والطاعة للوالدين ، ولكبار السن عامة ، إلا أن قيم التربية وقيم السلوك التي تغرس في الأطفال تتغير وتحل محلها قيم تحمل طابع الفردية » [125]ص169،بحيث أصبح للأبناء مكانة بارزة لكل شخصيته المتميزة بما يتناسب ميوله .أما في مجال علاقات الإخوة فقد تغيرت بشكل نسبي علاقة الأخ الأصغر بأخيه الأكبر ولم تعد كما كانت عليه من ممارسة الأخ سلطته على أخته وهذا ليس بصفة عامة، لأن لعامل السن والجنس دور مهم في جعل العلاقة التي تربط بين أفراد الأسرة يسودها الإحترام المتبادل بين فئات السن المختلفة فالمطلوب من الأخ الأصغر أن يحترم الأخ الأكبر ، كما يجب على الإناث طاعة واحترام أخواتهم من الذكور والتي تزداد قيمتهم وأهميتهم عند زواج البنت ودخولها في علاقات اجتماعية جديدة مع أسرة الزوج ، إذ تزداد علاقة البنت وتتوطد علاقتها الإجتماعية بإخواتها الذكور ، باعتبارهم مركز الحماية فهم أقرب الأفراد إليها ، وهم بمثابة السند الذي تتوكأ عليه البنت ، إذا ما شبّ بينها وبين زوجها خلاف أو بينها وبين أسرة الزوج ، فهي تحمى بهم بعد زواجها ،لتحتل مركزا محترما عند أقارب زوجها وأسرته .

3.2.4. الزواج في المجتمع الجزائري الحديث

عرف نظام الزواج في الأسرة الجزائرية تغيرات كثيرة ، عما كان عليه قبل الإستقلال وسنوات تلته وخاصة في الأسر النواتية، حيث أصبح يقوم على أساس عائلي أو حر حيث يتم الأول باختيار من الأهل ثم تعطى للشاب والشابة فرصة للتعارف ، أو يتعارف المعنيان أولا ثم يعطيان فرصة القبول أو الرفض للوالدين ، أما الأساس الثاني للزواج فيتم باختيار من الطرفين من خلال فرص اللقاء المتاحة سواء في العمل أو الدراسة وأحيانا حتى من خلال بعض الأماكن والمساحات العمومية المشتركة ولا يجدان معارضة من الوالدين « فالحديث عن الزواج كان بمثابة خرق لمبدأ من مبادئ الإحترام و الإحتشام من الأبناء اتجاه الأولياء ، أما في العائلة الحديثة ، نجد نوع من الحرية حلت بين الآباء و الأبناء في مناقشة المواضيع كاختيار شريك أو شريكة الحياة » [86]ص221،وقد أثبت العديد من الباحثين أن أسلوب الزواج قد تغير بفعل عوامل عديدة منها ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد ،إتساع فرص الإحتكاك المباشر في العمل الجامعة،الشارع،وسائل الإعلام،تنوع وسائل الإتصال ، حيث تؤدي هذه العوامل المشتركة إلى أن يصبح الزواج مسألة تعني الشريكين بالدرجة الأولى إذ ما يتم التعارف بينهما قبل الزواج ، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض المعايير التي يحبذها الوالدين والمحيط الإجتماعي ، حتى لا يقعا في صدام معهم فالإختيار للزواج لم يعد يتم بالطريقة القديمة فلهذا يكون أحيانا «مصدر لتوترات عائلية شديدة ،هذه التوترات تترجم آمال أجيال جديدة للعيش وفق نماذج جديدة ووفق مصالح غير تلك التي سادت استراتيجيات الحقوق الزوجية عند العائلة الكبيرة التقليدية ،فزواج الأقارب تجاوزته الأحداث ،واختيار الزوج تجاوز حدود العائلة » [126]ص2،إلا أن العادات والحفلات المصاحبة للزواج قد حافظت عموما على أشكالها التقليدية .

كما أصبحت الأسر تشجع بدورها الأبناء وخاصة الفتيات على مواصلة الدراسة وترفض زواجهن المبكر لأنه يعيقهن على ذلك ، كما تفضل هذه الأسر إنفصال إبنها بعد زواجه بسكن مستقل ،أين تتمتع الزوجة الجديدة بحياتها بعيدة عن سلطة الحماة، وتصبح المسؤولة الأولى والوحيدة عن شؤونها المنزلية وتتلقى أحيانا المساعدة من طرف زوجها الذي تحرر هو الآخر من سلطة الأهل والقيود الإجتماعية المختلفة التي تفرضها العادات والتقاليد ويتمتع بحرية الشخصية ليحقق من خلال طموحاته ومشاريعه ومن ثم نجده يسعى لتأسيس أسرة مصغرة تتسع له ولأولاده بعيدا عن الأهل .

كما يسعى الفرد من خلال الزواج أيضا إلى المحافظة على المكانة الإجتماعية التي يحتلها في التنظيم أو يسعى لتحسينها من خلال الإرتباط بزوجة ذات مكانة مرموقة أو مستوى تعليمي عال أو وظيفة مهمة كما يفضل بعض الشباب الزواج من فتاة عاملة حتى تشاركه ماديا في تحمل أعباء الأسرة » [105]ص217،ولعل هذه الخاصية الأخيرة هي ناتجة عن الوضعية المزرية التي تعيشها الأسرة الجزائرية والتي تجعل دخل الزوج لوحده لا يكفي .

وباختصار فإن نظام الزواج في الأسرة الجزائرية عرف تغيرات كثيرة نتيجة حتمية للعوامل التي سبق ذكرها ، لكن في نفس الوقت نجد عدة آثار وانعكاسات لهذه التغيرات كبروز ظاهرة الزواج المتأخر والعنوسة النهائية ، الطلاق، ومدى انتكاساتهم على تطور الأسرة .

3.4. مظاهر تغير المرأة الجزائرية

1.3.4. تغير مكانة و دور المرأة في الأسرة و المجتمع

رأينا سابقا كيف كان لمرحلتي الإحتلال والثورة تأثيرا على الوضعيات الإجتماعية على العائلة وعلى المرأة ،وهذا لا ينطبق فقط على الجزائر وإنما على كل البلدان العربية التي مرت بنفس المراحل ، حيث كانت الثورات التحررية من المستعمر في البلدان العربية البوابة التي فتحت مصراعيها للمرأة لإثبات وجودها إذ سمحت لها بالخروج والخوض في مجال جديد عليها ، حيث استطاعت أن تنال وتسترجع « كامل حقوقها بفضل مساهمتها القوية ومشاركتها الفعالة في كفاح شعبها طوال سنوات حرب التحرير التي استمرت سبع سنوات ونصف (1954-1962) ضد الإحتلال الفرنسي وقدمت الكثير من التضحيات والشهيدات في ميادين الشرف» [127]ص318،لذا كان لعامل الثورة دور كبير في إخراج المرأة الجزائرية عن عزلتها ومن الوضع الذي كانت تعيشه كربة بيت وخادمة مطيعة للزوج تقوم بجميع الأعمال المنزلية من طبخ وغسل وكنس إضافة إلى وقوفها بجانب زوجها في كل أعماله ، وهذا راجع إلى تشبع المرأة الجزائرية بمبادئ الوطنية أثناء الثورة التحريرية والتي استشعرتها من خلال التنشئة داخل العائلة الجزائرية ،وكذا حصولها على نوع الثقافة العلمية خاصة في المدن الكبرى « أين كان الإحتكاك المباشر مع المجتمع الأوروبي قد اكتسبت نوع من الحرّية خلال خروجها للتعلم ، وكذا العمل إذا اقتضت الضرورة سواء في بيوت الإحتلال أو في المستشفيات والمدارس، ومنه فإن هذه الحرية سمحت لها بإتخاذ مواقف خاصة بشخصيتها ومبادئها وأكسبتها وعيا وإحساسا بواجبها إتجاه أمنها، ومنه المشاركة في الثورة التحررية» [67]ص94،وهذا ما أحدث ثورة غير مباشرة داخل البناء الأسري الجزائري فإذا نظرنا إلى عادات وتقاليد العائلة الواحدة ،فالأب الذي كان يتحكم في كل الأمور المتعلقة بأفراد العائلة يتنازل ويسمح لإبنته الإلتحاق بالثورة ، وبدل الخوف من العار، أصبح يخاف من أن يلقي عليها القبض أو تموت ، فقد أحدثت الثورة تغيرات سواء في ذهن الفتيات أو في ذهن الآباء، فهذه الفئة من الفتيات لعبت دورا هاما في الحرب التحريرية التي أفرزت أدوارا ومجالات جديدة للمرأة في المجتمع الجزائري ،وبذلك أحدثت قطيعة بين الفتاة التقليدية والفتاة المجاهدة التي استطاعت أن تحطم كل القيود التي نسجت لها وتتحدى أعظم قوة في العالم .

من خلال ما سبق نستنتج أن المرأة الجزائرية أثناء مشاركتها في الثورة التحريرية وضعت أسسا جديدة لمكانتها داخل البنية العائلية وبالتالي فقد أحدثت انتقالا ملموسا في مكانتها وأدوارها داخل البنية العائلية وبالتالي فقد أحدثت انتقالا ملموسا في مكانتها وأدوارها داخل الأسرة ، وبذلك تجاوزت المبادئ الضيقة للتقاليد والعادات دون أن تحدث تصدعا في المبادئ الأساسية للتقاليد المبنية على الشرف والعفة وبالتالي الحفاظ على بعدها الديني.

أما بعد الإستقلال فقد كان لعملية النزوح الريفي أثر كبير في تغيير وضع المرأة نتيجة تغير شكل الأسرة من ممتدة إلى نواة مما كان له أثر بالغ الأهمية في تقليص حجم الأسرة الذي تطلّب شكل جديد للسلطة الأبوية إلى سلطة مشتركة بين الزوجين مما رفع من قيمة المرأة فتغير دورها من ربّة بيت إلى المسؤولة الثانية بعد الرجل ،وأصبحت تتمتع بحرية الرأي والتشاور والإختيار في ظل قوامة الرجل حسب ديننا الحنيف، وذلك بتكليف الرجل واجب صيانة المرأة وحماية حقوقها «ورعايتها والإنفاق عليها وأبنائها وبناتها ،وهو مطالب بحسن معاملتها وإشراكها في القرارات المنزلية، وهي لها الحق في اختيار زوجها، ولها الحق في أخذ المهر لقوله تعالى« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » وهذه القوامة هي القيادة والرئاسة وهي كما يقرر علماء الإجتماع أحد الضروريات الإجتماعية داخل أي جماعة اجتماعية » [128]ص70،كما كان لعامل التصنيع أثر كبير في خروج المرأة إلى العمل ،و بفضل التعليم الإجباري المجاني الذي فرضته الدولة الجزائرية على جميع أبنائها على اختلاف الجنس من ذكر وأنثى ، واستنادا على بعض النصوص و القوانين المؤيدة للمساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية ،وعليه فقد نصت المادة 42 من دستور الجمهورية الجزائرية بخصوص حقوق المرأة سنة 1976 ما يلي : « يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية » بحيث « يكفل الدستور الجزائري المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز من أي نوع كان وهكذا ،فمن الناحية السياسية يحق للمرأة الإنتخاب والترشح للمناصب السياسية مثلها في ذلك مثل الرجل سواء تعلق الأمر بالدستور أو بقانون الإنتخابات و كذلك الشأن بالنسبة للتعليم والعمل والضمان الإجتماعي والخدمات الصحية والإجتماعية المختلفة فلا يقبل القانون الجزائري أي نوع من التمييز على أي أساس كان »[119]ص35،وقد سمح هذا الوضع المبدئي للمرأة بأن تتبوأ مكان الصدارة في عدة قطاعات مرموقة مثل التعليم والصحة والعدالة والمالية ...الخ. حيث أصبحت المرأة اليوم واعية تطالب بكامل حقوقها الأسرية والإجتماعية فكان لتوعيتها عاملا مساهما وإيجابيا في خروجها من قيود الجهل والأمية ،لتدارك مالها من حقوق وما عليها من واجبات نحو نفسها ونحو الأسرة والمجتمع، كقيامها بواجب الطاعة وحصولها على حق العمل والتعليم ، مما غير ذلك من مكانتها وزاد من قيمتها كفرد اجتماعي ، كما كان خروجها للعمل دافعا قويا في تحملها لروح المسؤولية ومنحها حرية الرأي والتعبير وحق التملك والتصرف في قضاياها ،

واقتسامها الأدوار والوظائف ومختلف الأعمال إلى جانب مشاركتها في السلطة مع زوجها وأبنائها في إدارة شؤون المنزل ورعاية الأولاد ،وحسن إتخاذ القرار من أجل استقرار الأسرة وتماسك العلاقات بداخلها وذلك لإشتغالها في مختلف الوظائف الإدارية والتعليمية كمربية وعاملة وكسيدة مجتمع .أما اليوم ونظرا لتغير الأوضاع الإجتماعية والتحولات السارية في البناء الإجتماعي أصبحت المرأة بفضل وعيها ونضالها المستمر شأنها شأن الرجل تقوم بمختلف الوظائف وتحتل أعلى المناصب على اختلاف المستويات وتعدد المكانات الأسرية والإجتماعية، وهي بفضل ما حققته من انتصارات وما نالته من مراكز ،أصبحت قضاياها مجال للنقاش نظرا لأهميتها ووزنها في المجتمع ، حيث تناول العديد من الباحثين قضايا المرأة والمختصين الإجتماعيين والمفكرين على تعدد النواحي و التي أصبحت تمثل الرابط بين المجتمعات القديمة والحديثة وتشغل موضع حساس باعتبارها موضع اهتمام في كل المجتمعات على اختلاف عاداتها ونظمها وتقاليدها وأعرافها وقوانينها السائدة في البناء الإجتماعي ، وعلى العموم فإن مكانة المرأة ما فتأت تتحسن من فترة لأخرى ابتداءا من الثورة التحريرية التي كانت ثورة على الجهل أيضا والتسلط والخضوع،إلى التحاقها بالتعليم والعمل ثم إتاحة فرص الإختيار للزواج وغيرها،وإن كانت نسبية،كل هذه التغيرات أدت إلى تغيير المكانة الإجتماعية للمرأة حيث أصبحت تحتل مكانة أرقى وأكثر احتراما مما كانت عليه في الأسرة والمجتمع ،وفي الحقيقة فإن هذه المكانة ليست خاصة بالمرأة العاملة فقط بل استفادت منها المرأة الماكثة في البيت، ومنه نجد أن التغير الذي عرفه المجتمع أثر بصفة مباشرة على وضعية المرأة ،فقد ، فقد تغيرت المكانة التي تحتلها المرأة والزوجة في السلم التراتبي للأسرة الجزائرية فلم تعد ذلك المخلوق الضعيف نفسيا وبدنيا والمعزول اجتماعيا و على العكس تماما من هذا . أصبحت المرأة اليوم تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية وكل هذا لم تتمكن منه إلا بعد تعليمها ودخولها إلى المدارس .

2.3.4. المرأة الجزائرية والتعليم

يعتبر التعليم كمجال للعلم والمعرفة من أهم العوامل التي أخرجت المرأة من نظام القيم التقليدي وفتح أمامها آفاقا جديدة غير التي كانت تعيشها مسبقا ، فالتعليم يعتبر أمرا أساسيا لتكوين المرأة ،تدرج بخطى بطيئة وواجه عدة مواجهات ، حيث بدأ التعليم الإبتدائي للمرأة والذي كان مقبولا إلا أن التعليم الثانوي والعالي لم تحصل عليه إلا بعد اجتياز عدة صعوبات كانت قائمة «على فكرة سائدة وقائلة أن تعليم الفتاة غير ضروري بل ينظر إليه حسب العقلية الرجعية كحاجة ثانوية في حياة الفتاة بإعتبار أن مآلها البيت وأن زوجها هو القائم عليها إذا التعلم أمر شكلي »[106]ص45،بالإضافة إلى القيم التقليدية خصوصا في الريف والتي تجعل خروج المرأة من المنزل إلى أماكن التعليم والعمل أمر غير لائق ويتعارض مع حرمة الأسرة وشرفها، لكن التعليم مكنّ المرأة من خروجها عن عزلتها ومن سيطرة نظام القيم التقليدي،بحيث تمكنت

المرأة الجزائرية في الكثير من المناطق الريفية والحضرية من تجاوز وضعيتها التقليدية باعتناقها لآفاق مستقبلية جديدة غير التي كانت تعيشها في عهد الإحتلال ، فالتعليم هو بمثابة القاعدة النموذجية التي هيأت المرأة لإعادة تشكيل شخصيتها و الإرتقاء بمنزلتها باحتلالها مناصب عمل ملائمة لم تشغلها من قبل وبسموها الفكري وتغير نظرتها للحياة وبتفتحها على مختلف الميادين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية والقانونية والثقافية ،أصبحت قادرة على التصرف في قضاياها وفي تسيير شؤونها الشخصية دون اللجوء إلى الأب أو الزوج،بعدما كانت محرومة من كثير من الحقوق لاسيما حق مواصلة التعليم و إتخاذ القرارات ،فالفتاة التي اقتحمت ميدان التعلم بقوة لم تكتف بالمستويات التعليمية المنخفضة بل تابعت دراستها المتخصصة والعليا وحققت التفوق فيه في كثير من التخصصات .

فإذا رجعنا إلى نسب الفتيات الملتحقات بالمدرسة في مرحلة الإستقلال نجدها في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، فبعدما كان في الأول يتم تفضيل تعلم الذكور على الإناث خاصة في الأرياف ولدى الأسر الفقيرة والنائية، ظهر مع مرور الوقت توجه عام لدى الأسر الجزائرية نحو تعليم الجنسين على حد سواء «فإذا أردنا المقارنة يمكن الرجوع إلى بداية مرحلة تطبيق السياسة التعليمية الوطنية في السبعينات حيث لم تكن نسبة مشاركة الفتيات في التعليم بطوريه الأول والثاني تتجاوز 37.35% في الموسم الدراسي 1970/1969 ثم ارتفعت إلى 41.64% في الموسم الدراسي 1990/1989 ، ووصلت إلى 46.65%في الموسم الدراسي 1999/1998، أما سنة 2002 فقد بلغت النسبة 46.98% أي أنها أصبحت تقارب النصف في حين كانت نسبة الفتيات في التعليم الأساسي لا تتجاوز الثلث إلا قليلا »[1]ص8،أما بالنسبة للتعليم الجامعي لسنوات 1974 إلى 1979 فلم تتجاوز نسبة 24.61 % »[120]ص30، فإذا ما قارنا هذه النسب بالسنوات الأخيرة ، بداية بنسب الفتيات المسجلات في التعليم الإبتدائي لسنة 2000، فسوف نجد الأرقام على الصورة التالية :

جدول رقم 01: نسبة التلاميذ المسجلون في مراحل التعليم الإبتدائي والأساسي لسنة 2000[1]ص7.

الأطـــوار	سنة 2000
التلاميذ المسجلون في الطورين الأول والثاني	4.720.950
منهم بنات %	% 46.82
التلاميذ المسجلون في الطور الثالث	2.015.372
منهم بنات %	% 48.06
التلاميذ المسجلون في التعليم الأساسي	6.736.320
منهم بنات %	% 47.19

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الفتيات من مجموع التلاميذ المسجلين في كل أطوار التعليم الأساسي على عتبة القرن الجديد ،وهي مرتفعة يظهر فيها تفوق طفيف من حيث العدد للتلاميذ الذكور .

أما بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي فإن الصورة تختلف تماما وتبين تفوقا واضحا للفتيات عن الفتيان والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم 02: التلاميذ المسجلون في مراحل التعليم الثانوي لسنتي 2003/2000 [1]ص7

التلاميذ	2000	2003
التلاميذ المسجلون	975.862	1095.730
منهم بنات	56.15	56.73

ومنه نجد مشاركة الفتيات في التعليم تتزايد مع الصعود في مراحل المنظومة التربوية، وما يلفت الإنتباه كما ستبينه الأرقام المتاحة أن نسبة نجاح الفتيات أعلى من تلك التي يحققها زملاؤهن الفتيات في مراحل التعليم المختلفة، ونتائج شهادة البكالوريا تؤكد حرص الفتيات على التفوق في كل مرة .

جدول رقم 03 : نسبة نجاح الفتيات في شهادة الباكالوريا لسنة 2004 [129]ص21

	1977	2000	2002	2004
مجموع الناجحين	%26.9	%32.7	%33.1	%42.5
منهم ذكور	%26.4	%31.7	%32.3	%36.4
منهم بنات	%27.3	%33.3	%33.6	%44.5

يتبين أن الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة تمثل بحق المجال الذي حققت فيه الفتاة الجزائرية نجاحات لم تقف العوائق المادية ولا الإجتماعية أمام طموح الفتاة بمواصلة تعليمها العالي والخوض في مختلف التخصصات الجامعية ،مع العلم أن نسبة الفتيات في الجامعة في بعض الفروع الأغلبية لها ،مثل الآداب ،والعلوم الإجتماعية،العلوم الطبيعية، في حين ظلت الفروع الأخرى تعرف الأغلبية للطلبة الذكور.

جدول رقم 04: حضور الفتيات في بعض الفروع الجامعية سنة 2000 [1]ص11

الفرع	نسبة الفتيات %
الآداب	% 70.43
العلوم الطبيعية	% 62.17
العلوم الدقيقة	% 42.17
الهندسة المدنية،كهرباء،ميكانيك	% 21.68

يبق التعليم القطاع الذي حققت فيه المرأة إنجازات عديدة لا ينكرها أحد والتي كانت وراء كل النجاحات التي حققتها المرأة في الجزائر، سواء لتحقيق ذاتها والطموح لإحتلال مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع، وفي نفس الوقت لتحقيق التقدم الإجتماعي والإقتصادي لأن التعليم من الناحية النفسية يمثل الحافز القوي للبنت من أجل مواصلة مشوار الحياة وتحقيق النجاح وإثبات القدرات الذاتية في المحيط الأسري المباشر أو المحيط الخارجي،ذلك ولأن المرأة المتعلمة تكون أقدر من غيرها على فهم المحيط الإجتماعي إذ يكون باستطاعتها توظيف التعليم والثقافة العلمية والدينية في التعامل مع الزوج وتبادل وجهات النظر حول مواضيع مختلفة واحترام رأي غيرها « وانتقاء الكتب والبرامج التلفزيونية والإذاعية لأبنائها ،وقراءة الرسائل التي تأتي إلى البيت أو قراءة وصفات الدواء ... »[130]ص177،وإذا كان واقع المرأة المعاش يتطلب المعرفة والحاجة إلى التعلم، فإن النصوص الشرعية قد ألحّت على ضرورة تعليم الجنسين لاسيما المرأة ، وذلك في العديد من النصوص والآيات القرآنية التي أكدت حق المرأة في طلب العلم والحث عليه ، وقد امتدح الرسول الكريم نساء الأنصار لحرصهن على العلم وإقبالهن على التفقه في الدين فقال :« نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين »رواه البخاري ،والتاريخ الإسلامي في عصور الإزدهار حافل بأسماء كثير من المسلمات النابغات في علوم القرآن والسنة والفقه واللغة والأدب والطب، وغير ذلك من العلوم والفنون.

فعملية غرس القيم والعادات و السلوكات السليمة في الأبناء جيل بعد جيل لم تنشأ من فراغ وإنما بتعليم المرأة تعاليم ديننا الحنيف وأخذها من العادات والقيم السوية ،بانتقائها ما هو أصلح ونافع في حياة الأفراد الإجتماعية ، فالأم هي المدرسة الأولى لأبنائها وصدق الشاعر "حافظ إبراهيم" إذ قال :

الأم مدرسة إذا أعددتـها أعددت شعبا طيب الأعـراق

" فكم من عظيم بنت عظامته امرأة أو كما يقال" [111]ص133" وراء كل رجل عظيم امرأة " . أما من الناحية الإقتصادية فإن مواصلة التعليم يضمن للفتاة تأهيلا يتيح لها إمكانية الدخول إلى سوق العمل بمؤهلات تعليمية رفيعة،كما يؤهلها ذلك لإحتلال وظائف ومناصب كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال فقط»[1]ص10.

3.3.4. المرأة الجزائرية والعمل

يعتبر خروج المرأة إلى سوق العمل اليوم، من أهم مظاهر التغير ،والذي أصبح مقبولا لدى فئة كبيرة من المجتمع وضرورة ملحة لعملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، فبعدما كان المال المقتضى من طرف البنت أو من طرف المرأة مالا محرّما وفكرة ركوبها الحافلة جد مرعبة ، نظرا للتخوف الشديد من أقوال الناس ،أصبح عمل المرأة اليوم ضرورة وفي بعض الأحيان ضرورة ملحة ،وإن كان ذلك في السنوات الماضية لا ينطبق إلا على النساء التي ليس في حياتهن رجل « فإن النساء من غير رجال أي العازبات أو المطلقات والأرامل يشكلن أكبر عدد العاملات(...) أما عن العازبات اللواتي تتراوح أعمارهن بين(20) و(29) سنة فهن يعملن في أغلبيتهن في انتظار الزوج»[78]ص99،و إن كان ذلك نسبيا في وقتنا الحالي نظرا لما طرأ من تغيرات على مجتمعنا في جميع الميادين .

فبعدما أصبح عمل المرأة جدّ مقبول من طرف العائلة ، وذلك لتتكفل بنفسها ماديا ولتساعد عائلتها،لم يكن مقبولا من طرف الأزواج ، فغالبا ما يشترط الزوج على خطيبته أو مباشرة بعد زواجها التوقف عن العمل « تشير إحصائيات 1979 على أن أكبر نسبة النساء العاملات يتراوح سنهن بين 20و24 وابتداء من 24 سنة ،العمر المتوسط لزواج البنات تأخذ نسبة العاملات في الإنخفاض »[78]ص90،ما عدا بعض الإستثناءات نظرا للظروف المادية وبتفهم الزوج وعائلته ،أو النساء« اللواتي يجدن أنفسهن في ظروف ماديّة صعبة »[78]ص101،كان هذا بالأمس القريب ،أما اليوم بسبب غلاء المعيشة وبرغبة من الأهل أو من الزوج ،ولتحسين المستوى المعيشي أصبحت أغلب النساء اللاتي باستطاعتهن العمل لا تتلقى صعوبات« (...) لسبب أو لآخر أصبح عمل المرأة جد مقبول من طرف الزوج »[78]ص109،حيث نجد في بعض الأحيان الرجال (الأب،الزوج،الأخ) يقومون بتشجيع زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم على العمل ،وفي بعض الأحيان يساعدونهم في البحث عن عمل ،سواء كان ذلك لتحقيق الذات أو من أجل مكانة اجتماعية أفضل تجعلهم يتباهون بها في محيطهم خاصة إذا كان العمل في مركز مرموق اجتماعيا ، فإذا كان ذلك التغير عائد إلى ضرورة اقتصادية بالدرجة الأولى فهو يعود كذلك إلى عوامل أخرى كارتفاع نسبة المتعلمات وبالتالي تشجيعهن للعمل ،إذ يرى هؤلاء أن العمل نهاية منطقية لمشوار علمي طويل،إضافة إلى طموحات المرأة التي «كونت لنفسها دور ومكانة عصرية بدافع التطور وبرغبة منها في نفس الوقت »[86]ص240،حتى تتحصل على شكل من الحرية كان على المرأة أن تدرس وتكسب الشهادات اللازمة لتمارس الوظائف المختلفة ،وهكذا شيئا فشيئا تغير المجتمع الجزائري بتغير صورة المرأة « حيث خرجت من البيت لتدرس ثم لتعمل وتستفيد من أوقات فراغها (...) فإن عاد الزوج أو الإبن إلى البيت ولم يجدها يدخل ذلك في إطار الأمور العادية »[86]ص159،فبفضل التكوين والعمل المأجور أصبحت النساء تتحمل أدوار خارجية كانت أدوار خاصة بالرجال فقط ، فتغيرت الأشياء واختفت العادات

وتحطمت الكثير من المبادئ ،فلم تعد المرأة بحاجة في انتظار أن تصبح جدة ،حماة أو أرملة ليكون لها الحق في الخروج أو الإدلاء عن أرائها أو اتخاذ القرارات .

فهي اليوم تمارس مهنا على درجة عالية من التقنية والأهمية دون أن تتخلى عن تقاليدها وقيمها ،وهذه الممارسة إنما تتم عن تطور في الذهنيات والعقليات التي أصبحت تنظر للمرأة كشريك في الإنتاج الإقتصادي والمعرفي ،وأصبحت المرأة نفسها تحس باستقلالية ذاتية وحرية لم تكن تتمتع بها من قبل ،مما هيأ لها فرصة المشاركة في إتخاذ القرار ،حتى وإن كان هذا يختلف بإختلاف المناطق والمدن والأرياف ،إلا أنه مرتبط خاصة بممارسة المرأة لعمل ذي أجرة ،وربما هذا ما يجعل الرجل ينظر إلى عمل المرأة بتحفظ لأنه قد يحد من سلطته في البيت ويمكن الزوجة من أن تعيد بنفسها تحديد الأدوار والمكانات التي حدّدت لها اجتماعيا من قبل .

عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات عدّة مست مختلف جوانبها الوظيفية والبنائية والشكلية ،متأثرة في ذلك بمختلف الأوضاع السياسية والإجتماعية و الإقتصادية التي عايشها المجتمع الجزائري في مراحله التاريخية التي مرّ بها ، حيث كانت الثورة التحريرية الحدث الذي أدخل تغيرات كثيرة على الأسرة وعلى نظام القيم ،بحيث تغيرت مكانة الأفراد وخاصة المرأة تغيرا ملحوظا ، وتفتحت الأسرة على تعلم المرأة وعلى الحوار مع الأبناء داخل الأسرة ، هؤلاء الذين تعزز لديهم بعد الإستقلال الشعور بالإستقلالية الذي غذتهم به الثورة ، خاصة بعد تفتح المجتمع على تعليم الجنسين وعلى عمل المرأة فلم يعد التقسيم الإجتماعي التقليدي للعمل يتحكم في تصور الجنسين للوظائف والأدوار التي يحققان بها مكانة اجتماعية أفضل كما كان من قبل ، ولم يعد نظام الزواج التقليدي يحكم اختيارات الزوجين ويوجهها بنفس الحدة إذ يخضع لتغيرات كبيرة صبت جميعها في إعطاء فرص أكثر للإختيار الإرادي . وقد كان لهذا تأثيرا كبيرا على بنية الأسرة التي أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو النمط الأسري الضيق أو ما يسمى بالأسر النواتية والتي انجر عنها تغير في سلم القيم والمراتب خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الزوجية وأمور التنشئة الإجتماعية ، وما نتج عنها أيضا تقلص سلطة الرجل أبا كان أو زوجا أو أخا ، وميول نسبي نحو الحوار داخل الأسرة.

كل هذا يدل على التغيير الكبير في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري وهي نتيجة حتمية للحجم الهائل للتغيرات السوسيوثقافية و الإقتصادية التي يعرفها المجتمع وتعيش الأسرة انعكاساتها .

لكن الأسرة الجزائرية على الرغم من التطورات والتغيرات التي لحقت بها فإنها ما زالت تحافظ على خصوصيتها الثقافية والمعنوية ، كما أن مستقبل الأسرة الجزائرية متفتح على مزيد من التطورات خاصة غبة الدولة في تطويرها وفق إصلاحات تشريعية وقانونية تحمي المرأة وتمنحها قدرا من المساواة مع الرجل وفق منهج لا يرفض التطور ويتوافق مع القيم الأخلاقية والدينية للمجتمع الجزائري .

الفصل 5
مراحل تطور العمل النسوي في المجتمع الجزائري

عرف التطور النوعي للعمل النسوي في المجتمع الجزائري تحولاً تدريجيا انتقل فيه من نشاط فلاحي وحرفي ضعيف الأجر أو دون أجر يرتبط من حيث التنظيم بالإنتاج المنزلي ،إلى عمل حضري منفصل عن العمل في المنزل يستدعي تأهيلا علميا وعمليا ويقابله أجر، وهذا التوسع للعمل الحضري مهم جدا من زاوية مكانة المرأة في علاقاتها الإجتماعية سواء داخل الأسرة وخارجها .

حيث ساهمت الثورة التحريرية في إخراج المرأة الجزائرية من عزلتها إلى العالم الخارجي ومشاركتها في النضال من أجل إخراج المستعمر من أرض الوطن ،وبعد الإستقلال مباشرة حاولت الدولة الرفع من مكانة المرأة وذلك بمشاركتها في عملية التنمية الوطنية ، إلا أن اشتغال المرأة كان في بدايته ضعيفا ويقتصر على ميادين معينة ، بسبب جملة التقاليد والعادات الإجتماعية ، لكن بفضل تعلم ووعي المرأة استطاعت أن تصل إلى وظائف سامية في عدة مجالات ،مما ترتب عنه تغيرات هامة داخل الأسرة وبالتالي تغير مكانة وعلاقات الأفراد داخلها لاسيما المرأة .

لكن تغير مركز وأدوار المرأة بفضل توليها للوظائف الإشرافية قد حمل في جوانبه مشاكل عديدة وأثر على الأدوار الأسرية المنسوبة إلى المرأة ، لذا حاولت أن توازن بين عملها الوظيفي ، ومسؤوليته وبين أدوارها داخل الأسرة الملقاة على عاتقها من ناحية أخرى .

من هذا المنطلق سنعرض في هذا الفصل تطور العمل النسوي للمرأة الجزائرية وتبوئها للوظائف الإشرافية ومدى تأثيرها على حياتها الأسرية بصفة عامة من خلال المباحث التي سيتضمنها هذا الفصل .

1.5. العمل النسوي في المجتمع الجزائري قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي

1.1.5. مرحلة ما قبل الإستعمار

إن تاريخ خروج المرأة الجزائرية إلى ميدان العمل كمثيلاتها في الدول العربية الأخرى ،لم يكن وليد فترة زمنية معينة ، بل كان منذ أزمنة بعيدة أي منذ القديم ،أين كانت المرأة تقوم بعدة نشاطات داخل بيتها وخارجه ،وذلك حسب نمط الأسرة الذي كان سائدا وقتها ونوع العلاقات والأدوار الإجتماعية داخلها وكذا تقسيم العمل ،حيث تميزت البنية الإقتصادية الجزائرية (قبل فترة الإستعمار) بالإعتماد أساسا على الزراعة التي يمارسها جميع أفراد العائلة وتشارك فيها النساء أيضا ، كما أشرنا إليه سابقا عند تطرقنا إلى الخصائص الإقتصادية للنظام التقليدي داخل العائلة الجزائرية التقليدية والذي كان يتميز بجماعية وسائل الإنتاج ،إذ كان الأب يلعب دور المسير الرئيسي وهو الذي يقوم بتوزيع الأدوار والمهامات »[27]ص54.

فقد عرفت النساء وقتها وضعا دونيا في مجال العمل ففي الوقت الذي يشغل الرجل مهاما ووظائف معتبرة في البناء الإجتماعي العام تقوم المرأة بتدبير شؤون البيت ،وأحيانا تساهم في الإقتصاد العائلي من خلال الأعمال الفلاحية والصناعات التقليدية التي تمكنها من مزاولة عملها وهي في بيتها ، أو في أرض العائلة دون أن تحصل مقابل ذلك على المكانة أو القيمة الإجتماعية المعتبرة، بحيث يقوم الرجل في النهاية بتسويق المنتوج بما فيه منتوج المرأة ويتسلم مقابله المادّي ثم ينفقه دون استشارتها في غالب الأحيان مما يدعم سلطته في الأسرة بعكس الزوجة .

إن البيئة الإجتماعية التي عاشت فيها المرأة في ذلك الوقت ،وتمسك الأسرة بالقيم وعادات وتقاليد المجتمع، تعمل على تنشأتها تنشئة خاصة،حيث تهيئ منذ الصغر لتقبل وظائف محددة كان منها الزواج، الإنجاب ،القيام بالأعمال المنزلية وطاعة الزوج، فهي خاضعة تتلقى الأوامر بحكم عزلتها عن العالم الخارجي ،وبذلك لا تستطيع اللحاق بزوجها لأنها لا تملك إلا معرفة بسيطة عن العالم الخارجي الذي يحيط بزوجها .

وفي إطار هذه الحياة الإجتماعية في هذه الفترة ،فإن العمل النسوي كان ينحصر أساسا في القيام بكل الأعمال المنزلية غير المأجورة من صنع الأواني الفخارية،وصنع الزرابي،وكل الأعمال اليدوية المنتجة من الطبيعة،بالإضافة إلى تربية الأولاد وإعداد الطعام ،ترتيب المنزل، كما ساهمت المرأة-خاصة الريفية- الإشتراك في العمل داخل الحقول رغم الظروف القاسية خاصة في المناطق الجبلية ،كما هو الحال في المناطق القبائلية وغيرها ،بحيث تجاوزت المشاركة النسائية المجال الداخلي للبيت،فقامت بجني الثمار ،وعلى سبيل المثال جني الزيتون وعصره للحصول على الزيت من الحقول،كذلك حمل الحطب وجلب الماء،رعي الغنم والإهتمام بها،الحياكة وبعض الصناعات الفخارية كالأواني المنزلية,

أما في المدن كان عمل المرأة مقصورا على الأعمال التقليدية كالنسيج ،الخياطة،والخزف...الخ،حيث كان عمل النساء ضعيفا وشبه معدوم إلا فيما سبق ذكره .

2.1.5. مرحلة الإستعمار الفرنسي

عمل الإستعمار الفرنسي على استغلال المرأة في العمل باعتبارها يدا رخيصة يمكنها القيام بأكبر قدر من الأشغال مقابل أجر زهيد ،فبفضل اعتماد الإحتلال الفرنسي سياسية التغير من خلال نزع ملكية الأراضي للأهالي ،اضطرت المرأة الجزائرية للعمل خارج البيت، رغم أن النظام الإجتماعي الجزائري ما قبل الإستعمار وحتى أثناءه كرّس دور الأمومة ورسخه في عقليات الجنسين ،إلا أنّ ظروف الأسرة الإجتماعية والإقتصادية غداة الثورة التحريرية دفعت بالمرأة للخروج إلى العمل لإعالة أبنائها بعد وفاة زوجها أو إلتحاقه بصفوف الجيش ،وكان يتمثل ذلك في العديد من الأعمال داخل البيت وخارجه في المناطق التي يسود فيها الإقتصاد الإكتفائي مثل الأوراس والهقار ومناطق القبائل،كما عملت في بيوت المعمرين والمصانع التي أقامها الإستعمار في ظلّ التعسف وهضم حقوقها أو إعطائها أجرا زهيدا جدا، في حين كانت المرأة في الريف تمارس النشاط الفلاحي والحرف التقليدية ويقوم الرجل بتسويق إنتاجها ونادرا ما تخرج الزوجة الشابة للعمل خارج البيت إلا في حالة اضطرارية قصوى.

ومنه يتبين أن خروج المرأة للعمل في بداياته لم يكن سوى تلبية لمطالب اقتصادية أملتها الظروف القائمة آنذاك نظرا لإنخفاض المستوى المعيشي للجزائريين والإستغلال البشع الذي كان يعاني منه العمال الجزائريين مما دفع النساء إلى القيام بعمل ذي دخل سواء داخل البيت أو خارجه .

ويمكن تصنيف العمل النسوي في الوسط الحضري إلى أربع فئات[131]ص97 :

الفئة الأولى: تتمثل في الشغالات أو الخادمات في بيوت المعمرين أو بيوت الأغنياء من الجزائريين.

الفئة الثانية: تتمثل في النساء المطلقات اللائي يعشن حياة حرة أو يمارسن البغاء .

الفئة الثالثة: وتتمثل في آلاف النساء اللواتي يعشن في الأحياء الشعبية ويعملن في الخياطة والطرز وصنع الكسكسي ومختلف الأعمال اليدوية البسيطة.

الفئة الرابعة: عاملات في بعض المصانع الصغيرة كمنظفات لسلات الخضر أو تنظيف السردين ووضعه في العلب .

والملاحظ من هذا التقسيم أن العمل الذي كانت تقوم به النساء الجزائريات بسيط جدا نظرا للمستوى التعليمي الضعيف الذي لم يكن يسمح لهن بالعمل في ميادين أخرى .

وما يمكن الإشارة إليه أيضا أنه كان الدافع الأساسي لخروج النساء الجزائريات ، سواء كن زوجات أو أمهات إلى العمل هو تلبية للحاجة المادية فقط، فمرد ذلك إلى القيم الإجتماعية السائدة التي تعيد العمل خارج البيت للرّجل ،فهو القادر على تحمل مصاعب الحياة وفلاحة الأرض و مواجهة المشاكل،لهذا يربى على أن

يكون قويا وشجاعا ليدافع عن أرضه وعرضه وأهله،لأنه المسؤول الأول على إعالة الأسرة والإنفاق عليها لدرجة يعتبر فيها ممارسة الزوجة لعمل خارج البيت مسّا بشرف الرجل وكرامته وإنقاصا من رجولته ،أضف إلى ذلك أن ممارستها للعمل وخاصة بمقابل مادي يهدد سلطته في البيت .

3.1.5. مشاركة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية

1.3.1.5. مشاركتها في المقاومات الشعبية

لم يقتصر عمل المرأة أثناء الإستعمار الفرنسي بخروجها إلى العمل مقابل أجر لسدّ حاجياتها الإقتصادية، ولكنه تعدى ذلك ، فقد شاركت المرأة الجزائرية أيضا في الحرب، وقبل ثورة التحرير فكثير من الحقائق التاريخية تشهد بأن المرأة لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات والإنتفاضات الشعبية ضد المستعمر منذ 1830 .

فقد برزت في بعض الفترات من التاريخ ،رغم الكبت والحرمان وحالة التدهور التي كانت تقاسي منها المرأة ، وعلى سبيل المثال نذكر البطلة الجزائرية "لالا فاطمة انسومر"التي ظهرت في قبيلة "إيثلي"جرجرة سنة 1857م ، وقادت هذه المرأة المجاهدين وانتصرت في عدة مرات على القوات الفرنسية ،حيث كانت تدعوا للجهاد وتقنع الرجال بضرورة مهاجمة العدو،ومن أقوالها "علينا أن لا نبقى مغمضي الأعين أمام خطر الفرنسيين الذي يهددنا ويتربص بنا ، فخطرهم يزداد يوما بعد يوم لأن الوقت لصالحهم ، فهم يزودون رجالهم بالعتاد والسلاح ،وحين يشعرون أنهم أقوياء سيهاجمون (...) لقد احتلوا أرضنا بالسلاح، وعلينا إخراجهم بالسلاح أيضا (...) »[132]ص24، وبالفعل اضطر الحاكم والجنرال "راندون" بتجهيز حملة عسكرية ضخمة وخرج لمواجهتها بنفسه على رأس قواته،وتمكن بعد عدة معارك دامية أن يهزم الثوار" بأربعاء نايث إيراثن "في ماي 1875»[132]ص25.

وكانت من أبرز سمات هذه الثورة أو المقاومة هو الوعي النسوي من خلال مشاركة المرأة الجزائرية في حركة المقاومة الشعبية جنبا إلى جنب مع الرجل ، وكذلك كقائدات لمقاومات شعبية مثل مقاومة "لالا فاطمة نسومر ".

2.3.1.5. مشاركة المرأة الجزائرية في المنظمات النسائية

حاولت المرأة أيضا بالمطالبة بحقوق وطنها في الإستقلال ،وذلك عن طريق بعض المنظمات النسائية التي كانت موجودة قبل اندلاع الثورة وأهمها : الإتحاد الفرنكو-إسلامي لنساء الجزائر الذي شكل سنة 1944م وكان يضم في صفوفه نساء جزائريات حاملات للثقافة الفرنكوفونية ،وقد وصل مجموع النساء المنخرطات في هذه الهيئة 36 امرأة وهو تمثيل بالتناسق بين الأوربيات والمسلمات اللواتي يعتبرن أكثر

تفوقا من الناحية الفكرية ، وقد طرح التنظيم في السنوات الأولى بغض القضايا كالنظافة للحفاظ على الصحة ،وقام بنشاطات ثقافية كتنظيم محاضرات وأسواق وأعمال خيرية خلال سنوات 1944-1947م .

كذلك إتحاد النساء الجزائريات ، الذي كان يعمل تحت إشراف الحزب الشيوعي ، إلا أنه لم يلق الإقبال الكبير لأن جل عناصره من الفرنسيين والنساء الذين يؤمن بالتوجه الشيوعي ، وقد استقر هذا التنظيم نظريا إلى عام 1955 ، ثم انحل نهائيا سنة 1954م.

ومن أهم الجمعيات التي لاقت قبولا شعبيا سواء عند الرجال أو النساء هي جمعية النساء المسلمات الجزائريات ،وربما يعود ذلك لسبب البعد الحضاري للمجتمع الجزائري ،حيث أنشأ هذا التنظيم في جويلية 1947 تحت الإشراف السياسي لحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية (M.T.L.D) بعد هذا التاريخ أصبح نضال المرأة الجزائرية سواء للدفاع عن حقوقها أو قضية أمنها ينتظم ويتطور ، حيث أصبحت تحضر المؤتمرات هذا رغم الإعتراض الذي لقيته من طرف أفراد المجتمع ، حيث اقتصرت مشاركتهن على نساء الطبقة البرجوازية ،أو النسوة المنحدرات من عائلات قاطنة في المدن الكبرى وربما نساء المثقفين وأهل العلم إضافة إلى نساء مؤسسي الحركات الوطنية »[67]ص94.

إن مشاركة المرأة في الحركة الوطنية وكذا حضور تأسيس بل إنشاء بعض الجمعيات منحها نوع من الإستعداد لدخول مرحلة جديدة من الكفاح والنضال على جبهتين ،الأولى تتمثل في حقوقها وعملية الرقي بالمرأة ،والثانية تتعلق بمصير أمتها .

على هذا الأساس عملت المرأة على التحسيس جنبا إلى جنب بالقضية الجزائرية ، حيث كان الرجل يقوم بذلك خارج البيت وهي تتكفل بذلك في البيوت لتوعية النساء وإعدادهن لمرحلة قادمة قد تكون أشد قهرا واضطهادا .

3.3.1.5. مشاركة المرأة في الحرب التحريرية

كانت لمشاركة المرأة الجزائرية في الكفاح ضد الإستعمار جزء من المحيط العام الذي عرف تغيرات عميقة في تركيباته الإجتماعية بحيث اكتسبت المرأة بعض الحقوق والحرية فرضتها الظروف الإجتماعية والسياسية لتلك المرحلة ، فقد ساعد خروجها إلى كل من المدرسة والعمل بالإضافة إلى التنشئة التي تلقتها في العائلة الجزائرية التي كانت تغمرها الوطنية ،حيث ساهمت على تأثرها بما كان يجري في البلاد ومع تشبعها بمبادئ اكتسبتها من خلال نضالها في الحركة الوطنية والجمعيات التي كانت موجودة قبل الثورة ،ومنه فإن المرأة الجزائرية عند اندلاع الثورة التحررية كان «المناخ الإجتماعي الذي تعيشه متشبعا بالإستعداد للتفاعل والحركة والعطاء»[133]ص30، وهو الشيء الذي أدّى إلى المشاركة في الحرب التحريرية .

وإذا كانت النساء قد شاركن في الحرب التحريرية فإن قرار إشراكهن لم يكن بالشيء السّهل نظرا للعادات والتقاليد والذهنية السائدة آنذاك والتي تمنع المرأة من الخروج من البيت دون سبب، فقط بعض العائلات نجدها تسمح لبناتها من الإلتحاق بالتعليم أو العمل إذا اقتضت الضرورة سواء في بيوت الإحتلال أو في المصانع والمستشفيات ...نظرا للوضعية السيئة التي تعيشها .

لكن نظرا لصعوبة المعركة ،وتنقل المجاهدين في العاصمة تم في بداية الأمر الإتصال بالنساء المتزوجات المعروف أزواجهن وأهلهن بالوطنيين .

ونظرا للحماس المتزايد لدى الفتيات الجزائريات أجبر القلة السياسيين على قبولهن والإعتماد عليهن في بعض المهام « فكانت بدايتهن من خلال نقل الرسائل وإجراء الإتصالات وتقديم المساعدات للأسرة المحتاجة وخاصة أسر الشهداء،وهذه المرحلة الأولى تكون لتعزيز الثقة ،ثقة الثورة في هذه المناضلة أو ذاتها، بعدها كانت التدريبات على حمل السلاح والقنابل وتفجيرها وأمور أخرى كثيرة »[134]ص5.

لم تكتشف الإدارة الفرنسية مشاركة المرأة في الثورة إلا في سنة 1956،أين ألقت القبض على ثلاث ممرضات في الجبل إثر اشتباك وقع بين الفرنسيين والمجاهدين ،فسنة 1956 كانت مرحلة إلتحاق الفتيات بمعاقل الثوار في الجبال أي الإبتعاد عن العائلة والإلتحاق بجيش التحرير، سواء كان السبب هربا من العذاب الذي سوف تتعرض له بعد اكتشافها من طرف الإدارة الفرنسية ، أو انتقاما لأب أو أخ قتل أو وعيا منها لا بد أن تشارك في الكفاح المسلح لأنه واجبها ، فكلها أسباب متعددة أدت إلى التحاق المرأة بالثورة التحريرية ، رغم الإعتراض على مشاركتها في الثورة بسبب الوزن الثقيل للتقاليد العريقة للمجتمع الجزائري ،غير أن هذا الاعتراض لم يدم طويلا ، وبالتالي فان الثورة التحريرية ، فجرت البنية العائلية الجزائرية ،حيث أصبحت المرأة تلعب دورا جديدا ولدته الظروف التاريخية و السياسية .

و من بين المجاهدات اللائي ناضلن في صفوف جبهة التحرير الوطني" زهرة ظريف ،حسيبة بن بوعلي جميلة بوحيرد" و أخريات ، فمنهم من اعتقلت في السجون الفرنسية بعد اكتشافهن ،حيث مورس عليهن التعذيب الذي يعجز اللسان عن وصفه سواء نفسيا أو بدنيا أمثال "جميلة بوحيرد " و غيرها ، منهن من استشهدت .

لقد كانت مشاركة المرأة في حرب التحرير محدودة و صعبة أما عن الأدوار وأنواع النشاطات للمناضلات والعسكريات كانت طيلة سبع سنوات ونصف كالتالي: مسؤولة المأوى والتموين ، مسؤولة الإتصال ، مسؤولة عن جمع العتاد والمالية والأدوية ،ممرضات ، طباخة وغسالة ،فدائية ،خياطة كاتبة، محافظة سياسة ،جندية ...الخ .

« ومع أنه من الصعب تحديد عدد المناضلات سواء المدنيات أو العسكريات فإن مشاركتهن العددية ضعيفة كما أن مراتب المسؤولية كانت محدودة جدا وتعتبر مرتبة المحافظ السياسي أعلى رتبة تحصلت عليها

المرأة أثناء الكفاح المسلح باستثناء ما هو موجود ضمن التنظيم النسائي ،أو أثناء بعثات الوفود النسائية إلى الخارج لتمثيل المرأة الجزائرية وشرح القضية الوطنية في الهيئات والمحافل الدولية ، هذا دون أن ننسى العدد الهائل من المعتقلات والشهيدات »[135]ص58.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة سواء من خلال المظاهرات التي كانت تنظم في شوارع المدن الكبرى أو من خلال إلتحاقها بالعمل المسلح ، أو من خلال إمدادها الثورة بفلذة كبدها وسواء كان ذلك بالنسبة لأولئك اللواتي كن مناضلات في جمعيات نسوية، أو الحركة الوطنية عامة فإن هذا الشكل من النضال أو ذاك يعبّر عن الوعي والحسّ المدني لدى المرأة الجزائرية سواء بشعور منها أو بدونه وبالتالي فقد أحرزت على أحد أهم الحقوق ، وهو مساواتها مع الرجل في تحمل المسؤولية بالمعنى الكامل للكلمة .

2.5. العمل النسوي في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال

1.2.5. مشاركة المرأة في عملية التنمية الوطنية

عقب مشاركة المرأة الجزائرية في عملية الكفاح والتحرير ضد المستعمر الفرنسي ،سعت بعد الإستقلال لدخول سوق الشغل ،خاصة بعد أن منحها الدستور ذلك الحق ، حيث عملت االدولة الجزائرية آنذاك بالحديث عن أهمية مشاركة المرأة في التنمية الإقتصادية داخل المخططات والبرامج التنموية الوطنية ، وابتداءا من ميثاق طرابلس 1962 ،الذي أكد على أهمية إدماج المرأة في الحياة العامة ، مشيرا في نفس الوقت إلى ضرورة تجاوز الممارسات والقيم التقليدية التي من شأنها أن تعيقها عن المشاركة الفعلية في المسار التقدمي للبلاد حيث جاء فيه « أن مشاركة المرأة في الكفاح خلقت ظروفا سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها ولا بدّ من إشراكها وبصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة وفي تطوير البلاد »[136]ص70.

تفطنت القيادة السياسية للبلاد غداة الإستقلال إذن للعراقيل الإجتماعية في وجه عمل المرأة ولهذا جاء تأكيد ميثاق طرابلس على ضرورة المساواة بين الرجل واقعيا،لكن هل حدث هذا فعلا ؟ .

إن الحقيقة التي يمكن استنتاجها سنوات بعد الإستقلال ،أن تلك النصوص لم تتجاوز إطارها النظري « فالملاحظ على أرض الواقع أن القوانين متقدمة كثيرا على الذهنيات »[75]ص107،ولم تتمكن المرأة من مواجهة هذا الواقع والإفلات من قيوده ،مما أثر على نسبة إقبالها على العمل ، فقد كانت النساء الأرامل بعد الإستقلال إلى جانب المطلقات و حتى المتزوجات هن الأوائل اللائي دخلن سوق العمل ، خاصة و أنهن خرجن قبل الإستقلال للدراسة فكن الأوائل من تحدي النظرة التقليدية المعادية لعمل المرأة ، لكن الجو العائلي العام بما يمثله من قيم وسلوكات لم يسمح لهن بذلك حيث بقيت مشاركتهن ضئيلة ، رغم اعتراف النصوص القانونية بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل .

إن موضوع تشغيل المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تحررها الإقتصادي والثقافي والإجتماعي ...الخ،يعني جعلها منتجة وليست مستهلكة فقط تستطيع فرض وجودها الإقتصادي بسبب حصولها على الأجر وبالتالي رفع مستواها الثقافي الذي يسمح لها بتكوين تصورات نحو نفسها ،أدوارها ووضعيتها وهو في نفس الوقت وسيلة للتحرر من قيود العائلة ،ومنه فالعمل المأجور قد أقلب القاعدة التي كانت مرسومة من قبل (الداخل/الخارج)،الداخل للنساء والخارج للرجال .

فلم يكن من السهل طبعا أن يقتنع الرجل بضرورة مشاركة المرأة له في العمل خارج البيت وهو غالبا ما يكون رئيسها في العمل وزميل لها، فهو لم يتقبل في البداية هذه المنافسة ، فمكان المرأة الطبيعي البيت ودورها التقليدي الأمومة والإنجاب وخدمة الزوج والأبناء ...، لهذا كان إقبال المرأة على العمل في بدايته ضعيفا ويقتصر على مناصب بسيطة في حين بقي الرجل محتكرا للمناصب الهامة في مختلف الميادين ورغم أن العمل في الحقول وبعض الصناعات التقليدية النسوية في الأوساط الريفية والحضرية كان أمرا مقبولا ، إلا أن العمل بالشهادة يعتبر مرفوضا خاصة إذا تطلب ذلك السفر والإختلاط، ولهذا عندما تفتح المجتمع على عمل المرأة تم توجيهها نحو ممارسة مهن ووظائف معينة كالتعليم والتمريض والإدارة التي كادت تصبح منها نسوية نظرا للتصورات الإجتماعية التي تظهرها أكثر ملاءمة ، لأنها تخضع لقواعد تنظم العلاقات الإجتماعية فيها ،أما إذا جئنا إلى تحليل أعمق لتقسيم العمل بين الجنسين فإننا نكتشف التحدي الكبير الذي قامت به الأسر والأزواج الذين سمحوا لبناتهم بالعمل وتحدّي من طرف المرأة بذاتها لأن التقسيم التقليدي للعمل كما أشرنا إليه سابقا « يقوم على التفرقة التي توجه الطفلين ذكر وأنثى يجعل الفتاة تمارس الأشغال المنزلية في السن التي يسمح فيها الذكر باللّهو واللّعب »[27]ص33،لهذا دخلت المرأة في البداية في صراع مع مجموع العادات والتقاليد التي تمنعها من تحقيق ذاتها ،وهو ما دفع المشرع القانوني إلى محاولة تدعيم مكانتها في العمل من خلال تخصيصها ببعض الفصول والمواد الخاصة بتشريعات العمل وزادت بذلك نسبة طالبات العمل ، حيث ارتفعت من 3.99% سنة 1966 إلى 4.80 سنة 1977 وذلك بغض النظر عن غير المسجلات في مكاتب التشغيل الرسمية ،إلا أن نسبة البطالة التي عانى منها الجنسين على السواء ،كانت في ارتفاع كلّ سنة ،أما إذا توفرت فالرجل أولى بها، وهذا ما يدل أيضا على أن العادات والتقاليد ليست السبب الوحيد في انخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة ، إذ نجدها في النهاية مرتبطة إيضا بحركة العمل العامّة .

فكيف يمكن للمرأة أن تفرض وجودها وتنمّي شخصيتها في مجتمع تكثر فيه البطالة وتقل فرص العمل فيه ؟ وحتى إن عملت فنوع العمل الذي تؤديه النساء خاضع للمقاييس الإجتماعية التقليدية التي توجه نحو أنواع المهن ذات طابع الخدمات .

وحتى عمل النساء في بعض الحالات لا يعبّر عن إرادتهن في العمل فقد تضطر الكثير من الزوجات إلى الخروج للبحث عن عمل نتيجة عدة ظروف منها عدم كفاية دخل الزوج، أو نتيجة مرضه أو وفاته أو انفصاله عن الأسرة ، وهو ما يبرّر خروجهن للعمل بدافع الحاجة الإقتصادية بما فيها من كسب قوتهن ورفع المستوى المادي الأسرة .

إلا أن التوجه العام السائد نحو عمل المرأة ، بدأ يتلاشى أمام مجموع الظروف التي جدّت على الأسرة الجزائرية وأثرت على دخلها ، وأمام تطلعات المرأة لأخذ زمام شؤونها بنفسها خاصة بعد حصولها على التأهيل المهني المناسب في مراكز التكوين أو حصولها على الشهادات الجامعية العليا مكنها من تحسين وضعيتها كي تصبح طرفا اجتماعيا فعالا في الحياة العامة وفي النشاطات المهنية والإجتماعية .

رغم أن القيود السوسيوثقافية قد أعاقت المرأة من الدخول المبكر لسوق العمل التي تشمل واجب المرأة بالبيت، وتحملها الأعباء والأعمال المنزلية وتربية الأطفال ورعايتهم خاصة في سن مبكرة ، إلا أن إصرار المرأة على تحسين وضعيتها حاولت إيجاد صيغ توفيقية بين عملها الوظيفي ودورها كزوجة وأم سواء عن طريق ترك الأبناء عند أهل الزوج أو أهلها ،أو دور الحضانة أو المربية .

ومنذ الثمانينات زاد إقبال المرأة على العمل وأصبحت مختلف برامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية تتنبأ بتصاعد مهم للفئة النسوية العاملة بسبب طموحها وإرادتها في المساهمة في مداخيل البيت وتحسين ظروف المعيشة .

وبعيدا عن الأسباب الإقتصادية التي تحتم على المرأة الخروج للعمل فإن هناك عوامل أخرى جاءت في أجوبة المبحوثات في تحقيق ميداني قام به بعض الباحثين ، حيث ينظرن إلى العمل كوسيلة لتأكيد الذات ضمان الإستقلالية وحماية في حالة الطلاق أو الترمل ، أما بالنسبة لذوات التعليم الجامعي ، فهو تتويج منطقي لمشوارهن الطويل في ميدان الدراسة ويسمح لهن باعتلاء مكانة اجتماعية أرقى تجاوز دور إنتاج وتربية الأطفال ، أما بالنسبة للرجال فقد أثبتت الدراسة أن موقفهم من عمل المرأة مرتبط بالظروف الإجتماعية والإقتصادية للأسرة الجزائرية »[137]ص2.

وهكذا فقد حقق المجتمع تحولا حقيقيا ولكنه نسبي خاصة في العشريتين الأوليتين بعد الإستقلال ، فيما يخص نظرته وموقفه من تقسيم العمل بين الجنسين ، ويبقى هذا من وجهة نظر سوسيولوجية أكبر شاهد على التغيرات الأساسية التي مست العائلة التقليدية وتوزيع الأدوار .

ومن نتائج عمل المرأة على نفسها ، نجد أن خروجها للعمل أدى إلى ظهور إزدواجية في السلطة والأدوار فقد أصبحت زيادة على دورها في التنشئة الإجتماعية للأبناء رعاية البيت، تساهم في التنمية ، كما مكنها ذلك من الإستقلال ماديا ، مما سمح لها بالمشاركة في إتخاذ القرارات فيما يخص الميزانية الأسرية والتكفل بما يحتاج إليه البيت كما أدّى استقلالها الإقتصادي إلى تغيير مفهومها لذاتها هذا الإحساس بالذات القوية و

بالإستقلال تجعلها تستطيع أن تكيف حياتها من حيث اختيارها للشريك،ومن حيث تحديد أسلوب حياتها بالطريقة التي تفضلها ، كل هذه العوامل من شأنها أن تخفف مشاعر التبعية لدى المرأة ، وهذا بدوره قد غير من إتجاه المرأة نحو الرجل ونظرتها له ،« فبعد أن كان سيدا مسيطرا تطورت العلاقة بينهما وانتقلت من التبعية المطلقة إلى مستوى الزمالة والمشاركة »[5]ص292،خاصة وأن الزوج قد أصبح يثق في المرأة كعضو فعال له دور في الحياة العامة .

وعلاوة على ذلك كله فالمستوى التعليمي الذي وصلت إليه أكسبها مكانة جديدة في الأسرة ،حيث نجد الرجل قد فقد العديد من الأدوار والسلطة الخاصة به ، واكتسبت المرأة أدوارا جديدة جعلتها تنافسه في جميع الأصعدة الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية وتشاركه فيها ، ولعل أكبر دليل إختراق المرأة جميع المجالات الفنية والرياضية والعلمية ، وأيضا القيادة في الحركات الوطنية والتنظيمات السياسية وفي ميادين الخدمة العامة مثل التعليم ،والصحة والخدمات الإجتماعية وفي ميادين المجالات الثقافية والفنية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والنقابات المهنية ، وفي مجالات الصناعة و القطاع الزراعي أيضا لرفع مستوى المعيشة ،وخاضت ميادين أخرى جديدة كتقلدها لمناصب هامة مثل القضاء ، العدالة، العمل السياسي ، ومراكز إتخاذ السلطة والقرار ، وغيرها من المراكز الهامة في الدولة .

وفي صدد دراستنا لموضوع المرأة العاملة في الوظائف الإشرافية ومحيطها الأسري و الإجتماعي هذا التواجد الذي صنعته لم يكن سهلا بالنسبة لها والشيء الذي ساعدها كثيرا هو المستوى التعليمي الذي وصلت إليه وإرادتها القوية وثقتها بنفسها لنيل وتحقيق أهدافها .

2.2.5. بنية تطور العمل النسوي في الجزائر

لا شك أن هناك تطورا وزيادة ملحوظة في نسب تشغيل المرأة وممارستها لنشاطات مختلفة داخل قطاعات عديدة مثل التعليم ،الصحة ،القطاع الصناعي أو الإقتصادي عامة ، وغيرها من القطاعات التي اقتحمتها المرأة وأصبحت تحتل ضمنها موقعا ومكانا بارزا كاحتلالها لمناصب عليا ومتنوعة كانت من قبل حكرا على الرجل فقط ، وقد سجلت المرأة خلال سنوات ما بعد الإستقلال من أواخر السبعينات زيادة مهمة تتفاوت نسبيا من قطاع إلى آخر ، إلا أن نسبة العمل النسوي في الجزائر تبقى ضئيلة مقارنة بالنسبة المسجلة في بلدان مماثلة .

والجدول الآتي يمثل نسب تطور العمل النسوي في الجزائر بداية من سنة 1966م إلى غاية 2003، مع العلم أن نسب عمل المرأة تتزايد ببطء ،وتبقى ضئيلة حتى سنة 2003 إذ تشكل 19.5 % .

جدول رقم : 05 تطور معدل النشاط النّسوي [138]ص20

السنة	1966	1977	1987	1992	1996	2003
المعدل	1.82	2.6	4.4	8.8	11.9	19.5

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة المشتغلات في الفترة الممتدة بين 1966 و1977 ، ضئيلة جدا وهذا راجع للخصائص الثقافية والإجتماعية للمجتمع الجزائري آنذاك ،إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الذي يسهل من دخول المرأة مجال العمل، لكن بداية من سنة 1977 إلى غاية 2003، فقد ارتفعت نسبة المشتغلات عما كانت عليه ،إذ بلغت 11.9% سنة 1996 وقفزت إلى 19.5% سنة 2003 [1]ص15، وهي زيادة مهمّة تتفاوت نسبيا من قطاع إلى آخر كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 06 : يمثل تطور بنية عمل المرأة حسب القطاع (%)[129]ص24

القطاع	1977	1982	1991	1996	2003
الزراعة	7.2	3.4	2.2	1.8	11.0
الصناعة	18.7	14	11.4	7.4	24.2
البناء والأشغال العمومية	2.7	1.5	2.0	1.9	1.0
نقل ومواصلات	4.2	3.3	2.2	4.6	2.9
التجارة	23.2	12.9	11.9	23.0	12.5
الإدارة	44	64.9	70.3	61.0	48.4
المجموع	100	100	100	100	100

يتبين من خلال هذا الجدول أن الإدارة تبقى هي الأكثر استخداما للنساء بنسبة 48.4 سنة 2003 من مجموع النساء العاملات و 80 % من هذه النسبة موجودة في الإدارات الصحية والتعليم ، في حين أصبح قطاع الصناعة يستوعب عددا أكبر من النساء مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث كان 7.4 فقط من النساء العاملات يعملن في قطاع الصناعة سنة 1996م وارتفعت هذه النسبة إلى 24.2% في 2003، ويبقى تواجد النساء ضعيف في قطاع التعمير والأشغال العمومية مقارنة مع القطاعات الأخرى ، كذلك بالنسبة لعملها في قطاع النقل والمواصلات فالنسبة لم تتعدى 2.9% وهي ضئيلة ،بينما قطاع الفلاحة الذي كان يشغل أقل من 2% من النساء سنة1996 وصلت النسبة إلى 11%سنة 2003، مما سمح لظهور نساء مقاولات أو مستخدمات يملكن المؤسسات ويعرضن مناصب العمل .

هذا وقد أشار الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن دور المرأة في الحياة الإقتصادية يعرف قلة نسبة اليد العاملة النسوية في عالم الشغل التي لا تتعدى 833ألف و 549 منصب شغل من مجموع اليد العاملة المقدرة بـ:14.18 % بحيث تمثل هذه النسبة إلا 11.55 % فقط من عمال 55 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، إلى جانب نشاط بعضهن في بعض الأعمال والحرف اليدوية التقليدية غير المصرح بها في المنازل والتي تتواجد أكثر نسبة منها في الأرياف ، وهناك أجيرات وعاملات في إطار التمهين بمختلف المؤسسات لا تقل نسبتهن عن 12% غير مصرح بهن للضمان الإجتماعي وبالتالي لا يدخلن في الإحصاءات الرسمية ، كما أن هناك من لديهن عمل رسمي ويقمن بنشاطات ثانوية .

أما بالنسبة للإحصائيات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات حول معدل النشاط النسوي حسب فئات السن لسنة 2003 ، قد بلغ نسبة 56% من النساء العاملات أقل من 40 سنة ونصف، هذه النسبة تتراوح أعمارهم بين 29و24 سنة ، أما 21% من العاملات يتراوح سنهن بين 20 و24 سنة »[1]ص15.

وكثيرا ما تؤدي عدم ملاءمة الظروف وصعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة العملية إلى انقطاع في الحياة المهنية للنساء وما يساعد على ذلك :

1- إنتقال الأسرة الجزائرية إلى أسرة نووية.
2- إنعدام هياكل حضانة الأطفال في مراكز العمل .
3- إنعدام نظام الوقت المكيف (الجزئي مثلا).

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة لدى النساء، على الرغم من أن الدولة الجزائرية عمدت إدماج المرأة بواسطة آليات التشغيل التي وضعتها في السنوات الأخيرة بغية تقليص حدّة البطالة من خلال النشاط للصالح العام ،وأشغال المنفعة العمومية ،وتشغيل الشباب ،وعقود ما قبل التشغيل ،وتشغيل التضامن بمبادرة محلية والقرض المصغر والمؤسسة المصغرة ، حيث كان للمرأة فيها نصيب معتبر ،إلا أن نسبة النشاط الإجمالية للنساء تبقى ضعيفة ،لأنها تبق آليات تشغيل بشكل مؤقت فقط ولا تؤدي غالبا إلى إدماج أو توظيف نهائي ،ولا تؤدي في النهاية إلى الحد من نسبة البطالة .

وما يمكن الإشارة إليه أيضا أن نسبة العاملات المقيمات في المناطق الحضرية أكثر ارتفاعا منها في المناطق الريفية وذلك لملاءمة الظروف لإدماج المرأة في الحياة العملية ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية « مثلا في سلك التعليم بمختلف أطواره بلغت نسبتهن 49.62% سنة 2003م ،أما في مجال توزيع مناصب المسؤولية فإن نسبة النساء لا تتعدى 14% من المديرات ،و5.6 من مفتشات التعليم الأساسي ، أما في التعليم العالي فإن عدد الأستاذات قد بلغ 4806 أستاذة سنة2001 وهو ما يعادل 27 % من مجموع أساتذة التعليم العالي البالغ عددهم

17780أستاذا »[1]ص16،أما نسبة الأســـتاذات المحاضرات وأســتاذات التعليم الجامعي فلا تتجاوز 1.3 %، ومن بين أهم القطاعات التي تقدمت فيها المرأة قطاع الصحة وخاصة في مجال التخصصات، ففي سنة 2000 كانت نسبة النساء تتجاوز 54% في مجال الطب التخصصي والعام ،وتتجاوز 73% في الصيدلة »[1]ص16، أما في مجال الإتصال فقد بلغت نسبة النساء أزيد من 50% من مجموع الصحافيين،أما مجال القضاء سجلت نسبة 34% من مستخدمي هذا القطاع الحيوي[119]ص35.

بقي أن نشير إلى أن المرأة تطمح أيضا إلى إنشاء مشروعها الخاص حيث يمكنها أن تكيف عملها مع احتياجاتها وظروفها الفعلية ،وقد سجّل إقبال كبير على طلب القروض المصغرة لإنشاء شركات خاصة ،وكانت نسبة هذه الطلبات تتزايد من سنة لأخرى وقد بلغت 33.90 سنة 2002 »[1]ص16،وهذا ما يدل على أن الكفاءة ليست في العائق أمام تقدم المرأة الجزائرية ،

كما أن توجه المرأة إلى قطاعات دون أخرى بناء على العوامل السابقة الذكر ظاهرة تعرف تراجعا اليوم نظرا لعوامل عديدة تتعلق بطبيعة وتنوع التخصصات التي تتبعها المرأة سواء في الجامعات ومعاهد التكوين ، إضافة إلى عوامل مثل غلاء المعيشة وتدهور المداخيل زيادة على ارتفاع معدل البطالة وغيرها من العوامل التي ساعدت على التراجع الملحوظ رغم كونه نسبيا في مسألة تقسيم العمل على أساس التفرقة بين الجنسين فعمل المرأة اليوم يعرف تطورا عما كان عليه ، ولم يعد يقتصر على قطاعات معينة كما أن النصوص التشريعية عموما ملائمة لترقية المرأة .

3.2.5. المرأة الجزائرية في تشريع العمل والمجتمع المدني

1.3.2.5. المرأة في تشريع العمل

لقد كرست جميع المواثيق الدولية المساواة بين الرجل والمرأة كمبدأ أساسي وكقاعدة عامة في القانون الدولي ،ونظرا للإضطهاد والتهميش الذي عانت وما زالت تعاني منه المرأة في كل المجتمعات فإن المواثيق الدولية تفرض على الدول التي تنظم إليها بالإضافة إلى تكريس المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها وقوانينها الداخلية ، وإتخاذ إجراءات عملية وتدابير إيجابية لتمكين المرأة من الممارسة الفعلية للحقوق المعترف بها في القانون .

وقد اهتمت منظمتي العمل الدولية والعربية بقضايا المرأة ، وصدرت العديد من الإتفاقيات الدولية وإعلانات حقوق الإنسان ، التي تتضمن إلزام الدول من تشريعات وإتخاذ تدابير لحماية المرأة العاملة التي تؤدي وظيفتين داخل وخارج المنزل .

وبالنسبة للتشريع العمل الوطني الجزائري يبق مطابقا للنصوص والتشريعات الدولية التي تصب في هذا المجال .

فالجزائر ونظرا للمبادئ التي نادت بها الثورة التحريرية ،والدور الذي لعبته المرأة فيها ،اعترفت الدولة منذ الإستقلال في دساتيرها التي تعاقبت بمبدأ المساواة لجميع المواطنين أمام القانون ،وأكدت المادة 31 منه على أن تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية »[119]ص8،و الإعتراف للمرأة بكامل حقوقها المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ، بما فيها المساواة المتعلقة بالشغل والأجر والراتب،إلى جانب المساواة في جوانب أخرى مثل الضمان والتأمين على المرض ، والحماية من الحوادث، فضلا عن التدابير ذات الصلة بحماية الأمومة والطفولة وضمان حقوق التقاعد ،وقد حددت حقوق المرأة الجزائرية في تشريع العمل كالآتي :

يمنع تشريع العمل – طبقا لأحكام الدستور- أي شكل للتمييز يرتبط بالجنس ،فهو يضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين العاملين مهما كان جنسهم أو سنهم، إذ نص خصوصا على أن العمال يستفيدون من نفس التعويضات والإمتيازات مقابل نفس العمل عند تساوي التأهيل والمردود .

وقد أدخل تشريع العمل تدابير خاصة لحماية المرأة ، تتعلق خصوصا بالأمومة وبوضعها في الخلية الأسرية ، وتتعلق هذه التدابير على الخصوص بـ[1]ص18:

- الحق في العمل والمساواة مع الرجل .
- الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف بما في ذلك تطبيق نفس معايير الإختيار .
- منع العمل في الليل .
- منع التشغيل في يوم عطلة رسمية .
- منع التوظيف في أعمال خطرة أو غير نظيفة أو مضرة بالصحة .
- وقف علاقة العمل خلال فترة ماقبل الولادة و بعدها والإستفادة من ساعات الرضاعة النظامية .

ومن ناحية أخرى يمكن للمرأة العاملة أن تستفيد من فترة استيداع لمرافقة زوجها في حالة تغييره مكان العمل أو لتمكينها من رعاية طفل أقل من خمس سنوات أو مصاب بعاهة تتطلب علاجا مستمرا .

وقد أكد القانون 90-11 المؤرخ في 21 إفريل 1990م المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل المساواة بين الجنسين في مجالات التشغيل محترما بذلك الأحكام الدستورية والمعايير الدولية ، خاصة الحقوق الأساسية التي يتمتع بها العمال مثل ممارسة الحق في التفاوض الجماعي وفي الضمان الإجتماعي وفي التقاعد والصحة والتأمين ، وطلب العمل ...الخ.

كما يكرس هذا القانون ضمان الحق في شغل المناصب على أساس المؤهلات و الإستحقاق دون تمييز .

2.3.2.5. المرأة والمجتمع المدني في الجزائر

أما فيما يتعلق بعلاقة المرأة والمجتمع المدني في الجزائر ، فقد كان صدور قانون الجمعيات بمثابة بداية إنطلاق المجتمع المدني ، وقد تجسد ذلك من خلال العدد الكبير للجمعيات الناشطة في المجتمع فيما يخص قضايا الأسرة والمرأة والطفل في الجزائر بين 1962-1989 م « لايتجاوز 167 جمعية وطنية ، وارتفع بعد إصدار القانون (90-31) المتعلق بالجمعيات ذلت الطابع الإجتماعي ، وإلى غاية 31 ديسمبر 2002م إلى أكثر من 52 ألف جمعية (...) إمتد نشاطها إلى العديد من المجالات الإجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية والصحية والتكنولوجية »[1]ص21.

وما يهمنا هو تلك الجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة والأسرة والطفولة وقد بلغ عدد هذه الجمعيات الوطنية في هذه المجالات ما يلي:

- الصحة والطب: 90 جمعية وطنية .
- الشباب : 40 جمعية وطنية .
- المرأة : 23 جمعية وطنية .
- الثقافة والفنون والتربية والإعلام : 86 جمعية وطنية .
- التضامن والرحمة والإحسان : 19 جمعية وطنية .
- المعوقون :15 جمعية وطنية .
- حقوق الإنسان : 8 جمعيات .
- المتقاعدون والمسنون :8 جمعيات وطنية .

إن كل هذه المجالات تمس من قريب أو من بعيد الأسرة والمرأة والطفل ، والأشخاص المسنين والشباب، والتكفل بهم في مجال التعرف بالواقع المعيشي ومعايشة الأوضاع الحقيقية للأسرة ، وتحديد الإحتياجات والتعبير عنها و مساعدة المحتاجين على الوصول إلى الخدمات الأساسية والأخذ بيدهم على درب التفتح والرقي من خلال هذه الجمعيات .

3.5. تولي المرأة للوظائف الإشرافية وتأثيره على حياتها الأسرية

1.3.5. المرأة والوظائف الإشرافية

إن الغرض من وراء التعرض إلى هذه الفئة الإجتماعية المهنية هو كشف مشاركة المرأة الفعلية من خلال توليها الوظائف الإشرافية أو القيادية ، وكشف التحديات التي يحملها هذا الموقع مهذه المكانة داخل الأسرة والمجتمع .

يمثل تولي المرأة للوظائف الإشرافية وكذا انخراط عدد كبير من النساء اللواتي اقتحمن هذا المجال الجديد والصعب، نظرا لخصوصية المنصب وخصوصية المجتمع،على مدى التطور الحاصل في وعي المرأة وتزايد طموحها في تحصيل العلم ومنافسة الرجل في مختلف المواقع الوظيفية ،وفي تجاوزها الحدود التي رسمتها التصورات التقليدية داخل المجتمع، كما يعد أيضا تغييرا واضحا في نظرة و موقف أفراد الأسرة والمجتمع لمكانة المرأة وأدوارها الإجتماعية، حيث طرأ تغيير (ولو كان نسبيا) على النظرة الإجتماعية للتصورات المهنية لعمل المرأة ، وعلى درجة تقبل وانفتاح المجتمع على ضرورة تبوأ المرأة للمواقع الإشرافية أو القيادية ، ومراكز القرار في المؤسسات مثلها مثل الرّجل.

ومن بين الأسباب التي ساهمت في دخول المرأة إلى هذا المجال من الأعمال نجد :

- الدعوة المتنامية لمساواة المرأة بالرجل انطلاقا من أن المرأة تشكل نصف المجتمع ودورها ضروري لتطويره ، فهي تساهم بدور كبير في عملية التوازن الإقتصادي و الإجتماعي وفي استقرار النسق القائم .

- التكريس الدستوري لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وانضمام الجزائر لعدد كبير من الإتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة تجسد في المنظومة القانونية بالإعتراف بالمساواة في المعاملة في كل النصوص التي صدرت بعد الإستقلال [119]ص9،وفي هذا الإطار فإن التشريع الجزائري يكرس فعلا المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين لاسيما الحق في التعليم والعمل، و الإعتراف بالمرأة بكامل حقوقها المدنية والسياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية بما فيها المساواة في الأجر والراتب والترقية .

- تطور التعليم وما ارتبط به من مبادئ منها تكافؤ فرص التعليم للجنسين وما ترتب عليه من تزايد فرص تعليم الإناث وتزايد الجهود التي تهدف إلى تأهيلهن لسوق العمل .

- الضرورة الإقتصادية على ضوء تزايد متطلبات الحياة العصرية تستدعي مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة والأعمال إلى جانب الرجل للإسهام في عملية التنمية الإقتصادية للمجتمع .

- النظرة الإيجابية للمجتمع الجزائري إلى عمل المرأة بصورة عامة وإلى عملها بصورة خاصة قد نمت

- وتطورت مع التغير الإجتماعي و الإنفتاح على المجتمعات الأخرى ، ومع التطور الحضاري وحركة التنمية في مختلف مناحي الحياة الأخرى ، ومع التطور الحضاري، طرأ تغيير على النظرة الإجتماعية للمرأة وعلى درجة تقبل المجتمع لعملها وضرورة تبوئها للمواقع القيادية ومراكز إتخاذ القرار في مختلف المؤسسات .

- دافع تحقيق الذات لدى المرأة نفسها وثقتها المتنامية بقدراتها وإمكاناتها يدفعها لمحاولة الوصول إلى درجة المساواة بالرجل وإثبات وجودها من خلال أداء مهني متميز ، وقد يكون لعملية التنشئة الإجتماعية دورها

في إحداث التغيرات الجذرية في شخصية المرأة الجزائرية المعاصرة ، التي أصبحت أكثر وعيا وإلتزاما بدورها الإجتماعي وبصورة بعيدة عن الإتكالية والسلبية .

- رغبة الإناث وطموحهن في التطور الوظيفي ، وخاصة بالنسبة للوظائف الإشرافية والعليا في المؤسسات أو الدولة التي تزيد نسبة الذكور فيها بدرجة ملموسة .

رغم أن قبول المرأة في الوظائف الإشرافية لم يرتق إلى المستوى المتوافق مع التقدم التقني والدعوة إلى المساواة التي تكرسها الدساتير وتنادي بها جمعيات حقوق الإنسان في معظم دول العالم ، بحيث تبق ضعيفة مقارنة بالرجل ،إلا أن المؤشرات تبين تزايد فرص دخول المرأة لتولي الوظائف الإشرافية وتساهم في صنع القرار الإجتماعي .

وفي هذا السياق سنتطرق إلى بعض المجالات التي اقتحمتها المرأة الجزائرية بعد أن كانت ممنوعة عليها في السابق أين مارست مسؤولية القيادة والإشراف في مختلف المؤسسات ،وشاركت في صنع القرار ،مع تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بذلك .

1.1.3.5. على المستوى السياسي

إن قياس مشاركة المرأة في صنع القرار يرجع إلى ما حققته المرأة الجزائرية في المجال السياسي ، فهو يعبّر فعلا عن عن وضعها الحقيقي وعن موازين القوى الإجتماعية الراهنة ، وإذا كان الوضع الحالي أدنى بكثير مما هو مطلوب فهو يعبر عن المسافة الحقيقة التي قطعها المجتمع الجزائري على طريق التحرر الإجتماعي والثقافي والسياسي وخاصة في طريق التمكين الذاتي للمرأة .

وإذا أخذنا المناصب العليا التي اعتلتها المرأة داخل الدولة الجزائرية منذ سنة 1962 أي بعد الإستقلال نجدها على النحو التالي :

في الجهاز التنفيذي يوجد (17) وزيرة في الحكومة الجزائرية ، كما تم تعيين خمس (05) نساء أعضاء في الحكومة في جويلية 2002.

كما عينت أول إمرأة في منصب وال عام 1999 م تبعها تعيين واليتين (2) خارج الإطار ، ووالي منتدب وثلاث(03) أمينات عامات للولايات ، وأربعة مفتشات عامات للولايات وسبعة (07) رئيسات دوائر »[1]ص13.

أما مشاركة المرأة في الإنتخابات فقد تضاعف عدد النساء المترشحات في الإنتخابات المحلية بين 2002/1997 ثلاث مرات ،وتضاعف عدد النساء المنتخبات في هذه المجالس مرتين ، ومع ذلك فإن

تمثيل النساء محليا (في المجالس البلدية) ما يزال ضعيفا فمن 13.302 مقعدا لا تشغل النساء سوى 147 مقعدا ، وهو ما يمثل نسبة 1.11% »[1]ص12.

الجدول رقم07 : تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة [134]ص15

الهيئة	1997	2002
المجالس الشعبية البلدية	%0.61	% 1.11
المجالس الشعبية الولائية	% 35.6	% 5.87
المجلس الشعبي الوطني	% 3.42	% 6.43
مجلس الأمة		% 2.08

وفي ما يتعلق بممارسة حق الإنتخاب تعززت مشاركة المرأة كثيرا ،كما شهدت به انتخابات أفريل 2004 حيث شكلت النساء 46.49 % من الهيئة الإنتخابية وشاركت 50.68 % من النساء في الإقتراع »[134]ص15.

- كما تشغل سبع (07) نساء مقاعد في مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان الجزائري) إضافة إلى حزب تترأسه إمرأة ،ومجلس الدولة الذي تترأسه امرأة يضم في عضويته 15 امرأة قاضية (من ضمن 38 عضوا) .

- أما عدد النساء في المناصب العليا للدولة فقد بلغ 164 إمرأة إطار سامي (يعادل نسبة 4 % من مجموع الإطارات) .

إضافة إلى إنشاء وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة »[119]ص36،و هي تلعب دورا مهما في الدفع بقضايا المرأة نحو التطور والإهتمام .

2.1.3.5. في مجال القضاء

يعتبر القضاء من بين المجالات التي سجلت فيها المرأة الجزائرية نجاحا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة ، فبعد أ، كان عدد النساء الحقوقيات يعد على الأصابع في السنوات الأولى من الإستقلال ارتفع ليصل بالنسبة للقضاة والمحامين إلى نسبة عالية جدا مقارنة بالدول التي نتقاسم معها الإنتماء الحضاري والثقافي والديني ، وحتى مع دول اعترفت للمرأة بحقوقها السياسية والمدنية كاملة منذ فترة طويلة وحسب آخر إحصائيات وزارة العدل « وصلت المرأة إلى تقلد منصب رئيس مجلس الدولة واحد (01) ورئاسة

مجلس قضائي (02) إضافة إلى (34) رئيسة محكمة من مجموع (56) حيث أصبحت النساء تمثلن الأغلبية في هذا السلك بنسبة 60 % ،وهناك امرأة واحدة في منصب وكيل الجمهورية ،أما النساء القضاة عموما فقد بلغ عددهن (846) امرأة من مجموع (2751) قاضيا وهو ما يعادل نسبة الثلث تقريبا (30.75 %) ، أما قاضيات التحقيق فقد بلغ عددهن (147) قاضية من مجموع (404) قاض تحقيق وهو ما يعادل الثلث (33.9%) »[119]ص36، علما أن هذه النسب في تزايد مستمر ، وقد تجاوزت في السنوات الأخيرة (50 %) بالنسبة لطلبة المعهد الوطني للقضاء ،وطلبة شهادة الكفاءة المطلوبة للإلتحاق بالمحاماة .

لكن هذه المبادرة رغم إيجابياتها تبقى غير كافية ولا تخرج المرأة من دائرة التهميش ، فعلى سبيل المثال لم تعين ولا امرأة واحدة في النيابة ولا على مستوى المحاكم ولا المجالس ،كما أن تواجد المرأة في مراكز القرار بالإدارة المركزية لوزارة العدل معدوم تقريبا ، فضلا عن عدم تواجدها في المجلس الأعلى للقضاء،والذي لم يسبق لسيدة أن جلست فيه ،ناهيك عن رئاسة المجلس الوطني ،علما إن تواجدها في بعض المهن الحرة المساعدة للقضاء تقريبا معدوم، فنسبة السيدات ضمن الموثقين والمحضرين القضائيين وبائعي المزاد لا تتعدى 9 % »[119]ص8 .

في الواقع رغم الأشواط التي قطعتها المرأة الحقوقية ، فإنها تبق غائبة في مراكز القرار الفعلية .

3.1.3.5.في مجال البنوك

وصلت المرأة إلى منصب نائب محافظ بنك الجزائر ، وعضو مجلس القرض والنقد وهو أعلى سلطة نقدية »[1]ص13.

4.1.3.5. في مجال المالية

أثبتت المرأة وجودها في المشاركة في صنع القرار في هذا المجال ، رغم أنها لم تتجاوز نسبة 19 % فإن مشاركتها في صنع القرار بلغت أكثر من 49 % وهو أمر ملفت للنظر »[119]ص36.

5.1.3.5. في مجال الأمن الوطني

سمح دخول المرأة سلك الأمن الوطني وسلك الحماية المدنية ، حيث تقلدت حوالي 32 امرأة وظيفة محافظ شرطة ، ووصل العدد الإجمالي للنساء 6973 يتوزعن على النحو التالي »[119]ص18.

الجدول رقم08: العدد الإجمالي للنساء في سلك الأمن الوطني. [119]ص18

الأسلاك	العدد
عميد أول شرطة	01
محافظة شرطة رئيسي	05
محافظة شرطة	32
ضابطة شرطة	398
ضابطة شرطة للأمن العام	02
مفتشة شرطة	704
محافظ رئيسي للأمن العمومي	17
محقق رئيسي للشرطة	103
حافظ الأمن العمومي	48
محقق شرطة	81
عون للأمن العمومي	2850
المجموع	4241
-	2732
المجمـوع العـام	6973

2.3.5. تأثير الوظيفة الإشرافية على مكانة المرأة

إن فتح المجال أمام المرأة لتولي الوظائف الإشرافية والإسهام في صنع القرار الإجتماعي ،وكذا انخراط عدد كبير من النساء اللائي اقتحمن هذا الميدان الجديد باختلاف التخصصات والوظائف، سواء كن في الإدارة الوسطى أو العليا ،يعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري ،فالتطور الحاصل في دخول المرأة إلى فضاءات عمل كانت تعرف تقليديا بأنها فضاءات رجولية ،يعد دليلا على وعي المرأة وقدرتها على مواجهة الإكراهات الإجتماعية التقليدية ،حتى تتحصل على حقوقها وتقتحم قطاعات ومجالات لم يكن يعتقد بإمكانها بلوغها ،لكن بفضل التراجع الملحوظ في إطار التقسيم التقليدي للمهن والوظائف بين الرجل والمرأة لأسباب فرضتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث ، كارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ونوع التخصصات التي اقتحمتها ، تزايد أعباء المعيشة ،التطلع إلى مستوى أفضل ، ومع التكريس الدستوري لمبدأ المساواة بين الجنسين أمام القانون في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والإقتصادية والثقافية

والإجتماعية ، كل هذه العوامل ساعدت إلى خروجها عن إطارها التقليدي ودفعت بها إلى دخول فضاءات عمل كانت ممنوعة عليها سابقا ، وهذا ما يمكن اعتباره كمؤشر هام يدل على بداية تبني نمط اجتماعي وثقافي مغاير للسابق .

فالدراسات العديدة الخاصة بعالم الشغل وبالفئات العمالية داخل هذا الفضاء (الوظائف الإشرافية والقيادية) لم تكن تطرق إلى المرأة لأنها كانت شبه غائبة ، كما ويعود ذلك لإرتباطها بالعائلة وعدم استقلالها بعد عن المحيط الداخلي وحتى وإن كان البعض من النساء يعملن فإنهن يشغلن مناصب هامشية بالنظر إلى نظام التراتب ، ويدل ذلك على المكانة التي تحتلها المرأة سواء داخل المجتمع أو داخل مكان العمل ، باعتبارها تحتل دوما موقعا أدنى من الرجل ، وتتحدد مكانتها الإجتماعية بناءا على المكانة االتي يحتلها الرجل ،فإذا جئنا إلى العمل المهني للمرأة نجد أنها تمارس مهنا على درجة عالية من التقنية والأهمية دون أن تتخلى عن تقاليدها وقيمها ، وهذه الممارسة إنما تنم عن تطور في الذهنيات والعقليات التي أصبحت تنظر للمرأة كشريك في الإنتاج الإقتصادي والمعرفي ،وأصبحت المرأة نفسها تحس باستقلالية ذاتية ومكانة مهنية خاصة ، فتوليها للوظائف الإشرافية أو الوظائف العليا والهامة داخل المؤسسات وغيرها ، يؤدي إلى إشباع بعض الدوافع لديها ،وتحقيق ذاتها ، فمركزها القيادي يزيد من تقدير زوجها وأسرتها لها ويعطيها الثقة ويشعرها باستقلاليتها كما يحقق لها الكيان الإجتماعي و الإستقلال المادي والإحساس بالقيمة والتكافؤ مع الرجل وبالتالي دخولها في علاقة جديدة مع أفراد أسرتها ومجتمعها تلك التي لم تتعود عليها من قبل ، كما تؤدي في بعض الأحيان إلى تقارب الأدوار الإجتماعية بين الزوجين ،يمنحها المكانة الإضافية .

لهذه الأسباب قد نجد الرجل أو المجتمع عامة ينظر إلى تولي المرأة لهذه الوظائف بتحفظ ،لأن ذلك قد يحد من سلطته في البيت بما أنها أصبحت تقاسمه نفس المجالات داخل البيت وخارجه وهي مستقلة ماديا وهذا ما يمكن الزوجة من أن تعيد نفسها تحديد الأدوار والمكانات التي حددت لها اجتماعيا من قبل .

كل هذه التغيرات أدت إلى تغير المكانة الإجتماعية للمرأة حيث أصبحت تحتل مكانة أرقى وأكثر احتراما مما كانت عليه من قبل داخل أسرتها ومجتمعها ،وهو ما تؤكده بعض الدراسات التي اعتبرت أنه « كلما تحسنت الكفاءة المهنية للزوجة كلما كبر أجرها ، كلما كبرت أهميتها في إتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين وبالتالي تتحسن بصورة واضحة مكانتها داخل الأسرة »[139]ص169.

إن تبوأ النساء للوظائف الإشرافية له أثر كبير على شخصيتهن ومكانتهن ،فهو لدى البعض منهن فرز مشاعر من الثقة بالذات كن يفتقدنها ،بفضل النجاحات والإنجازات التي حققنها في مجال عملهن ، فهو يعتبر موقعا زاخرا بالخبرات والتجارب التنظيمية والعامة ،هذه جميعها وفرت لهن الفرصة للتطور الذاتي واحتلال مكانة مهنية واجتماعية لائقة ، بالإضافة أنه موقع سمح لهن بالإطلالة على العالم ومواكبته عن كثب .

لكن احتلال المرأة لمكانة إضافية اجتماعية جديدة بسبب مركزها المهني لم يقلل أو ينقص من المسؤوليات التقليدية التي كانت تقوم بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية ، فالمرأة لا تزال تحمل مسؤولية أدوارها الأسرية ،حتى ولو تسلقت إلى أعلى مراكز القيادة وهو ما سنعرفه في العناصر القادمة .

3.3.5. تأثير الوظيفة الإشرافية على أدوار المرأة داخل الأسرة

إن ممارسة المرأة لدور إضافي لتوليها الوظائف الإشرافية خارج البيت سمح لها بالمشاركة في الإنفاق على أسرتها وفي اتخاذ القرارات التي تعنيها ، كما قلص الوقت الذي تمنحه لأبنائها ورعاية بيتها من حيث مسؤولياتها كامرأة وزوجة، فالعبء الملقى عليها في هذه الحالة أصبح عبئا مضاعفا مما يسبب لكثير منهن الإرهاق والإحساس الدائم بالتعب والقلق النفسي ، زيادة على تغير مكانتها داخل الأسرة ودخولها في علاقة جديدة مع زوجها ،وعلاقاتها الإجتماعية الأخرى ، وبطبيعة الحال فإن هذه التغيرات كلها سوف يكون لها الأثر في تغيير أدوارها الأسرية بداية بـ :

1.3.3.5. الإنجاب وتربية الأطفال

يعتبر الإنجاب والأمومة ورعاية الأطفال في تصور جميع الناس دورا طبيعيا للمرأة ،لما أودعه الله تعالى فيها من مؤهلات لذلك ،فهي مطالبة بالبقاء في البيت الذي يعتبر مكانها الطبيعي لخدمة أسرتها وهكذا تعيش الزوجة تحت ضغط التقاليد بكل ما تمثله من قيم وأفكار وضغط الطبيعة البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة والأعمال المنزلية ،ومن بين فرص التعليم والعمل والأجر التي أصبحت متاحة أمامها ويمكنها من خلالها تغيير وتحقيق ذاتها ،لهذا فهي إن فكرت في ممارسة دور اجتماعي آخر خارج منزلها تواجه بعقبات وعراقيل ، عليها أن تجد لها حلا لأنها مطالبة و مسؤولة في نفس الوقت بخدمة أبنائها وأسرتها لهذا نجد المرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية لما تتطلبه من الدقة والتركيز ،الإلتزام والحضور الدائم عدة عقبات وصعوبات عليها إيجاد الحلول لكل هذا ، فالزواج والإنجاب والأمومة ،وتربية الأطفال كلها عوامل قد تلعب دورا في كبح تقدم المرأة في حياتها المهنية ،وتجنبها لمثل هذه الوظائف ،بسبب لجوئها إلى تخفيض ساعات العمل ،عطل الأمومة ،ناهيك إلى علاقة الأم بأبنائها لأنها أدوار في غاية الأهمية ،إذ تؤكد الأبحاث العلمية عن التأثير السلبي لغياب الأم عن طفلها أكثر من غياب الأب نظرا لإحتياج الطفل في هذه المرحلة لحنان الأم ،وهو ما يجعل الزوجة نفسها عرضة للقلق والإرهاق النفسي فهي تريد أن تحافظ على دورها الطبيعي وفي نفس الوقت تريد ممارسة دورها الوظيفي وتحقيق طموحاتها العملية .

لهذا نجد العديد من النساء في هذا المجال يلجأن إلى عملية تحديد النسل ، وتكون في الغالب عائلاتهم صغيرة الحجم ،حيث تميل الزوجات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال لتتمكن من مواصلة عملها والتفرغ

لنشاطاتها المختلفة ، كذلك من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للأبناء والتفكير في مستقبلهم وتوفير حاجاتهم .

كما أن الزوج أصبح يشارك بصورة كبيرة في تربية الأطفال ،إذ يتكفل في غالب الأحيان بأخذهم إلى دور الحضانة واستعادتهم منها ويصحبهم إلى خارج البيت في الوقت الذي تشغل الأم بترتيب أمور البيت أو تكون غائبة بسبب عملها ، وأحيانا يشاركها في تنظيفهم ومراقبة دراستهم ،حيث تبدو مشاركة الزوج في تربية الأطفال هامة ومعتبرة حسب ما صرحت به المبحوثات ،خاصة في الأسرة النواتية ، فقد أصبح الزوج يعي تعب وإرهاق زوجته المضاعف ويقدر الحياة المشتركة بينهما للتعاون في رعاية الأطفال ومتابعة نشاطاتهم وأعمالهم المدرسية وغيرها .

2.3.3.5. العمل المنزلي (دور المرأة كربة بيت)

على الرغم من أن هناك ميلا يتزايد في السنين الحالية إلى تقبل المرأة في مختلف المواقع الوظيفية ومساواتها بالرجل في المسؤوليات والإمتيازات ،فسيظل هناك دائما دور وظيفي أنثوي برمته وهو دور ربة البيت هي الشخص المسؤول وحده عن معظم المهام المنزلية ، سواء كانت المرأة متزوجة أم لا ،كما قد تكون عاملة خارج المنزل وقد لا تكون ، وعلى الرغم من أنه ليس هناك قانون يمنع الرجال من القيام بهذه الوظيفة ، إلا أن هناك ضغوطات اقتصادية واجتماعية ونفسية تقف عائقا أمام الرجل ،وتمنعه من الدخول في رحاب هذه المهنة ، أما بالنسبة للعمل المنزلي التي تقوم به المرأة التي تتولى الوظائف كما جاء في أقوال المبحوثات ، نجد أن معظم الحالات تقمن بالأعمال التي تتعلق بالبيت بعد عودتهن من العمل ، لكن بنسب متفاوتة كل واحدة حسب طاقتها ، و حسب ظروف الأسرة وعدد الأطفال ،ومن بين الأعمال المنزلية التي يقمن بها : الطهي ،تنظيف المنزل ،غسل الأطباق،غسل الملابس ،والكي والتسوق أحيانا ، بالإضافة إلى العناية بالأطفال بشكل عام ، على الرغم من وجود الخادمة أو المساعدة في بعض الأحيان ، كل هذا يدل على أن الزوجة ما زالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية عملها الوظيفي، كما تقع عليها مسؤولية رعاية الأطفال ،ومراقبة سلوكهم ، وبالتالي نجد أن عمل المرأة في توليها للوظائف السامية في هذه الحالة لم يقلّل أو ينقص من مسؤولياتها التقليدية بصفتها امرأة وزوجة ،فالعبئ الملقى عليها أصبح عبئا مضاعفا مما يسبب لكثير من الزوجات الإرهاق الضغط،التعب،مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان الصفات المميزة للأنوثة التي يفضلها الرجال نتيجة لتعرضها لما يطلق عليه صراع الأدوار.

ومن أجل التوفيق بين العمل في الخارج وأعباء الأسرة ،تلجأ الزوجات إلى وسائل متعددة ،أولها تنظيم الوقت بدقة و الإستعانة بالمساعدة المأجورة أو بأفراد الأسرة ، وبالنسبة للأطفال الصغار يتم إرسالهم إلى دور الحضانة أو المدارس ،أو الإستعانة بمربيات داخل المنزل .

كما أن الأزواج أو الأولاد الكبار يقومون بمساعدة الزوجة في بعض الأعمال المنزلية ،بالإضافة إلى تكفلهم بأنفسهم والقيام في بعض الأحيان بتحضير حاجاتهم دون العودة إلى الزوجة كأن يقوموا بكي الملابس أو ترتيب فراشهم وتسخين الأكل وغيرها ، أو التغاضي عن عدم إنجاز الزوجة لبعض الأعمال وعدم توبيخها وهذا في أسوأ الأحوال .

وهذا ما يشير إلى أن التغير الحاصل في أدوار الزوجة ومكانتها الجديدة التي أصبحت تحتلها الزوجة بحكم عملها أثرت تأثيرا مباشرا في تغيير بعض أدوار الزوج الذي أصبح يميل أكثر بمشاركة زوجته في الأعمال المنزلية في أغلب الأحيان ،أي أنه بدأ يتكيف مع إفرازات وإنعكاسات الأدوار الجديدة التي تمارسها الزوجة وخاصة خروجها للعمل .

إلا أن هذه المشاركة تصبح نسبية عندما يتعلق الأمر بتنظيف البلاط ،نظافة الأطفال ، الطهي، لأنها أعمال تعتبر تقليديا من أدوار الزوجة ومهام خاصة بالمرأة فقط ، رغم مساعدتهم لزوجاتهم في مأكل أطفالهم وملبسهم والتكفل بأنفسهم وشؤون أخرى معتبرة ،ومنه يظهر التأثير الكبير للتنشئة الإجتماعية التي تجعل الزوجين متأثرين بنظام القيم التقليدية .

3.3.3.5. العلاقات الأسرية

لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية بما فيها العلاقة بين الزوجين في الأسرة التي تشغل فيها الزوجة وظيفة إشرافية قد تأثرت بعمق ، وإن كانت تنائج ذلك تختلف من فئة لأخرى ،ومن أبرز جوانب التأثر نجد أن الشراكة بين الزوجين أخذت حيزا كبيرا في علاقتهما ببعضهما ،وأصبح الزوج يمثل رفيقا للزوجة يشاركها بعض متاعبها واهتمامها ،كما يشجعها ويدعمها لتحقيق طموحها دون أن يقف حاجزا أمامها .

كما أصبحت قيادة الأسرة في يد الزوجين كليهما بدلا من الزوج وحده،وساعد في ذلك درجة وعي الزوجين ناهيك عن ارتفاع مستواهما التعليمي ،إضافة إلى مركز الزوجة الوظيفي الذي زاد من ارتفاع المكانة المهنية و الإجتماعية لها ، مما زاد من تقدير زوجها وأسرتها لها ،ومكنها من معرفة تسيير حاجاتها الزوجية بما يضمن الإستقرار والسعادة للأسرة.

ومن ميكانيزمات التأثر نجد مفهوم الأدوار الزوجية أخذ أبعاد أخرى، فتغير المكانة الإجتماعية للزوجة نتج عنه تغير في الأدوار المنسوبة إليها ،ومن أجل تحقيق الإستقرار والتوازن في الأسرة فإن الزوجان يدخلان في علاقة جديدة مع أدوارهما أيضا ، وقد تبين أن كلا من الزوجين يبذل جهدا للتكيف مع الوضع الجديد ، وذلك عن طريق مساعدة كل منهما الآخر على القيام بدوره والمشاركة في ذلك أيضا ، وسواء كانت مشاركة الزوجة في أدوار الزوج التقليدية (الإنفاق،إتخاذ القرار ،والعمل خارج البيت) أو مشاركة الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية وشؤون الأطفال ، وهذا ما قد يؤثر إيجابيا على نوع العلاقة السائدة بين الزوجين،وهو ما من شأنه أن يؤثر مستقبلا على العلاقات الأسرية ككل ،لكن هذا لا ينفي وجود صراعات

في بعض الأحيان بين الزوجين تسبب في انهيار الأسرة ،لأن العبئ الأكبر ما زال يقع على عاتق الزوجة ، كما أن مساعدة الزوج لزوجته تخضع لطبيعة العلاقة السائدة بينهما،فكلما كان يسودها التفاهم والإحترام كلما زادت درجة مساعدة الزوج لزوجته لهذا تذهب "سناء الخولي " إلى القول « أن هناك من يقول بأن توزيع الأدوار بين الزوجين قد يصبح في المستقبل قائما على مدى العلاقة الداخلية بين الزوجين،وليس على المعايير الثقافية للمجتمع فالتغير الحاصل على مستوى الأدوار المتخذة من قبل الأسرة يدعو إلى تغير على مستوى المكانات لكل فرد من أفرادها، إذ يسعى كل من الزوجين للإعتراف بدور الطرف الآخر مع تثبيت كل منها في أدوار جديدة والتي من واجبها تحملها وأدائها [105]ص28، إلا أننا إذا نظرنا إلى الواقع نجد أن هنا ك من يتخوف من التغيرات في المكانات والأدوار الناجمة عن التقسيم الجديد للمسؤوليات أن يؤدي إلى لا مسؤولية حقيقية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الزوجية وهو تخوف ليس له ما

يبرره في الأسرة الجزائرية التي تبق متمسكة بقيم المجتمع ،وإنما تسعى فقط لتحقيق التوازن الذي يضمن لها الإستقرار في ظل التغير الحاصل ،فالتغير الذي تنشده المرأة يقلي العادات والتقاليد ويمكن أن يؤدي إلى اضطراب في النظام الإجتماعي الذي وضعت معالمه بمعزل عن المرأة ، إلا أن الزوجة العاملة في الوظائف الإشرافية وحسب ما صرحن به لا يسعين إلى أكثر من تفهم الزوج والأدوار الجديدة التي يقمن بها ، ويقدر لهن ذلك عن طريق مشاركة فعلية وليس شكلية في رعاية الأطفال وفي القيام ببعض الأعمال المنزلية حتى يتحقق العدل في الأدوار .

4.3.3.5. الإنفاق

يبقى الإنفاق بالنسبة للزوج دورا رئيسيا إتجاه أسرته،وعنصرا هاما من عناصر إحساسه برجولته ومسؤوليته وقوامته داخل الأسرة، لكن هذا لم يمنع من أن تشارك الزوجة من خلال الأجر الذي تحصل عليه من عملها في الإنفاق على الأسرة، فهي غالبا ما تقوم بشراء حاجات خاصة بها وبأبنائها وبالبيت ومن ثم تساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد أسرتها،وتخفيف العبئ عن الزوج من خلال مشاركتها في الإنفاق والمشاركة في ميزانية الأسرة، وهو الدافع ذاته الذي يسهم في تكوين الموقف الإيجابي للزوج من عمل زوجته من أجل أن تساعده في تحمل أعباء الأسرة المادية مما جعل الزوجة تكتسب هذا الدور الهام إذ غالبا ما تخضع الميزانية للنقاش بين الزوجين فيما يخص المبلغ المخصص لذلك أو التخطيط لمشاريع معينة تخص الأسرة كشراء منزل أو سيارة أو إقامة مشروع تجاري وغيرها .

إن مساهمة الزوجة في الإنفاق ترتب عنها ارتفاع درجة المشاركة الفعلية لها في تخطيط مستقبل الأسرة وتحسين مكانتها وهذا في أغلب الأحيان ،إلا أن هناك حالات أخرى يصبح فيها أجر الزوجة محلّ توتر في العلاقة الزوجية بسبب تدخل الزوج في كيفية إنفاق راتب زوجته دون موافقتها ،مما يحدث مشاكل أسرية ومحل توتر في العلاقة الزوجية .

مع ذلك تبق مشاركة الزوجة في الإنفاق محلّ إتفاق بين الزوجين خاصة وأنهن ذوات مستوى تعليمي ومهني وثقافي لا بأس به .

5.3.3.5. إتخاذ القرار

نتج عن خروج المرأة للعمل لاسيما المرأة العاملة في الوظائف الإشرافية بحكم موقعها المهني والإجتماعي ،تحقيق مكانة متميزة داخل أسرتها ومجتمعها ،كما يسمح لها بتحقيق ذاتها واستقلاليتها المادية والمعنوية .

فبفضل مشاركتها في الإنفاق تحسنت مكانتها داخل الأسرة وبدأت سلطتها تتقوى ،مما أدى إلى تراجع سلطة الزوج نسبيا ،حيث أن زوجته تشاركه في إتخاذ القرارات الهامة والخاصة بحياتها الزوجية والأسرية ويتم إخضاع قضايا الأسرة للنقاش والحوار والتوصل إلى قرارات مشتركة، فلم يعد الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة وغالبا ما يعود لزوجته طالبا مشورتها ،وهو ما أكدته "سناء الخولي " في دراسة مقارنة بين فئات الأسر المختلفة من زوايا عمل الزوجة « وأكدت أن حجم مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طرديا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص » [105]ص316،وبالتالي نجد أن الزوجة تشارك في أخذ القرار داخل الأسرة بقوة ،فقد أصبح ذلك حقا لا تتنازل عنه بسهولة ،ولا ننسى في هذا الإطار أن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية والتي ساهمت في أن تأخذ الزوجة هذا الحق والمتمثلة في المستوى التعليمي العام والثقافي،ومستوى الوعي الذي أصبح يتمتع به أفراد المجتمع .

وبناء على شخصية المرأة بما يضمنه لها من فرص الإحتكاك المباشر بالعالم الخارجي، ومن ثم يمكنها من اكتساب مهارات ومعارف مختلفة تجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها وتحمل مسؤولياتها ،ففي غالب الأحيان نجد الزوج كثيرا ما يلجأ إلى زوجته يطلب منها مساعدة لأخذ قرار معين يخص الأسرة أو يتعلق بعمله وأحيانا يترك لها الخيار في بعض القرارات المتعلقة مثلا بالزيارات ،تعلم الأبناء إنفاق الراتب ،أي أن هناك مستوى من الثقة لدى الزوج في قدرات زوجته الذهنية والعلمية وأن هناك فهما معينا لدى الطرفين بأن الحياة بين الزوجين تستدعي هذا القدر من المشاركة والتعاون .

ومنه نستطيع أن نقول بأن قيادة الأسرة هي بيد الزوجين كليهما وليس بيد الزوج وحده كما كان سابقا .

لكن حصول المرأة على وظيفة إشرافية لا يعني بالضرورة أنها تمكنت من صنع القرارات التي تؤثر على حياتها وحياة أسرتها وأطفالها ومجتمعها ،لأن زيادة الأعباء الصحية والنفسية المترتبة على ازدواجية الأدوار في بعض الأحيان قد يؤثر سلبا على القرارات السليمة داخل الأسرة .

4.3.5. إشكالية توفيق الزوجة بين أدوارها الأسرية والوظيفية

يتبادر دوما إلى الأذهان عندما نتكلم عن عمل الزوجة سؤال عن مدى تأثير ذلك على أسرتها وأبنائها ؟وكيف تستطيع التوفيق بين كل ذلك ؟ وهذا نظرا للدور المهم الذي تؤديه المرأة بصفة عامة والزوجة بصفة خاصة في المنظومة الإجتماعية وداخل الأسرة التي يعتبر تماسك بنائها أساس تماسك البناء الإجتماعي العام ولهذا على الزوجة أن تكيف حياتها الأسرية مع حياتها الوظيفية .

وقبل الحديث عن استراتيجية التوفيق التي تتبعها المرأة لحلّ مشاكلها إزاء توليها لوظائف إشرافية كانت في السابق حكرا على الرجل ،كان من الضروري الإشارة إلى أهم المعوقات المتصلة بدخول المرأة إلى هذا المجال والتي من أهمها :

1.4.3.5. معوقات مهنية اجتماعية :

إن المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات لا تؤدي بالضرورة إلى مساواة فعلية في أرض الواقع خاصة إذا تعلق الأمر بفئة النساء التي مازالت تعاني أشكال مختلفة من التهميش والإقصاء وحتى العنف فالتمييز ضد المرأة في المرور لمراكز القرار لأكبر دليل على ذلك ،ذلك لأن الإطارات النسوية الجزائرية رغم توفرها على الشهادات والكفاءات والخبرة فهي تواجه عراقيل و تعطيلات لتسلقها المناصب السامية ومرورها لمراكز القرار ،مما يبرر إشارة رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " من أنّ « المرأة لا تصل في الوقت الراهن إلى منصب سام إلا إذا كانت أعلى كفاءة من الرجال، وهو ما يعني أن المرأة لا تتساوى مع الرجل في مراكز القرار إلا إذا تفوقت عليه ،وأن قوة الأحكام المسبقة والعادات تعاكس دساتير بلادنا وقوانينها » [134]ص4،فالنساء « يصطدمن بالإضافة إلى ما سبق ذكره بذهنية تقليدية يقاوم بل يرفض الرّجل من خلالها أن يفتح المجال أمامها نظرا لسيطرته شبه الكاملة على المناصب السامية برغم ما يبديه من مظاهر التفتح» [24]ص69،بالإضافة إلى عدم ترحيب واقتناع بعض المسؤولين بقدرة المرأة على تولي هذه الوظائف ،وهذا ما يؤدي إلى تعطيل قدرات المرأة ،وإذا عملت فإنها تبذل قصارى جهدها وتكافح لتنال وظائف سامية وتصل لمراكز القرار ،وعند وصولها إلى مبتغاها تصل بصعوبة ومشقة وعناء في كثير من الأحيان ،ذلك لأسباب في مقدمتها الإدارة الجزائرية على أنها ليست مهيأة كفاية لإستقبال الإطارات النسوية ، فتراكم الأحكام المسبقة التي أطلقت في الماضي في حق المرأة تضاف إليها جملة العادات تجعل من الصعب تقبل المرأة في الإدراة كمسؤولة وإطار مسيّر ،إذ غالبا ما توظف في المناصب الدنيا والإدارية وهي وظائف لا تصل من خلالها المرأة إلى المناصب السامية .

إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بظروف خاصة بالمرأة منها الزواج،الإنجاب،الأمومة وهي عوامل تلعب دورا في تعطل تقدم المرأة في حياتها المهنية ،وتدفعها لتجنب مثل هذه المناصب لما تتطلبه من الإلتزام ،الحضور الدائم،الغياب الطويل عن البيت ،وهو « الشيء الذي يعني في ذات الوقت أن القليل من

النساء اللاتي يصلن إلى مناصب سامية داخل المؤسسات هن من يتميزن بأقدمية كبيرة أو المتحررات من أي ارتباط خاص يعوق أو يحول دون تقدمهن في العمل»[24]ص68.

كما أن التقدم والترقية داخل العمل يطرح دائما مسألة اللامساواة في الفرص والحظوظ بين الرجل والمرأة ،ويظهر ذلك على حساب المرأة حيث « نجد 50%من مجموع العاملات لا يرقى إلى الوظائف العليا بالنسبة للمرأة إلا بعد سن الخمسين (50) ،والخمس والخمسين (55) ،وهذا يعني أن الوظائف العليا بالنسبة للمرأة لا تأتي إلا قرب نهاية حياتها الوظيفية وأنها تقضي معظم مدة خدمتها بالوظائف العامة البسيطة دون أن تمارس دورا قياديا »[33]ص365.

2.4.3.5. عوائق سلوكية (نفسية)

إن حديثنا عن السلبيات المرتبطة بعمل المرأة بصفة عامة وعملها في وظائف إشرافية بصفة خاصة نجد أن ذلك يرتبط بمدى مناسبة العمل لشخصية المرأة بالدرجة الأولى وإلى قدراتها ومهاراتها أيضا كذلك بنوعية شروط أداء العمل وظروفه ،كما أن العمل القاسي والصعب يساهم بشكل سلبي في صحة المرأة النفسية .

كما لا تزال القيم الإجتماعية والتصورات المهنية لعمل المرأة غير إيجابية عموما ،« فغالبا ما يكون الإتجاه النفسي والإجتماعي نحو تولي الوظائف الإشرافية سلبيا لأن الأكثرية من النساء والرجال يؤمن بأن عالم السياسة والوظائف القيادية هو للرجل فقط ، أما عالم البيت فهو للمرأة » [25]ص863،وفي ذلك تناقض كبير مع الواقع المعاش حيث أن المرأة قد انخرطت فعليا في ميادين العمل المتنوعة والضرورية لكن القيم الغالبة لا تزال تثمن عمل المرأة داخل البيت فقط، ويمكن لهذه الضغوط الإجتماعية أن تلعب دورا سلبيا في الصحة النفسية للنساء العاملات في هذه الوظائف .

ومن السلبيات التي تتعرض لها المرأة العاملة (القيادات النسائية) المعاناة من ضغوط العمل بدرجة كبيرة ،وذلك يرجع إلى عملية تفضيل الرجال على النساء في تولي المناصب القيادية « هذا الموقف الذي يرجع بنظر عدد من الباحثين إلى عدم الثقة في قدرات المرأة ومهاراتها،أو النظرة المتدنية لها أحيانا،وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث المترددة بين النظرة التقليدية والنظرة المعاصرة لدور المرأة في التنمية المجتمعية » [25]ص867، لهذه الأسباب تجد المرأة في موقع القيادة والتوجيه نفسها بين نوعين من التحدي ،التحدي الأول:هو أن تتمتع بقبول رؤسائها و مرؤوسيها ومعظمهم من الذكور ،والتحدي الثاني :أن تستثمر كل فرصة لإظهار كفاءتها ومقدرتها في إدارة مسؤولياتها.

ومن جهة أخرى فإننا نجد المرأة لديها قلق إضافي حول مدى نجاحها في عملها وفي أدوارها الأسرية التي تزيد من مسؤولياتها داخل المنزل .

كما يمكن لضغوط العمل نفسه مع الضغوط الإجتماعية أن تساهم في ظهور إضطرابات القلق أو الإكتئاب ،وسوء التكيف وغيرها ، كحالات من الإرتباك والخجل أو ما يسمى بالرهاب الإجتماعي (الخوف الإجتماعي) عند عدد من النساء العاملات في هذا المجال (تولي الإشراف أو القيادة) أو غيرها حيث يتطلب العمل إثبات الذات والتعبير عنها إضافة للمهارات اللفظية وضرورة الحديث أمام الآخرين وإليهم ، وهذا لم تتعود عليه المرأة سابقا » [140]ص123،وفي بعض الحالات تجد المرأة صعوبات في إتخاذ القرارات والإعتماد على النفس، حيث تسبب لها بعض المواقف المهنية التي تتطلب قرارات عملية معينة قلقا شديدا واضطرابا ، لأن تلك المواقف المرتبطة بالحياة العملية لم تتعود أن تتصرف فيها بنفسها،خاصة أن موقعها الوظيفي يتطلب شخصية كاريزماتية قادرة على إحداث التأثير « في الغير وتوجيه جهودهم نحو الأهداف المحددة،وهذا يعني أنها ترتبط أكثر بالتأثير على الأفراد ودفعهم نحو الأهداف المشتركة برغبتهم ،ولذلك فهي ترتبط بالفرد أكثر من الوظيفة التي يشغلها وتعتمد على مفهوم السلطة الشخصية أكثر من السلطة الرّسمية » [141]ص118،كما تضطر لحلول مسائل طارئة في وضعيات واقعية ،أي مواكبة التغيرات المستجدة والقدرة على حلّ النزاعات ،بالإضافة إلى وجوب وجود صفات معينة تشمل الأخلاق الإلتزام ،المثابرة،الصبر ،التضحية الحزم، والتنظيم ...الخ، وهي مميزات يجب يجب أن تمتلكها الشخصية القيادية .

إن تولي المرأة لمثل هذه الوظائف يمكن أن يبرز عددا من النقائص في مهارات المرأة وأساليبها التي لم تكتسبها سابقا ولم تتدرب عليها بشكل مناسب ،لأن قصور الخبرات والمهارات والكفاءات ينعكس ذلك تراكما للمهام،على الرئيسة نفسها ،والتباطؤ في الإنجاز أيضا بسبب عدم امتلاك التصور المسبق لدورهن القيادي .

وإذا تحدثنا عن الوقاية من سوء التكيف والإضطرابات النفسية الأخرى لا بد من الإشارة إلى ضرورة تقديم الدعم الكافي والمناسب (المعنوي و العلمي) للمرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية ،ومساعدتها على التخفيف من الأعباء الكثيرة التي تتحملها وتوفير الظروف المناسبة والتي تتوافق مع عاداتنا وقيمنا وديننا، وأيضا المساهمة في حلّ المشكلات التي تواجهها .

ولا بدّ للمرأة من النقد الذاتي والتعلم من أخطائها وتطوير نفسها واكتسابها للمهارات اللازمة ،ولا بد لها من تنظيم وقتها وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه .

ومع ذلك فإن العديد من النساء اللاتي اقتحمن مجال الإشراف والقيادية وتولي المسؤوليات ،كما بينت العديد من الدراسات سواء في الحقل غير جزائري ،أو داخل المجتمع الجزائري ،قد نجحن في توليهن

القيادة والتسيير ،وفرضن أنفسهن في عالم الرجال لكي يحصلن على المساواة في التعامل ،وببساطة فقد حققن إنجازهن بالإعتماد على أنفسهن وأثبتن بمقدورهن العمل بنجاح ،ولكنهن كذلك نساء يشعرن أنهن ضحين بأنوثتهن وراحتهن في سبيل تأسيس أعمالهن .

3.4.3.5. محاولة توفيق المرأة بين الأدوار الوظيفية والأدوار الأسرية

رغم المكسب الذي حققته المرأة بتبوئها الوظائف الإشرافية ومساواتها مع الرجل في مراكز القرار مما يجعلها أكثر قوة وأكثر قيمة في مختلف النواحي الواقعية والمعنوية،ويشعرها بالحرية و الإستقلالية المادية وتحقيق الذات و الإرتقاء الإجتماعي ...الخ، لم يمنع من شعورها بالقلق لديها نظرا لإزدواج مهمتها داخل البيت وخارجه وتقلدها لأدوار جديدة فضلا عن أدوارها التقليدية ،فهي تشعر بأنها أضافت أعباء جديدة لنفسها دون أن يتهيأ الجو العام لتفهم هذه الأدوار الجديدة ،وتصبح تبحث عن كيفية التوفيق بين عملها في الداخل ومسؤوليتها المهنية في الخارج و لهذا نتساءل في أي شروط تعتبر النساء المتزوجات نشاطهن المهني متلائم مع وظيفتهن في الحياة الأسرية والإجتماعية ؟ فإذا جئنا إلى سلوك الزوج الذي يقبل بعمل زوجته ، نجد أنه يضع نجاحه في عمله في المرتبة الأولى أما عمل زوجته فغالبا ما يأتي في المرتبة الثانية، فعملها ليس أكثر من مورد مالي وعليها ألا نهمل مسؤوليتها كزوجة أي رعاية الزوج والأطفال والبيت،والتي بالمعنى الدقيق عدم تنازل الرجل عن أي حق منحه إياه الشرع أو العادة أو التقليد، لذلك فهو يرفض أحيانا أن يقوم بأي عمل قد لا يتناسب معه لهذا تجد المرأة نفسها تعيش أعباء خيارها العمل المزدوج لوحدها ،ولا تحصل على دعم الرجل أو دعم المجتمع، وهذا الرفض للتعاون قد يكون لا إراديا وذلك عندما يطال المهمات التي هي أصلا من اختصاص الزوجة كما حددتها طبيعتها الجسدية كالحمل والإرضاع والإهتمام بالأطفال ،ومنه فإن دور الزوجة في الأسرة أصبح معقدا جدا (صراع الأدوار) ،فبالرغم من استقلاليتها المادية والمعنوية ومكانتها الأسرية ،إلا أنها لا تزال تواجه بالمقاييس الثقافية للمجتمع المتعلقة بمواصفات الزوجة الصالحة االتي تجعل تفرغها لأسرتها وزوجها أولى من كل شيء ،والأمر الثاني خسارة المرأة لراحتها واستقرارها داخل البيت مع زوجها وأولادها نتيجة طول ساعات عملها وغيابها الطويل عن البيت ، حيث يسود في بعض الحالات جوّ مشحون بالتوتر واللوم نتيجة تقصيرها في واجباتها العائلية ،هذا التقصير لا يخفف منه الإستعانة بالخادمات والمربيات اللواتي يزدن من إحساسها بتأنيب الضمير كونها تترك لهن مهمة تربية الأولاد و الإهتمام بهم ،وتخشى بذلك النتائج التربوية السلبية التي يمكن أن يتعرض لها الأبناء خصوصا في المراحل الأولى من طفولتهم

حيث يحتاج الطفل إلى رعاية دائمة ومباشرة من طرف أمه،فعدد الأطفال وأعمارهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية ،كل هذا من شأنه أن يوجد مشاكل ومعوقات للمرأة العاملة مع نفسها كإحساسها الدائم بالتقصير

وتنامي عقدة الذنب لديها لتغيبها عن ابنائها وعدم العناية الكافية بزوجها، وهكذا قد تدخل الزوجة في صراع مع وظيفتها المهنية ولا تستطيع التكيف معها .

فهذا التوتر الذي تشعر به الزوجة قد يؤدي أحيانا إلى انقطاع طويل عن العمل ،بل قد ينتج عنه أحيانا أمراض عضوية أو أمراض مزمنة ،إذ غالبا ما كانت الضغوطات والتناقضات في محيط الزوجات العاملات أسبابا رئيسية كما يذهب إليه " محفوظ بوسبسي " في السيكلوجية المرضية للنساء في المجتمع التقليدي ،فإذا اقتنعت المرأة بفكرة العمل ودخول وظائف كانت مخصصة للرّجل فعليها أن تقاوم لتكسب وتبرهن على وضعيتها بصفتها زوجة وربّة أسرة بفضل مكانتها الإجتماعية الجديدة ، كي تجعل المجتمع يقتنع ويقبل بمبدأ العمل المتساوي وأجر متساوي وارتقاء نفسه دون تمييز بين الجنسين » [142]ص40،كما أن القلق الذي ينتج عند المرأة العاملة يكون نتيجة حتمية للأدوار التي تقوم بها داخل وخارج البيت ،فهي حياة قاسية لم تحضر لها تماما ،فبعد مقر العمل ، والعمل خارج و داخل البيت ، كلها عوامل مرضية نظرا لغياب الهياكل الإجتماعية التي تعمل على مساعدتها »[142]ص41.

يبدوا من الصعب توفير شروط محددة تساعد المرأة في التوفيق بين عملها داخل البيت ومسؤولياتها المهنية خارجه،لأن المشكلة بقدر ما هي مادية فهي أيضا مشكلة متضمنة في الذهنيات والمواقف الإجتماعية .

فالمطلوب منها أن تثبت جدارتها على مستويين ،وأيّ شكوى منها (الزوجة) قد تؤثر على علاقتها بزوجها ،فهو لا يحب أن يسمع منها الشكوى بإرهاق والتعب كما لا يريدها أن تفقد صفات الأنوثة فيها،وفي نفس الوقت عليها أن تقوم بكامل الأعباء المنزلية وهو ما قد يجعل العلاقة الزوجية في حالة توتر ،فكثيرا ما تؤكد النساء ذوات الكفاءة أن عملهن ودورهن الإجتماعي أهم لكن لا يعطين برهانا على تكيفهن كمثل تكيف الرجال ، لذا فليس بإمكان النساء امتصاص أو اجتياز الصراع بسهولة بين العمل داخل البيت وخارجه وهذا ما يتعلق بعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها كلا الزوجين ويرجع ذلك إلى حداثة عمل المرأة في هذه المجالات الجديدة داخل المجتمع وعدم وجود تقاليد خاصة تنظم وتحدد مشاركة الزوجين في أمورهم الحياتية من حيث المشاركة والتعاون في الأمور المالية وشؤون المنزل ورعاية الأطفال وغير ذلك مما يتصل بتفاصيل الحياة اليومية المشتركة ، ويتطلب مزيدا من الحوار والتفاهم بين الزوجين للوصول إلى حلول مشتركة مناسبة تتوافق مع الحياة العملية .

على العموم فالعلاقة الزوجية في الأسر أين تمارس الزوجة وظيفية إشرافية تتسم بجوّ عاطفي ورغم القلق الذي يصاحب الزوجة العاملة عموما ،إلا أنها تسعى لأن تحقق علاقة زوجية مرضية وسعيدة، خاصة وأن هناك تقبل وتفهم من طرف الزوج ومساعدته لها في الأعمال المنزلية وشؤون الأطفال ،والتعاون معها لسد الفراغ الذي يتسبب بغياب الزوجة الطويل عن المنزل ،وإشاعة لروح التعاون المتبادل

في البيت وفي إتخاذ القرارات الأسرية ،واستبدال لأجواء المشاحنة والبغضاء بأجواء السكن والمودة التي لا بدّ منها للمحافظة على الإستقرار الأسري .

إرتبطت مراحل التطور المهني والوظيفي للمرأة الجزائرية بمختلف الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي عايشها المجتمع الجزائري .

حيث يعد التعليم والعمل المأجور من أهم عوامل تطور المرأة الجزائرية ، فبعد الإستقلال مباشرة سعت الدولة إلى النهوض بالمرأة والرفع من مكانتها داخل المجتمع من خلال إدماجها في سوق العمل ،إلا أن اشتغالها في البداية لم يرحب به ،وبقيت نسبة مشاركتها في العمل لسنوات عديدة ضئيلة ومحتشمة تقتصر وظائف معينة تخدم عادات وتقاليد وقيم المجتمع .

ومع التغيرات السريعة التي مست البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع الجزائري ،خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث امتازت هذه الفترة بارتفاع في معدلات دخول المرأة إلى سوق العمل ،هذه الزيادة كانت مصحوبة بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخوضها مختلف التخصصات العلمية ،مما سمح لها اقتحام عدة مجالات كانت في السابق حكرا على الرجال فقط كتوليها الوظائف الإشرافية أو القيادية ومشاركتها في صنع القرار الإجتماعي .

حيث أصبحت الزوجة التي تشغل هذه الوظائف الإشرافية تمارس أدوارا إجتماعية متعددة كالمشاركة في الإنفاق ،وتسيير ميزانية البيت ،المشاركة في الرأي و إتخاذ القرار داخل الأسرة ،إضافة إلى أدوارها التقليدية (الإنجاب،الأمومة،تربية رعاية الأطفال ،الأعمال المنزلية) ،وأدوارها الوظيفية خارج البيت وقد إنجر عن هذا تغير دور المرأة ومركزها داخل الأسرة والمجتمع ، لكن تعدد أدوار المرأة وثقل أعباء كل من الدور الأسري والوظيفي ،جعلها في كثير من الأحيان تواجه صعوبة في التوفيق بين الدورين وتجد نفسها أمام ضغوطات اجتماعية وضغوطات مهنية مما قد ينعكس سلبا على صحتها النفسية والجسدية وبالتالي على أسرتها ومجتمعها .

الفصل 6
الأسس المنـهجية للدراسة الميدانية

يعتبر هذا الفصل بمثابة الإطار المنهجي للدراسة الميدانية والذي سنتطرق فيه إلى المقاربة المنهجية والتي تعد بمثابة نظرة علمية تمكن الباحث من بناء الموضوع وتحليله بطريقة علمية و موضوعية بالإضافة إلى الإعتماد على أهم الوسائل و التقنيات التي تم توظيفها لجمع البيانات بداية بتوضيح كيفية اختيار العينة ، ثم التطرق إلى تحديد مجالات الدراسة ،إضافة إلى المناهج والتقنيات التي يتسنى للباحث من خلالها تحليل معطيات و نتائج الدراسة النظرية والميدانية .

1.6. المقاربة المنهجية

تنطلق كل دراسة من اقتراب منهجي أو نظرية يعتمد عليها الباحث في تحديد إتجاهه الفكري وذلك بناء على طبيعة الموضوع المراد دراسته ،بحيث يتبع هذا الإتجاه في تحليل البيانات باعتبار أن « النظرية هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط »[143]ص70.

ومن خلال موضوع الدراسة و المتمثل في " تولي المرأة للوظائف الإشرافية وتأثيره على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة " فإن المقاربة السوسيولوجية التي رأينا أنه يمكن اعتمادها في تفسير الموضوع هي نظرية " التغير الإجتماعي " كمدخل عام للبحث ، حيث أن علم الإجتماع المعاصر يميل إلى دراسة التغير الإجتماعي على أساس أنه تقدم و تطور، تتشابك و تتداخل في إحداثه عدة عوامل فمعظم الدراسات انطلقت في دراستها للظواهر الإجتماعية و للجماعات من علاقة هذه الأخيرة بسيرورة التغير الإجتماعي وبالعوامل المؤدية إليه ، فالمجتمعات عبر التاريخ مرتبطة بالتغير المستمر الذي يحدث على مستوى ثقافتها المادّية ، و ما يحدث من تغيرات أيضا في نظمها الأسرية والإقتصادية والبيئية و التربوية والإيديولوجية والسياسية وما يترتب عن كل ذلك من تغيرات في المكانات و الأدوار و الوظائف و العلاقات الإجتماعية .

ونحن في هذه الدراسة سنسير على هذا النهج بحيث سنحاول معرفة تأثير التغير الإجتماعي الثقافي على المرأة الجزائرية ، باعتباره يشكل الأساس الموضوعي في دخولها مجالي التعليم والعمل الإجتماعي

واضطلاعها بأدوار اقتصادية و اجتماعية وسياسية جديدة ، و ما نتج عن ذلك من تغير في سلم القيم و المراتب خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الزوجية وتغير السلطة التقليدية للرجل ، وتقسيم الأدوار والوظائف بين الجنسين ، وبتطبيق هذه النظرية السوسيولوجية يمكننا أيضا دراسة العلاقة المستمرة بين مكانة المرأة في المجتمع و الأدوار المنسوبة إليها في ظل التحولات الإقتصادية و الإجتماعية وذلك بقصد التعرف على التغيرات التي طرأت على دورها و مكانتها و وظيفتها في الأسرة – خاصة المرأة العاملة خارج البيت – وانعكاسات ذلك على حياتها الأسرية ، مع العلم أن المرأة قيد الدراسة هي المرأة المتزوجة و التي لديها أطفال و تتولى وظيفة إشرافية ، وهو ما يعني الحديث عن الدورين الأسري و الوظيفي التي تقوم بهما الزوجة داخل البيت وخارجه .

مما يستدعي التطرق إلى دراسة ما يسمّى بنظرية " الدور الإجتماعي " بما أن هذا المفهوم يعد عنصرا أساسيا في هذا البحث ، كما يحتل أهمية كبرى في التحليل السوسيولوجي الواسع و الضيق ، و لهذا اقترح بعض الباحثين مثل " بارسونز" و "دهراندوف " اعتبار علاقات الدور عناصر أساسية تعتبر بالنسبة لعالم الإجتماع كما الجزئيات بالنسبة لعالم الفيزياء » [11]ص291، وبما أنّ الفرد ينتمي إلى جماعات و مجموعات فإن ذلك يعني أن لكل فرد مكانة اجتماعية معينة داخل مجموعته ترتبط بها مجموعة من الأدوار التي يقوم بها ، إذ يمكن للفرد الواحد أن يؤدي عدة أدوار اجتماعية داخل المجتمع ، حسب جنسه وسنه ومهنته وحالته الإجتماعية متزوجا أو عازبا أو أبا ، ورغم تعداد النماذج السلوكية للفرد الواحد في تفاعله مع الأفراد الآخرين مهما اختلفت مكانتهم ، فإن ذلك لا يعني وجود التناقض في هذه الأدوار ،إذ يعتبر بعضهما مكملا للبعض الآخر ، في حين توجه بعض الأدوار الأخرى إلى مواقف اجتماعية معينة، أو في جوانب أخرى من الحياة اليومية للفرد ، و كما يحدد الدور الإجتماعي سلوك الفرد الذي يتوقعه الآخرون ، فإنه يحدد سلوك الآخرين الذي يتوقعه الفرد بحكم قيامه بهذا الدور .

و من جهة أخرى فإنه كلما تعقدت الحياة و زادت مطالبها كلما أثر على طبيعة الأدوار التي يؤديها الفرد فإذا عدنا إلى المجتمعات التقليدية – نجد أنها تتميز بنظام بسيط لتقسيم العمل وتميل فيه الأدوار « لأن تكون تخصيصية – غامضة- غير محايدة عاطفيا ومفروضة،في حين في المجتمعات الصناعية إنه بقدر ما تكون العقلنة أكثر بروزا بقدر ما تميل الأدوار إلى النمط الشمولي المحدد المحايد عاطفيا و لموجه نحو الإنجاز »[11]ص293،كما أن هناك نتيجة أخرى لتعقد تقسيم العمل وهي أنها تضاعف الأدوار التي تقع على لفرد، كما أن تعقّد المكانة يسير جنبا إلى جنب مع تعقد الدور فبمقدار ما يكون على الفرد أن يؤمّن أدوارا أكثر عددا وأكثر تعقيدا ، تكون لديه فرصا أكبر لأن يجد نفسه عرضة لمتطلبات معيارية متناقضة جزئيا .

و إذا كـان الأمـر هـذا ينطبـق علـى الأدوار جميعهـا أيـا كانـت ، فكيـف سـيكون الأمـر علـى أكثـر الأدوار حساسية في حياة الأفراد ، و نقصد بذلك أدوار الزوجة ، لما لها من أهمية و تأثير على الأسرة واستقرارها و حتى على شخصية الأطفال و حياتهم المستقبلية بما أن الوظيفة التربوية ملقاة على عاتقها فهي تعتبر ركيزة الأسرة لما تلعبه من دور بالغ الأهمية في أسرتـها ، وكل ذلك مرتبط بمدى إدراكها لطبيعة الأدوار المنوطـة بها فهي زوجة ، و أم و إبـنة و مربيـة وعاملة ... وما ينتـــج عن ذلك مـن توفيق و انسجام أو حدوث الإختلال نتيجة عدم التوازن بين أدوارها المتعددة ، خاصة مع التصور التقليدي السائد للأدوار بين الجنسين في الأسرة الجزائرية وحالة التغير الإجتماعي الثقافي السريع الذي يعرفه المجتمع .

2.6. العينـة و طريقـة اختيارهـا

1.2.6. إختيـار العينـة

تعرف العينة بكونها جزء من الوحدات الإحصائية مماثلة للمجتمع الأصلي الذي تستخرج منه ،بحيث يتم الحصول عليها بطرق علمية و منهجيـة مختلفة تتعلق بطبيعـة و أهداف الدراسـة ، بمعنـى أنهـا ذلك الجـزء المأخوذ من المجتمع الأم ، و الذي يحمل مواصفات و مميزات هذا المجتمع والذي يستخدم من أجل اختبـار و فحص الفرضيات ،و هذا بدلا من أخذ كل ذلك المجتمع ، و يكون هذا باستعمال طريقة تمكن الباحث من تعميم النتائج المتوصل إليها فيما بعد ، و هو ما يعرف بالمعاينة .

و على هذا الأساس و في إطار دراسة الموضوع قيد البحث كان لزاما علينا من تحديد مجتمع البحث الذي يمكن لنا استيفاء المعلومات و المعطيات الضرورية المتعلقة بالظـاهرة المدروسة ، و التـي تجيبنـا فـي ذات الوقت عن التساؤلات الجوهرية التي قامت على أساسها الدراسة ، و لا يتم كل هذا إلا من خلال الإعتماد على عدد من المتغيرات المضبوطـة ، و التي تؤخذ كمتغيرات مراقبة تميز مجتمع البحث المعني ، و كذا العينة التي تؤخذ منه و هذا من خلال :

- إمرأة إطار تشغل وظيفة إشرافية .
- متزوجة مع وجود أطفال
- متحصلة على شهادة جامعية .
- إنتمائها لنوع الأسرة الزواجية (النووية) .
- الإقامة في مسكن مستقل .

واستنادا لكلّ هذه المتغيرات فقد كانت العينة التراكمية " boule de neige " (كرة الثلج) هي الشكل الملائم الذي تم اعتماده كصفة للعينة ، هذا بناء على متغيرات المراقبة سالفة الذكر .

حيث أن مثل هذا الموضوع و الذي لا يمكن أن تكون له قاعدة سبر محددة و دقيقــة بسبب طبيعة الظاهرة و كذا الميدان الذي تسحب منه العينة ،و استخراج أفرادها بناءا عليها ، لذلك تم اختيار هذا النوع من العينات الذي يختلف عن الأنواع الأخرى من حيث أنه لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا و إنما يشمل العينة نفسها ، فهي إحدى العينات غير الإحتمالية يضطرّ الباحث إلى استعمالها عندما لا تكون لديه فكرة عامة عن معالم المجتمع المطلوب دراسته أو حدوده و لا تسمح له الظروف بالقيام باختيار عينات احتمالية أو تكون الإمكانيات المطلوبة لإجراء البحث متواضعة ، وتتم في البداية بالإتصال بشخص أو مجموعة أشخاص نلتقي بهم يدلوننا بدورهم على أشخاص آخرين .

إذن هذه الطريقة في اختيار (كرة الثلج) تبقى نتائجها لا تتمتع بالمصداقية و الموضوعية العالية و لهذا تبقى النتائج خاصة تنطبق فقط على المجتمع المدروس و لا يمكن تعميمها في أي حال من الأحوال .

2.2.5. حجم العينة

تم تحديد حجم العينة على أساس أنه في حالة تطبيق **" دراسة الحالة "** كان من غير الممكن أن نتحصل على عينة كبيرة الحجم بحيث تتطلب مثل هذه الدراسات من [20 إلى 40] حالة على الأكثر ، ولكن الأمر هنا يتحدد عن طريق " مفهوم التشبع " (saturation)، يعني عندما يحس الباحث أنه تشبع و تحصل على كل المعلومات التي يريدها يتوقف ، بحيث « يتأكد الباحث من وصوله إلى (التشبع)عندما يبدأ في الحصول على نفس المعلومات يعني التكرار » .

وعليه فقد شملت هذه الدراسة (30) مبحوثة (زوجات إطارات) على مختلف القطاعات بمدينة البليدة و توفرت فيهن شروط الدراسة ، حيث مسّت هذه الدراسة خمس قطاعات كبرى هي : قطاع التربية (خص مديرات المؤسسات التعليمية) ،الصحة (خص رئيسات أقسام ومصالح)، القضاء (خص قضاة وكيلات جمهورية) الأمن (خصّ رئيسات مصالح) التعليم العالي (خص نائبة عميد الكلية، مكلفات بالعلاقات الخارجية ، رئيسات مصالح) .

جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب القطاع :

القطاع	عدد المبحوثات
التعليم	6
الصحة	5
الأمن	5
القضاء	8
التعليم العالي و البحث العلمي	6
المجموع	30

خصائص أفراد العينة :

أفراد العينة يتميزون بكونهم إطارات نسوية ، متزوجات وأمهات لأطفال، متحصلات على شهادات جامعية ويشغلن وظائف قيادية ، و ينتمون إلى قطاعات مهنية مختلفة .

3.6. مجالات الدراسة الميدانية

1.3.6. المجال الزمني

تمت عملية حصر مجتمع البحث خلال شهر " ديسمبر" تمّ خلالها عدّ كل المبحوثات اللائي تتوفر فيهن متغيرات المراقبة السالفة الذكر و اللاتي قبلن إجراء المقابلة ، وذلك بتحديد مواعيد مسبقة معهن حيث أجريت الدراسة على مرحلتين :

المرحلة الأولى : لقد بدأت الدراسة الميدانية في كل من قطاع التربية و جامعة البليدة بجولة استطلاعية في أواخر شهر جانفي 2006م ،و ذلك من خلال زيارة ، وعن طريق توظيف علاقة الباحثة الشخصية تم الإتفاق مع المبحوثات على برنامج محدّد ،كما تمّ تطبيق الإستمارة بالمقابلة التجريبية على (6) مبحوثات .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة إجراء الدراسة الميدانية لهذا الموضوع والتي دامت تقريبا ثلاثة أشهر(شهر فيفري، مارس ،أفريل)، تم من خلالها ملئ الإستمارات بصفة نهائية من طرف المبحوثات .

2.3.6. المجال المكاني

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم اختيار مدينة البليدة كمجال للدراسة ، حيث تقع ولاية البليدة في الجزء الشمالي من الجزائر على سفوح جبال الأطلسي إلى الجنوب من سهل متيجة، و مدينة البليدة هي عاصمة متيجة تدعى بمدينة الورود ، حيث تتربع على 1478,62 كلم 2 ، يحدها من الشمال ولاية الجزائر ، من الجنوب ولاية المدية ، من الشمال الشرقي ولاية بومرداس ، من الجنوب الشرقي ولاية البويرة أما من الشمال الغربي فتحدها ولاية تيبازة ومن الجنوب الغربي ولاية عين الدفلى .

تحتوي ولاية البليدة على 784283 نسمة (تعداد 1998م)موزعين على تراب الولاية المقسمة إداريا إلى 10 دوائر و25 بلدية ،17 منها يقطن بها أكثر من 20.000 نسمة ،كما أن هناك 60 تجمع سكاني فرعي موزع عبر ترابها .

وقد مسّت هذه الدراسة بعض القطاعات الكبرى بمدينة البليدة (قطاع التعليم ، الصحة ،جامعة سعد دحلب البليدة ، الأمن ، القضاء) بذلك تكون حقلا حقيقيا يمكن من خلاله الوقوف على حيثيات الموضوع .

4.6. المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة

1.4.6 . المناهج المتبعة في الدراسة

لقد استدعت طبيعة الموضوع استخدام مناهج معينة قصد الوصول إلى حقائق علمية ،موضوعية و من أهم المناهج التي تم استخدامها في هذه الدراسة ما يلي :

1.1.4.6. المنهج الوصفي التحليلي

و ذلك لما له من أهمية علمية فهو لا يقوم فقط على الوصف الدقيق للظاهرة وإنما يتعدى للكشف عن الأسباب و الخصائص المميزة لها وصولا إلى الحلول من خلال التحليل السوسيولوجي الذي ينطلق من معطيات ناجمة عن الوصف الشامل و الدقيق و الذي يعتمد على تقنيات ووسائل منهجية تزوّد الباحث بالمعطيات تمكنه من القيام بتحليل موضوعي و علمي .

ومن خلال هذه الدراسة فقد تم توظيف هذا المنهج باعتباره الأنسب لوصف و تحليل ظاهرة شغل المرأة للوظائف الإشرافية و تحديد خصائصها و معرفة الأسباب أو الدوافع التي ساعدت على ظهورها وانتشارها ، بالإضافة إلى معرفة مدى تأثيرها على مكانة المرأة و أدوارها الأسرية و الإجتماعية .
كما تم توظيف هذا المنهج بغرض الكشف عن الوضعية التي تميز هاته الفئة الإجتماعية من النساء عن طريق التقرب منهن بناءا على الوصف الدقيق لأوضاعهن الأسرية و الإجتماعية و المهنية في محاولة لتحليلها و ربطها بالآثار النفسية و الإجتماعية التي تتركها على أنفسهن .

2.1.4.6. المنهج التاريخي (الأسلوب التاريخي)

إن هذا المنهج يعتبر عصب علم الإجتماع حيث يستعمل « (...) من أجل فهم الظاهرة و أبعادها و لا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى ماضي الظاهرة الإجتماعية و معرفة كل الأحداث التي طرأت عليها عبر فترة زمنية معينة، بحيث يعتبر التاريخ لبّ الدراسة الإجتماعية و الإعتراف بالحاجة إلى تطوير فهم اجتماعي للإنسان على أسس اجتماعية و يكون ملائما تاريخيا » [144]ص269،وقد تمّ توظيف هذا المنهج كأسلوب يتم من خلاله تتبع التطور التاريخي لوضع المرأة و مكانتها في المجتمع الإنساني ، و الدور و الأدوار المختلفة التي فرضت عليها أو التي قامت بها وبالأخص المرأة الجزائرية، حيث حاولنا تتبع تطور أدوار المرأة (الزوجة) من خلال ما يتم تلقينه أثناء التنشئة الإجتماعية للأفراد في الأسرة الجزائرية ، أين يتم توجيه كل من الذكر و الأنثى نحو أدوار محدّدة مسبقا ، ثم تحليل تغير نظرة المجتمع و الزوجين لهذه الأدوار في ظل التغير الإجتماعي الثقافي السريع في الوقت الراهن و في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية و السياسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري في مراحله التاريخية السابقة ، وبما أن دراسة أي ظاهرة اجتماعية يتم

بالإعتماد على سيرورتها التاريخية من أجل فهم أبعاد الظاهرة المطروحة للدراسة،إذ لا يمكن فهم حاضرها دون اللجوء إلى ماضيها كان لا بد من التطرق إلى المراحل التاريخية و العوامل التي أدت إلى دفع المرأة للعمل خارج البيت ،ومشاركتها في جميع قطاعات المجتمع ، وذلك من أجل الكشف عن أهم أدوارها وإسهاماتها الفعالة داخل الأسرة والمجتمع الجزائري المعاصر.
كما جاء استعمال هذا المنهج كطريقة أساسية في تحليل و قراءة بعض النصوص و التشريعات الوطنية و الدولية التي تطرقت إلى ترقية حقوق المرأة و مشاركتها الفعلية في بناء المجتمع .

3.1.4.6. المنهج المقارن

حتى و إن كان ذلك بصفة غير مباشرة استعمل هذا المنهج عبر جميع مراحل البحث في الجانب النظري ، عند التعرض إلى الأوضاع السائدة و المؤثرة على مكانة المرأة الجزائرية و دورها ووظيفتها في الأسرة و المجتمع قبل المرحلة الإستعمارية و أثناء الثورة و بعد الإستقلال مباشرة بالمقارنة مع الأوضاع الجديدة بسبب التغير الإجتماعي الثقافي والتطور الإقتصادي الراهن ،بالإضافة إلى مقارنة بين مختلف الحالات وبين النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي .

4.1.4.6. منهج دراسة الحالة

يعد هذا المنهج من بين المناهج الكيفية الهامة التي تستخدم من أجل تحقيق أبعد مستوى واحد من التعمق في فهم و إبراز الظاهرة ،بحيث « تتضمن هذه الطريقة دراسة الحالة واحدة أو بضع حالات دراسة معمقة مع تحليل كل عامل من العوامل المؤثرة و الإهتمام بكلّ شيء يخص الحالة المدروسة »[145]ص31،لذلك يعتبر هذا المنهج أنسب طريقة يمكن على أساسها تحليل الظاهرة المدروسة كونها تمكن من دراسة الحالات الموجودة بالتركيز على كل وحدة على حدى ، وجمع المعطيات الخاصة بها ثم تحليلها و تفسيرها من خلال المحاور الأساسية التي يشتمل عليها الموضوع،و بناء على ذلك التمكن من تجميع العناصر المشتركة و المتباينة فيما بين هذه الحالات مع كشف الصورة العامة حول الظاهرة وكذا كشف الخبايا غير المكشوفة منها ، بغية الوصول إلى نتيجة واضحة و دقيقة بشأن كل حالة ، وبالتالي بلوغ الأهداف المنشودة من الدراسة .

2.4.6. التقنيات المعتمدة في الدراسة

أدوات جمع المعطيات

بنفس درجة أهمية اختيار مناهج الدراسة يكون اختيار التقنيات المناسبة لجمع المعطيات من الميدان ،حيث تلعب هذه العملية دورا هاما و بارزا في التمكن من الإحاطة الجيدة بالموضوع و الحصول على

مختلف المعطيات التي من شأنها الإجابة على التساؤلات المطروحة الخاصة بالظاهرة المدروسة و بناء على هذا فقد جاء اختيارنا لأهم و أبرز التقنيات و الأدوات التي تساعدنا على تحقيق هذا الأمر ، وهذا من خلال العناصر التالية :

1.2.4.6. الملاحظة

تعد الملاحظة من أقدم الأساليب التي استعملها الإنسان لجمع المعطيات عن ظاهرة معينة حيث « يجمع الباحثون و العلماء على أن الملاحظة كأداة تعتبر من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي ، و مصدرا أساسيا للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة و تعتمد أساسا على حواس الباحث وقدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظه وتلمسه من وقائع و أحداث إلى عبارات ذات معاني و دلالات ينبثق عنها وضع فروض مبدئية ، يمكن التحقق من صدقها أو عدم صدقها »[146]ص120،أما في البحث السوسيولوجي ، فتستخدم الملاحظة في كثير من الأحيان في الدراسات الإستطلاعية و الإستكشافية .

وقد تم الإستعانة بهذه التقنية المنهجية بشقيها المباشر منها وغير المباشر كونها تقنية واسعة الإستخدام في مجال العلوم الإجتماعية ، خاصة في مثل هذه المواضيع التي تحتاج إلى الفحص و التدقيق و الوصف، لهذا تم ملاحظة ظاهرة تولي المرأة الوظائف الإشرافية كظاهرة اجتماعية في تزايد مستمر بفعل عدّة عوامل منها التغير الإجتماعي الثقافي الذي ساعد على حضور المرأة و اقتحامها لمجالات عمل كانت في السابق حكرا على الرجل ، بالإضافة إلى ملاحظة ما نتج عن شغل المرأة لهذه الوظائف في تغير مركزها الإجتماعي و أدوارها ووظيفتها داخل الأسرة ، أما الشكل غير المباشر بالنسبة لهذه التقنية فقد خصّ استقصاء المعلومات و المعطيات عن طريق جمع الأرقام و الإحصائيات و التقارير فيما يتعلق بعمل المرأة بصورة عامة وتوليها لوظيفة إشرافية بصورة خاصة .

2.2.4.6. المقابلة المباشرة

تعتبر المقابلة بمثابة أداة معمّقة يتم استخدامها في العديد من الدراسات السوسيولوجية نظرا لفعاليتها الإستطلاعية الأولية لمحاولة معرفة مختلف الحقائق الأولية حول هذه الظاهرة أو في الدراسة الميدانية النهائية، فالمقابلة هي: « وسيلة لتقصي الحقائق و المعلومات باستخدام طريقة منظمة ، و تقوم على حوار أو حديث لفظي شفوي مباشر بين الباحث و المبحوث » [147]ص225،والتي تتمتع بخصوصيات معينة ، حيث يعمد الباحث إلى استخدامها بدلا من الإستمارة المباشرة، ذلك أنها تعطي نتائج أكثر دقة و موضوعية ، منها في المباشرة ،حيث يحدث التواجه و التقابل بين كلّ من الباحث و المبحوث بما يوفر إمكانية توضيح بعض الأمور التي قد تظهر غامضة لدى المبحوث ،وكذا التمكن من ملاحظة ردود أفعاله فيما يتعلق بالأسئلة التي تحملها هذه الإستمارة و بالتالي تجاوز التهرب أو التغليط أو التجاهل الذي يمكن للمبحوث

سلوكهما إزاء بعض المواقف التي تخلقها بعض الأسئلة » [148]ص194، كما تم توظيف هذه التقنية لأنها تقوم على توجيه الباحث و تعينه في استكمال الدراسة و إنجازها بناء على الأهداف الموضوعة و المراد تحقيقها ميدانيا و في وقت وجيز و قصير ، و الثانية أنها تكشف للباحث و تعينه في استدراك النقائص و تصحيح الأخطاء التي قد تعيق مساره في عملية البحث و التنقيب ، مما يمكنه ذلك من تفاديها و إعادة النظر في صياغتها بطريقة جيّدة و أكثر دقة و موضوعية و أقل تكلفة و أقلّ جهدا ، أما بالنسبة للأهداف المحققة باستخدام هذه التقنية في هذا البحث هي توجيه الباحث في بعض المسائل المتعلقة بالمرأة التي تتولى وظيفة إشرافية فيما يخص وضعيتها داخل الأسرة و داخل مجال العمل ،مما يمكن الإحاطة ببعض الجوانب الهامة كمعرفة العلاقة السائدة بينها وبين زوجها داخل الأسرة و على نظرتهما في كيفية تقسيم الأدوار بينهما ، وذلك في ظل التغير الذي طرأ على أدوارهما التقليدية من حيث تقسيم العمل داخل البيت و خارجه ،والإنفاق، و إتخاذ القرار و تربية الأطفال ، وغيرها .

بالإضافة إلى معرفة الأسلوب الذي تنتهجه الزوجة فيما يخص التوفيق بين دوريها الأسري و الوظيفي وذلك ليساعدنا في تحقيق الهدف من الدراسة واستخلاص النتائج .

وفي هذا المجال ونظرا لبعض الصعوبات التي تلقيناها أثناء البحث الإستطلاعي بحيث تتهرب بعض المبحوثات من الإجابة على بعض الأسئلة ، وخوفا من تأثيرنا على المبحوثات ، خاصة وأننا نحاول معرفة و قياس نقاط هامة في طبيعة العلاقة بين تولي المرأة لوظيفة إشرافية و تأثيرها على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة ، فضلنا استعمال تقنية الإستمارة بالمقابلة ،إضافة إلى رغبتنا في تكميم بعض المعطيات الكيفية و إعطاءها دلالة إحصائية ، و تمثل الإستمارة حسب " محمد علي محمد " «بأنها قائمة من الأسئلة أو الإستمارة التي يقوم بها الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه و بين الباحث ،أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة »[149]ص162.

و بناء على ذلك فقد قمنا بتجسيد هذه الإستمارة إعتمادا على التساؤلات الجوهرية التي احتوتها إشكالية البحث و الدراسة ، فهي محاولة للإجابة عنها بشكل عميق و جاد .

حيث طبقت الإستمارة بالمقابلة على عينة متكونة من(30) مبحوثة موزعة على مجالات مهنية مختلفة بالبليدة ، وقد حرص الباحث على صياغة الأسئلة :

- بأسلوب واضح بعيد عن التعقيدات اللفظية .
- حاولنا التدرج المنطقي في الأسئلة .
- توزعت الأسئلة بين المغلق (الإجابة بنعم أو لا) أو مركب بتعدد الإجابات ،وكذلك المفتوحة افتح مجال للمبحوثات للإدلاء برأيهن .

كمـا أن هـذه الأسئلــة تـرتبط بفرضــيات الدراســة وهـي أدلـة فعالــة للحـصول علـى المعطيـات المرتبطـة بالموضوع .

تحتوي إستمـارة البحث على (41) سؤالا ، منها أسئلـة مغلقة ومركبة ومفتوحـة ، مقسمة إلـى أربـع محـاور كالتالــي :

المحور الأول : شمل بيانات أوليـة ، تتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بالزوجـة التي تشغل وظيفة إشرافية ،وتضم (08) أسئلة .

المحور الثاني : بيانات خاصة بالفرضية الأولى ، وتضم (21) سؤالا .

المحور الثالث : بيانات خاصة بالفرضية الثانية ، وتضم (12) سؤالا .

تطرقنا في هذا الفصل إلـى الجانـب الميداني من خـلال المقاربـة السوسيولوجية والنظريـات المطروحـة لذلك ،إضافة إلى المناهج التي تقوم عليها الدراسة وكان كل من المنهج التحليلي الوصفي كمنهج أساسي من خـلال وصـف الظـاهرة كمـا هـي فـي الواقـع و تحليلهـا انطلاقـا مـن المعطيـات و الملاحظـات المـيدانية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي تطلبته الدراسة (طبيعة الموضوع) بالإضافة إلى باقي المنـاهج التـي جاءت مدعمـة للدراسـة و ذلك باستعمال التقنيـات و الأدوات المناسبة لطبيعـة الموضـوع و التـي سـهلت لنـا الوصول إلى حقائق موضوعية و دقيقة .

الفصل 7
بناء وتحليل الجداول وعرض النتائج والاستنتاج العام للدراسة

1.7. بناء وتحليل الجوانب الخاصة بالبيانات الشخصية

المميزات الأساسية لعينة البحث :

الجدول رقم 09 :توزيع أفراد العينة وأزواجهن حسب الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	الزوجات		الأزواج	
	ك	%	ك	%
ريفي	9	30	8	26.66
حضري	21	70	22	73,33
المجموع	30	100	30	100

يتبين من خلال هذه البيانات أن أغلب أفراد العينة هنّ من أصل حضري ،حيث قدرت نسبتهن بـ :70 % ،مقابل 30% من أصل ريفي، أما بالنسبة للأزواج فنجد أن 33, 73% من أصل حضري مقابل 26,66% من أصل ريفي ، وهكذا يبدوا جليا أن معظم أفراد العينة هن من أصل حضري ، وهو ما يعني أن مواصفات عينة البحث لا تبتعد عمّا ذهبت إليه العديد من البحوث والدراسات التي ترى أن الأسر النواتية توجد أكثر في المدن ،وأنها نتاج للتمدن على مدى جيلين على الأقل .

الجدول رقم 10 : توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات السن	ك	%
29-25	3	10
35-30	5	16,66
40-36	10	33,33
40^{+}	12	40
المجموع	30	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة مثلتها الفئة العمرية 41 سنة فأكثر بنسبة 40 % ،تليها الفئة العمرية [36-40] سنة بنسبة 33.33 % ، الملاحظ هو أن معظم أفراد العينة ناضجات اجتماعيا ومهنيا

الشيء الذي يمكنهن من الإسهام بفعالية لمواجهة إنشغالات العمل ، كما يتبين أن هذه المرحلة العمرية هي المرحلة اللازمة لإكتساب الخبرة والتكوين المطلوبين لتولي المسؤولية والإشراف .

في حين أن نسبة 16.66% تمثلت في الفئة العمرية بين [30-35] سنة،وتأتي في الأخير الفئة [25-29] سنة بنسبة 10 % .

الجدول رقم 11 :توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج

فئات السن	ك	%
27-20	15	50
34-28	11	36,66
35^{+}	4	13,33
المجموع	30	100

تشير معطيات هذا الجدول أن 50 % من مجموعة عينة البحث يتراوح سن زواجهن ما بين [20-27] سنة ، كما نجد 11 مبحوثة تركز سن زواجهن في الفئة العمرية [28-34] سنة بنسبة قدرت بـ36,33% ، وهذا ما يشير إلى أنه كلما واصلت الفتاة تعليمها كلما تأخر سن زواجها وهو واقع تفرضه متطلبات المجتمع الجديدة حيث تلاشت فكرة الزواج المبكر ، وكأقل نسبة مسجلة قدرت بـ13,33 % أي ما يعادل أربع مبحوثات يتراوح سن زواجهن من 35 سنة فأكثر .

و الملاحظ هنا أن تعليم المرأة وخروجها للعمل والتغير الذي عرفته في ثقافتها له تأثير على زواجيتها خاصة وأن بعض النساء لا يحبذن أن تكون تحت سلطة الرجل ،بل يردن الإستقلالية والحرية وهذا ما يجعلهن يفضلن البقاء في العنوسة مدة أطول حتى يحققن ما يحلمن به من شهادة ومنصب عمل ومكانة في المجتمع لأنهن يظنن أن ارتباطهن بزوج سوف يقضي على طموحاتهن خاصة إذا أنجبن أطفالا، فلا عساهن حينذاك إلا ماكثات في البيت ، فالزواج بالنسبة لهن نهاية لمشوار من النجاحات والرقي بالإضافة إلى أنه ما زالت فئة كبيرة من الرجال لا يفضلون الزواج بالنساء العاملات .

الجدول رقم 12 :عدد أطفال عينة البحث

عدد الأطفال	ك	%
03-01	24	80
06-04	06	20
7^{+}	-	-
المجموع	30	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 80% من مجموع عينة البحث يتراوح عدد أطفالهن من[1-3] طفل ، في حين نجد 20 % من المبحوثات يقدر عدد أطفالهن من [4-6] ،وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من أفراد العينة لا يتجاوز عدد أطفالها ستة (06) ، ويمثلون عددا قليلا جدّا .

الشيء الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن هناك إتجاها واضحا نحو التقليص من عدد الأطفال ،وهذا ما يدل على أن المرأة العاملة تتبع سياسة تنظيم النسل وتباعد الولادات ،بالإضافة إلى تأخر سن الزواج عند بعضهن ، وبالتالي نجد أن المستوى التعليمي والثقافي للزوجة له دور كبير في زيادة وعيها وتنظيم أسرتها وذلك من أجل صحتها وصحة أطفالها ،كما أن هذه المواصفات للعينة تقترب من مواصفات الأسرة النواتية التي تتميز بقلة عدد الأطفال ،وإذا رجعنا إلى عمق المجتمع الجزائري الذي يعتبر كثرة الأولاد عنصرا هاما من عناصر قيمه الثقافية وبالتالي فإن توصل الأسر إلى التقليص إلى حدّ ثلاثة أطفال يعتبر تغييرا كبيرا في المنظومة القيمية للأسرة والمجتمع الجزائري مهما كانت الأسباب الدافعة لذلك.

لكن تماشيا مع التزامات الوظيفة نجد أن فكرة الإنجاب مؤجلة نوعا ما ،لأن إنجاب العديد من الأطفال عند بعض المبحوثات يؤدي إلى كبح تقدمهن في العمل وله مسؤوليات كثيرة ، فنجدهن يحبذن العمل والقيادة مقابل حياتهن الشخصية، وبهذا نستطيع القول أن تعليم المرأة وتوليها الوظائف الإشرافية وتأخر سن زواجها واستعمالها لوسائل منع الحمل كل ذلك يؤدي إلى تراجع خصوبتها .

الجدول رقم 13 :توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن

نوعية السكن		ك	%
ملكية خاصة	شقة في عمارة	9	30
	فيلا	4	13,33
	مسكن عادي	6	20
	المجموع	19	63,33
مستأجر		5	16,66
وظيفي		6	20
المجموع الكلي		30	100

نلاحظ 63,33% من المبحوثات يملكن مساكن خاصة ،حيث صرحت المبحوثات أنهن يسكن بشقق صغيرة في العمارات كأعلى نسبة 30 % بينما تسكن الأقلية منهم في مساكن عادية تقليدية بنسبة 20% أو في مساكن فردية عصرية (فيلات) بنسبة 13’33% ،تليها مباشرة السكنات الوظيفية والتي قدرت بـ20% من أفراد العينة يسكنّ بمساكن وظيفية استفادوا منها في إطار السكنات الوظيفية التي تمنحها الدولة كامتياز للمسؤولين ، في حين نجد أن 16,66% من المبحوثات ليس لديهن مسكن خاص وبالتالي فهم مضطرين للبحث عن سكنات للإيجار. ومن الملاحظ هنا أن نوعية السكن الذي تقطنه المبحوثات بالنسبة (السكن الوظيفي ،الإيجار) فإنه في الأخير ليس ملكا لهن ،وتلك هي حال 36.66% من أفراد العينة ، ومن

جهة أخرى فإن توجه المبحوثات نحو الكراء يعكس الرغبة والتوجه الذي أصبح سائدا لديهن ولدى أسرهن والمتمثل في السكن المستقل البعيد عن الأهل مثلما يحمل دلالة على أنها وسائل لا غنى عنها لتحقيق حدّ أدنى من الرفاهية و الإستقلال وهي من الخصائص والمميزات الإجتماعية التي تحدد المكانة الإجتماعية والموقع الإقتصادي للنساء سواء اللاتي يتولين وظائف إشرافية وسامية .

الجدول رقم 14:الوظيفة الحالية لأفراد العينة حسب السلك

السلك	ك	%
التعليم	6	20
القضاء	8	26,66
الأمن	5	16,66
الصحة	5	16,66
التعليم العالي	6	20
المجموع	30	100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة (الزوجات) ينتمين إلى مختلف الأسلاك المهنية ،وهذا راجع إلى ما حققته المرأة من نجاحات في دخولها إلى مختلف المجالات ، حيث أثبتت المرأة حضورها في سلك القضاء بالنسبة لعينة البحث بـ 20% وهي نفس النسبة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي 20% وهما من القطاعات التي تمثل أولى ميول اهتمامات المرأة الجزائرية، تليها نسبة 16,66 % لسلك الأمن .

وبنفس النسبة لقطاع الصحة ، ومنه نجد النساء الإطارات أصبحن يقتحمن كل ميادين العمل منها من كانت في السابق ممنوعة على النساء وحكرا على الرجل فقط .

ومن خلال استجواب المبحوثات صرحن بأن توجههن لمثل هذه الوظائف يعود إلى نوعية الإختصاص الجامعي ونوعية التكوين الذي تلقينه ،وهو راجع أيضا إلى طموحهن وشجاعتهن في تولي هذه الوظائف .

الجدول رقم 15:يوضح المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي	ك	%
إبتدائي	-	-
متوسط	5	16,66
ثانوي	11	36,66
عال	14	46,66
المجموع	30	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي العالي يمثلون أكبر نسبة من المجموع الكلي لأزواج المبحوثات بنسبة 46,66% ، ويأتي في المرتبة الثانية ذوي المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 36,66%، و في المرتبة الثالثة نجد نسبة 16.66% لذوي المستوى التعليمي المتوسط .

وما يمكن استنتاجه هو أن المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات لا بأس به أين نجد النسب الأكبر تتراوح بين العالي والثانوي وهو مؤشر هام وإيجابي ، فالنساء أصبحن يتطلعن للإختيار الفردي القائم على أساس التفاهم والتجانس الإجتماعي والإقتصادي والثقافي ،كما يفضلن الزواج من هم في مستواهم التعليمي أو أكثر .

في حين أكدت بعض المبحوثات أثناء المقابلة أنهن لا يعتبرن التوافق والتجانس الثقافي والتعليمي شرط مهم في تحديد معايير الزواج بقدر ما تهمهم بالوضعية الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية للزوج .

الجدول رقم 16 :يوضح وظيفة الزوج

وظيفة الزوج	ك	%
موظف إداري	5	16,66
رجل أمن	3	10
أستاذ في مختلف أطوار التعليم الأساسي والثانوي	3	10
تاجر	11	36,33
طبيب	1	3,33
مهندس	3	10
إطار سامي	4	13,33
المجموع	30	100

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول أن الوظائف التي يمارسها الأزواج متنوعة ومختلفة ،إلا أن أكبر نسبة تمثلت في الأعمال الحرة التجارة بنسبة 36,33 % ،تليها الوظائف الإدارية بنسبة 16,66% ونجد نسبة 13.33% إطار سامي ، وبنسب متساوية 10% وبنسب متساوية 10% بالنسبة لمهندس ورجل أمن ووظائف التعليم الأساسي والثانوي ،وأخيرا نسبة 3.33% طبيب .

يبدوا من خلال هذه النسب أن أزواج المبحوثات ينتمون إلى مختلف الفئات المهنية من موظفين بسطاء وتجار إلى موظفين إطارات ، وهذا ما يفسر أن تولي المرأة لمنصب إشرافي لا يقابله بالضرورة توافق لوظيفة الزوج ،بقدر ما يهم شخصية الزوج و أخلاقه كما جاء في أقوال المبحوثات، وهذا ما لمسناه من خلال هذه النسب التي توضح ذلك،كما يفسر أيضا تبدل عقلية الرجل الجزائري الذي أصبح يتقبل ولا يتخوف من تفوق زوجته سواء من الناحية الثقافية أو الوظيفية بحيث لا يرى في ذلك تهديدا لمكانته وسلطته

في الأسرة ،كما كان في السابق ،كما أن ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى شخصية وظروف كل من الزوج والزوجة.

إستنتاج البيانات الأولية للمبحوثات :

تميز أفراد العينة بكون أغلبيتهم من أصل حضري ويتراوح سنهن ما بين [30و40] سنة فأكثر ،أي أن غالبيتهن ناضجات اجتماعيا وثقافيا ومهنيا الشيء الذي يساعدهن على الإرتقاء في السلم الوظيفي وتولي الوظائف الإشرافية من خلال كفاءتهن وخبرتهن في العمل ،مع العلم أن جلّ أفراد العينة ذوات مستوى تعليمي عالي وإطارات داخل قطاعات مختلفة ومتزوجات ،حيث تركز سن زواج أغلبيتهن في الفئة العمرية من [20إلى 34] سنة بمعنى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل والتغير الذي عرفته في ثقافتها يؤدي إلى تأخير سن زواجها حيث تحول الزواج وبدرجة كبيرة إلى مسألة اختيار أكثر من مسألة ضرورة ،كما توضح أن المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات يتراوح بين الثانوي والعالي،أما بالنسبة لعدد أطفال أفراد العينة فتميز بكون أغلبيتهن لديهن أقل من ثلاث (3) أطفال ، مما يدل أن المرأة التي تشغل وظائف إشرافية تتبع سياسة تنظيم النسل وتباعد الولادات إضافة إلى عامل تأخر سن الزواج عند البعض وبالتالي نجد أن المستوى التعليمي والثقافي للزوجة له دور كبير في زيادة وعيها وتنظيم أسرتها ،وتماشيا مع الإلتزامات المهنية مما يؤدي إلى تراجع خصوبتها ،أما فيما يخص طبيعة وملكية السكن وهي من المميزات الإجتماعية والإقتصادية التي تحدد المكانة الإجتماعية والموقع الإقتصادي للمبحوثات فقد تبين أن أغلبيتهن يملكن مساكن خاصة أو مستأجرة وهذا يفسر تواجه ورغبة الأزواج الذي أصبح سائدا لديهم والمتمثل في السكن المستقل والبعيد عن الأهل ،أما عن وظيفة الأزواج فقد تبين أن أغلبيتهن يشغلون الوظائف الإدارية البسيطة والأعمال الحرة مما يفسر أن تكافؤ وظيفة الزوجين ليس من الأولويات وأصبح ذلك من الأمور العادية وكذلك الزوجة التي أصبحت لا تبدي اهتماما بالوضعية الإقتصادية للزوج بقدر ما تهتم بالوضعية الثقافية والأخلاقية للزوج .

والسؤال الذي يطرح : هل تولي المرأة للوظائف الإشرافية له دور في تغيير مكانتها وأدوارها داخل الأسرة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المبحث الثاني .

2.7. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى

الجدول رقم 17 :الأسباب الحقيقية التي دفعت أفراد العينة للعمل

الأسبـــاب	ك	%
عوامل اقتصادية (رفع مستوى المعيشة)	11	36,66
عوامل اجتماعية (ارتفاع معدلات التعليم بين النساء)	10	33,33
عوامل نفسية (رغبة المرأة في العمل لتحقيق ذاتها والشعور بالمكانة الإجتماعية)	9	30
المجمـوع	30	100

تمثل العامل الأول لخروج المرأة للعمل رفع المستوى الإقتصادي للأسرة ومساعدة الزوج بنسبة 36,66 % وهو ما يؤكد المشاركة الإجتماعية للمرأة داخل الأسرة ، في حين تمثل العامل الثاني في ارتفاع معدلات التعليم بين النساء وزيادة وعي المرأة بحقوقها في المجتمع بنسبة 33,33 % ،أما العامل الثالث فيتمثل رغبة المرأة لتحقيق ذاتها والشعور بالقيمة والمكانة الإجتماعية بنسبة 30 %، وهو ما يؤكد على تغيير القيم السلبية لدى المرأة ومحاولتها اقتحام مجال العمل وإثبات ذاتها على عكس القيم التقليدية التي كانت تجعلها خاضعة .

يتضح مما سبق أن أسباب خروج المبحوثات للعمل وتبوئهن لوظائف إشرافية يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها العامل الإقتصادي والذي يتمثل في رغبة المرأة في زيادة دخل الأسرة إما لتحقيق حاجات أساسية كالإنفاق على أسرتها أو لتحقيق رغبات إضافية استهلاكية ، كما يمنحها الإستقلالية المادية ،حيث تقول هذه المبحوثة : " عمل المرأة في وقتنا الحالي ضرورة ملحة للمجتمع النسائي لمواجهة ظروف الحياة الصعبة ،وتلبية لحاجتهن المختلفة وحاجة أسرهن الكثيرة . تمت المقابلة في:04 /02 /2006م "بالإضافة إلى أن هناك عوامل اجتماعية تمثلت في ارتفاع معدلات التعليم بالنسبة للمرأة خاصة بعد التخرج من الجامعة فحصول النساء على مؤهل علمي قد أدّى إلى تحسين فرص التوظيف لهن،وأصبح العمل من أولويات الأمور التي تفكر بها المرأة تماشيا مع متطلبات العصر الحديث بغرض تحقيق الكثير من مطالب الحياة المستجدة كما تقول هذه المبحوثة " بالنسبة لي أنا أحبذ خروج المرأة للعمل لسبب مباشر وهو أنني مؤهلة علميا ومتخرجة من الجامعة ولي القدرة على العمل ولي طموحات عديدة ،فلماذا أكون عالة على الآخرين .تمت المقابلة في:2006/03/12 م " ، بالإضافة إلى التغير الإيجابي للمجتمع خصوصا نظرة الرجل إلى عمل المرأة والسماح لها بالخروج بعد أن كان المجتمع ينكر على المرأة حقها وقدرتها في العمل ولأن هدف الخروج للعمل والغاية منه تغيرت بتغير الزمن فإن النساء العاملات أصبحن لا يستغنين عنه أبدا .

أما بالنسبة للعوامل النفسية كالرغبة للخروج للعمل لتحقيق ذاتها وتحقيق السعادة من خلال العمل وتحقيق الطموح والشعور بالمكانة والقيمة فمثلا تقول المبحوثة: " عمل المرأة وسيلة لبناء الشخصية وقدرة على التعامل مع الناس بجميع فئاتهم ومستوياتهم ،ولو توفر المال أبق أعمل بوظيفتي ،فقد أصبحت جزءا مني ومن شخصيتي ،تمت المقابلة في : 19 /2006/03م." ،فالعمل يحقق منفعة للمرأة قد تتجاوز المنفعة المادية إلى المنفعة الذاتية أو النفسية وتحقق وجودها من خلال العمل لتثبت لأسرتها وأقربائها ولزوجها أنها قادرة على أن تعمل ،فهي اليوم في شتى مناحي الحياة فنجدها قاضية ،ورئيسة جامعة ،ووزيرة ومحافظة شرطة وغيرها من الوظائف ولها وجود ،وأيضا لتثبت أنها ليست أقل كفاءة من الرجل و تشعر بالحرية والإستقلال عنه.

والواقع أنه يمكن القول بأن العامل الإقتصادي والعوامل الإجتماعية والنفسية –كما عبرت عنه المبحوثات – كلها ترتبط أشد الإرتباط وكلّ منها قد يكون سببا ونتيجة في نفس الوقت ،فالتغير الذي حصل في تعليم المرأة تبعه تغير في عملها وشغلها، والحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكانة الإجتماعية والإستقلال المعنوي يستلزم بالضرورة الإستقلال الإقتصادي حتى يستطيع الفرد أن يتحرر من تبعيته للآخر وبالتالي يستطيع التعبير عن نفسه تعبيرا حرا تلقائيا . وهذا ما اتضح من خلال أجوبة المبحوثات ضمن أسباب خروجهن للعمل وجود الدافع لرفع المستوى الإقتصادي للأسرة ،وهذا يبين أن المرأة (الزوجة) وجدت الفرصة الملائمة استطاعت أن ترفع من مستوى طموحها بحيث يمكنها أن تحيا في مستوى أرقى من ذلك الذي عاشته من سبقتها في الأجيال السابقة بحيث نجد أن ممارسة الزوجة لهذا الدور الجديد (العمل) والذي كان حكرا على الزوج (الرجل) لا يخرج عن كونه رغبة خفية لدى الزوجة للتحرر من أعباء القيم التقليدية التي تجعلها خاضعة أو بالأحرى رغبة منها في تغيير النظرة إليها ،فهي إذن تريد البحث عن مكانة اجتماعية أفضل من خلال رفع مستواها التعليمي وخروجها للعمل لرغبتها في إحساس المجتمع بها والإعتراف بكفاءتها ، ورغبتها أيضا بالإحساس بذاتها ككائن له وجود مستقل لا كائن سلبي ومن هنا يمكن أن تتغير الصورة التقليدية عن المرأة التي دفعت بها بعيدا عن عجلة الإنتاج والمساهمة في بناء المجتمع، ولهذا غلب على اهتمامها تحقيق الذات عن الإهتمام بالعمل في حد ذاته كدور اجتماعي موجه نحوخدمة المجتمع، ولعل هذا ما قصده "عبد القادر جغلول " عندما تحدث عن أشكال إكتساب المرأة الجزائرية لإستقلاليتها بواسطة اقتحام حق العمل ولتغيير الموقع في النسق العائلي

(...) معتبرا أن وضعية المرأة الجزائرية مخالفة ومغايرة لتجربة المرأة الغربية ، وذلك لأن مرجعيتها في المدرسة هو النجاح السريع وفي عالم الشغل هو الحراك في سلم الوظائف وليس صورة المرأة العاملة المناضلة التي تشكل نمط المرأة المثالية الغربية »[150]ص95،إذن حسب "عبد القادر جغلول" فإن المرأة الجزائرية سواء في ميدان التعلم أو العمل يطغى عليها السعي للنجاح والتغيير من مكانتها في المجتمع بغض

النظر عن اهتمامها العلمي أو الوظيفي في حد ذاته، وربما هذا الذي جعل الزوجة حسب ما تأكد لدينا في هذا الجدول تخرج للعمل بدافع الظروف المادية أكثر من أي دافع آخر .

الجدول رقم 18 :المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها أفراد العينة يوميا في العمل

المدة الزمنية	ك	%
أقل من 8 ساعات	06	20
8 ساعات	13	43,33
8 ساعات فأكثر	11	36,66
المجمـوع	30	100

تبرز معطيات هذا الجدول أن أغلب المبحوثات تكملن النصاب القانوني من الحجم الساعي اليومي في العمل وفق قانون العمل ،حيث تبين أن 43,33 % منهم يقضين 8 ساعات يوميا ،أما المبحوثات اللائي يقضين أكثر من 8 ساعات يوميا قدرت نسبتهن 36,66%وهذا راجع إلى كثرة وتعدد المسؤوليات والمهام التي تحتم على القائم بها التضحية بوقته لصالح إنجاز العمل ، وسيره الحسن لكن المؤكد من ذلك أنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على صحة المبحوثات النفسية والجسدية ،إضافة إلى ذلك تأثيره على حياتهن اليومية الأسرية ،خاصة وأن جميع أفراد العينة متزوجات ولديهن أبناء ،ومنه فإن قضاء أكثر من 8 ساعات يوميا له وزنه وتأثيره على الكلّ .

الجدول رقم 19: يبين ما إذا كان لأفراد العينة رغبة في التوقف عن العمل في حالة ظروف مادية أيسر

الموقف	ك	%
تواصل	24	80
تتوقف	6	20
المجموع	30	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 80 % من أفراد العينة أجبن بأنهن سيواصلن العمل حتى وإن توفرت لهن ظروف مادية أيسر أو حتى مقابل حصولهن على مرتب شهري ، بمعنى أن الزوجة متمسكة جدا بعملها ومقتنعة بهذا الدور الذي اكتسبته والذي أخرجها من دائرة البيت الضيق إلى عالم الشغل وتولي المسؤولية والإشراف مما يسمح لها بتفجير طاقاتها ، ليس فقط في العمل بل في ميادين أخرى متعلقة بحياتها اليومية ،فهي تعطيه اعتبارات أخرى غير الإعتبار المادي كالبحث عن المكانة الإجتماعية وتحقيق
طموحاتها ، بالإضافة إلى أنها تربط عملها بالجهد والوقت الذي قضته في التعليم الذي أكسبها هذا الحق ولهذا ليس من السهولة التنازل عنه ، حيث تقول هذه المبحوثة : " أنا أحب عملي كثيرا وأصبحت متعلقة به

أكثر فهو جزء من شخصيتي ،ورغبتي الدائمة هي التفوق وأن أكون عضوا فعالا في مجتمعي وليس من المنطق أن أترك عملي مقابل توفر المال . تمت المقابلة في: 2006/04/26م ."

أما 20% من أفراد العينة صرحن بأنهن سيتوقفن عن العمل بمجرد ما تتحسن ظروف أسرهن المادية وذلك راجع لأسباب المباشرة التالية : المتاعب المهنية ،الإلتزامات الأسرية وخاصة منها تربية الأطفال ..الخ، وهذا ما أكدته هذه المبحوثة : " على المرأة التي تتولى وظائف إشرافية التحلي بالصبر والنفس الطويلة وتكون ذات أعصاب حديدية ، وعليها أن تكون غير متزوجة و مسؤولة عن أطفال فهذا كثير جدا ،ولو تحسنت ظروفي المادية أكثر سأتوقف عن العمل لأنني أشعر بارتياح كبير في عالمي الصغير البيت أمام أطفالي وزوجي. تمت المقابلة في: 2006/04/07م " .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثات ترغب في الإستمرار في العمل رغم كل الصعوبات و العراقيل التي تتعرض لها سواء في ميدان العمل أو داخل الأسرة مبرهنة في ذلك حبهن الشديد لعملهن وتمسكهن به ورغبتهن في التفوق وإثبات الذات وكسب المكانة والقيمة الإجتماعية .

الجدول رقم 20 :إتجاه محيط المؤسسة لإسناد أفراد العينة الوظيفة الإشرافية

إتجاه محيط المؤسسة	ك	%
إتجاه إيجابي	15	50
إتجاه سلبي	10	33.33
لا أدري	5	16.66
المجموع	30	100

يشير الجدول أعلاه أن 50% من أفراد العينة أكدن بأن إتجاه محيط المؤسسة نحو توليهن الوظائف الإشرافية ،إتسم بالاتجاه الإيجابي وهذا راجع حسب رأيهن إلى تزايد عدد العاملات في محيط العمل وتزايد طموح المرأة في تحصيل العلم ووجودها في مختلف الوظائف ،مما أدى هذا الأمر استعدادا نفسيا من جانبهم لتقبل المرأة في هذه الوظائف الإشرافية .

في حين تبين أن نسبة 33.33 % من المبحوثات صرحن على أن نوع الإتجاه نحوهن سلبي ،وقد يعود السبب في نظرهن أن المجتمع ما زال ينظر إلى المرأة في مجال العمل نظرة لا تتساوى مع نظرته إلى الرجل ، كما يعامل المرأة باعتبارها عنصرا مكملا وليس عنصرا أساسيا أو فاعلا، حيث تقول هذه المبحوثة :" ألاحظ كثيرا التمييز ضدي حتى من بنات جنسي ،وأعتقد أن السبب بالنسبة للأكثرية منهم هو إيمانهم بأن عالم الوظائف الإشرافية والقيادية هو للرجل فقط .تمت المقابلة في :2006/04/02 ." لكن في غالب الأحيان تعود الأسباب في نظر أفراد العينة إلى رفض الشخص ذاته للمسؤولية أو رفض الفكرة ذاتها ،كما تبين العكس عند البعض الآخر من العاملات أين يبدين فرحتهن لقيادة المرأة لهن لما في ذلك من تأثير

على علاقات العمل والدفاع عن حقوق المرأة ، أما فيما يخص الرجال فمنهم من يتقبل فكرة قيادة المرأة لهم ومنهم من يرفض ذلك ،وهذا الموقف يرجع في نظر العديد من الباحثين إلى عدم الثقة في قدرات المرأة ومهارتها أو النظرة المتدنية لها أحيانا داخل الأسرة وأفراد المجتمع ،هذا ما أكدته لنا المبحوثات من خلا تقييمهن لأبعاد معاملة محيط المؤسسةإتجاههن.

أما النسبة المتبقية 16.66% من أفراد العينة أكدن عدم قدرتهن على تقييم الموقف لعدم وضوح أبعاد المعاملة على حد قولهن .

ما يمكن استنتاجه أن نظرة محيط العمل تجاه تقبل المرأة في تولي الوظائف الإشرافية يتسم بالتردد بين النظرة التقليدية والنظرة المعاصرة لدور المرأة في التنمية المجتمعية ،بالإضافة إلى تقبل أو رفض الشخص ذاته للمسؤولية .

الجدول رقم 21 : الأسباب والمعوقات التي تحول دون وصول المرأة للوظائف الإشرافية والقيادية حسب موقف المبحوثات

المعوقات	ك	%
التقسيم الإجتماعي للأدوار بين الجنسين في المجتمع	13	43.33
هيمنة الرجل على الخارج	7	23.33
ظروف خاصة بالمرأة (الزواج ،الإنجاب،أعباء أسرية)	6	20
حداثة شغل المرأة للوظائف الإشرافية والقيادية	4	13.33
عدم قدرة المرأة على تقلد وظائف إشرافية	-	-
المجمـوع	30	100

وفق المعطيات الواردة في الجدول يتبين أن أهم المعوقات التي تمنع أو تعطل مرور المرأة لمراكز القرار وشغلها للوظائف القيادية والإشرافية رغم توفرها على الشهادات والكفاءات والخبرة، تتمثل في التقسيم الإجتماعي للأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة داخل المجتمع بنسبة قدرت بـ 43.33 % حيث أن المجتمع يميل إلى إسناد الأدوار الأساسية والكبيرة الشأن و العظيمة المنفعة للرجل بينما الأعمال الصغيرة الشأن للمرأة ،والتي ترتبط بالوظائف التي تناسب وضعها الأنثوي مثل التعليم ،الطب،...الخ،بالإضافة إلى تأثير عملية التنشئة الإجتماعية التي تؤدي إلى تضخيم الفروق بين الجنسين ،وتمنع المرأة من تحقيق النجاح المهني بغض النظر عن معدل طموحها ومستوى تعليمها ،وأيضا جملة العادات والتقاليد التي تجعل من الصعب تقبل المرأة في مناصب القيادة .

وبنسبة 23.33% من أفراد العينة تعتقد أن من جملة المعوقات هي هيمنة الرجل على الخارج ، حيث توجد فرصة أكبر للرجل في تولي الإشراف والقادة حتى في المجتمعات الغربية التي كان لها السبق في الإعتماد على الجنسين في خطط التنمية الإجتماعية ،إذ غالبا ما توظف في المناصب الدنيا والإدارية وهي وظائف لا

تصل من خلالها المرأة إلى المناصب السامية داخل المؤسسة ،بالإضافة إلى أنهم يرون عدم ملاءمة المرأة وعدم قدرتها على تولي مثل هذه الوظائف لإفتقارها إلى صفات الشخصية القيادية نظرا لطبيعتها ومزاجها المتقلب .

أما الصعوبة الأخرى التي تواجهها المرأة وتؤثر في تقدمها وتسلقها المناصب القيادية ترتبط بظروف خاصة بها منها الزواج، الإنجاب وصعوبة التوفيق بين العمل و الحياة الأسرية والوظيفية بنسبة 20% فهي عوامل تلعب دورا في كبح تقدم المرأة في حياتها اليومية فغالبا ما نجدها تلجأ لتخفيض ساعات العمل وتتجنب مناصب المسؤولية لما تتطلبه من الدقة و الإلتزام والحضور الدائم وهو الشيء الذي قد لا تقدر عليه العديد من النساء.

في حين عاد المعوق الرابع بنسبة 13.33% إلى الحداثة النسبية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية في الإدارة كمسؤولة وإطار مسير .

الشيء الذي نستنتجه من هذا الجدول بأن قبول المرأة في الوظائف الإشرافية لم يرتق إلى المستوى المتوافق مع التقدم التقني و الدعوة إلى المساواة ومنع التمييز ضد المرأة في حركة التنمية وفي مختلف مناحي الحياة، فرغم احتلال المرأة للوظائف الإشرافية أو القيادية إلا أن هذا لم يغير شيئا ولم يحل المشكلة مقارنة بالعدد الهائل من الرجال في مثل هذه المناصب وحتى تقلد المرأة لهذه المناصب هناك من الضّغوطات الإجتماعية والأسرية وحتى الذاتية من تؤثر في اختيار مهنة عن أخرى أو سلكا وقطاعا عن آخر في أغلب الحالات .

لكن مع هذا هذا فإن المؤشرات تبين تغير النظرة الإجتماعية للمرأة وعلى درجة تقبل المجتمع لعملها وضرورة تبوئها المواقع القيادية و مراكز إتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة رغم وجود العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك .

الجدول رقم 22:الصعوبات التي تواجه أفراد العينة في مجال العمل

الصعوبات	طبيعة العمل		إتخاذ القرار		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	18	60	6	20	3	10	30	10
لا	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	18	60	6	20	3	10	30	100

يتضح من هذا الجدول أن جميع أفراد العينة يشكين صعوبات وعراقيل بالمؤسسة (مجال العمل) موزعين هذه الصعوبات كالتالي :

60% منهن يرجعن السبب إلى طبيعة العمل وما يتطلبه من جهد عضلي وفكري والمتمثل في الشعور بالمضايقات وضغوط العمل بدرجة كبيرة كذلك طلب الوساطة، السفر،الوقت ...الخ، وكذلك التحدي وهو أن تتمتع المرأة بقبول رؤسائها ومرؤوسيها ومعظمهم من الذكور بالإضافة إلى أنها تستثمر كل فرصة لإظهار كفاءتها ومقدرتها في إدارة مسؤولياتها ، وهذا راجع حسب رأيهن إلى عملية تفضيل الرجال على النساء في تولي المناصب القيادية .

في حين تمثلت الصعوبة الثانية بنسبة 20% من أفراد العينة لمحدودية القدرة على اتخاذ القرارات والتحكم في علاقتهن مع العمال بالإضافة إلى وجود صعوبة في تطبيق اللوائح والقوانين ،وقد اعتبرت أغلب المبحوثات أن هذه المشكلة تصادف المنصب القيادي بالنسبة للمرأة أو الرجل لإعتبارها معوقات إدارية روتنية ،وفي اعتقادنا بأن هذه المشاكل قد ترجع أيضا إلى ضيق الوقت المتاح للمرأة لإستكمال التدريب المهني .

إلا أن ثلاث مبحوثات قدرت نسبتهن 10% تمثلت في الجانب المادي أو الغطاء المالي الموجه للمؤسسة فقد صرحت المبحوثات صعوبة التعامل مع الأرقام أي صعوبة في توزيع الغطاء المالي بطريقة محكمة نظرا لضعف الميزانية .

وما يمكن قوله أن جميع المبحوثات يتلقين صعوبات عمل داخل المؤسسة وغيرها ،وهذا راجع إلى المشاكل والصعوبات التي لا يخلوا منها أي تنظيم سواء كان إداريا أو غيره، يبقى فقط على الإطار المسؤول دراسة المشكل ويوفر له كلّ ميكانيزمات الضبط للتخفيف من حدته ،ومنه نستنتج أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية مرتبط بجملة من الصعوبات والمشاكل في إطار العمل نظرا لخصوصية المنصب والموقع وخصوصية المجتمع في حد ذاته .

الجدول رقم 23: توزيع أفراد العينة حسب تقديرهن لعلاقتهن بمرؤوسهن في العمل

العلاقة بالمرؤوسين	ك	%
عاديـــــة	13	43.33
جيـــــدة	5	16.66
سيئـــــة	-	-
حسنـــــة	12	40
المجمـــــــوع	30	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب التقديرات التي خصت العلاقة بين أفراد العينة بمرؤوسهن في العمل تكون بشكل عادي بنسبة 33. 43 % والملاحظ هنا أن اختيار أفراد العينة لعبارة " عادية" لوصف

العلاقة مع مرؤوسهن قد يقصدن بها أن التعامل أو العلاقة تتم في حدود العمل وأن هناك احترام متبادل مما يشير إلى نسبة الوعي التي يتميز بها المرؤوسين في العمل ، وهذا راجع أيضا بالدرجة الأولى إلى نوع العلاقة التي يقيمها المسؤول في المؤسسة اتجاه مرؤوسيه ،فسير العمل لا يعني بالضرورة التسلط و الإستعباد بقدر ما يعني الإنضباط في العمل والتفاعل الإيجابي مع المرؤوسين .

في حين قدرت نسبة العلاقة الحسنة بـ40% والملاحظ هنا أن التوصل إلى مثل هذا المستوى في العلاقة يدل على توفر ميكانيزمات التعاون والثقة بين الإطار المسؤول والمرؤوسين،والذي يعود إلى جانب كبير في فهم المسؤول لذاته من خلال خبرته بميدان عمله وكذا شخصيته ومعرفته الجيدة لطاقم العامل بالمؤسسة وذلك من خلال استخدام مصادر التأثير على المرؤوسين للقدرة على الإتصال الجيد ، لكن هذا لا يعني أن العلاقة تكون حسنة دائما ،فأحيانا تكون سيئة .

أما نسبة 16.66 % أكدن أن طبيعة العلاقات مع المرؤوسين جيدة وهذا راجع إلى شخصية المبحوثات وفعالية أدائهن للعمل . وعلى العموم فإن الشيء المؤكد أن علاقة أفراد العينة بالمرؤوسين تتراوح بين العلاقة العادية والحسنة .

الجدول رقم 24 : يوضح ما إذا كانت وظيفة المبحوثات تتطلب حضور اجتماعات خارج أوقات العمل وكذا السفر وموقف الزوج من ذلك .

غياب الزوجة / موقف الزوج	حضور اجتماعات خارج أوقات العمل		السفر لمهمة أو تربص،حضورملتقيات...الخ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	22	81.48	5	18.51	27	100
غير موافق	-	-	3	10	3	100
المجموع	22	73.33	8	26.66	30	100

يتضح من خلال الجدول أن العمل في الوظائف الإشرافية لأفراد العينة يتطلب منهن حضور اجتماعات خارج أوقات العمل بنسبة 73.33 % وكذا السفر لمهمة أو تربص أو حضور ملتقيات بنسبة 26.66 %، أما فيما يخص موقف الزوج فنجد الأغلبية من الأزواج يوافقون فيما يخص اجتماعات خارج أوقات العمل ،وهذا ما أكدت عليه المبحوثات وبنسبة كبيرة في حضورهن الإجتماعات الطارئة خارج أوقات العمل ، وحتى في أيام العطل،أما بالنسبة للسفر فهو يمثل العبء الأكبر للزوجة الأم رغم أنها قليلا ما تحدث،وهنا يكون موقف الأزواج يختلف من زوج لآخر .

ومنه يمكن القول أن شغل المرأة للوظائف الإشرافية يقابله العديد من الإلتزامات والمسؤوليات التي يتطلبها هذا المنصب، إلا أنهن يفضلن المواصلة خاصة مع تفهم الزوج لطبيعة عمل زوجته ومساعدته لها ،وهذا ما يشير إلى تبدل عقلية الرجل الجزائري الذي أصبح يتقبل سفر زوجته أو غيابها ، ويصبح ذلك من الأمور العادية .

الجدول رقم 25 : الإنجازات التي اكتسبتها أفراد العينة من خلال الوظيفة الإشرافية

الإنجـازات	ك	%
الإعتماد على النفس	7	23.33
اكتساب مكانة مهنية	9	30
اكتساب الثقافة التعاملية	8	26.66
إنجازات مادية	6	20
المجموع	30	100

توضح بيانات الجدول أعلاه بأن جميع أفراد العينة قد حققن إنجازات بالمؤسسة ،حيث توزعت النسب وبصفة متقاربة كالتالي:

23.33 % من المبحوثات حققت إنجازات على المستوى المعنوي وهو الإعتماد على النفس والثقة بالذات وذلك من خلال اكتساب مهارات ومعارف مختلفة تجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها وتحمل مسؤولياتها ، أما فيما يتعلق باكتساب المبحوثات مكانة مهنية بنسبة 30% وهي أكبر نسبة ،حيث تقول هذه المبحوثة : " قدمت لي الوظيفة الدعم المعنوي والإحساس بالقيمة ...تمت المقابلة في:2006/04/09م " حيث أصبحت المبحوثات تحتل مكانة إضافية وأكثر احتراما مما كانت عليه من قبل داخل مجال العمل وخارجه .

في حين نجد نسبة 26.66% استفدن من خبرتهن المهنية والتي تظهر على حدّ قولهن في ثقافة التعامل مع الغير وهذا ما يدل على حسن استثمار الخبرة المهنية حيث أظهرت المبحوثات القدرة على معاملة عدد كبير من الأفراد من أوساط اجتماعية مختلفة ،وكذا القدرة على تقييم السلوكات البشرية للمتعاملين معها داخل المؤسسة وخلق ثقافة الحوار بين أفراد المؤسسة وذلك من خلال تطوير العلاقات المهنية .
أما فيما يتعلق بالإنجازات على المستوى المادي بنسبة 20% تمثلت في حسن التسيير ،العمل بنجاح، إحترام مواقيت العمل ...الخ .

يتضح مما سبق أن المرأة المرأة قد حققت من خلال تبوئها الوظائف الإشرافية العديد من النجاحات والإنجازات في مجال العمل ، فالمركز الوظيفي يعد موقعا زاخرا بالخبرات والتجارب التنظيمية العامة ، وهذه جميعها وفرت لهن الفرصة للتطور الذاتي و الإعتماد على النفس واحتلال مكانة مهنية واجتماعية لائقة ، وكذلك التكافؤ مع الرجل والقدرة على تحمل المسؤولية مثله ،كما خلقت لديها شبكة أخرى من العلاقات داخل المجتمع .

الجدول رقم 26 : موقف الزوج من عمل زوجته

دوافعه / الموقف	ظروف مادية		إحتراما لإختيار الزوجة		الإرهاق		التفرغ للزوج والأبناء وشؤون البيت		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	-	-	18	60	-	-	-	-	18	60
موافق إلى حد ما	-	-	-	-	3	10	9	30	12	40
غير موافق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	18	60	3	10	9	30	30	100

يتضح من خلال الجدول أن 60% من المبحوثات أكدن على موافقة أزواجهن لتوليهم الوظائف الإشرافية نزولا عند رغبتهن واحتراما لإختيارهن، واقتناعا منهم أيضا على أهمية الدور الذي تمارسه في بناء الشخصية وخدمة المجتمع ،حيث تقول هذه المبحوثة : " زوجي يشجعني دائما ويقول لي "Avance" ،تمت المقابلةفي: 2006/02/27م . " ،مع العلم أن أزواجهن ذو مستوى تعليمي أهّلهم لإحتلال مناصب عليا كذلك .

أما نسبة 36.66 % فقد صرحن أن أزواجهن موافقين إلى حد ما عن مجال عملهن والسبب في ذلك يعود عند الأزواج إلى شعورهم بالإرهاق والضغط الذي تعيشه الزوجة من خلال كثرة الإلتزامات الأسرية والمهنية ، كما يعود أيضا إلى عدم تفهم وتقدير الزوج لمكانة زوجته المهنية،وبعض الآخر يرى في ذلك عدم تفرغ الزوجة لتربية أطفالها وإهمالهم والتقصير في حقوق الزوج ورعاية شؤون البيت كما يجب بنسبة 30% .

الجدول رقم 27 : العلاقة السائدة بين أفراد العينة وأزواجهن

نـوع العلاقـة	ك	%
تفاهم	23	76.66
توتـر	6	20
شجـار	1	3.33
المجمــوع	30	100

نلاحظ في هذا الجدول أن 76.66% من المجموع الكلي للعينة أجبن بوجود علاقة تفاهم مع أزواجهن،حيث تقول هذه المبحوثة : " العلاقة السائدة بيني وبين زوجي هي علاقة حب واحترام بالإضافة إلى أن زوجي جدّ متعاون كونه يعي الخصوصية النفسية والعضوية للمرأة لثقافته الشديدة فهو متفهم جدا تمت المقابلة في : 27 /03 /2006م ." ، وأجابت 20% من المبحوثات بوجود علاقة توتر فهذه المبحوثة تقول :" العلاقة بيني وبين زوجي متوترة في بعض الأحيان لأن زوجي رجل متعصب ولا يهتم لعملي فقط يهتم لعمله ،تمت المقابلة: 16 /04 /2006م **. "** ، في حين نجد مبحوثة واحدة بنسبة 3.33 % تميزت العلاقة بينها وبين زوجها بوجود شجار .

إنطلاقا من هذه النسب نجد أن أكثر العلاقات السائدة في أسر المبحوثات هي علاقة تفاهم في المرتبة الأولى ،تليها علاقة توترفي المرتبة الثانية ، ولا بد هنا أن نوضح أنه أثناء الحديث عن مثل هذه العلاقات الحساسة نجد من الصعب الاستدلال عليها من المظهر الخارجي ،إذ تبق علاقة التفاهم والتوافق مثلا بدون معنى إذا لم يصاحب ذلك تغير فعلي على المستوى الفكري والذهني لكل من الزوجين .

وعلى العموم يبدوا من خلال إجابة أفراد العينة بوجود علاقة تفاهم أن هناك تكيفا من طرف الأزواج خاصة الأزواج الذين يعتبر موقفهم إيجابيا من عمل زوجته ،أي أن العلاقة بين الزوج والزوجة إيجابية أي قائمة على أساس تفهم الزوج لطبيعة وظيفة زوجته، وما ينتج عنها من مسؤوليات جديدة تأخذ جزءا كبيرا من طاقاتها العقلية والجسمية ،ثم تفهم الظروف التي تحيط بعملية التنشئة والتربية الأسرية ،ومراعاة لغيابها الطويل طيلة النهار ،إذ يحاول الزوج هنا تقديم المساعدة الفعلية والمشاركة الحقيقية في أعباء المنزل ،وبالتالي يصبح عمل الزوجة أساس تكافؤ العلاقة بين الزوجين وتفاهمهما ، خاصة وأن أسرهن ذات مستوى تعليمي ومهني وثقافي لا بأس به .

أما علاقة التوتر التي تأتي في المرتبة الثانية وبصفة أقل في أسر المبحوثات ، فيمكن ردها نتيجة لإكتساب الرجل قيم واتجاهات سلبية نحو عمل المرأة بالإضافة إلى رغبته في تفرغ الزوجة للبيت والأطفال ، خاصة مع الإرهاق الذي تشعر به دائما، ولهذا يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار هذا النوع من العلاقات ناتج عما يسمى بتوقعات الأدوار، فالمرأة ليست حرة كالرجل ، وبما أنه يتوجب أن تعطي المركز حقه تقع في التناقض لأنها صاحبة قرار في الخارج، بينما عليها طاعة الرجل في الداخل وأن تكون تابعة ،هذا ما يجعلها تعاني من صعوبة التوفيق بين الخارج/الداخل، الذاتي/ العام ، وتشكوا من صعوبة على مستوى العلاقات العامة هذا ما يجعلها في صراع إما التراجع عن الحياة العامة ، أو التأثير على الإنسجام الأسري .

وبالتالي فإن الأدوار لا تتجسد فقط فيما يتوقعه الزوج من زوجته وإنما قد تأخذ الأدوار إتجاهات مختلفة يطلق عليها صراع الأدوار ، هذا الصراع ينشأ عنه قلق وإرهاق نفسي ،وتعب عضلي ،مما لا شك فيه يؤدي بالزوجة إلى حالة عدم توازن وتوفيق ، بين دورها البيولوجي التقليدي ودورها الصناعي الحديث .

الجدول رقم 28: قيمة الأجر الذي تتقاضاه أفراد العينة وموقفهن من مدى كفايته

كفايتــه / الأجــر	كافــي		غير كافــي		المجمــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 20.000 دج	-	-	-	-	-	-
من 21.000دج إلى 30.000دج	-	-	3	10	3	100
31.000 دج فأكثر	2	7.40	25	92.59	27	100
المجمـــوع	2	6.66	28	93.33	30	100

من خلال هذه المعطيات الواردة في الجدول يتبين أن نسبة 93.33 % من أفراد العينة يعتبرن دخلهن الشهري غير كاف مقابل مسؤولياتهن الكبيرة في العمل ، أما نسبة 6.66 % فقط من أجبن على كفايته وتتوزع هاتين النسبتين حسب قيمة الراتب الشهري كما يلي :

أجابت 100% من الفئة الثانية [21.000دج-30.000دج] بعدم كفاية الدخل ،وقلت نسبيا لدى الفئة الثالثة [31.000دج] فأكثر حيث قدرت النسبة بـ 92.59 % ، في حين أجابت 7.40 % من نفس الفئة على كفاية دخلهن .

إذن كما هو واضح في الجدول فإن نسبة كبيرة من أفراد العينة أجبن بعدم كفاية دخلهن الشهري ، رغم القيمة التي تتقاضاها المبحوثات شهريا والتي تتعدى 31.000دج ، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بالإضافة إلى متطلبات الحياة اليومية التي زادت وتطورت في الوقت الحالي .

الجدول رقم 29: دخل الأسرة وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة في الإنفاق

درجة المشاركة / الدخل	كله		جزء منه		لا تنفقه		المجمـوع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كافي	-	-	2	100	-	-	2	100
غير كافي	18	64.28	10	35.71	-	-	28	100
المجمـوع	18	60	12	40	-	-	30	100

أجابت 60% من المجموع الكلي لأفراد العينة بأنهن يشاركن بكامل راتبهن في الإنفاق على الأسرة منهن 64.28 % ينتمين إلى الفئة ذات الدخل غير كافي ، في حين 40 % من المبحوثات ينفقن جزءا من رواتبهن فقط منهن 35.71 % من ذوات الدخل غير كافي مقابل 100% من الفئة ذات الدخل الكافي ، أما

بالنسبة للمبحوثات اللواتي لا ينفقن رواتبهن على الأسرة فقد انعدمت النسبة بدليل أن أفراد العينة يشاركن بفعالية أكبر في تحمل الأعباء الأسرية والإنفاق بصفة عامة .

إن القراءة الأولية لهذا الجدول تبين أن اكتساب الزوجة لهذا الدور المتمثل في الإنفاق والذي كان حكرا على الرجل (الزوج) مما يعني أن ممارسة الزوجة لدور الإنفاق لا يقل أهمية عن دور الزوج بل ممارستها لهذا الدور هو الذي زاد من الموقف الإيجابي للأزواج تجاه عمل الزوجة من أجل المساهمة في التحسين من وضع الأسرة المادي ،وإن كان الأصل أن الزوج هو الذي يتحمل نفقات البيت الأصلية كاملة ومن ثم لم تعد الزوجة من الأفراد الذين يتوجب الزوج إعالتهم والتكفل بحاجياتهم بل على العكس من ذلك أصبحت تتحمل معه عبئ الأسرة المادي وتشارك بنسبة كبيرة في الإنفاق بكامل راتبها كما الزوج تماما وفي المرتبة الثانية تساهم بجزء منه ، وهنا لابد من التوقف عند هذه الحقيقة الإجتماعية لهذه الفئة الإجتماعية من النساء محلّ الدراسة وهي :

- إكتساب الزوجة لدور جديد هو الإنفاق .
- قبول الزوج بأن تشاركه الزوجة في الإنفاق على الأسرة .

فقد ترتب على مشاركة الزوجة في الإنفاق كدور جديد ، تحسن وضعيتها أو مكانتها داخل الأسرة وربما هذا ما ذهب إليه الباحث " فاروق بن عطية " أين اعتبر تطور مكانة المرأة مرهون بممارستها للعمل والحصول على أجر خاص بها يجعلها تمتلك وتكسب وعيا أكثر بذاتها » وعلى العموم فقد تبين من خلال أفراد العينة من الزوجات أنهن يشاركن في الإنفاق بهدف تحسين ورفع المستوى الإجتماعي والمعيشي للأسرة .

الجدول رقم 30: العلاقة بين درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق ومشاركتها في أخذ القرارات داخل الأسرة

المشاركة / الإنفاق	شراء الأشياء الهامة								الزيارات ،الهدايا ،قضاء العطل							
	الزوج		الزوجة		كلاهما		المجموع		الزوج		الزوجة		كلاهما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	9	30	-	-	21	70	30	100	-	-	6	20	24	80	30	100
لا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	9	30	-	-	21	70	30	100	-	-	6	20	24	80	30	100

من خلال الجدول يتبين أن 70% من المجموع الكلي للمبحوثات أكدن بأن أخذ القرارات المتعلقة بشراء الأشياء الهامة يشارك فيها الزوجان معا ، وتتواجد أكبر نسبة في الفئة التي تشارك فيها المبحوثات برواتبهن في الإنفاق على البيت .

وينفرد الزوج بأخذ القرار لوحده بنسبة 30 % لكن بعد التشاور مع زوجته حسب ما صرحت به المبحوثات .

أما المستوى الثاني من الجدول المتعلق بالزيارات الأسبوعية والسنوية وقضاء العطل فإن الإتجاه العام يميل نحو اشتراك الزوجين في اتخاذ القرار بنسبة 80 % من المجموع الكلي لأفراد العينة ونسبة 20 % أين تنفرد الزوجة بإتخاذ القرار لوحدها خاصة فيما يخص شراء الهدايا والزيارات . ومنه تشير النسب التي يحملها هذا الجدول إلى أن الزوجات يشاركن أزواجهن بنسبة كبيرة في إتخاذ القرارات المتعلقة بشراء الأشياء الهامة التي تخص الأسرة خاصة وأنهن يساهمن في الإنفاق حيث يسمح لها بالحصول على حقها في مناقشة زوجها في كل الشؤون والمشاريع الهامة التي تخص الأسرة ومن ثم المشاركة في أخذ القرار .

أما على المستوى المتعلق بالزيارات وقضاء العطل فنجد أن المبحوثات تشاركن أكثر في أخذ القرار المتعلق بذلك ، ونفس الشيء بالنسبة للزيارات أين يستشير الزوج زوجته ويطلب مشاركتها له في أخذ قرار الزيارات التي يقومون بها للأهل والأصدقاء .

إلا أن الملاحظة التي نبديها هنا هي أن الزوجة تشارك في أخذ القرارات المتعلقة بالزيارات والعطل أكثر من مشاركتها عندما يتعلق الأمر بشراء الأشياء الهامة كالسيارة وغيرها ، وهذا يحمل دلالة معينة حول تأثر الزوج حتى وإن كان نسبيا جدا بالتنشئة الإجتماعية وبالقيم التقليدية التي تحثه على عدم ترك زمام القرارات في يد زوجته وأن يكون صارما خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الهامة .

وبالتالي نجد أن الزوجات قد فرضن أنفسهن في عملية أخذ القرارات الخاصة بحياتهن الزوجية والأسرية بفعل مشاركتهن ماديا في إعالة الأسرة مما جعلهن يكتسبن هذا الحق ويمارسن هذا الدور بقوة ، ففي غالب الأحيان نجد الزوج كثيرا ما يلجأ إلى زوجته يطلب منها مساعدته لأخذ قرار معين يخص الأسرة أو يتعلق بعمله وأحيانا يترك الحرية في بعض القرارات المتعلقة بالزيارات ، تعلم الأبناء ،إنفاق الراتب أي هناك مستوى من الثقة لدى الزوج في قدرات زوجته الذهنية والعلمية وأن هناك فهما معينا لدى الطرفين بأن الحياة الزوجية تستدعي هذا القدر من المشاركة والتعاون ،وهو ما ذهب إلى تأكيده " A-Michelle " حين اعتبر أنه « كلما تحسنت الكفاءة المهنية للزوجة كلما كبر أجرها وكلما كبرت أهميتها في إتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين »[151]ص295.

الجدول رقم 31: درجة مشاركة المبحوثات في الإنفاق وعلاقتها بتسيير الميزانية داخل الأسرة

تسيير الميزانية / درجة المشاركة	الزوج		الزوجة		كلاهما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كله	-	-	-	-	18	100	18	60

جزء منه	-	**-**	**-**	**-**	12	100	12	40
المجمـــوع	-	**-**	**-**	**-**	30	100	30	100

أكّدت جميع المبحوثات بنسبة 100 % على أن ميزانية البيت تخضع للتسيير المشترك من طرف الزوجين، بحيث تشارك الزوجة بكامل أو بجزء من راتبها في الإنفاق .

ومنه نستنتج أنه كلما زادت درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق على أسرتها كلما اكتسبت حق تسيير ميزانية البيت بل وحظيت بثقة زوجها في ذلك، فهو يعلم أنها تشارك في الميزانية ومن ثم فهي تقدر جيدا فيما تنفق وكيف ؟ ، بإعتبار أن الزوجة العاملة كما تذهب إليه بعض الدراسات أصبحت مطالبة بأن تتابع الأسعار في السوق ومن ثم تتقن دورها في كيفية تسيير ميزانية بيتها ،بل وتزداد درجة مشاركتها في التسيير بازدياد مشاركتها في الإنفاق ،بالإضافة إلى أن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية والتي ساهمت في أن تأخذ الزوجة هذا الحق والمتمثلة في المستوى التعليمي العام والثقافي لها ولزوجها ، ومستوى الوعي الذي أصبح يتمتع به أفراد المجتمع .

وهكذا يمكننا القول أن الزوجة بحكم مركزها الوظيفي و الإجتماعي والأسري ، اكتسبت دورا هاما يتمثل في العمل خارج البيت واحتلالها للوظائف الإشرافية ،ثم قيامها بدور لا يقل أهمية يتمثل في الإنفاق .

الجدول رقم 32: درجة مشاركة أفراد العينة في الإنفاق وعلاقته بأسلوب أخذ القرارات المتبع في الأسرة

الأسلوب / المشاركة في الإنفاق	**نقاش وتفاهم**		**مشاركة شكلية**		**شكل عفوي**		**المجمـوع**	
	ك	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
نعم	18	60	3	10	9	30	30	100
لا	-	-	-	-	-	-	-	-
المجمـــوع	18	60	3	10	9	30	30	100

من خلال الجدول يتبين أن 60% من المجموع الكلي لأفراد العينة أكدن بأن الأسلوب الأكثر اتباعا في الأسرة بشأن إتخاذ القرارات الهامة في الأسرة ،هو أسلوب النقاش والتفاهم لدى المبحوثات اللاتي يشاركن في عملية الإنفاق، في حين نجد 30 % صرحن بأن القرارات تتم بشكل عفوي أين تكون مشاركتهن في الإنفاق بنسبة 100% ، أما النسبة المتبقية تمثلت في 10 % من المبحوثات صرحن بأن مشاركتهن في إتخاذ القرار مجرد مشاركة شكلية ، والسبب الرئيسي يعود في أغلب الأحيان إلى نوع العلاقة الزوجية التي يقيمها كل من الزوج والزوجة إزاء الآخر ، وهو ما يعكس الهوة الكبيرة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة .

إن الدلالة السوسيولوجية التي تحملها هاته النسب تشير إلى أنه كلما شاركت الزوجة في الإنفاق كلما كان هناك ميلا نحو إتباع أساليب الحوار والنقاش والتفاهم لأخذ القرارات المتعلقة بالأسرة فالدور الجديد

الذي اكتسبته الزوجة والمتمثل في الإنفاق مكنها من الحصول على حقها في مناقشة أهم القضايا والأمور التي تخص حياتها الزوجية وحياة أسرتها ، في حين كانت الزوجة في العائلات الممتدة التقليدية وفي الكثير من الأسر حتى يومنا هذا لا يحق لها إبداء رأيها أو المشاركة في نقاشات كثيرة من شؤون الأسرة وإضافة إلى أسلوب النقاش والتفاهم الذي أكدته أفراد العينة أشارت نسبة لا بأس بها إلى أسلوب آخر يتم بواسطته أخذ القرار يتمثل في الأسلوب العفوي والذي يحمل دلالة سوسيولوجية معينة تتمثل في عدم تشدد وتمسك كل من الزوجين برأيه،بالإضافة إلى وجود شيء من الليونة في العلاقة الزوجية ،كما أن هذا الأسلوب قد يتخذ بشأن بعض المواضيع البسيطة أو تلك التي خضعت إلى نقاش من قبل ، لكن لم يتم إتخاذ موقف أو قرار معين بشأنها ، ومن ثم يكون خاضع لأخذ القرار بشكل عفوي من طرف أحد الزوجين .

ومنه يمكن القول أن الأسلوب الأكثر إتباعا في أسر المبحوثات محل الدراسة في إتخاذ القرار هو أسلوب النقاش والحوار والتفاهم بين قطبي الأسرة وهما الزوجين بعد أن تعززت مكانة الزوجة في الأسرة بحكم مركزها في العمل ودورها في الإنفاق على الأسرة مما يدل على أهمية العمل في رفع مكانة المرأة وجعلها عضوا فاعلا داخل الأسرة والمجتمع .

الجدول رقم 33: نسبة مشاركة افراد العينة في القيام بالأعمال المنزلية

القيام بالأعمال المنزلية	ك	%
دائما	18	60
غالبا	12	40
نادرا	-	-
المجموع	30	100

يتبين من خلال معطيات الجدول أن جميع أفراد العينة يقمن بالأعمال المنزلية المتعددة حيث تقول هذه المبحوثة :" ككل ربة بيت أنا ملزمة بإنجاز المهام البيتية .تمت المقابلة في: 03/27 /2006م ." وتقول أخرى :" داخل عملي أكون المسؤولة ، لكن داخل بيتي فأنا الأم ،الزوجة ولا يسعني إلا أن أقوم بكل ما يتعلق بشؤون البيت . تمت المقابلة في:2006/02/13م . " ، حيث بينت معطيات الجدول أن 60 % من المبحوثات يقمن بالأعمال المنزلية بصفة دائمة خاصة فيما يتعلق بالطهي ،غسيل الأطباق والملابس، القيام بشؤون الأطفال ، تنظيف المنزل ،الكي وغيرها ، أما نسبة 40 % منهن غالبا ما يقمن بالأعمال المنزلية وهذا راجع إلى عدم كفاية الوقت أو وجود من يساعدهن في ذلك .

ومنه نستنتج أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية لم يقلل أو ينقص من مسؤولياتها التقليدية بصفتها امرأة وزوجة، فعليها القيام بكل الأعباء المنزلية سواء قبل ذهابها إلى العمل أو بعد عودتها ،ومن خلال المقابلة صرحت المبحوثات على أنهن يعطين الأولوية في القيام بشؤون الأطفال يليها الطهي ثم غسيل الأطباق

والملابس يليها تنظيف المنزل والكي ثم التسوق ، مع الأخذ بعين الإعتبار عدد الأطفال ووجود مساعدة أم لا ، وما يجدر الإشارة إليه هنا العبء الملقى على الزوجة يصبح عبئا مضاعفا مما يسبب للكثير من الزوجات الإرهاق والضغط ،والتعب .

الجدول رقم34: يوضح ما إذا كانت أفراد العينة تتلقى مساعدات في البيت

المساعدة في البيت	الزوج		الأبناء		المساعدة المأجورة		أفراد العائلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	12	40	3	10	6	20	5	16.66	26	86.66
لا	-	-	-	-	-	-	-	-	4	13.33
المجمـوع	12	40	3	10	6	20	5	16.66	30	100

تشير معطيات الجدول إلى أن معظم أفراد العينة يتلقين المساعدات في البيت ،حيث تبين وبنسبة 86.66 % من اللواتي يتلقين المساعدة في البيت وقد وزعت على النحو التالي: 40% من يقوم الزوج بالمساعدة ، و10% مساعدة من طرف الأبناء (البنات) نظرا لكبر سنهم ووعيهم بالمسؤولية ونسبة 20% تقوم المساعدة المأجورة بالمساعدة ، والنسبة المتبقية16.66 % والمتمثلة في مساعدة أفراد العائلة (أم الزوج،أم الزوجة،أخت الزوجة ...الخ) ، في حين نجد نسبة 13.33 % أكدن أنه لا تقدم لهن أي نوع من المساعدة ، ولهذا يتعسر عليهن الجمع بين الوظيفة من جهة والزوجية والأمومة من جهة أخرى . والملاحظ من خلال هذا الجدول مساعدة الزوج لزوجته وهذا ما يدل على أن الزوج في هذه الأسر وبفضل مكانة زوجته الجديدة بحكم توليها الوظيفة الإشرافية له تأثير مباشر في تغيير بعض أدوار الزوج الذي أصبح يميل أكثر بمشاركة زوجته ،إلا أن هذه المشاركة حسب تصريح المبحوثات تصبح نسبية عندما يتعلق الأمر بنظافة الأطفال ، تنظيف البلاط ، الطهي .

الجدول رقم 35: يوضح العلاقة بين مشاركة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية ونوع العلاقة السائدة بينهما

المشاركة / العلاقة	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تفاهم	18	78	5	22	-	-	23	100
توتر	-	-	4	66.66	2	33.33	6	100
شجار	-	-	-	-	1	100	1	100
المجمـوع	18	60	9	30	3	100	30	100

يبدوا من خلال الجدول أن 60% من أزواج المبحوثات يشاركون بصفة دائمة في الأعمال المنزلية حيث تنتمي أكبر نسبة منهم من حالة التفاهم بين الزوج والزوجة ،أما اللواتي أجبن بمشاركتهم لهن أحيانا بنسبة 30 %منهم 22% تسود العلاقة (تفاهم) مقابل 66.66 % لعلاقة توتر بين الزوجين .

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول نستنتج أنه كلما كانت العلاقة السائدة بين الزوجين علاقة تفاهم كلما زادت مشاركة الزوج للزوجة في أداء الأعمال المنزلية ، وقد يعود ذلك أما لكونه مضطرا أو مجبرا على مساعدتها ما دام موافقا على عمل زوجته في هذا المجال أو عندما يطلب منها الإستمرار في العمل لتحسين الوضعية الإقتصادية للأسرة ،وقد يعود ذلك أيضا لتفهم الزوج وتقديره لمدى التعب الذي تلاقيه زوجته،وبالتالي فهذه المساعدة تتم بإرادة ذاتية نابعة عن قناعة بضرورة تقاسم الأدوار داخل وخارج البيت بما يحقق الراحة والسعادة خاصة وأن الزوجة في هذه الحالة تساعده على تحسين الوضع المادي للأسرة ،ويمكننا أن نشير أيضا إلى أنه حتى وإن لم يساعد الزوج زوجته في ذلك بشكل دائم فإننا نجده يخفف من مطالبه داخل البيت ،بل ويتغاضى عن أي تقصير قد تقوم به الزوجة إتجاهه أو إتجاه الأبناء .

وعلى العموم فإن الإتجاه العام يميل نحو مساعدة ومشاركة معتبرة من الزوج في أداء الأعمال المنزلية وهو ما أكدته الزوجات في إجابتهن ومما زاد في الميل نحو هذا الإتجاه استقلالية الأسرة النواتية عن الأهل ،مما يجعلها متحررة إلى حد ما من رقابتهم ، وهو ما يشجع الزوج على مدّ العون لزوجته في هذه الأعمال وهكذا يمكننا القول أن الزوج في الأسر التي تتولى الزوجة الوظائف الإشرافية يمارس دورا نسبيا داخل البيت فيما يخص المساهمة في أداء الأعمال المنزلية ولو أن ذلك يختلف من عمل لآخر ،حيث يتهرب معظم الأزواج من تنظيف البلاط مثلا،وهو ما أكدته جميع المبحوثات .

الجدول رقم 36: مشاركة الزوج في القيام بشؤون الأطفال اليومية وعلاقة ذلك بنوع هذه المشاركة من خلال أجوبة المبحوثات

شؤون الأطفال اليومية / المشاركة	مراقبة نشاط الأطفال(لعب،مشاهدةتلفزيون)		حاجات الأطفال اليومية (مأكل ،ملبس،نظافة)		متابعة الأعمال المدرسية	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	3	10	-	-	3	10
الزوجة	9	30	18	60	8	26.66
كلاهما	18	60	12	40	19	63.33
المجمـوع	30	100	30	100	30	100

أجابت 60 % من أفراد العينة بأن نشاط أطفالهن يخضع للمراقبة المشتركة للزوجين بحيث ينفرد الزوج لوحده بالمهمة بنسبة 10% ،وتنفرد الزوجة بنسبة 30% وهذا فيما يخص المستوى الأول من الجدول .

أما المستوى الثاني منه والمتمثل في شؤون الأطفال اليومية من مأكل وملبس ونظافة فإن النسبة الأكبر تتمثل في إنفراد الزوجة لوحدها بهذه المهمة بنسبة 60 % دون الرجل .

أما المستوى الثالث من الجدول والمتمثل في مدى مشاركة الزوج في متابعة الأعمال المدرسية ،فإننا نجد التوجه نحو التعاون المشترك بين الزوجين يأخذ نسبة كبيرة مقارنة بالمستويين الأول والثاني وذلك بنسبة 63.33 % ،في حين تأتي متابعة الزوجة بمفردها بالنسبة للأعمال المدرسية لأبنائها في المرتبة الثانية بنسبة 26.66 % مقابل 10% أين يقوم الزوج بمفرده في متابعة تمدرس أبنائه .

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول نلاحظ أن الإتجاه الغالب في المستويات الثلاث لتربية ومراقبة الأطفال يميل نحو المشاركة والتعاون بين الزوجين، وهو تغير ملموس نجده عند الزوج مقارنة بما عرف به في العائلات التقليدية والممتدة أين يترك كل ما يتعلق بالأبناء للزوجة ويكتفي بتلبية احتياجاتهم المادية ،وهذا التغير يعتبر ترجمة لمستوى الوعي الذي اكتسبه الزوج ، فدور الأب لا يقل أهمية عن دور الأم فهو يجسد الإحساس ،الإهتمام ،الحنان ،العقل، والعلم في الأسرة، ونظرا لأهمية ذلك فقد وصف بعض علماء النفس التربويين أن الطفل يمثل انعكاسا لسلوك الأب ،« فطريقة استدلال الأب واستخدامه للمفردات وتعامله مع الأمور ،تؤثر كلها على طفله،لذا فإن الآباء مسؤولون إزاء سلوكهم الشخصي لإنتقال سماتهم إلى أولادهم ،ويقومون بدور الموجّه لأفكارهم وسلوكهم ،ويكونون سببا لتكامل أولادهم أو تحطيم شخصيتهم »[152]ص142.

غير أن الأمر يختلف نسبيا بالمستوى الثاني من شؤون الأطفال المتعلق بالمأكل والملبس والنظافة أين تقل مشاركة الزوج ،حيث أكدت معظم الزوجات في إجابتهن على هذا السؤال أن أزواجهن يقومون بمساعدتهن أحيانا فيما يخص مأكل وملبس الأطفال ، غير أنهم يتركون الأمر للزوجة عندما يتعلق الأمر بنظافتهم وقد بدا هذا طبيعيا عند الزوجات لأنهن يعتبرنه من أدوارهن ومهامهن الطبيعية ، في حين رفض البعض منهن هذا الموقف معتبرا إياه موقفا سلبيا يدل على أنانية الزوج .

إذن مشاركة الزوج لزوجته في القيام بشؤون الأطفال المتعلقة بمراقبة نشاطاتهم الترفيهية ومتابعة أعمالهم المدرسية يبدوا أمرا في غاية الأهمية فإذا عدنا إلى تفحص العلاقة التي كانت تربط الأب بأبنائه في الماضي أين يطلب منهم السكوت والمحافظة على الهدوء بمجرد ما يدخل الأب إلى البيت وتوفير جو الراحة ،بل وعدم مناقشته والتحدث إليه إلا في حدود معينة ،قد تغير بحيث أصبح الأب يشارك زوجته في الإهتمام بصحة ودراسة أبنائه والترفيه عليهم واصطحابهم لإختيار لعبهم ولباسهم وغيرها ، كلها مؤشرات على درجة التقارب الذي حدث بين الإبن والوالد ،إضافة إلى أنه مؤشر على أن الزوج أصبح يراه جزءا

من دوره الذي يجب أن يمارسه في بيته اتجاه أبنائه و إتجاه زوجته ليخفف عنها عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها خاصة وأنها تشاركه العمل خارج البيت والأعباء المادية للأسرة .

وما تجدر الإشارة إليه هو أن مشاركة الزوج أكثر لزوجته في تربية الأطفال ربما لسببين يبدوان لنا على الأقل هامين هما :

1- رغبة الزوج في تعويض أبنائه مم حرم منه خلال مشاركتهم في ألعابهم ،ومتابعة دراستهم ،باعتبار أن النظرة السائدة في المجتمع هي أن الوصول إلى مستويات عليا من التعليم يضمن لهم مكانة اجتماعية أكثر احتراما في المجتمع كما يضمن لهم وظائف محترمة .

2- مساعدة الزوجة نظرا للإرهاق الذي تتعرض له جراء العمل داخل وخارج البيت ولهذا فهو يسعى إلى مشاركتها في القيام بشؤون الأطفال المختلفة ، وقد لا يكون ذلك عن اقتناع تام ولكنه أمام أمر واقع عليه أن يخضع له رغم أن هذه المشاركة في حقيقة الأمر نسبية وتقتصر على الأعمال التي لا تتطلب جهدا كبيرا أو على الأقل ليست مهام خاصة بالمرأة بالذات كما هو الشأن فيما يخص نظافة الأطفال .

كإستنتاج عام لهذا الجدول يمكننا القول أن هناك فعلا ميل من الزوج نحو المشاركة في مختلف نشاطات الأطفال ولكنها تبقى نسبية .

الجدول رقم 37: يوضح ما إذا كان تولي المرأة للوظائف الإشرافية دور في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة .

إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة	ك	%
نعم	18	60
لا	12	40
المجموع	30	100

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن نسبة 60 % من أفراد العينة أكدن أن توليهم للوظائف الإشرافية له دور في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة ، حيث أصبحت الزوجة تشارك بشكل فعال في الإنفاق بفضل راتبها الشهري مما أدى إلى تحسين مكانتها داخل الأسرة وأصبحت تشارك في تسيير ميزانية البيت وإتخاذ القرارات التي تخص حياتها الزوجية والأسرية ومشاريعها الحالية والمستقبلية.

ومن جهة أخرى نجد أن هذا التغير حصل في أدوار الزوجة أثر تأثير مباشرا في تغيير بعض أدوار الزوج الذي فقد الكثير من سلطته التقليدية وأصبح يميل كثيرا بمشاركة زوجته في الأعمال المنزلية والقيام بشؤون الأطفال اليومية ، إلا أن العبء الأكبر ما زال يقع على عاتق الزوجة بالإضافة إلى أن مساعدة الزوج لزوجته تخضع كذلك لطبيعة العلاقة السائدة بينهما ، فكلما كان يسودها التفاهم والإحترام كلما زادت درجة مساعدة الزوج لزوجته وهذا ما اتضح في الجدول رقم (26) .

كما أشارت إليه سناء الخولي « بأن هناك من يقول بأن توزيع الأدوار بين الزوجين قد يصبح في المستقبل قائما على مدى العلاقة الداخلية بين الزوجين وليس على المعايير الثقافية للمجتمع »[106]ص28.

كما يشير أيضا إلى وجود وعي نسبي عند كل من الزوجين بضرورة إعادة توزيع هذه الأدواربشكل يحقق الشراكة الدائمة والمساعدة المتبادلة والإستقرار في الأسرة .

في حين أجابت باقي المبحوثات بنسبة 40 % عدم قدرتهن من إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة رغم ما وصلت إليه من ثقافة ،ورغم كل محاولتهن للتكيف و الإقتناع بأهمية الأدوار التي يقمن بها والكيفية التي يحاولن بها توزيعها بينهم إلا أنهم يبقون متأثرين إلى حد ما بالتصورات التقليدية لأدوار الزوجين التي رسخها لديهم النظام الإجتماعي للمجتمع الجزائري الذي يلعب فيه نسق القيم دورا كبيرا في ترسيخ الكثير من الأفكار والمفاهيم حيث يبدوا أحيانا أن توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة مؤقت وظرفي وأن التكيف مع وضعهما الجديد لم يصل بعد إلى عمق شخصيتهما .

وما يمكن استنتاجه هو أن شغل المرأة للوظائف الإشرافية يؤثر إيجابيا وبنسبة كبيرة في توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة ، لكن هذا التوزيع يبقى نسبي تؤثر فيه التصورات التقليدية للأدوار ، بحيث يتفق الزوجان على ضرورة المحافظة على الأدوار الطبيعية لهما وأن مشاركة كل منهما الآخر لا يعني أن تنقلب الأدوار .

الجدول رقم 38: تصور أفراد العينة للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع

الأدوار	ك	%
العمل ،الزواج والأمومة	21	70
التفرغ للبيت والنجاح في الحياة الزوجية	6	20
العمل والحصول على المزيد من الترقية في سلّم الوظيفة	3	10
المجمـــوع	30	100

يبين هذا الجدول تصور أفراد العينة للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع حيث نلاحظ 70 % منهن أجبن بأن تحقيق المكانة الإجتماعية يكون بالعمل الوظيفي والزواج والأمومة ، مقابل 20% ترى بأن مكانتها تضمنها بالبقاء في البيت والتفرغ لأبنائها والنجاح في حياتها الزوجية ، في حين نجد 10 % يعتبرن أن مكانتهن المتميزة في المجتمع لا يمكنها أن تتحقق لهن إلا بالعمل والترقية في سلم الوظائف .

من خلال هذه النسب نلاحظ أن تصور أفراد العينة للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع هي الأدوار التي تحتل أولوية في حياتهن الزوجية و الإجتماعية تتمثل في الجمع بين دوري الأمومة والعمل ثم هناك منهن من تفضل التفرغ تماما للحياة الزوجية والأبناء ،وهذه الفئة أضافت في إجابتها بأنها لم تكسب من وراء عملها سوى الإرهاق والتعب ، في حين أنها لو تفرغت لزوجها وأبنائها فإن ذلك سيجلب لها

الراحة النفسية و الإحترام من طرف المحيط وتبدو هذه الفئة متأثرة إلى حد ما بالنظرة التقليدية اتجاه عمل المرأة خاصة المتزوجة ،رغم ما وصلت إليه من مستوى ثقافي وعلمي ،فالمجتمع دوما يطلب من الزوجة أن تكون ناجحة في بيتها كزوجة ولا يهم نجاحها في عملها ،ولأن الزوجة التي تنجح في عملها و تهمل حياتها الزوجية تعتبر فاشلة في نظر المجتمع ،في حين نجد نسبة كبيرة من المبحوثات مقتنعة بأنها لا يمكن أن تكون لها مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع إذا لم تحتفظ بالدورين معا ،أي أن تمسكها بعملها لم يمنعها من التمسك بأدوارها التقليدية والطبيعية ،وهنا تبدوا الزوجات المبحوثات واقعات تحت ضغط التصورات التقليدية والطبيعية والبيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة و الأعمال المنزلية وبين ما أصبح متاحا أمامها من فرص لا تريد تفويتها كالوظيفة الإشرافية ،وما يتبعها من استقلالية مادية ومعنوية ومن ثم فهي تلجأ إلى محاولة التوفيق بين هذين الدورين حتى لا توصف بالفاشلة .

3.7. بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية

الجدول رقم 39: مدى نجاح أفراد العينة في أدائها لدورها الأسري

مدى نجاح أفراد العينة	ك	%
دائما	9	30
أحيانا	18	60
نادرا	3	10
المجموع	30	100

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى مدى نجاح أفراد العينة في أداء دورهن الأسري ، حيث سجلت نسبة 30 % من عينة البحث توفيقهن ونجاحهن الدائم في أداء دورهن الأسري ، ويعود ذلك إلى المساعدات التي تتلقاها المبحوثات بالإضافة إلى القطاع التي تزاول به المرأة عملها .

في حين أكدت أغلبية المبحوثات بعبارة " أحيانا " بنسبة 60 % من إمكانية التوصل إلى هذا النجاح لكن حسب الحالات وتبعا للظروف المحيطة ، أما نسبة 10 % من مجموع عينة البحث أكدن عدم توفيقهن ونجاحهن في أداء دورهن الأسري حيث تقول هذه المبحوثة " والله صعب ،صعب جدا .... . تمت المقابلة في: 2006/02/27م " .

وترجع الأسباب حسب رأي المبحوثات إلى ضيق الوقت ،الضغط الملقى عليهن بسبب الأدوار المتعددة داخل الأسرة ومجال العمل ،وهذا ما أشارت إليه الباحثة الإجتماعية "نمرة طنوس السعيد " : « (...)الجدير بالذكر في هذا المجال بأن الواجب يقتضي عدم الإسراف في التفاؤل بأن الطريق أمام المرأة أصبح معبدا ومليئا بالورود،بل على العكس فإنه شائك ومليئ بالثغرات ،(من حيث الصعوبة) تكيف المرأة نفسها بالأدوار المتعددة التي عليها أن تلعبها لتجابه مستلزمات الحياة العصرية كزوجة وأم ،ربة بيت، مسؤولة

عمل » [153]ص103، فهي إذا حاولت تأدية عملها خارج البيت بكل جهد وإتقان فإنه سيرجع بالعكس على أولادها ومسؤولياتها تجاه زوجها ثم بيتها عموما فلا تقدر على الأداء الجيد لأنها مجهدة ومرهقة وبالتالي غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها البيتية .

مما سبق نستنتج أن المرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية يستعسر عليها الأداء الأسري بشكل جيد وذلك راجع إلى المستلزمات المستعصية التي يتطلبها كل من الأداء الأسري والوظيفي .

الجدول رقم 40: مدى شعور أفراد العينة بعدم التقصير في واجباتهم تجاه الزوج

مدى الإحساس بعدم التقصير	ك	%
نعم	19	63.33
لا	11	36.66
المجمـــوع	30	100

يتبين من خلال هذا الجدول أن 63.33% من أفراد العينة أكدن بعدم تقصيرهن في واجباتهن تجاه الزوج وهذا الشعور عادة يأتي بمدى تفهم وتكافؤ العلاقة بينهما ،بحيث تكون العلاقة بين الزوج والزوجة إيجابية أي قائمة على أساس تفهم الزوج لطبيعة وظيفة زوجته وما ينتج عنها من مسؤوليات جديدة تأخذ جزءا من طاقتها العقلية والجسمية ثم مساعدته الفعلية لها ، بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي للزوجين قد يخلق لديهما الوعي في تحديد حقوق كل من الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كلّ إزاء الآخر .

في حين توجد نسبة 36.33 % أكدن أن أزواجهن من يشعرن بالتقصير في حقهم وواجباتهم فهم يرون أنه على المرأة أن تعمل خارج المنزل طبقا للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الإستقلال الإقتصادي ،كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقا للمعايير القديمة التي احتفظت بها ، وبمعنى آخر تقول الكاتبة " ماري أسعد " « (...) المرأة خرجت إلى العمل خارج المنزل (...) إذن من يعمل في المنزل؟ (...) هي نفسها ، المرأة بذاتها أصبحت تحمل وتتحمل كل الأعباء الجسدية والنفسية والمعيشية ،فهي الزوجة التي عليها أن تبقى مستعدة لإرضاء زوجها ،وهي الأم المربية ،وهي ربة المنزل التي عليها أن تعود من عملها كل يوم وتهتم بتحضير المأكل والمشرب ،ووضع المرأة هذا ،لا يقتصر على البلاد العربية فحسب بل على العالم أجمعه (...)[154]ص104، وهذا ما يجعل المبحوثات يشعرن بتناقض وازدواجية بين الدورين ، وبالتالي فإن الشعور بالتقصير أو عدم التقصير في العلاقة الزوجية يحدده كل منهما إزاء الآخر .

الجدول رقم 41: الأولوية التي تعطيها أفراد العينة في ترتيب الواجبات

الواجبـات	ك	%
الأطفـال	13	43.33
الزوج	5	16.66
البيـت	3	10
العمـل	9	30
المجمـــوع	30	100

يبين هذا الجدول 43.33 % من المبحوثات من تولي اهتمامها الأول للأطفال ، وهذا لما يحتاجونه من رعاية ومتابعة وساندة بصفة دائمة ومستمرة حيث أكدت مدرسة التحليل النفسي أهمية العوامل النفسية التي تربط الطفل بأمه في السنوات الأولى من عمره والآثار المباشرة لهذه العوامل على نموه النفسي والإنفعالي ،لهذا نجد المبحوثات يركزن اهتمامهن الأول في تربية الأطفال والعناية بهم لأنها مهنة قائمة بحد ذاتها تأخذ الكثير من الوقت والجهد وإن لم تسلم المرأة بهذا فستتحمل الشعور بالذنب بعد فوات الأوان .

تليها نسبة 30% من أفراد العينة يولين اهتمامهن الثاني للوظيفة أي العمل باعتباره جزء جوهري في حياة الفرد عامة و المرأة خاصة ، فالعمل وسيلة لتأكيد شخصية المرأة و أهميتها في المجتمع كفرد له حقوق وعليه واجبات و بما أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية يتطلب منها ذلك جزءا من اهتماماتها و تركيزها وبالتالي فالعمل يحقق إشباعات نفسية و اجتماعية للأسرة عامة و للمرأة خاصة .

أما نسبة 16.66 % من المبحوثات من تولي اهتمامها بالزوج تفاديا للمشاكل أو الإنتقادات الموجهة من طرفه ، وكأقل نسبة مسجلة هي 10 % من تولي اهتمامها الأخير للبيت لأنه في غالب الأحيان تتلقى المبحوثات المساعدة ، أو تسعى لتقليص أو التقصير في أداء الواجبات المنزلية ، وهذا ما يشير إلى أن المبحوثات لا يقمن بإتمام أعمالهن المنزلية على أكمل وجه في معظم الأحيان .

الجدول رقم 42: موقف المبحوثات من تقسيم الأدوار داخل الأسرة

تقسيم الأدوار	ك	%
عادلة	-	-
غير عادلة	30	100
المجمـــوع	30	100

أكدت جميع المبحوثات بنسبة 100% أن توزيع الأدوار داخل الأسرة مجحف بحق المرأة العاملة لاسيما بعد توليها الوظائف الإشرافية التي يتطلب منها المزيد من الإلتزامات والوقت والجهد ، حيث تؤكد هذه

المبحوثة : " أعود من عملي متعبة ومرهقة فأجد أمامي يوم عمل إضافي ينتظرني دون رحمة .تمت المقابلة في: 2006/04/11 . " وهذا بسبب ما تواجهه المبحوثات من مهمات منزلية وتربوية لا تزال ملقاة على عاتقها بشكل رئيسي ،نظرا لإحجام الزوج عن تحملها معها إلا بصورة جزئية ونظرا لتعارضها مع الصورة التي نشأ عليها وألفها عن الذكورة ودورها ، وقد أشارت أخصائية نفسانية في هذا الصدد « إن عملا بوقت كامل ووجود عدة أولاد صغار ،أمر لا يتفق تواجدهما مع التوازن الجسدي والنفسي للكائن البشري »[154]ص45.

ومنه نستنتج أن توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة غير عادل حسب موقف المبحوثات وهو أيضا لا يتلاءم بتاتا مع تطلعات المرأة إلى العمل خارج المنزل ،لأن عملها المأجور يرتبط بأحكام التوقيت المنظم ،مما يخلق لها صراعا حادا حول كيفية الموازنة بين التزاماتها المهنية والأسرية ، ومع كثرة الواجبات المنزلية (طبخ ، غسيل ، الإعتناء بالزوج والأطفال) ، ونظرا لضيق الوقت والتعب المصاحب لإنجاز المرأة الوظائف اليومية يجعلها تعيش قلقا واضطرابا نفسيا ، فكلما زاد الإحساس بضيق الوقت شعرت المرأة بعدم القدرة على تنظيمه وتوزيعه على مطالب الأدوار المتعددة ، لهذا ترى المبحوثات بأن توزيع الأدوار غير عادل ومجحف في حقهن .

الجدول رقم 43: توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بازدواجية الأدوار

الشعور بالإزدواجية	مشاكل الإزدواجية	ك	%
نعم	مشاكل ذاتية نفسية	5	16.66
	مشاكل على مستوى الأسرة	12	40
	مشاكل على مستوى العمل	4	13.33
	بدون مشاكل	9	30
لا	-	-	-
المجموع	**-**	**30**	**100**

تشير بيانات هذا الجدول بأن نسبة 100 % من المبحوثات أكدن على أنهن يشعرن بالإزدواجية في الأدوار ، وعلى حد قولهن ،أنه من الطبيعي أن نشعر بالإزدواجية وذلك راجع إلى العبء الذي نعاني منه جراء تعدد الأدوار الموزعة بين الداخل والخارج .

وقد توزعت النسب على النحو التالي : 40% من المبحوثات أجبن بأن شعورهن بالإزدواجية خلق لهن مشاكل على مستوى الأسرة لا سيما في المرحلة التي يكون فيها الأطفال صغارا يحتاجون إلى الكثير من الإهتمام والرعاية ، فبقاء الأم خارج البيت لمدة تزيد عن 10 ساعات أو أقل بقليل فقط .مما يعني أن الأولاد سيبقون بدونها كل هذه المدة وهو أمر ليس بالهين ، فالطفل لا يحتاج فقط إلى من يوفر له أمور وحاجيات

الأكل والنظافة والنوم فقط وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه أي خادمة أو حاضنة ولكن الطفل يحتاج كذلك إلى الحنان وعاطفة الأمومة التي لا يمكن للخادمة مهما أوتيت من من ثقة وأمانة وحنان أن تعطيها له لأنها فطرة الله التي فطرها إياها ناهيك عن الأطفال وهم في سن المراهقة وسن الشباب ، لهذا السبب نجد المبحوثات يشعرن بالقلق على أطفالهن نتيجة غيابهن عنهم بالإضافة إلى شعورهن بالذنب تجاه ذلك ، وهو ما يزيد من الإرهاق وضغط الأعصاب الذي يلاحقهن في بيوتهن ومكان عملهن وبالنسبة للزوج نجده يقبل بعمل زوجته إلا أنه يضع نجاحه في عمله في المرتبة الأولى وعلى زوجته ألا تهمل مسؤولياتها كزوجة وكأم وأي شكوى منها قد تؤثر على علاقتها بزوجها فهو لا يحب أن يسمع منها الشكوى بإرهاق والتعب كما لا يريدها أن تفقد صفات الأنوثة فيها ،وفي نفس الوقت عليها أن تنجز كامل الأعباء المنزلية ، وبالتالي نجد أن دور الزوجة التي تتولى وظائف إشرافية أصبح معقدا جدا فبالرغم من استقلاليتها المادية والمعنوية بالإضافة إلى التقدير والمكانة الذي يمكن أن تحظى به في عملها داخل أسرتها إلا أنها لا تزال تواجه بالمقاييس الثقافية للمجتمع والمتعلقة بمواصفات الزوجة الصالحة التي تجعل تفرغها لأسرتها وزوجها أولى الأولويات .

في حين نجد نسبة 16.66 % من المبحوثات أجبن بأن تعدّد الأدوار سبّب لديهن تعب مزمن ومشاكل ذاتية ونفسية ،تنعكس على نواحي حياتهن وتصدع العلاقة العاطفية والجنسية التي تربطهن بأزواجهن في بعض الأحيان ، لهذا فقد تصاب الزوجة العاملة بالقلق والإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي نتيجة حتمية الأدوار التي تقوم بها داخل البيت ، فهي حياة بسيطة وقاسية لم تحضر لها تماما .

إلا أن نسبة 13.33 % من المبحوثات يشكين تأثير ازدواجية الأدوار داخل المؤسسة لما يتطلبه الوظيفة الإشرافية من مسؤولية وجهد ووقت وحضور دائم ...الخ .

في حين نجد أن شعور المبحوثات بالإزدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار وخلق مشاكل على مستوى الأسرة والعمل أو مشاكل ذاتية نفسية ، وهذا ما أكدته نسبة 30 % من المبحوثات صرحن بأنهن بحكم ثقافتهن يستطعن تجاوز هذه المشاكل في الكثير من الأحيان بقليل من الذكاء وتنظيم الوقت وبتوفر شروط من بينها :

-إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة .

- توفر ظروف عمل حسنة وملائمة .
- مساعدة الزوج ومساندته .

ما نستنتجه من خلال هذا الجدول أنه رغم حصول المبحوثات على الشعور بالحرية و الإستقلال المادي وتحقيق الذات من خلال شغلهن للوظائف الإشرافية لم يمنع من شعورهن بالقلق نظرا لإزدواجية الأدوار

داخل البيت وخارجه ، فهن يشعرن بأنهن أضفن أعباء جديدة لأنفسهن دون أن يتهيأ الجو العام لتفهم هذه الأدوار الجديدة ويصبحن يبحثن عن كيفية التوفيق بين العمل في الخارج وأدوارهن التقليدية داخل الأسرة .

الجدول رقم 44: درجة توفيق أفراد العينة بين الأدوار داخل الأسرة والمهام الوظيفية

الموقف	ك	%
موفقة	6	20
غير موفقة	9	30
موفقة نسبيا	15	50
المجمـــوع	30	100

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن 50 % من مجموع أفراد العينة ،يوفّقن نسبيا بين المهام الوظيفية والأدوار داخل الأسرة ، فمن خلال المقابلات المعمقة مع المبحوثات أكدن أنهن يواجهن صعوبة كبيرة في التوفيق نظرا لطبيعة عملهن كما تشير إحداهن : " أواجه في بعض الأحيان صعوبة في التوفيق بين العمل والأسرة رغم كلّ مجهوداتي ... تمت المقابلة في :04/23 /2006 " . فالمرأة هنا تود أن توفق بين مختلف الأدوار لكن يبدوا من الصعب توفير شروط محددة تساعدها في التوفيق بين عملها داخل البيت وخارجه فالمشكلة بقدر ما هي مادية فهي متضمنة في الذهنيات والمواقف الإجتماعية إزاء عمل الزوجة والأخطر من ذلك أن التركيبة الإجتماعية من جهة ، وتوزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة من جهة ثانية لا يساعدان المرأة بتاتا على التوفيق بين مختلف المهام التي تود هي حاليا وينتظر المجتمع منها الإضطلاع بها معا كما أن المجتمع لا يساعد المرأة جدّيا على تخطي هذه الصعوبات فالمجتمع يفرض على المرأة نفس شروط العمل التي يفرضها على الرجل من حيث التوقيت مع متجاهلا تعارض هذا التوقيت مع مقتضيات الأسرة (واجبات المنزل،الإهتمام بالأطفال ...) ، وبنسبة 30 % أكدت المبحوثات أنهن لا يستطعن التوفيق بين الأدوار الأسرية و االمهنية نظرا للأدوار المتعددة الملقاة على عاتقهن ، حيث تقول إحدى المبحوثات : " عندما يكون لدي مؤتمرا يستلزم السفر ،علي أن أقوم بتحضير الطعام وأضعه داخل الثلاجة لمدة الأيام التي سأغيب فيها عن البيت بإسم كل أفراد الأسرة (الزوج ،الأبناء) فهذا كثير جدا ، وحتى أن وقت فراغي في البيت أقضيه في المطبخ . تمت المقابلة في 2006/02/27م " .

نلاحظ من خلال تصريح هذه المبحوثة أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية قد يكون مليئا بالضغوطات في محيط الزوجات العاملات مما يشعرهن بكثير من التوتر ، وهذا ما ذهب إليه " محفوظ بوسبسي " في السيكلوجية المرضية للنساء في المجتمع التقليدي :« إذا اقتنعت المرأة بفكرة العمل ودخولها في وظائف كانت مخصصة للرجل عليها أن تقاوم لتكسب وتبرهن على وضعيتها بصفتها زوجة وربة أسرة بفضل مكانتها الإجتماعية الجديدة ،كي تجعل المجتمع يقتنع ويقبل بمبدأ العمل المتساوي وأجر متساوي ،وارتقاء

نفسه دون تمييز بين الجنسين » [142]ص40، وما يفسر المشاكل التي تعاني منها المبحوثات هي المنظومة الإجتماعية وعلاقتها بتوزيع الأدوار داخل الأسرة هذا ما لا يساعد المرأة في التوفيق بين مختلف المهام التي تؤديها حاليا وينتظر المجتمع الإضطلاع بها معا ، بالإضافة إلى طبيعة المرأة في حدّ ذاتها ونسبة وعيها وخطتها في العمل وقدرتها على المواصلة ، حيث نجد نسبة 20 % من المبحوثات أكّدن على أنهن بإمكانهن التوفيق بين مختلف الأدوار وذلك من خلال تنظيم الوقت وبرمجة الأولويات والتخطيط لكيفية تسيير المنزل وذلك بقليل من الذكاء عن طريق تثمين الوقت خاصة أن الأسرة الحديثة تفتقد العديد من وظائفها نتيجة ظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل متخصص والشيء الذي ساعد الزوجة في اعتمادها على ما يلي :

- إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة .
- إحالة الأعمال المنزلية إلى مساعدات مأجورات .

هذا لا يعني أن المرأة تخلت عن وظائفها الأسرية ، بل على العكس فهي تقوم بالإعتناء بأطفالها وزوجها وبيتها ، حيث لا تقبل إهمال بيتها على حساب عملها ، ولا عملها على حساب بيتها لذا فهي تحاول التوفيق بينهما بكثير من الذكاء .

يتضح لنا مما سبق أنه يصعب على المرأة التي تتولى وظائف إشرافية أن تجمع بين الوظيفة من جهة وأدوارها داخل الأسرة من جهة أخرى ، فالمرأة تواجه صراعا نفسيا ناتجا عن صعوبة التوفيق بين متطلبات مختلف أبعاد كيانها ،هذا إذا أصرت على تحقيق ذاتها في كل الأصعدة ،لذا فهي تحتاج إلى المساعدة ، والسؤال المطروح هنا فيما تتمثل مساعدة المرأة التي تشغل وظيفة إشرافية على مواجهة الصعوبات بين تحقيق أنوثتها وتحقيق كامل إنسانيتها بين دورها كزوجة وأم ،ودورها كعاملة مسؤولة في المجتمع ؟ .

الجدول رقم 45: يوضح كيف تحاول المبحوثات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية

كيفية التوفيق	ك	%
تنظيم الوقت	12	40
المساعدة المأجورة	6	20
الإستعانة بدور الحضانة	5	16.66
أخرى	7	23.33
المجمـــوع	30	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أهم المساعدات التي تلجأ إليها أفراد العينة من أجل التوفيق والموازنة بين التزاماتها المهنية والأدوار الأسرية هو تنظيم الوقت بنسبة 40 % وذلك بطريقة ذكية

ومحكمة بالإضافة إلى بذل الجهد والتركيز على الأولويات لإعطاء كل ذي حق حقه ، في حين أشارت 20% من المبحوثات إلى لجوئهن بالإستعانة إلى المساعدة المأجورة في رعاية البيت والأبناء لتخفيف عبء الأعمال المنزلية المرهقة على كاهلن ، تليها نسبة 16.66 % من تعتمد على إيحال تربية أبنائها إلى مراكز متخصصة والمتمثلة في دور الحضانة للأطفال ، في حين نجد نسبة 23.33 % من المبحوثات يعتمدن على مساعدات أخرى كالأبناء الكبار ،أمّ الزوج ،أو أم الزوجة ، أو الزوج الذي أصبح يميل إلى مساعدة زوجته كما اتضح في الجدول رقم (26) ،(27) .

يتضح مما سبق أن المرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية تسعى جاهدة إلى الموازنة والتنسيق بين الأدوار الأسرية المتعددة إضافة إلى مسؤوليات وأعباء العمل ،وذلك بمضاعفة الجهد وتنظيم الوقت لتحقيق النجاح ولو على حساب أنفسهن .

الجدول رقم 46: موقف المبحوثات لما أضافته الوظيفة الإشرافية لأسرهن

ماذا أضافته الوظيفة الإشرافية للأسرة	ك	%
رفع المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للمرأة	9	30
الشعور بالقيمة والثقة بالنفس	7	23.33
زيادة الأعباء والمتاعب	6	20
الإحترام والتقدير	8	26.66
المجمـــوع	30	100

يوضح هذا الجدول رأي المبحوثات فيما يخص ما أضافه منصبهن الإشرافي لأسرهن ، باعتبار أن المنصب المهني في كل الحالات له تأثيره الكبير على أسرة العامل مهما كانت درجته المهنية ،حيث تشير معطيات الجدول أعلاه أن نسب الإحتمالات متقاربة إلى حد ما إذ سجلت 30 % من عينة البحث أكدن على أن دورهن كان إيجابيا في رفع المستوى الإقتصادي و الإجتماعي لأسرهن أما نسبة 23.33 % يعتبرن أن الوظيفة الإشرافية أضافت لهن الثقة بالنفس والشعور بالقيمة والمكانة الإجتماعية ، فالمسؤولية في العمل حققت للمرأة الإحساس بالكيان الإجتماعي والإحساس بالقيمة وكذا التكافؤ مع الرجل والقدرة على تحمل المسؤولية . في حين نجد نسبة 26.66 % أكدن بأن المنصب الإشرافي بامتيازاته أكسب أسرهن الإحترام والتقدير في الحيط الإجتماعي ، أما نسبة 20 % من المبحوثات اعتبرن توليهن للوظائف الإشرافية أضاف سوى المتاعب والأعباء .

الجدول رقم 47: التأثيرات الإيجابية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية حسب موقف المبحوثات

المتغيـرات	ك	%
القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة	9	30
مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة	10	33.33
التعرف على العالم الخارجي وزيادة وعيها	3	10
عدم وجود وقت الفراغ	-	-
إثبـات الـذات	8	26.66
المجمـــوع	30	100

يوضح هذا الجدول التأثيرات الإيجابية لتولي المرأة للوظائف الإشرافية ، فقد أوضحت المبحوثات بنسبة 33.33 % أن مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة يعد العامل الأول ، وبنسبة متقاربة 30% للعامل الثاني يتمثل في تربية الأبناء تربية صحيحة حيث يؤدي عمل المرأة في هذا المجال الإحتكاك الثقافي وزيادة الوعي مما ينعكس في نهاية الأمر على التنشئة الإجتماعية للأبناء ،إضافة إلى الأم المثقفة وبحكم مستواها التعليمي تسعى دائما إلى اختيار الأسلوب الأنجع لتربية الأطفال ، وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية المستوى التعليمي للأم ،ودورها البارز في مساعدة الطفل تربويا وتعليميا وذلك من خلال تنمية ميوله ورغباته وتهيئة الظروف المناسبة لنموه العقلي والنفسي و الإجتماعي ، في حين تمثل العامل الثالث فيما يمنحه المركز الإشرافي للمرأة من إثبات الذات وقدرتها على المشاركة الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية في المجتمع بنسبة 26.66 % . أما العامل الرابع فقد تمثل في زيادة وعي المرأة وتعرفها على العالم الخارجي من خلال مركزها الوظيفي بنسبة 10 %.

إن القراءة الأولية لهذا الجدول تبين التأثيرات الإيجابية التي اكتسبتها المرأة من خلال توليها لوظائف إشرافية بحيث يمكن القول بأن المستوى الثقافي و الإجتماعي و الإقتصادي للزوجة يلعب دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقها وبقدراتها وأدوارها ومكانتها من خلال ما تقوم به من أدوار أسرية ووظيفية .

الجدول رقم48: التأثيرات السلبية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية حسب موقف المبحوثات

المتغيـرات	ك	%
ترك الأطفال للآخرين مثل الأهل والمربيات	18	60
الإرهاق وزيادة الأعباء والمتاعب المهنية	7	23.33
ترك الواجـبات الأسريـة	5	16.66
المجمـــوع	30	100

فيما يخص التأثيرات السلبية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية فقد أجابت المبحوثات أن خروجهن للعمل يؤثر في تربية الأطفال حيث تقضي الأمهات ساعات طويلة في العمل ، ويتركن الأطفال في غالب الأحيان للأهل والمربيات مما يؤثر في تنشئتهم الإجتماعية بشكل سلبي بنسبة 60 %،تليها نسبة 23.33 % أين أكدت المبحوثات أن شغلهن للوظائف الإشرافية يؤثر سلبا على صحتهن وراحتهن النفسية بسبب أعباء الوظيفة ةالأسرة مما يؤدي إلى شعورهن بالإرهاق والتعب المستمرين .

في حين سجلت نسبة 16.66 % من المبحوثات صرحن بأن الوظيفة الإشرافية تؤثر سلبا على تأدية الواجبات المنزلية مما يؤدي إلى تركها أو التقصير في آدائها أحيانا كثيرة . وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو ارتفاع إحساس المبحوثات بأثر ترك الأبناء بمفردهم ،أو عند الآخرين (مربية أفراد العائلة) وهذا يوضح معاناة المبحوثات جراء غيابهن عن عن البيت .

الجدول رقم 49: رأي المبحوثات فيما يخص مدى تقبل المجتمع لتولي المرأة الوظائف الإشرافية

الموقف	ك	%
يتقبل	12	40
لا يتقبل	18	60
المجمـــوع	30	100

يوضح الجدول رقم(41) رأي المبحوثات فيما يخص مدى تقبل المجتمع الجزائري لتولي المرأة الوظائف الإشرافية ، حيث أكدت 60 % من المجموع الكلي للمبحوثات بأن المجتمع الجزائري ما زال لا يتقبل تولي المرأة للوظائف الإشرافية أو القيادية رغم النجاحات والإنجازات التي حققتها المرأة اليوم في جميع المجالات وهذا راجع حسب رأي المبحوثات للفوارق الإجتماعية بين الرجل والمرأة التي تفرضها العادات والتقاليد الإجتماعية ، فصورة المرأة في المجتمع تبقى ناقصة غير مكتملة ومتناقضة في بعض الأحيان بحيث ما زال المجتمع ينظر إلى المرأة باعتبارها مورد إنتاجي قائم على مبدأ التناسل والإنجاب ومن هنا نشأت هذه الخصوصية وتكوّن التوزيع الإجتماعي للأدوار ، وحتى خروج المرأة للعمل ما زال يخضع لتأثير الإتجاهات بين مؤيد ومعارض لا سيما إذا تعلق الأمر بالوظائف العليا والسامية ،كما أشارت بعض المبحوثات ، مثلا تقول هذه المبحوثة : " لا يقبل المجتمع (المجتمع الرجالي تولي المرأة الوظائف القيادية والإشرافية ، لعوائق سوسيوثقافية مغروسة في الفرد الجزائري . تمت المقابلة في12/ 2006/03 " ، وتقول أخرى : " إن المجتمع لم يع بعد أهمية دور المرأة في التغيير حيث لا يزال يعامل المرأة على أنها ناقصة عقل ، وينظر إليها بعدم كفاءتها في تولي الوظائف الإشرافية وذلك بدافع التسلط لا أكثر . تمت المقابلة في: 2006/02/20 " .

في حين نجد نسبة 40 % من أفراد العينة أكدن على أن نظرة المجتمع قد تغيرت كثيرا وأصبح المجتمع يتقبل و يعترف بتقلد المرأة لمختلف الوظائف،وهذا من خلال الإلتماسات اليومية وارتفاع أرقام المناصب الإشرافية التي تحتلها المرأة اليوم ، هذا ما خلق نوع من الوعي بأهمية دور المرأة في توليها الوظائف الإشرافية داخل المجتمع ، وهذا ما أكدته أقوال بعض المبحوثات فعلى سبيل المثال تقول هذه المبحوثة : " الجزائر اليوم لم تعد تلك التي كانت بالأمس ، فالعولمة والإنفتاح الإقتصادي والعلم وتعليم المرأة سمح لها أن تثبت وجودها بقوة ، وإلا كيف نفسر وجود وزيرات وبرلمانيات و...تمت المقابلة في :03/27 /2006م " . وتقول أخرى : " أصبح المجتمع يتقبل قيادة المرأة لأن العقليات متفتحة ولأن المرأة برهنت نجاحها وتفوقها أكثر من الرجل في بعض الأحيان . تمت المقابلة في : 2006/02/07 . "
وما يمكن استنتاجه أن قبول المرأة في الوظائف الإشرافية داخل المجتمع الجزائري لا زال يتسم بالرفض والقبول بين اتجاهات أفراد المجتمع ، الذي أصبح يتقبل ويؤيد عمل المرأة بصفة عامة لمنه يتحفظ فيما يتعلق بتوليها وظائف إشرافية وقيادية .

لكن رغم هذا فإن المؤشرات تبين زيادة فرص المرأة في تولي الوظائف الإشرافية والقيادية وأن تسهم في صنع القرار الإجتماعي ، هذا بفضل تزايد وجودها في مؤسسات العمل على جميع المستويات وتزايد طموحها في تحصيل العلم ومنافسة الرجل في مختلف المواقع الوظيفية .

الجدول رقم 50: الطموحات التي تسعى إلى تحقيقها المبحوثات

الطمـــوحات	ك	%
المزيد من الإرتقاء في سلم الوظائف (العليا والقيادية)	11	36.66
النجاح الوظيفي وتحسين صورة المرأة في المجتمع	7	23.33
النجاح في الحياة الزوجية ونجاح الأبناء في مستقبلهم العلمي والعملي	9	30
بلوغ التقاعد والتفرغ للأولاد والزوج	3	10
المجمـــوع	30	100

توضح بيانات الجدول أعلاه أن نسبة 36.66 % من مجموع عينة البحث أن طموحهن في المستقبل التفوق في العمل والتسلق إلى المناصب العليا والقيادية ، وهذا ما يفسر طموحهن ووعيهن بأهمية دورهن في المجتمع و نظرتهن الخاصة للعمل كدور له أهميته في تحقيق الذات ، ورفع مكانة المرأة وخدمة المجتمع من خلاله ، بالإضافة إلى حبهن وتعلقهن بالوظيفة ، حيث تقول هذه المبحوثة : " طموحاتي المستقبلية أن أكون عضوا فعالا في مجتمعي وأن أحدث فيه جانب من التغيير .تمت المقابلة في: 04/23 /

2006 " . وتقول أخرى : " الوزارة ، منصب وزيرة ورائدة في عالم التجارة يشغل جلّ اهتماماتي وتخطيطي المستقبلي ، وعليه أنا أتوقع بروزي على ساحة نساء المجتمع في الأيام المقبلة إن شاء الله . تمت المقابلة في :2006/03/27م " .

تليها نسبة 30 % من المبحوثات يطمحن للنجاح في حياتهن الزوجية ونجاح الأبناء في دراستهم ومستقبلهم ، وهذا ما ئؤكد تمسكهن بدورهن الطبيعي كزوجات وأمهات وحافظات للإستقرار الأسري ، فشغلهن للوظائف الإشرافية لم يغير من رؤيتهن لدورهن الطبيعي ، حيث صرحت البعض منهن خلال المقابلة أنهن يشعرن بارتياح كبير في عالمهن الصغير البيت مع الأطفال والزوج .

أما نسبة 23.33 % من المبحوثات يطمحن إلى النجاح في دائرة العمل وتحسين صورة المرأة في المجتمع الجزائري وذلك من خلال إثبات المرأة جدارتها في تولي المناصب العليا وخدمة الوطن ورفع صورة المرأة في المجتمع .

في حين تمثلت نسبة 10 % من المبحوثات أكدن بأن بلوغ سن التقاعد بصحة جيدة والتفرغ للأبناء والزوج ،هو طموحهن الأخير ، مع العلم أن هذه النسبة تمثل المبحوثات اللاتي سيبلغن سن التقاعد عن قريب ، وهذا ما يشير إلى أن طموحات أفراد العينة لها علاقة مباشرة بالسن ، بحيث تطمح المبحوثات في هذه الحالة إلى الإطمئنان على مستقبل الأولاد والتفرغ لهم وللزوج ، إضافة إلى الحصول على الراحة والإستقرار والصحة الجيدة بعد عناء شديد .

4.7. عرض نتائج فرضيات الدراسة

1.4.7. نتائج الفرضية الأولى

من خلال جداول الفرضية الأولى والمتمثلة في مدى تأثير تولي المرأة للوظائف الإشرافية على تغيير مكانتها وأدوارها داخل الأسرة ، تحصلنا على نقاط هامة يمكن إيجازها كما يلي :

يعتبر تولي المرأة للوظائف الإشرافية التي كانت في وقت مضى خاصة من خصوصيات الرّجل نتاجا للتغير الإجتماعي والثقافي الذي مسّ المجتمع الجزائري ، حيث شكل ارتفاع المستوى التعليمي للنساء ودخولهن مختلف التخصصات التعليمية دافعا كبيرا لتحسين فرص التوظيف لديهن و حضورهن في مختلف ميادين العمل داخل المجتمع ، هذا الدور الجديد الذي اكتسبته المرأة بحكم تعلمها وطموحها تسعى من خلاله إلى رفع المستوى الإقتصادي للأسرة ولتحقيق مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع ، كما يسمح لها من فرص الإحتكاك المباشر بالعالم الخارجي (خارج البيت) ، ومن ثم يمكنها اكتساب مهارات ومعارف مختلفة تجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها وتحمل مسؤولياتها و هذا ما توضح في الجدول رقم (17) ، ولهذا نجدها جدّ متمسكة بعملها في الوقت الحالي فهي تعطيه اعتبارات أخرى غير الإعتبار المادي كالبحث عن المكانة الإجتماعية ، تحقيق طموحها ، وليس من السهولة أن تتنازل عنه وما جعلنا نتأكد من هذا الموقف حينما صرحت أغلب المبحوثات مواصلة العمل حتى لو تحسنت ظروفهن المادية وأتيحت لهن شروط حياة أفضل كما هو موضح في الجدول رقم (19) .

وهو الدافع ذاته الذي ساهم في تكوين الموقف الإيجابي فيما يخص نظرة محيط المؤسسة للزوجة التي تشغل وظيفة إشرافية الشيء الذي يؤكد أن المجتمع حمل في بدايته تحركا إيجابيا من خلاله استطاع أن يؤسس للمرأة قاعدة تنطلق منها إلى المشاركة في مختلف المواقع الوظيفية شأنها شأن الرجل كما وضحه الجدول رقم (20) ، لكن هذا لا يفسر أن الطريق أصبح معبّدا للمرأة من أن تحتل وظائف إشرافية أو قيادية ، فهي في الوقت نفسه تتلقى عدة صعوبات أو معوقات تعرقل أو تمنع ذلك ، وأهم هذه المعوقات أرجعتها المبحوثات إلى التقسيم الإجتماعي للأدوار بين الجنسين في الأسرة والمجتمع ، حيث لا تزال جدلية النوع الإجتماعي و تؤثر بشكل كبير على أفراد المجتمع بالخصوص على المرأة ، لا سيما إذا تعلق الأمر بإشراكها وشغلها في المناصب القيادية ، إضافة إلى جملة العادات والتقاليد والأعراف السائدة والمتوارثة التي تجعل من الصعب تقبل المرأة في هذه الوظائف التي هي في اعتقادهم تعدّ حكرا على الرجل حسب الجدول رقم (21) .

أما فيما يخص أهم الصعوبات التي تتلقاها المبحوثات (الزوجات) داخل مجال العمل تمثلت في طبيعة العمل وخصوصيته ، مما يتطلبه من التزام وجهد إضافي وتركيز ووقت ...إلخ ، إضافة إلى خصوصية المجتمع في حد ذاته كما توضح في الجدول رقم (22) ، أما بالنسبة للعلاقة السائدة بين أفراد العينة بمرؤوسهن فقد اتسمت بين العلاقة العادية والحسنة ، وهذا ما يؤكد نوع العلاقة التي تقيمها أفراد العينة في المؤسسة اتجاه مرؤوسيها ، وذلك بتوفر ميكانيزمات التعاون والثقة والحوار المتبادل ، الذي يعود إلى جانب كبير من حسن استثمار الخبرة المهنية في ميدان العمل والقدرة على الإتصال الجيد بين أفراد المؤسسة وتطوير العلاقات المهنية وهذا ما يتضح في الجدول رقم (23) .

كما وضحت البيانات الميدانية الإنجازات والنجاحات التي حققها المبحوثات في مجال العمل ، وذلك بفضل مركزهن الوظيفي الذي يعد موقعا زاخرا بالخبرات والتجارب التنظيمية العامة وهذه جميعها وفرت لهن الفرصة للتطوير الذاتي و الإعتماد على النفس واحتلالها مكانة مهنية واجتماعية لائقة ، وكذلك التكافؤ مع الرجل والقدرة على تحمل المسؤولية مثله ، كما خلقت لديها شبكة اجتماعية جديدة من العلاقات مع الغير داخل المجتمع هذا ما توضح في الجدول رقم (25) .

أما بالنسبة لموقف الأزواج من عمل الزوجة فقد تبين أن أغلب الأزواج يوافقون على شغل زوجاتهم الوظائف الإشرافية فهم ينظرون إلى عملها كحقّ للزوجة لا يمكنهم حرمانها منه وهو ترجمة واضحة لإحترام الزوج لزوجته ورغبته فيما يتعلق بحياتها المهنية وما يتبع ذلك من مكانة اجتماعية وغيرها ، بل أكثر من ذلك فالزوج أصبح يتقبل ويتفهم طبيعة وظيفة زوجته وما عليها من التزامات ومسؤوليات كالسفر وحضور اجتماعات خارج أوقات العمل ويصبح ذلك من الأمور العادية ، وهذا ما يشير إلى تبدل عقلية الرجل الجزائري الذي كان في السابق يرفض عمل الزوجة إذا ما تطلب السفر أو الإختلاط ، وهذا ما يكشف لنا نوع من التّغير في الذهنيات والقيم الثقافية والتقليدية ، وهذا ما توضح في الجدولين رقم (24،26) كما نلمس أيضا التغير الكبير الذي مسّ الحياة الأسرية والعلاقة الزوجية في هذا الجانب إذ غلب أسلوب التفاهم بينهما ، بمعنى أن هناك تكيفا من طرف الأزواج خاصة إذا كان موقفهم إيجابيا من عمل الزوجة كما تبين في الجدول رقم (27) بغرض أن تسانده في تحمل أعباء الأسرة المادية ، مما جعلها تكتسب هذا الدور الهام الذي كان ولا يزال في تصور المجتمع دورا خاصا بالزوج ، وتصبح تشارك بشكل فعّال في الإنفاق ومن ثمّ تخفيف العبء على زوجها وتحقيق رغبات أبنائها و احتياجات البيت وانعكس هذا على وضعيتها داخل الأسرة بحيث تحسنت مكانتها وأصبحت تشارك في ميزانية البيت وفي أخذ الرأي والقرارات التي تخص حياتها الزوجية والأسرية ، فلم يعد الزوج ينفرد بأخذ القرار وإنما يشرك زوجته في مناقشة القضايا الهامة التي تخص الأسرة ، ممّا يعني أن هناك تغيرا كبيرا قد حصل على مستوى الأسلوب المتبع في أخذ القرار والناتج عن المكانة الجديدة التي أصبحت تحملها الزوجة بحكم وظيفتها ومساهمتها في

ميزانية الأسرة والإنفاق عليها حيث لاحظنا أن درجة مشاركة الزوجة في المناقشة وأخذ القرار تتناسب طرديا مع مشاركتها في الإنفاق كما توضح في الجداول رقم (29،30،31،32)، ومن جهة أخرى فإن هذا التغير الذي حصل في أدوار الزوجة أثر تأثيرا مباشرا في تغير بعض أدوار الزوج الذي أصبح يميل أكثر بمشاركة زوجته في الأعمال المنزلية في أغلب الأحيان ، ويزداد هذا التوجه كلما كانت علاقته بزوجته جيدة ، حيث أصبح يشاركها في القيام بشؤون الأطفال اليومية المختلفة كمراقبة نشاطهم وألعابهم (لعب ،ومشاهدة التلفاز) ومتابعة أعمالهم المدرسية ،بل نجده أحيانا يقوم بمفرده بممارسة هذه الأدوار التي كانت في وقت مضى من مهام الزوجة ،بحيث لا يحاول الزوج أن يعرف شيئا عن أبنائه سوى تحصيل القوت لهم ، وعندما يدخل إلى البيت يكون لزاما على الزوجة أن تسهر على راحته وتمنع الأولاد من إزعاجه ، وهو ما يجعلنا نقول أن الزوج بدأ يتكيف مع إفرازات وانعكاسات الأدوار الجديدة التي تقوم بها الزوجة وخاصة خروجها للعمل وتقلدها للوظائف الإشرافية ، إلا أنّ المشاركة التي نتحدث عنها من طرف الزوج تصبح نسبية عندما يتعلق الأمر ببعض الأعمال التي تعتبر تقليديا من أدوار الزوجة، حيث صرّحت الزوجات بأن مشاركة أزواجهن تقّل لمّا يتعلق الأمر بتنظيف البلاط أو نظافة الأطفال رغم مساعدتهم لزوجاتهم في مأكل أطفالهم وملبسهم ، ومراقبتهم ، والواقع أن درجة التفهم من طرف الزوج ومقاسمته لزوجته مسؤوليات البيت والأطفال مثلما تقاسمه هي الأعباء المادية للأسرة تؤثر كثيرا على علاقتهما الزوجية حيث أننا لاحظنا أنه كلما زادت مشاركة الزوج لزوجته في قضايا البيت والأطفال ، وكلما شاركته في الإنفاق كلما زادت نسبة التفاهم و الإحترام بينهما ، هذا ما أكدته الزوجات في إجابتهن ،ومما زاد في الميل نحو هذا الإتجاه هو استقلالية الأسرة النواتية عن الأهل مما يجعلها متحرّرة إلى حدّ ما من رقابتهم وهو ما يشجع الزوج على مدّ العون لزوجته في هذه الأعمال والتي أخذت المرتبة الأولى في إجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجداول رقم (33،34،35،36) .

إن تولي المرأة الوظائف الإشرافية ومشاركتها الفعلية لزوجها في الحياة الأسرية (الإنفاق ،أخذ القرار..الخ من جهة وتقبل الزوج لهذه الأدوار الجديدة التي تمارسها زوجته ومشاركته لها في أدوارها التقليدية كشؤون البيت و الإهتمام بالأطفال من جهة أخرى) أثر إلى حدّ كبير في اكتساب كل من الزوج والزوجة لأدوار جديدة أحيانا بشكل نهائي وواضح وأحيانا أخرى بشكل نسبي ، وقد ساهم هذا في إعادة توزيع الأدوار بينهما ،ولكنه توزيع شكلي ونسبي أيضا تؤثر فيه التصورات التقليدية للأدوار حسب الجدول رقم (37) .

أما فيما يخصّ تصور أفراد العينة للأدوار التي تحقق المكانة الإجتماعية داخل الأسرة والمجتمع تمثلت في الجمع بين دوري الأمومة والعمل حيث أكدت نسبة هامة من المبحوثات مقتنعة بأنها لا يمكن أن تكون لها مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع إذا لم تحتفظ بالدورين معا ،أي أ، تمسكها بدورها الوظيفي لم يمنعها

من التمسك بأدوارها التقليدية والطبيعية داخل الأسرة ، أي أن مكانة المرأة التي تشغل وظائف إشرافية لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال ما تؤديه من أدوار أسرية/وظيفية ومدى نجاحها في أداء هذه الأدوار كما توضّح في الجدول رقم (38) .

إن ما يمكن استنتاجه من خلال معطيات الجداول الخاصة بالفرضية الأولى أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية يؤدي إلى تغير مكانتها وأدوارها داخل الأسرة ، حيث ساعد المستوى التعليمي والثقافي والإقتصادي التي تحصلت عليه الزوجة التي تشغل وظيفة إشرافية على زيادة وعيها بحقها وبقدراتها وأدوارها ومكانتها من خلال ما تقوم به من أدوار أسرية /وظيفية على تحسين صورتها وغيّر من النظرة التقليدية اتجاهها حيث اكتسبت المرأة دورا جديدا من خلال مشاركتها الفعلية بالرأي والقرار والإنفاق في الأسرة .

وبالتالي فهذه الثقافة خلقت جوّ من التفاهم وكسّبت المرأة تأييد العمل من طرف الزوج وثقته بها وتشجيعه وتقديره لها ، وتقدير دورها واحترام مكانتها حيث تؤدي الزوجة أدوارها المكتسبة (تولي الوظيفة الإشرافية، ومشاركتها الفعلية بالرأي والقرار والإنفاق وتسيير ميزانية البيت إلى جانب أدوارها الطبيعية والتقليدية (ألأمومة ،أدوار أسرية) ويتقبل الزوج ذلك ويشاركها في شؤون الأطفال والأعمال المنزلية . وبالتالي نستطيع القول أن الفرضية الأولى قد تحققت .

2.4.7. نتائج الفرضية الثانية

لقد حاولنا من خلال هذه الفرضية أن نعرف مدى نجاح المرأة التي تشغل وظيفة إشرافية في التوفيق بين الأدوار المنسوبة إليها داخل الأسرة والأدوار الوظيفية ، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (39) أن أغلبية المبحوثاات يستعسر عليهن أداء الأدوار داخل الأسرة بشكل جيد ، وذلك راجع إلى المستلزمات المستعصية التي يتطلبها كل من الأداء الأسري و الوظيفي ، فالزوجات- المبحوثات – يعشن تحت ضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعهن نحو الأمومة والأعمال المنزلية ، وبين ضغط العمل الوظيفي وما يتطلبه من مسؤوليات وأعمال خارجية مما يزيد من إرهاقها وتعبها، فبالرغم من كل ما يمكن أن يعود منه عليها من أجر ومكانة اجتماعية كما تبين في الفرضية الأولى ، إلاّ أنها تجد نفسها بذلك في وضع يدفعها نحو الإختيار ، وهو ليس بالأمر السهل ، فهذا الإختيار أصبح أمرا معقدا ،لأن الزوجة فضلا عن مشاركتها في الحياة الإجتماعية واحتلالها لوظائف إشرافية وقيادية فإن لها دور آخر في غاية الأهمية وهو دورها داخل أسرتها ، باعتبارها أولا شريكة لزوجها في كل القضايا بل أكثر من ذلك فهي تحرص على عدم التقصير في واجباتها اتجاه الزوج فهي تعترف بأنها تتحمل مسؤولية معنوية وقلقا نفسيا في مدى نجاح زوجها في عمله واستقراره ، وأن تكون له مكانة اجتماعية معتبرة في محيطه وذلك من خلال محاولتها التوفيق بين عملها خارج البيت وداخله فهي تتحمل مسؤوليات معقدة وذات أبعاد متعددة ابتداء من محاولتها النجاح في عملها وتحقيق ذاتها وبناء شخصيتها ومرورا برغبتها في تحقيق السعادة الزوجية و الإستقرار في الأسرة إلى العمل على نجاح زوجها ومن خلال معطيات الجدول رقم (40) نلاحظ أن شعور المبحوثات بالتقصير أو عدم التقصير في واجبات الزوج يعود بالدرجة الأولى إلى نوع العلاقة السائدة بين الزوجة و الزوج ، فكلما كان الزوج متعاونا ومتفهما لظروف زوجته وواجباتها في العمل انحلت معظم المشاكل وزالت الصعوبات وخفت معها المسؤوليات ،أما إذا كان العكس وكان الزوج غير متفهم لطبيعة وظيفة زوجته وغيابها عن البيت ، فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها ، وبما أن المستوى التعليمي والثقافي الذي تحمله أفراد العينة وأزواجهن خلق لديهم الوعي في تحديد حقوق كل من الزوج و الزوجة و واجباتهما وامتيازاتهما كل إزاء الآخر ، وما يوضح صحة ذلك علاقة التفاهم بين المبحوثات وأزواجهن كما تبين في الفرضية الأولى ، أما الجدول رقم (41) الذي يوضح الأولوية التي تعطيها المبحوثات في ترتيب الواجبات فقد تبين أن الإهتمام الأول الذي توليه أفراد العينة يكون للأطفال وذلك لمدى احتياجهم إلى الرعاية من جهة ، ولأن الوظيفة التربوية ملقاة على عاتق الزوجة من جهة أخرى ، فهي تعتبر ركيزة الأسرة لما تلعبه من دور بالغ الأهمية في أسرتها لكن هذا لا ينفي اهتماماتها الأخرى التي تتمثل في الإهتمام بالزوج والعمل والبيت ، أما الجدول رقم (42) الذي يوضح موقف المبحوثات اتجاه تقسيم الأدوار داخل الأسرة أكدت المبحوثات أن التوزيع غير عادل ومجحف في حق المرأة ، رغم أننا لمسنا في جداول الفرضية الأولى

مشاركة هامة من طرف الزوج لزوجته فيما يخص الأعمال المنزلية ومراقبة نشاط الأطفال ومتابعة أعمالهم المدرسية ومساعدتهم في شؤونهم اليومية فإن هناك نسبة هامة منهم تقل مشاركتهم عندما يتعلق الأمر ببعض الأعمال المنزلية كتنظيف البلاط و غسيل الملابس ...الخ ، ونسبة هامة أيضا لا تزال تترك أمر تربية الأطفال للزوجة ، مما يعني تأثرهم بالتصور التقليدي الذي يربط سلوك الأم وسلوك ابنها باعتبارها هي من يقضي معهم وقتا أطول ، ورغم أن الزوجة هنا تقضي وقتا طويلا خارج البيت في عملها كما يحصل مع الزوج فإن نسبة منهم لا تزال توكل مهمة تربية الأطفال للزوجة مما يعني أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية لم ينقص من أدوارها داخل الأسرة ، ولهذا فهي تشعر بالإزدواجية بين الأدوار وذلك لما يتطلبه كل من الدورين الأسري والوظيفي ، حيث خلق لهن مشاكل على مستوى الأسرة وعلى مستوى الوظيفة والتي بدورها تؤدي إلى مشاكل ذاتية نفسية و صحية ، ويكون ذلك عندما تكون الظروف معاكسة و غير مناسبة لعمل الزوجة وقد يعود ذلك أيضا إلى تأثير عدد الأطفال وسنهم ومدى احتياجهم للرعاية ، كذلك عدم تفهم الزوج لظروف زوجته وواجباتها في العمل ، إضافة إلى أعباء المسؤولية والمنصب الإشرافي لاسيما عند انعدام المساعدات التي ترفع الأعمال المنزلية عن كاهل الزوجة .

غير أن الشعور بالإزدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار أو خلق مشاكل عند بعض المبحوثات وهذا راجع إلى توفر ظروف عمل حسنة وملائمة بالإضافة إلى مساعدة الزوج والأبناء وتوفر المساعدات هذا ما وضحه الجدول رقم (43) .

وبشعور المبحوثات بازدواجية الأدوار داخل الأسرة يصبحن يبحثن عن كيفية التوفيق بين مختلف المهام الملقاة على عاتقهن ، خاصة وأن الوظيفة الإشرافية التي تشغلها الزوجة جعلتها تعيش صعوبة التوفيق بين مطالب الأدوار المتعددة في الداخل والخارج هذا ما جعلها تلجأ إلى مساعدات مختلفة من طرف الزوج أو الأبناء الكبار أو الأقارب ، كما أنها تقوم بتنظيم الوقت ،و الإستعانة بدور الحضانة إذا كان الأطفال صغار ، حتى تستطيع التوفيق بين مختلف أدوارها ، وذلك حتى لا يعيد الزوج أو المجتمع النظر في إلى عملها خارج البيت ،لأن كلمة التوفيق وكأنها تحمل معنى التهديد حيث إذا لم تنجح في الأولى فنجاحها في الثانية لا ينزع عنها صفة الزوجة الفاشلة ، وهذا ما توضح في الجدولين رقم (44،45) .

أما فيما يخص التأثيرات الإيجابية لتولي المرأة الوظائف الإشرافية فتمثلت في زيادة وعيها بأدوارها من خلال مساعدة زوجها في مصاريف الأسرة ، القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة وإثبات ذاتها وقدرتها على المشاركة الإجتماعية و الإقتصاية والسياسية داخل المجتمع ، إضافة إلى تعرفها على العالم الخارجي واندماجها فيه ، كل ذلك بفضل مستواها التعليمي والثقافي ومركزها الوظيفي ، وبالنسبة للتأثيرات السلبية في تولي المرأة الوظائف الإشرافية فتمثلت في ترك الأطفال للآخرين بسبب غياب الزوجة مما يؤثر في تنشئتهم ، كذلك الإرهاق الذي يصيبها بسبب كثرة الأعباء الأسرية والوظيفية التي تؤثر سلبا على صحتهن

النفسية والجسدية ، كذلك التقصير في الواجبات المنزلية أو تركها في غالب الأحيان مما يؤدي إلى الفوضى داخل المنزل ويؤدي إلى شعورهن بالقلق كما توضح في الجدول رقم (47 ،48) .

أما بالنسبة لمدى تقبل المجتمع الجزائري المرأة الوظائف الإشرافية فقد تبين في الجدول رقم (49) أن المجتمع مازال يتردد بين النظرة التقليدية والمعاصرة بين مؤيد ومعارض في تقبل حضور العنصر النسوي في مختلف الأنشطة التنموية لا سيما في تقلد الوظائف الإشرافية والقيادية ، ومنه فإن العبرة ليست في احتلال المرأة للوظائف الإشرافية ،ولكن القدرة على تغيير الذهنيات والقيم الثقافية والمفاهيم الإجتماعية السائدة والمتوارثة داخل المجتمع بشأن تغير النظرة في مسألة الحقوق وتكافؤ الفرص بين الجنسين، لكن رغم ذلك فإن المجتمع أصبح يميل إلى تقبل النساء في الوظائف الإشرافية والقيادية ومساهمتهن في صنع القرار الإجتماعي بفضل تزايد طموح المرأة في تحصيل العلم وتزايد وجودها في مؤسسات العمل المختلفة ومشاركتها للرجل في مختلف الوظائف ، وهذا ما لمسناه من خلال الطموحات التي أبدتها المبحوثات في الجدول رقم (50) كما يفسر زيادة وعي المرأة بقدراتها وأدوارها داخل الأسرة والمجتمع يبق فقط اعتراف المجتمع بذلك .

وفي الأخير نستنتج من خلال معطيات الجداول الخاصة بالفرضية الثانية أنه يمكن للمرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية تحقيق التوفيق نسبيا بين دوريها الأسري والوظيفي بالرغم من الصعوبات المستعصية التي يتطلبها كل من هذين الدورين ، وذلك بحكم مستواها الثقافي والإجتماعي والإقتصادي الذي تحمله الزوجة ،إضافة إلى تفهم الزوج وتقبله لطبيعة عمل زوجته ومساعدته لها ،و طبيعة ظروف العمل ومرونته ومدى تناسبه مع ظروف المرأة الأسرية ، كل هذا يساهم على أداء دوريها الأسري والوظيفي على أكمل وجه . وبالتالي فإن الفرضية الثانية تحققت نسبيا .

5.7. الإستنتاج العام للدراسة

حاولنا من خلال دراسة هذا الموضوع معرفة تأثير تولي المرأة للوظائف الإشرافية على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة في ظلّ التغير الإجتماعي والثقافي السريع الحاصل في المجتمع الجزائري وبالضبط داخل الأسرة النواتية – محلّ الدراسة ومن خلال الدراسة الميدانية إضافة إلى النظرية ، يمكن القول بأن تولي المرأة للوظائف الإشرافية يؤدي إلى تغيير مكانتها وأدوارها داخل الأسرة حيث يلعب المستوى الثقافي و الإجتماعي و الإقتصادي والمركز الوظيفي للزوجة دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقوقها وبقدراتها وأدوارها و مكانتها من خلال ما تقوم به من أدوار أسرية ووظيفية ، وبما أن مكانة المرأة تغيرت بتوليها وظائف إشرافية نتج عنه تغير في الأدوار المنسوبة إليها ، وصاحب ذلك تغير في دور الزوج حتى يحدث التكامل و الإنسجام الأسري باعتباره الطرف الثاني المتفاعل معها ، وذلك من خلال إعادة توزيع وتقاسم المسؤوليات بينهما من أجل الحفاظ على البناء الأسري أي الحفاظ على الكل ، عن طريق مساعدة كل منهما الآخر على القيام بدوره والمشاركة في ذلك سواء كانت مشاركة الزوجة في أدوار الزوج التقليدية (الإنفاق، المشاركة الفعلية في الرأي واتخاذ القرارات الزوجية والأسرية وغيرها) أو مشاركة الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية وشؤون الأطفال) مما يشير إلى وجود وعي نسبي عند كل منهما بتقسيم الأدوار بينهما بشكل يحقق الشراكة الدائمة والمساعدة المتبادلة و الإستقرار في الأسرة وضمان علاقات ودية ، قد أثر ذلك إيجابيا على نوع العلاقة السائدة بينهما ، لكن يبق هذا التوزيع نسبيا تؤثر فيه التصورات التقليدية لأدوار الزوجين حيث يتفقان على ضرورة المحافظة على الأدوار الطبيعية لهما وأن مشاركة كل منهما الآخر لا يعني أن تنقلب الأدوار .

لكن رغم تولي المرأة للوظائف الإشرافية أو القيادية واحتلالها لمكانة متميزة داخل أسرتها وحققت شيء من الإستقلالية والحرية إلا أنها لم تنجح أو ربما لم تسع من تقليص المسؤوليات والواجبات الأسرية المتعددة الملقاة على عاتقها كأم وزوجة إضافة إلى مسؤوليات وأعباء الوظيفة الإشرافية كما أن صورة الزوجة لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال ما تؤديه من أدوار أسرية ومدى نجاحها في تأدية هذه الأدوار .

فتولي المرأة للوظائف الإشرافية وما تتطلبه من جهد إضافي ووقت و إلتزام وحضور دائم ... إلخ جعلها تعيش صعوبة التوفيق بين مطالب الأدوار المتعددة في الداخل والخارج حيث تشكل الظروف الأسرية لدى الزوجة هاجسا كبيرا وهو كيف تحاول التوفيق بين وظيفتها وأسرتها ؟ وبمعنى آخر كيف يمكن لها أن تقوم بأدوارها داخل الأسرة دون أن يؤثر ذلك عليها ويؤدي إلى التقصير ؟ وقد تبين في الأخير أن الزوج يظلّ النقطة الأساسية والمحورية في ظروف المرأة الأسرية وهو المؤثر فيها فمتى كان الزوج متعاونا ومتفهما ومتقبلا لظروف وطبيعة زوجته وواجباتها والتزاماتها في العمل انحلت معظم المشاكل وزالت الصعوبات وخفت معها المسؤوليات ،أما إذا كان العكس وكان الزوج غير متقبل لفكرة عمل المرأة ولطبيعة

عملها وغيابها الطويل عن البيت ،فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها في الأسرة ستنعكس على عملها وأدائها له ، بالإضافة إلى تأثير الأطفال على الزوجة فعددهم وسنهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية وعدم وجود مساعدات ، كلّ هذا من شأنه أن يخلق مشاكل ومعوقات للزوجة .

إلا أنه رغم شعور الزوجة التي تتولى وظائف إشرافية بالإزدواجة في الأدوار وذلك لما يتطلبه كل من الدورين الأسري / الوظيفي إلا أنه لا يعني بالضرورة صراع الأدوار أو خلق مشاكل _أسرية ،وظيفية ،ذاتية) حيث تبين أن المرأة التي تشغل وظيفة إشرافية تستطيع تحقيق نوع من التوفيق بين دوريها الوظيفي والأسري نتيجة الثقافة التي تحملها الزوجة وتساعدها في أداء دوريها على أكمل وجه وتلعب دورا كبيرا في نجاحها كأم وزوجة و مسؤولة في مجال عملها ، وما يؤكد ذلك علاقتها المرنة بزوجها وبأبنائها و تفوقها في تبوأ الوظائف الإشرافية ومختلف المواقع الوظيفية .

وفي نهاية البحث نخلص إلى أن تولي المرأة للوظائف الإشرافية يؤدي إلى تغير مكانتها وأدوارها داخل الأسرة و المجتمع وفق ما تحدده القيم الثقافية والإجتماعية وبهذا لا يسعنا إلا الإعتراف بأن صورة المرأة عامة ، والمرأة التي تشغل وظائف إشرافية خاصة في تغيير مستمر ولا يمكن مقارنتها بمكانة المرأة التي سبقتها قبل سنين مضت وذلك لطبيعة ولأهمية الدور الذي تلعبه في الأسرة والمجتمع في الوقت الحالي .

الخـــاتمـــة

إنطلقت هذه الدراسة من محاولة معرفة مدى تأثير تولي المرأة للوظائف الإشرافية على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة بالتركيز على عينة ممثلة من طرف مجموعة الإطارات المتزوجات اللائي يشغلن وظائف إشرافية في مؤسسات مختلفة .

و في هذا الإطار أثبتت النتائج المتوصل إليها إلى أن تزايد حضور المرأة في الساحة العلمية والعملية أصبح مطلبا شرعيا لا مفر منه نتيجة التغير الإجتماعي والثقافي السريع الذي يشهده المجتمع الجزائري وتماشيا مع متطلبات العصر الحديث ، حيث أصبح العمل بالنسبة للمرأة اليوم ليس مجرد مسألة عول فقط بل أصبح من أولويات حياتها أو كحتمية خاصة بعد التخرج من الجامعة ولأن هدف الخروج للعمل والغاية منه تغيرت بتغير الزمن فإن النساء العاملات أصبحن لا يستغنين عنه أبدا لأنه وسيلة لتحقيق الذات وكسب المال وتوسيع نطاق العلاقات الإجتماعية وتأمين المستقبل ...إلخ .

إن هذا التحول يعكس ما طرأ من تحول في الذهنيات حيث لم تعد التقاليد والعادات أمرا مقدسا بل أصبحت الذهنيات أكثر موضوعية في تحليل الأوضاع الإجتماعية لا سيما دور المرأة ومكانتها في المجتمع وبدأت الزوجة تعمل على تغيير القيم الثقافية التقليدية اللاعقلانية لدور ومكانة الزوجة في الأسرة التي كانت تجعل منها كائنا ضعيفا وتابعا .وأصبحت تبرهن أنها مثل الرجل تماما تحمل نصيبها من المسؤولية لا بالتبعية له ولكن بتحقيق إنسانيتها وفرديتها وواجبها وذلك بفضل ما حققته في المجال العلمي والتربوي حيث أصبح التحصيل العلمي قيمة اجتماعية لدى المرأة برز كأساس تحديد الكفاءة والجدارة وعنصرا فاعلا في حسم المنافسة على الوظائف الإشرافية والقيادية التي كانت قبل سنين مضت حكرا على الرجل ، كما أن لزيادة وعي المرأة بحقوقها جزء هام لتطورها وله دور في تثبيتها للوصول إلى الوظائف الإشرافية والوظائف العليا ، بالإضافة إلى التغيير الإيجابي للمجتمع خصوصا الرجل لنظرته إلى عمل المرأة والسماح لها باحتلال الوظائف الإشرافية بعد أن كان المجتمع ينكر على المرأة حقها وقدرتها في تولي هذه الوظائف وذلك نسبيا .

وبصورة عامة فإن وضع المرأة العاملة عامة والمرأة التي تتولى الوظائف الإشرافية خاصة في تحسن تدريجي مما أدى إلى زيادة وجودها في قطاعات حساسة في المجتمع وفي جميع المجالات ، وهذا ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه المرأة (الزوجة) في الأسرة والمجتمع .
فالمرأة اليوم تود تحقيق كامل إنسانيتها من خلال تحقيق ذاتها داخل الأسرة وكذا تحقيق كيانها ومكانتها الوظيفية ، لكن هذا لا يعني أن الطريق أصبح ممهدا للمرأة فهناك عقبات ومعوقات كثيرة مجتمعية تحدّ من تطور وتغير المرأة وتجعلها تسير بخطى بطيئة وغير متكافئة في جميع الميادين .

كما يبق هذا الموضوع موضوعا جديدا يستحق أن يأخذ حقه من العناية والتعمق أكثر لأنه ما زال في حاجة إلى البحث لمعرفة الصورة الواضحة للزوجة التي تتولى وظائف إشرافية أو القيادية ودورها الإجتماعي في تبوء المكانة الإجتماعية اللائقة بها ، خاصة وأن سرعة التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري مع عدم مواكبة كامل عناصر التنظيم الإجتماعي والثقافي له وبقاء النسق القيمي في معزل عن التفاعل الإيجابي مع متطلبات هذا التغير سيكون له حتما عظيم الأثر على الأسرة عامة والمرأة خاصة ، ممّا يفتح الباب أمام أي باحث في شؤون الأسرة الجزائرية ليتناولها بتفصيل أدق بعد أن تتوفر لديه المعلومات الكافية والكم المعرفي اللازم الذي يشكل نقطة انطلاقة صحيحة وسليمة في الدراسات الرامية إلى إثراء مكتبة المعرفة السوسيولوجية الجزائرية .

I. البيانات الشخصية :

1.الأصل الجغرافي : ريفي ☐ حضري ☐

2. السّن : .....

3. سـن الزواج : 20-27 سنة ☐ 29-34 سنة ☐ 35 سنة فأكثر ☐

4. عدد الأطفال :.....

5. هل مسكنك : - ملكية خاصة ☐ ما نوعها ؟ - فيلا ☐
- شقة ☐
- مسكن عادي ☐
- مستأجر ☐
- وظيفي ☐
- آخر .....

6. ما هي وظيفتك الحالية ؟ حددي ذلك حسب السلك :

التعليم ☐ الصحة ☐ القضاء ☐ الأمن ☐ التعليم العالي ☐

7. ما هو المستوى التعليمي للزوج ؟

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

8- وظيفة الزوج الحالية ؟.....

II. بيانات خاصـة بالفرضيـة الأولـى :

أ. بيانات متعلقة بوظيفة الزوجة

9. ما هي الأسباب الحقيقية التي دفعتك للعمل ؟ رتبي ذلك حسب الأولوية :

- الرغبة في رفع مستوى المعيشة ☐
- حصولك على مؤهل علمي ☐
- لتحقيق الذات وكسب مكانة اجتماعية ☐

10. لو توفرت لديك ظروف مادية أيسر هل ستصرين على العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

11. كم هي المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها يوميا في العمل ؟

أقل من 8 ساعات ☐ 8 ساعلت ☐ أكثر من 8 ساعات ☐

12. ما هي نظرة محيط المؤسسة لتوليك وظيفة إشرافية ؟

نظرة إيجابية ☐ نظرة سلبية ☐ لا أدري ☐

13. ما هي الأسباب أو المعوقات التي تعرقل وصول المرأة إلى تولي الوظائف الإشرافية والوظائف العليا حسب رأيك هل هي راجعة إلى :

- التقسيم الإجتماعي للأدوار بين الجنيسن في الأسرة و المجتمع ☐
- هيمنــة الرجـل علــى الخــارج ☐
- ظروف خاصة بالمرأة مثل الزواج ، الإنجاب،الأعباء الأسرية ☐
- حداثـة شغـل المـرأة للوظـائف الإشرافيـة والقياديـة ☐
- عدم قـدرة المـرأة علـى تقلـد وظـائـف إشـرافيـة ☐

14. هل تواجهين صعوبات بالمؤسسة (العمل) ؟ نعم ☐ لا ☐

15. كيف تقدرين العلاقات التي تربطك بمرؤوسيك في العمل؟

عادية ☐ جيدة ☐ حسنة ☐ سيئة ☐

16. هل الوظيفة التي تشغلينها حاليا تتطلب ؟

- حضور إجتماعات طارئة خارج أوقات العمل نعم ☐ لا ☐
- السفر لمهمة أو تربص أو حضور ملتقيات نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ماهو موقف زوجك ؟ يوافق ☐ لا يوافق ☐

17. هل حققت في ظل توليك هذه الوظيفة إنجازات مهمة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فيما تتمثل :

الإعتمـاد علـى النفس ☐ إكتساب مكانة مهنية ☐

إكتساب ثقافة تعاملية مع الغير ☐ إنجـازات ماديـة ☐

18. ما موقف زوجك من توليك وظيفة إشرافية ؟

موافق ☐ غبر موافق ☐ موافق إلى حدّ ما ☐

في كل الحالات ماهي الأسباب

.....

19. ما نوع العلاقة السائدة بينك و بين زوجك ؟ علاقة تفاهم ☐ علاقة توتر ☐

علاقة شجار ☐ أخرى حدديها .. ..

ب- بيانات خاصة بالإنفاق و إتخاذ القرار في الأسرة

20. كم تتقاضين شهريا ؟

- أقل من : 20.000دج ☐ ،21.000دج-30.000دج ☐ ،31.000 دج ☐

21. هل تعتبرين راتب زوجك الشهري كافي : كافي ☐ غير كافي ☐ آخر.....

في كلتا الحالتين هل تشاركين زوجك في الإنفاق على البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ،هل تنفقينه : كله ☐ جزء منه ☐ لا تنفقيه إطلاقا ☐

22. من يتخذ القرار في الأمور التالية :

- شراء الأشياء الهامة كالسيارة،الأثاث المنزلي وغيره، الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐
- قضاء العطل الأسبوعية و السنوية والزيارات والهدايا: الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐
- في كل الحالات لماذا ؟ .....

23. من يسيّر ميزانية البيت ؟ الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐

24. كيف يتم إتخاذ القرارات التي تخص شؤون البيت و الأطفال ؟

بشكل عفوي ☐ عن نقاش مسبق وتفاهم ☐ مشاركة شكلية ☐

ت - بيانات خاصة بالأعمال المنزلية و تنشئة الأطفال .

25. هل تستطعين القيام بكل الأعمال المنزلية يوميا ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ: لا إشرحي لي لماذا ؟ .....

26. هل تتلقين مساعدة في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم : من طرف الزوج الأبناء

الإستعانة بالمأجورة ☐ أفراد من العائلة ☐

27.هل يقاسمك زوجك الأعمال المنزلية ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

لماذا ؟.....

ما نوع المساعدات التي يقوم بها الزوج فيما يتعلق الأعمال المنزلية : .....

.....

28. من يقوم بالأمور التالية :

- مراقبة نشاط الأطفال (اللعب، و مشاهدة التلفاز) الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاكما ☐
- تلبية حاجات الأطفال اليومية (مأكل ،ملبس، نظافة) الزوج ☐ ا لزوجة ☐ كلاكما ☐
- متابعة أعمالهم المدرسية الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاكما ☐

29. هل للوظيفة الإشرافية دور في إعادة تقسيم الأدوار داخل الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐

III. بيانات الفرضية الثانية :

أ- بيانات خاصة بأسرة الزوجة التي تشغل وظيفة إشرافية

30. ما هي الأدوار التي تحققين بها مكانة اجتماعية عالية في المجتمع ؟

- بالعمل ، الزواج و الأمومة ☐ - بالتفرغ للبيت و النجاح في الحياة الزوجية ☐
- بالعمل و الحصول على المزيد من الترقية في سلم الوظائف ☐

31. إلى أي حدّ تعتبرين نفسك نجحت في أداء دورك الأسري ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

32. لمن تعطي الأولوية في واجباتك بالترتيب ؟

الأطفال ☐ الزوج البيت ☐ العمل ☐

33. كيف تعتبرين تقسيم الأدوار داخل البيت ؟ عادلة ☐ غير عادلة ☐

ب. البيانات المتعلقة بازدواجية الأدوار لدى الزوجة التي تشغل وظيفة إشرافية

34. هل تشعرين بازدواجية بين الدورين الأسري / الوظيفي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هذه الإزدواجية خلقت لك مشاكل :

مشاكل ذاتية نفسية ☐ مشاكل على مستوى العمل ☐

مشاكل على مستوى الأسرة ☐ جميعهم ☐

35. هل تستطعين التوفيق بين أدوارك داخل الأسرة و الوظيفة ؟ نعم ☐ لا ☐

36. عمليا كيف تحاولين التوفيق بين التزاماتك الوظيفية و الأسرية ؟

تنظيم الوقت ☐ المساعدة المأجورة ☐

الإستعانة بدور الحضانة ☐ أخرى .....

37. مـاذا أضافـت الوظيفـة الإشرافيـة لأسرتـك ؟

- رفع المستوى الإجتماعي و الإقتصادي للأسرة ☐
- الشعور بالقيمـة و الثقـة بالـنفس ☐
- الإحتــرام و التقديــر ☐
- زيــادة الأعبـاء و المتـاعب ☐

38. في اعتقـادك ما هي التأثيـرات الإيجابيـة لتوليـك الوظيفـة الإشرافيـة ؟

- القيـام بتربيـة الأبـناء تربيـة صحيحـة ☐
- مساعدة الزوج في الدخل و مصاريف الأسرة ☐
- التـعرف علـى العالـم الخارجــي ☐
- عـدم وجــود وقـت فـراغ ☐
- إثبـات الـذّات و الثقـة بالنــفس ☐

39. وما هي التأثيـرات السلبيـة لتوليـك الوظيفـة الإشرافيـة ؟

- ترك الأطفـال للآخرين مثل الأهل و المربيات ☐
- الإرهاق و زيادة الأعبـاء و المتاعب المهنيـة ☐
- تـرك الواجـبات الأسريــة ☐

40. في إعتقادك هل يتقبل المجتمع تولي المرأة للوظائف الإشرافية و القيادية ؟

يتقبّــل ☐ لا يتقبــل ☐

41.ما هي طموحاتـك المستقبليـة ؟

.....

.....

.....

.....

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب و العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

- إستمارة مقابلة **رقم الإستمـارة** | |

مكان المقابلة :.....

تاريخ المقابلـة | | | | | | |

زمن المقابلة .....

تولـي المـرأة للوظائـف الإشرافيـة
و تأثيرهـا علـى مكانتهـا و أدوارهـا داخـل الأسـرة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع العائلي

إعداد الطالبة : إشراف الدكتور

عليلي رزيقة **خليفة بوزبرة**

السنـة الجامعيـة

2006-2005

الملاحق